



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

منع لبرية لهادية في ريك

محضر الجلسة الثالثة عشرة (اليوم الرابع) مجلس النواب الثاني عشر المنعقدة في
٣ / شعبان / ١٤١٤ هجرية الموافق ١٥ / ١ / ١٩٩٤ ميلادية .

(العدد ١٣)

(العدد ١٣)

جدول الأعمال

الصفحة

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢- تلاوة الأجازات والاعتذارات :-

أ- طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور هاشم الدباس .

هكذا من الله على

• أسماء السادة النواب الذين تحدثوا •

- ١- سعادة الدكتور محمد عويضة .
- ٢- سعادة السيد حمزة منصور .
- ٣- سماحة السيد عبد الباقي جمو .
- ٤- سعادة السيد حاتم الغزاوي .
- ٥- سعادة السيد عبد المنعم ابو زنت .
- ٦- سعادة الدكتور احمد الكوفحي .
- ٧- سعادة السيد عبد العزيز جبر .
- ٨- سعادة السيد بسام حدادين .
- ٩- سعادة السيد خليل حدادين .
- ١٠- سعادة الدكتور عبد المجيد العزام .
- ١١- سعادة السيد جميل الحشوش .
- ١٢- سعادة السيد منصور بن طريف .
- ١٣- سعادة الدكتور همام سعيد .
- ١٤- سعادة السيد سمير حباشنة .
- ١٥- معالي السيد عبد الكريم الدغمي .
- ١٦- معالي الدكتور عبدالله العكايلة .
- ١٧- سعادة السيد عبد المجيد الأقطش .
- ١٨- معالي السيد علي ابو الراغب .

٣- رد معالي وزير المالية .

٤- رد دولة رئيس الوزراء .

١٣٢

١٤٨

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ١٥ / ١ / ١٩٩٤ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة اليوم الرابع من الدورة العادية الأولى برئاسة دولة طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة : سعادة الدكتور هاشم الدباس .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

وحضر من الحكومة

١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- معالي الدكتور معن ابو لوار : نائب رئيس الوزراء .

٣- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

٤- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .

٥- معالي الدكتور جواد العناني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٦- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة

والثروة المعدنية .

٧- معالي الدكتور عبدالله عويدات : وزير الشباب .

٨- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري .

٩- معالي الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط .

١٠- معالي السيد احمد العقابله : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١١- معالي الدكتور عبدالسلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٢- معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان : وزير الزراعة .

١٣- معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .

١٤- معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٥- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١٦- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التكوين .

١٧- معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل .

١٨- معالي السيد طلال سطعان الحسن :

وزير دولة للشؤون الخارجية .

١٩- معالي الدكتور طارق السحيمات :
وزير البريد والاتصالات .

٢٠- معالي الدكتور عبد الرحيم ملحم :
وزير الصحة .

٢١- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير
دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٢٢- معالي الدكتور خالد العمري : وزير
التربية والتعليم .

٢٣- معالي الدكتور محمد عفاش
العدوان : وزير السياحة والآثار .

٢٤- معالي السيد اديب الهللة : وزير
النقل .

٢٥- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير
دولة .

٢٦- معالي الدكتور امين محمود : وزير
الثقافة .

٢٧- معالي الدكتورة ريم خلف : وزيرة
الصناعة والتجارة .

٢٨- معالي السيد عادل ارشيد : وزير
دولة .

٢٩- معالي الدكتور عبد الرزاق السور :
وزير الاشغال العامة والاسكان .

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني وأعلن استئناف الجلسة
لمناقشة مشروع الموازنة العامة الكلمة الأولى
للدكتور محمد عويضة ، خارج المناقشة لا
دكتور بموضوع المناقشة ؟ تفضل .

الدكتور محمد ابو عليم :

دولة الرئيس ، بعض الزملاء يتكلمون
بشكل وعدد من النواب يعطوا وقت أكثر على
التلفزيون وتأتي نفس المجموعة وتتكلم على
التلفزيون ، يعني يأخذون قد وقتهم مرتين
ثلاثة ، هذا لا يجوز .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور
محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة
والسلام على سيد المرسلين .

دولة الرئيس ، حضرات النواب
الحترمين .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

لا شك أن الاقتصاد الاردني قد شهد
في العامين الأخيرين جملة من الايجابيات

موازنة استهلاكية لا انتاجية استثمارية ،
وتخفي الكثير من الحقائق ، وتضلل في كثير
من البنود كما في حساب قلة نسبة الاستهلاك
الى الناتج الكلي في الصفحات (٣ ، ٩) من
مشروع قانون الموازنة ، وكما في العجز ،
ونسبة الفقر وغير ذلك من الأرقام .

٥- المخصص للشؤون الفلسطينية قليل
جداً بل زهيد ولا يساوي أثمان سيارات
الوزراء أو أثاث ولوازم بعض المؤسسات ، وهو
مبلغ مليوني دينار معظمها تنفق على استئجار
أراضي الخيمات ، فإذا علمنا بإسائة عدد هذه
الخيمات حيث تزيد على العشرة وسكانها
يزيدون على المليون مواطن ، فماذا يساوي هذا
المبلغ ، ونحن نتحدث عن المساواة بين
المواطنين على اختلاف مناهجهم واصولهم .

٢) ورد في مشروع الموازنة عدة بنود غامضة
تحت عنوان نفقات أخرى وغير ذلك من
المسميات وهذه تبلغ عشرات الملايين مما يعني
أن تنفق في وجوه غير معروفة ، وهذا تصرف
غير مقبول في المال العام .

٣) الموازنة بحاجة الى إعادة توزيع بين
المحافظات وبين البنود المختلفة ليكون على سلم
الأولويات تقديم الخدمات للمحافظات المحتاجة
جهة وللقطاعات الاستثمارية ولدعم البحث
العلمي والتطوير التقني بدلاً من الانفاق
الاستهلاكي والجاري الذي يغطي معظم بنود

تمثل في التوجه نحو الاعتماد على الذات ،
ونحو الإيرادات ، وضبط الاقتراض ، وضبط
الانفاق العام ، وارتفاع معدلات النمو للناتج
المحلي الأجمالي ، وضبط مستوى التضخم .
ولا شك أيضاً أن على هذه الموازنة
جملة من الملاحظات ذكر الزملاء كثيراً منها
وأضيف إليها .

١- اعتماد الموازنة الرئيسي على
الضرائب والرسوم حتى بلغت ١١٪ أي
ضعف الزيادة المتوقعة من الناتج القومي ، فهي
موازنة جباية لا تعتمد على الاستثمار وإنما على
إتقال كاهل المواطن ، وهذا سيؤدي بالتالي الى
ضعف النمو الاقتصادي .

٢- لم تبين الموازنة ولا خطابها
الأهداف الواضحة التي تحدد الخطة التي تريد
الموازنة تحقيقها ، والتي تفهم الأرقام بناء عليها،
وإنما اشتملت على سياسات عامة غير
محددة .

٣- لم تتعرض الموازنة لضريبة
المبيعات ، ولم تتعرض لاتفاقية التجارة
والترمة الدولية مع أنه الحكومة تتحدث عن
هذين الأمرين ، فما موقعها من الموازنة وما
آثارها عليها .

٤- الموازنة في معظم بنودها على
النفقات الجارية ، وكثير من الأرقام في النفقات
الرأسمالية هي من قبيل النفقات الجارية ، فهي

هكذا من الأشغال

الموازنة ، وبدلاً من تركيز الخدمات والنفقات في العاصمة والمركز على حساب المحافظات .

٤) هنالك عشرات المؤسسات المستقلة لم ترد الإشارة إليها ، وبعض هذه المؤسسات تهدف للربح العام ولا تشملها حتى ميزانية المؤسسات المستقلة التي جرت العادة أن ترد لاحقاً والمفروض أن تتضمن موازنة الدولة كل هذه المؤسسات وفي نفس الوقت .

وماذا تفعل المؤسسات الربحية بفوائض أرباحها ، ليست هذه دخول وإيرادات ينبغي أن تخضع لمراقبة المجلس ، كالمؤسسة الاستهلاكية المدنية ، ومؤسسة المدن الصناعية ، ومؤسسة المواثيق ، والملكية الأردنية ، وصندوق التنمية والتشغيل ، ومؤسسة الاقراض الزراعي ، ومؤسسة أموال الأيتام ، والبنك المركزي ، وسوق عمان المالي ، والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا ، وبنك تنمية المدن والقرى والمجالس البلدية والقروية : وهذه كلها أموال عامة .

٥- لم تمكس الموازنة لا بالأرقام ولا بالآليات كيف تتعامل الحكومة المشكلات الاجتماعية من البطالة والفقر وتآكل الأجور ، هذه المشكلات التي كثر الحديث عنها وما يزال المواطن والموظف بشكل خاص يئن تحت نيرها ويسمع جمعة ولا يرى إلا مزيداً من البؤس ومزيداً من الغلاء ، حتى صار الناس

يتذمرون ويقولون عن الموظفين « الموظفون في الأرض » .

وبدلاً من العلاج الجاد أخذت الحكومة تقدم لنا أرقاماً احصائية مضللة عن تدني مستوى ونسبة الفقر ونسبة البطالة .

ولعل برنامجاً تقشفيّاً تسير فيه الحكومة بتقليل النفقات الكمالية والاستهلاكية وزيادة مخصصات معالجة البطالة والفقر وارتفاع الاسعار يساعد في ذلك كثيراً .

٦) هنالك العديد من المؤسسات التي تحتاج الى إعادة نظر في انظمتها وقوانينها بحيث تنظم اعمالها وتحدد مسؤولياتها ولا يقع بينها التداخل والتكرار في الصلاحيات ، فمثلاً مؤسسة الاقراض الزراعي وشركة التسويق الزراعي مع وزارة الزراعة .

ومثل ذلك المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا مع الجمعية العلمية الملكية ومع البحث العلمي في الجامعات . ومثل المركز الجغرافي ووزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة وكذلك والمجلس الأعلى للبيئة .

وغير ذلك من المؤسسات ، ومن هنا تبدو القيمة الكبرى لتطوير ديوان الرقابة والتفتيش الاداري والحاجة الماسة الى أن يصدر بقانون وأن يقدم تقاريره لمجلس الأمة بحيث يضع حداً لهذا الازدواج ولهذا الهدر في الطاقات .

دولة الرئيس ، حضرات النواب
الحضرة .

إن اقتصادنا يحتاج الى مايلي :

١) تفعيل دور الانسان بتأمين الحريات العامة وتأمين الحاجات الاجتماعية والصحية من خلال معالجة البطالة والفقر ورفع الاسعار ومن خلال التأمين الصحي الشامل والتأمين الاجتماعي الشامل ، فالانسان اساس العملية الانتاجية وما لم يكن حراً يؤمن له العيش الكريم فلن يتفاعل مع برامج التنمية والتصحيح .

٢) ايجاد التشريعات الاقتصادية والمالية التي تشجع الاستثمار وتهيء البيئة الاستثمارية .

٣) الضبط المالي والاداري والقانوني بحيث يوضع الانسان المناسب في مكانة . وتفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة ، وبذلك نعمل على قطع دابر الفساد الذي ينخر في مؤسساتنا ، وما جريمة بنك البتراء وغيره من المؤسسات المتعثرة عنا ببعيد .

وبهذا الصدد اطالب بأخراج قانون الكسب غير المشروع الى الوجود .

٤) إعادة النظر في البرامج التعليمية بحيث يوجه الاهتمام الى التأهيل المهني من التدريب الفني والانتاج الأسري ، وإلى الدراسات العليا والبحث العلمي والتطور التقني ودعم الجامعات

وضبط مسيرتها بحيث تحقق ذلك .

٥) تفعيل العمل التطوعي ، والنشاط الشبابي ودعم ذلك بأمكانيات القوات المسلحة للقيام بالمشاريع الزراعية ، والصناعية والبنى التحتية حيث يمكن أن تفعل الكثير وأن توفر على الخزينة الكثير .

٦- السعي الجاد نحو الوحدة العربية أو الاقليمية على الأقل مع الأقطار العربية المجاورة وابداء المشاريع المشتركة التكاملية لتمكين الاقتصاد العربي من مناقشة الاقتصاد الاسرائيلي إذا ما تمت عملية التسوية لا قدر الله ، وأن تتعاون مع اخواننا خير من أن نوقع الاتفاقيات الاقتصادية مع أعدائنا الذين يترهبون بنا بمقدراتنا .

وإذا كان بعض الزملاء يظنون أن الاردن سيئال الكثير من مشاريع التسوية فأنا أظن وجود الاردن في خطر فيما اذا تمت مشاريع التسوية .

٧- أما اللامركزية ، فنحن معها شريطة أن يكون لأختياري المحافظين أسس علمية ومهنية ووظيفية تنافسية ، وشريطة أن تدعم المحافظات بالكوادر الفنية والطواقم الادارية المؤهلة ، وشريطة أن تكون مجالس المحافظات منتخبة وقرارها جماعي ديموقراطي والا فهذه اللامركزية صورة متقدمة للمركزية يتفوق فيها المحافظون وتضخم وزارة الداخلية على

هكذا من الأشغال

حساب سائر الوزارات .

دولة الرئيس ، حضرات النواب
المحترمين

لقد أكد دولة رئيس الوزراء على الالتزام
بالاسلام وبالشريعة الإسلامية في رده على
كلمات النواب حول بيان الثقة .

كلنا لم نلاحظ بعد خطوات في هذا
الاتجاه ، وفي مجال الموازنة فإننا نعلم جميعاً
الطبيعة الربوية للأقتصاد محلياً ودولياً ، ومع
علمي بطبيعة هذه المسألة المعقدة ، إلا أن هذا
لا يعني الحكومة من دراسة هذا الأمر والتقدم
بخطوة متدرجة لمعالجة ما أمكن ولعلنا بذلك
نقدم نموذجاً اقتصادياً بديلاً للنظام الرأسمالي
الربوي المهدد بالانهيار لما يعانيه من المشكلات
الاقتصادية ، ولعل مشكلة الاسكان احوج ما
تكون للبدء بها بتعديل القوانين الربوية فيها بما
يحافظ على المال العام ويؤمن للمواطنين سكناً
غير ربوي ، ويمكن أن يكون أحد المشاريع
الاستثمارية الناجحة كما هو الحال في القطاع
الخاص .

أيها السادة

أثار أحد الزملاء قضية استغلال
الحاجات الدينية عند بعض الفئات للقيام
بثورة دينية في بعض الأقطار وأحب أن أوضح
للوزير أن مفهوم الفصل بين الدين والدنيا
غريب على اسلامنا وحضارتنا وحياتنا ،

والاسلام الذي يجعل الفقر كفراً ويسمى
الشرك ظلاماً يريد بذلك أن يربط بين الحقائق
الأيمانية والحاجات الانسانية ويكفي الاسلام
ودعائه فخراً ، أن يكون هو المعبر عن حاجات
الناس والثائر لرفع الظلم عنهم ويعرف الزميل
من الدين يتسمون بالاسلام في ذلك القطر
الحكام الظلمة أم الدعاة المسلمون المخلصون .

أما عن مطالب دائرتي الانتخابية في محافظة
البلقاء فهي :

ومع علمي أن لا مجال للزيادة على
الموازنة ، ولكنني أطالب بإضافة ملحق للموازنة
وبإعادة التوزيع في بنود الموازنة بحيث تلي
هذه الطلبات .

(١) احداث مركز لواء في حوض البقعة
حيث يزيد عدد السكان عن مائتي ألف ،
وليس في المنطقة أي وحدة ادارية ، وإنشاء
مديرية قضاء في منطقة ماحص والفحيص .

(٢) إنشاء مستشفى في منطقة حوض
البقعة حيث الكثافة السكانية والبعيد عن المراكز
الصحية وقد لاحظنا حجم المأساة أيام الظروف
الجوية في الأعوام السابقة وحالات الاسعاف
التي قامت بها آليات القوات المسلحة كذلك
تطوير المركز الصحي في عين الباشا .

(٣) إنشاء جامعة في محافظة البلقاء
توزع كلياتها على مختلف المناطق في الاغوار
والسلط وحوض البقعة . وإنشاء كلية مجتمع

في حوض البقعة .

(٤) دعم النوادي الرياضية في السلط
والبقعة والأغوار وماحص والفحيص وإتمام
المدينة الرياضية في السلط وتأمين المواصلات
ليها .

(٥) اعتماد الانتخابات أساساً للمجالس
القروية ولجنة مخيم البقعة وتطوير أم الدنانير
الى بلدية . ومضاعفة مخصصات الخيمات بما
فيها مخيم غزة .

(٦) دعم بلدية السلط في مشاريعها
وحصتها من المحروقات مع مراعاة طبيعة
التضاريس الصعبة فيها .

(٧) ملئ الشواغر في المساجد بتعيين
خريجي المعاهد وكليات الشريعة بدلاً من
العمالة الوافدة غير مؤهلة .

(٨) تشكيل فريق لدراسة ما يهدد البيئة
في المحافظة سواء من الذباب والحشرات
والفقران في كل من الاغوار وحوض البقعة أو
من محطات التنقية والتلوث الصناعي في
حوض البقعة وفي منطقة ماحص والفحيص .

والعمل على نقل محطات التنقية في
حوض البقعة الى منطقة بعيدة عن السكان
ولدى الحكومة دراسات جاهزة في هذا الأمر .

(٩) إنشاء سوق للخضار ومجمع
للسفريات في مدينة عين الباشا وتوسيع

الشارع الرئيسي .

(١٠) الاهتمام بمنطقة الريمين وجلبد
بأكمال توسعة الطريق وشق الطرق وإتمام
مشروع المسجد وتطوير المركز الصحي ،
وإيصال الكهرباء والخدمة الهاتفية الى قرى
المنطقة .

(١١) مضاعفة الاهتمام بحل مشكلات
المزارعين في الاغوار والعارضة وناحية زي
وحوض البقعة ، بتيسير القروض والاعفاء من
فوائدها والتسويق الزراعي وتوزيع الوحدات
الزراعية والسكنية على المستحقين وأن يكون
التعويض للمزارعين لا للمالكين الذين لم
يخسروا شيئاً .

(١٢) تمويل ناحية العارضة الى مديرية
قضاء نظراً لاتساعها وأهميتها وقلة الخدمات
فيها .

(١٣) زيادة المخصصات لإنشاء الطرق
الزراعية والقروية وبناء المدارس والمراكز الصحية
وتأمين التيار الكهربائي والخدمة الهاتفية في
قرى مختلف المحافظة .

(١٤) إعادة النظر في نظام امتيازات
خطوط المواصلات وما فيها من احتكار
محسوبة تعمق تأمين المواصلات للمواطنين .

(١٥) إعادة النظر في نظام جباية المياه
وعداداتها لما فيها من ظلم وتجاوزات عجيبة .

هكذا من الأشغال

(١٦) إعادة السماح بأقامة المصانع في حوض البقعة بعد أن تم ربطها بالصرف الصحي لتوفر الخدمات والأيدي العاملة والفنيين في المنطقة وسائر الظروف الاستثمارية .

دولة الرئيس ، حضرات النواب الكرام

إن موافقتي على هذه الموازنة مشروط بأمر أدعوكم أن تناصروني فيها .

١- أن تمتد الحكومة بعدم زيادة الضرائب وعدم فرض ضرائب جديدة .

٢- رفع رواتب الموظفين والمتقاعدين والمدنيين والعسكريين والآف العمال في الشركات ورفع الحد الأدنى للضمان الاجتماعي .

٣- مضاعفة المخصصات المقررة لصندوق المعونة وصندوق التنمية ومخصصات الخيمات .

٤- التأمين الصحي الشامل .

٥- الربط بين الرواتب والأجور وبين الأسعار ومستوى المعيشة .

وبنا احفظ لوردنا الغالي وارحم مواطننا المسكين في عون الموظفين والمستخدمين .

ربنا عليك توكلنا وأليك آئنا واليك المصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً للدكتور محمد عويضة ، الكلمة الآن
للشيخ حمزة منصور ، والمتحدث الذي يليه
الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد حمزة منصور :

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
الحمد لله القائل ﴿ ولو أن أهل القرى
أمنوا وأتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء
والارض ﴾ وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه ومن سار على دبره .

دولة الرئيس ، حضرات الزعماء

لم أفاجأ بهذه الموازنة ولن أفعل إذا
وجدتها تنوء بالمديونية وتزح تحت العجز غير
قادرة على تقديم علاج لمشاكل البطالة والفقر
واستمرار التضخم بل أنني سأفاجأ إذا كان
الأمر غير ذلك فإن للرخاء الاقتصادي والرفاه
الاجتماعي قانوناً ينبغي التزامه والا كان الثمن
غالياً فقرأ وضئكا وأمراضاً اجتماعية قاتلة .

إن من أبرز مواد هذا القانون مايلي :-

١- الايمان والتقوى على مختلف
الصعد فردياً وجماعياً واشخاصاً ومؤسسات
ونظماً وممارسات ، أنني أعلم أن هناك من

٣- التعاون على البر والتقوى والخروج
من قوقعة القطرية ، ان عالمنا العربي والاسلامي
يعيش في كيانات ليس من صنعه وليست من
اختياره انها من صنع اعدائه فجاءت هذه
الكيانات عاجزة تفتقر الى الحد الأدنى من
التكامل وكان بإمكان هذا الجسم الكبير الحافل
بالخيرات والامكانيات أن يحقق تكاملاً
اقتصادياً يضع حداً لمعاناة الأمة وقلقها وفي
غياب هذا القانون القائم على تقوى الله تعالى
ووضع الانسان المناسب في المكان المناسب
والتعاون على البر والتقوى ستبقى أمتنا تدفع
الثمن غالياً وتبقى معالجاتها شكلية لا تمس
جوهر القضية .

والآن لنبدأ بمناقشة مشروع قانون
الموازنة ،

ان مناقشة مشروع قانون الموازنة مناسبة
للتعرف على السياسة المالية للدولة فيما يتعلق
بأرادتها ونفقاتها والسياسة النقدية المتمثلة بإدارة
النقد الموجودة بأيدي الأفراد والشركات
والمؤسسات والأموال التي تحت يد الحكومة .

وبالرجوع الى مشروع قانون الموازنة
وخطاب قانون الموازنة وقرار اللجنة المالية رقم
(٢) حول مشروع قانون الموازنة للسنة المالية
١٩٩٤ م أود أن اسجل مايلي :-

١- ان الموازنة موازنة مضللة تخطط خلطاً
عجيباً لابرار بعض النجاحات فقد جرى

يقابل هذا الكلام بالاستهجان ولا غرابة في
ذلك فقد قيل لنبي الله شبيب عليه السلام
وعلى نبينا الصلاة والسلام « أصلاتك تأمرك
أن تترك ما يعبد آباءنا أو أن تفعل في أموالنا ما
نشاء أنك لأنت الحليم الرشيد » والايمان الذي
أعنيه هنا ليس مجرد شعار ولا مشاعر ولكنني
أتحدث عن حالة من اليقظة تجعل الانسان دائم
الانتباه وفي قلبه قوله عليه الصلاة والسلام ﴿ لا
تزل قدمك بعد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع
أخرها ... - وعن ماله من أين اكتسبه وفيما
أنفق » .

وهذا يقابل الأيرادات والنفقات بلغة
موازنتنا .

٢- الانسان المناسب في المكان المناسب
فمرد كثير من مشاكلنا ومنها المشكلة
الاقتصادية غياب هذا المبدأ وما المناداة
بالاصلاح الاداري الا تأكيد على هذا
المبدأ .

أن هذا المبدأ يتجلى في أكثر من موقع
في كتاب الله عز وجل ﴿ اجعلني على خزانة
الأرض أني حفيظ عليم ﴾ ﴿ يا أبت استعجره
أن خير من استأجرت القوي الأمين ﴾ وفي
هدي نبينا صلى الله عليه وسلم ﴿ انك امرؤ
ضعيف وانها لأمانة وانها يوم القيامة خزي
وندامة الا من أخذها بحقها ﴾ فإذا كان هذا
حالي اني ذر فما حالنا اليوم .

تضخيم أرقام النفقات الرأسمالية كما هو الحال في المساهمة في مشاريع بعض المؤسسات . والمتتبع لموازنة السنوات الماضية ومنها موازنة هذا العام يلاحظ خللاً في هيكلية الموازنة من مظاهره أن ما يقارب من ٥٠٪ من النفقات الرأسمالية ليس لها علاقة برأس المال كما هو الحال في مشاريع الاحصاءات العامة واستثمارات الأراضي .

كما جرى اعتبار المنح والقروض مصدر إيراد والاصل عدم دخولها الإيرادات .

كما أن الانسلاط المستردة ليست إيرادات فعلية حكومية وهذا يضخم الإيرادات ومن هنا فأننا أمام موازنة مضخمة الإيرادات مضخمة النفقات ، كما أوردت الموازنة إيرادات مبهمة فقد اشتملت الإيرادات المحلية على ٧٧ مليون دينار تحت اسم الإيرادات المختلفة دون أن توضح حقيقة هذه الإيرادات .

٢- اشار خطاب الموازنة الى توازن بين الإيرادات والنفقات وهو توازن وهمي يقوم على اغفال أكثر من اربعمائة وخمسين مليون دينار وبناء عليه فإن المعجز يعادل ثلث الموازنة .

٣- ذكر خطاب الموازنة ان انخفاضاً ملحوظاً قد حدث في نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي يقدر بحوالي ٣٪ مقارنة مع عام ٩٢م واعتبر ذلك مؤشراً ايجابياً يحد من الاختلال الاقتصادي العام ويذكر الخطاب في

صفحة ٩ تخفيف نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي من ٩٩ر٣٪ عام ٩٣٪ الى ٩٧ر٨٪ عام ٩٤م وهذا يعني أن نسبة الاستهلاك الكلي عام ٩٢م كانت ١٠٢،٣٪ تقريباً .

ومن حقنا أن نتساءل كيف حسينا هذه النسبة ؟ وكيف نفسر التباين بين هذه المعلومات وما أوردته نشرة البنك المركزي عام ٩٢م التي ذكرت ان الاستهلاك الحكومي بلغ ٧٧١ مليون والاستهلاك الخاص بلغ ٣٠٢٢ر٨ ومجموعهما ٣٧٩٣ر٨ مليون بينما بلغ الناتج المحلي ٣٢٥٧ مليون وبناء عليه تصبح نسبة الاستهلاك ١١٧٪ .

وهذا يعني أن المدخرات الحكومية أصبحت سالبة اعتباراً من عام ٩٠م وهذا ينافي هدف الاعتماد على الذات الذي أكد عليه برنامج التصحيح الاقتصادي .

٤- اشار خطاب الموازنة الى أن نسبة الفقر قد انخفضت عام ٩٢م الى حوالي ٢ ، ١٦ بعد أن كانت ٣ ، ٢١٪ عام ٩١م وأن نسبة العاطلين عن العمل تقدر بـ ١٣٪ وأتساءل عن مدى ثقة معالي الوزير بهذه المعلومات المستترة الى سلة اتفاق العائلة الاردنية عام ٨٧م .

ان الاقتصاد يعتمد اساساً على المعلومات وهذا يحتم خروج مشروع بنك المعلومات الوطني الى النور لنضع حداً

فأين باقي المؤسسات .

٧- وأتساءل أيضاً حول المساعدات العينية التي تقيدها الحكومة على المؤسسات العامة بالسعر العالمي بينما تحصل عليها منحاً مجانية أو بأسعار مخفضة فأين يقيد صافي العائد للدولة وهو الفرق بين سعر السوق وبين السعر الذي دفعته الحكومة أو لم تدفعه .

٨- يلاحظ توسع الحكومة في القروض الداخلية حيث زادت القروض الداخلية فبلغت (١١٠٢ر١) مليون دينار وتعتمد الحكومة الى اطفاء أذونات الخزينة بأذونات جديدة .

٩- اؤكد على ما تضمنته توصيات اللجنة المالية بشأن تحسين الأداء الإداري والمالي للأجهزة الحكومية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحديث التشريعات المالية وتطوير قانون تشجيع الاستثمار وربط التعليم بحاجات المجتمع ومتطلبات السوق ودعم السلك القضائي والاهتمام بالتدريب المهني والعناية بالدراسات والأبحاث والاهتمام بالخدمات الصحية والاستمرار بدعم المواد التموينية وتفعيل جهود صندوق المعونة الوطنية والتنمية والتشغيل وتحسين تحصيل الإيرادات الخزينة ولكني أستغرب توصية اللجنة المالية بشأن ديوان الرقابة والتفتيش وكنت أمل أن تطلب اللجنة بمزيد من الدعم لهذا الديوان بما يكفل استمراره بأداء دوره الفاعل والحد من

للمعلومات الظنية والمتناقضة من وزارة ومن مؤسسة الى مؤسسة وأنتي لأشارك اللجنة المالية تحفظها على نسب الفقر والبطالة التي تضمنها خطاب الموازنة وأطالب الحكومة بخطة جادة لمعالجة الفقر والبطالة قبل أن يأتي يوم يعض فيه على الاصابع ولأت ساعة مندم .

٥- أتساءل حول المؤسسات كما تساءل بعض الرءلاء الكرام اتساءل حول المؤسسات الحكومية المستقلة التي لا ترد موازنتها ضمن مشروع قانون الموازنة العامة ولا ضمن موازانات المؤسسات المستقلة مثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ودائرة الاستثمارات السياحية والجامعات الاردنية والجمعية العلمية الملكية والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والبنك المركزي الاردني وسوق عمان المالي وبنك تنمية المدن والقرى والملكية الاردنية وغيرها وغيرها .

أتساءل كيف يسط مجلس الأمة رقابته على موازنتها ؟ وأطالب بتقديم موازنتها ضمن موازانات المؤسسات المستقلة كسلطة الكهرباء وسلطة المياه ومؤسسة الموانئ وغيرها .

٦- كما أتساءل حول المؤسسات الحكومية المستقلة التي تستهدف تحقيق الربح كالمؤسسة الاستهلاكية ومؤسسة النقل العام وسلطة الكهرباء الاردنية كيف تدخل فوائضها الموازنة فقد أدخلت فوائض مؤسسة الموانئ

هكذا من الأشغال

الاعتداء على المال العام والحق العام .

١٠- أطالب الحكومة بوضع حد للجدل الدائر حول ضريبة المبيعات التي لا يطبقها مجتمعنا ولا يتحملها مواطننا وأن تلزم الحكومة بالألا تعمل على اضافة أي أعباء ضريبية جديدة تثقل كاهل مواطننا فقد بات السواد الأعظم من هذا المجتمع مجتمع فقيراً إلا حفنة قليلة .

١١- انني أستغرب المعيار الذي استندت اليه الحكومة في تحديد الشرائح المشمولة بالاستفادة من دعم المواد التموينية حيث اعتمدت مبلغ خمسمائة دينار الحد الفاصل بين الشرائح المستفيدة وغير المستفيدة بغض النظر عن عدد أفراد الأسرة والأعباء المالية التي تتحملها ومن هنا فأنتي أطالب بعدم مس دعم المواد الأساسية ولنعتبر بما حصل لدى غيرنا والسعيد من وعظ بغيره .

١٢- ان حل مشكلات الفقر والبطالة يحتاج الى مزيد من الاستثمار وهذا يحتاج الى مناخ استثماري تضافر لتحقيقه التشريعات الملائمة والاجراءات المناسبة والأجواء الديمقراطية الحقيقية ، وأوضح ثلاثة خطوط تحت الأجواء الديمقراطية الحقيقية .

انني واثق من أن مواطننا الأردني مواطن متمم واتساننا العربي يحب وطننا الأردن ولكن تشريعاتنا القاصرة واجراءاتنا المعقدة والمقالية التي يتعامل بها بعض مسؤولينا تحمل الكثيرين

من المستثمرين على الاحجام عن الاستثمار أو البحث عن أجواء أكثر ملاءمة للاستثمار .

ان بعض مسؤولينا يحسد كل ذي نعمة ومنهم من يريد أن يكون شريكاً في كل مشروع استثماري ويغفلون ذلك بمصلحة الوطن والحرص عليه ويقيى الوطن والمواطن ضحية للانانية والمصالح الذاتية أننا بحاجة الى تطهير اداري لكن من يقوى على ذلك ؟

أما مطالب دائرتي التي أتشرف بتمثيلها فأنتي أتمنى أن يأتي اليوم الذي يتوقف فيه الأخوة النواب عن المطالبة بتحسين الخدمات في دوائرهم الانتخابية ولن يتحقق ذلك الا اذا انطلق المسؤول أي مسؤول من أن الأردن كل الأردن وطنه وأن المواطنين كل المواطنين أخوانه وأن من حقهم أن تقسم بينهم الخدمات بعدالة ترضي الله أولاً وتحفظ علينا استقرارنا وأمننا ثانياً .

لا يخفى أبها الأخوة أن الدائرة الثانية المتمثلة بجنوب عمان وشرقها تشعر بالغبن اذا ما قارنت خدماتها ببقية أجزاء عاصمتنا الجميلة ووزارة الى مخيم الوحدات أو النصر أو حي عدن ترى مدى النقص الحاد في الخدمات في مجالات الطرق والصرف الصحي والخدمات البزيدية والصحية والترفيهية ولعلمي بأن هذه القضايا لا يجدي بحثها في مثل هذه المناسبة فسأعمل على تدارس هذه القضايا مع الجهات

محافظة الزرقاء تلاها عليكم الزميل الدكتور بسام العموش ، ونظرنا الى الموازنة من جميع نواحيها بأرقامها وسياساتها تلاها عليكم الزميل عبد الهادي المجالي عضو الجبهة ، جبهة العمل الوطني وأنا عضو في هذه الجبهة ، انما اريد أن اسجل ملاحظات ، لأننا كلنا أردنيون نعيش على هذه الأرض ، وكلنا يرفض ان يكون الأردن كخبز الشعير يؤكل ويدم .

والمستمع من الخارج الى ما يقال في هذا المجلس يستغرب كيف لا يهاجر الناس من هذا البلد ؟ كيف يعيشون على أرضه ويستظلون بسماؤه ؟ كلنا يعلم أن كل الذين يحيطون بهذا البلد عن قرب وعن بعد عانوا مالم يعانيه من عاش تحت حكم فرعون ، وهذا البلد ينعم بالأمن والاستقرار ونحن عندما نخاطب الحكومة نخاطبها وكأنها أجبرت في حق البلد ، الموازنة قدمت بما هو موجود والله تعالى يقول ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ واذا علمنا بأن الحكومة التي تقدمت بالموازنة بأنها هربت جزءاً من هذه الموازنة والموجودات في هذا البلد فعلينا أن نحاسبها ونحجب الثقة عنها لئلا يأتي غيرها ، ونحن نعلم أن ذهب زيد جاء غيبه وكلهم من هذا البلد وليس مستوردين ، اننا نتحدث والذي أريد أن أتحدث عنه انما هو أمور .

الأول : أن نتجنب المتناقضات ، المستمع الى كلماتنا ومطالبنا يقول بأننا نعيش

المنية بالتعاون مع زميلي الكريمين نائبي هذه الدائرة ولا يفوتني التذكير ببعض المطالب التي أكدت عليها خلال السنوات الماضية وهي تأكيداً على ما اشار اليه أخواني الكريمان في دائرة عمان الرابعة ومنها اخراج مستشفى سحاب الذي ألتزمت الحكومة برصد مبلغ للدراسات له ، اقول اخراج مستشفى سحاب الذي يخدم جنوب عمان ويخفف العبء عن مستشفى البشير وتحويل قضاء سحاب الى لواء ووضع حد لمعاناة المواطنين جنوب عمان الناجمة عن نقص الخدمات في مجالات الماء والكهرباء والهاتف والصرف الصحي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكرًا للشيخ حمزة منصور ، الكلمة الآن للشيخ عبد الباقي جمو ، المتحدث الذي يليه السيد بسام حدادين ، طيب السيد حاتم الغزاوي .

السيد عبد الباقي جمو :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، دولة الرئيس .

الأخوة الزملاء الكرام ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

لن أخذ الكثير من وقتكم لأن مطالب

على بحر من الذهب ، او اننا نريد أن نسمع الناس أننا نطالب بالشعب الأردني شعب واع ويعلم جيداً ماهي واردات هذا البلد وما هي الأمكانيات المتوفرة حتى نحول هذا البلد الى جنات عدن ، نعم البلد فيه فقر وفيه حاجة ولكن فقرنا فقر الكرام وحاجتنا حاجة الصابرين لأننا نعاني نتائج نحن اخترنا الطريق بقيادة الحسين ، أننا رفضنا أن نقبض ثمن كرامتنا وثمن عزة أمنا وأن نقف مع الباطل ، وأن نتاجر بدماء جزء كريم من أمنا في العراق فعاش غيرنا في بجموحة بعد أن كان الواحد يقف على الدور عشرات الساعات ليحصل على كيلو من الحبز ولكننا نرفض اللقمة المغسة في دم أبناء أمنا ، نحن نصيرنا واحد من الذين يعرفون جيداً مدى الحاجة في هذا البلد ، ولكننا لن تنازل عن كرامتنا ولا نتياكى كينات كليب إنما ننتظر ونصبر ونكد ونعمل وتعاون وبغير ذلك لا يمكن أن نجتاز المخاطر ونصل الى نتائج كريمة يسجل لنا التاريخ أن هذا البلد بقيادة الحسين وصبر الشعب استطاع أن يصمد ، ولا يسجل عليه أنه كان مع الخائنين البائعين المرتزقين ، جدينا لم يقاتل ضد العرب ولا المسلمين وأمنا أمن للبلد وللعرب ولذلك رفضنا كما رفض الحسين أن نقبض ثمن مواقف تسجل علينا أننا لا فرق بيننا وبين غيرنا ، ولذلك لا يجوز أن يكون هناك تناقض بين كلمة الواحد منا ، أنا أعلم

بأن هناك حاجات كثيرة جداً ولكن أنا موقن ومؤمن بأنه ليس فينا رجل واحد يرضى أن تكشف القيمة بشمناً نقبضها مقابل مواقف ذليلة تسجل علينا كما سجل على الآخرين ، ولكن لا يعني هذا أن نقول كل شيء جيد وأنه ليس هناك أمكان لأن نتوجه توجه صحيحاً أكثر مما نحن عليه الآن ، أنا أعلم أن المال الموجود اذا ما أحسن تصريفه ووضع حيث وجب أن يوضع ومنعة الاختلاسات والسرقات والتجاوزات سيتحول الأمر الى أحسن مما نحن عليه الآن فمثلاً هناك تجاوزات على المال العام ولكن هذه التجاوزات لم تقع اليوم ولا قبل سنة إنما هي استمرار في هذه التجاوزات على المال العام .

ديوان الرقابة والتفتيش خلال سنة أشهر عندما تضبط وتعيد وتوفر الى خزينة الدولة (٦٩٩٠.٠٠٠) مليون دينار ماذا يعني هذا أنا يوم كنت وزير دولة للشؤون البرلمانية ضبطت معاملتين قيمة التجاوز فيهما (٩٧٠) ألف دينار ، أوصلت هذا الأمر الى ديوان المحاسبة وإلى رئيس مجلس النواب وطالبت بالملاحقة ولكن المجلس كان منصرف الى جهة رفض ان يتحول عنها فلم يتخذ أي إجراء ضد هذا الاختلاس وما أكثرها فالحكومة مطالبة بملاحقة المتجاوزين نحن رأينا في هذا البلد أن لجزي المختلس والمسيء في أدراته وفي عمله والمجازره أما أن يرفع وأما أن ينقل الى وظيفة

يطالب بزيادة الرواتب للمتقاعدين والمقبلين والحاليين ونعلم جيداً أن اية زيادة في الرواتب أو التقاعد يحتاج الى ما لا يقل عن (١٠٠ الى ١٥٠) مليون من الدنانير ، اذا لماذا لا نقول هكلاً ، مثلاً ضريبة المبيعات ، ضريبة المبيعات كل على الفقراء ويسلم منها الأغنياء ، لماذا لا ؟

لأن قانون ضريبة المبيعات بموجبه تصل السلعة الفقير المستهلك بزيادة ٤٥.٣٪ بزيادة ، الحاجة التي تصل الى البلد بدینار تصل الى المستهلك الفقير وليس الغني تصل اليه بدینار وخمسة واربعون قرشاً وثلاثة فلسات هذا اذا صدق التاجر وأخلص البائع ، عشرة ، عشرة ، عشرة ، عندما يصل الى الريف الى القرية الدينار يزيد الى (١٤٥٠.٣) دينار ، اذا نحن ضد ضريبة المبيعات ، ولكننا مع فرض الضرائب على أولئك الذين يربحون بالملايين الذي يخرج أحدهم من البلد متنزهاً وبصرف عشرات الآلاف وأنا مع الذين يقولون وهذا مطلب حق ، لماذا لا نمنع استيراد السيارات لعشرة سنوات ؟ ولماذا كلما تتجدد حكومة أو رئاسة يجدد الأثاث بمئات الآلاف إلا يعجنني الكرسي الذي جلس عليه من سبقني أو الموكيت الذي مشى عليه غيري .

علينا أن نعلم كم هي مواردنا ونستعين بالصبر على هذا الموقف الحر العزيز القوي الذي أرطينا به لأنفسنا ، أنا مع الجميع أن نزيد

أعلى درجة أو أن يصل الى أعلى الدرجات والله سبحانه وتعالى عندما أمرنا كمسلمين أن نقطع يد السارق لم يريد أنقام إنما أراد أن يوقع عقاب على الذي يعتدي على أموال الغير وهو غير محتاج حتى يكون عبرة لغيره ودرس له حتى لا يتحدى الناس المتمكنون من المسؤولين في التجاوزات على أموال الدولة ، وياريتنا نعود للشرعة الإسلامية نقطع يد السارق حتى يكون عبرة لغيره ولعلمكم أن الذين يهاجمون الإسلام بأنه دين رجعي يأمر بقطع يد السارق أنه يوم كان الحكم بالإسلام لم تقطع يد ستة طوال حكم الإسلام لأن الإسلام وضع حداً للمتجاوزين فخاف الناس أو حملهم إيمانهم أن يخافوا الله .

ولذلك إطالب أن يدعم ديوان الرقابة والتفتيش بموجب قانون ، ديوان المحاسبة في يوم من الأيام ضبط موظف اختلس ديناراً فكتب للمجلس عن هذا الموظف أربع سنوات، دينار فتباهى هذا الديوان انه ضبط هذا الموظف أنه اختلس ديناراً فطرده من عمله وحكم سنة ورغم بعشرة دنانير وأعيد الدينار المسروق منه ، والملايين أين تذهب ، الملايين التي تسرق لأنهم شركاء في التنمية لا يحاسبون أما الذي يسرق الدينار لا يستطيع أن يشرك غيره في سرقته فيضبط .

نحن نريد أن نتوجه التوجه الصحيح ، الكل يطالب بعدم فرض الضرائب والكل

دولة الرئيس - حضرات الزملاء الكرام

سأختصر في الحديث كسباً للوقت أولاً ثم لمشاركتي كلمة جبهة العمل الوطني من قبل سعادة النائب عبد الهادي المجالي وكلمة نواب محافظة اربد من قبل معالي النائب الدكتور عارف البطاينة بما يتعلق بالطلبات العامة لمحافظة اربد وأخيراً بالعرف السائد في أن يتحدث كل نائب عما يحتاجه دائرته الانتخابية مع التأكيد على شمولية تمثيل كل واحد منا لكل ذرة تراب في هذا الوطن ولكل فرد فيه .

دولة الرئيس - الزملاء النواب

ليست الموازنة لغة أرقام فحسب ، بل هي منهاج عمل لسنة قادمة وإذا كنا ندرك الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد ، وتلمس طريقها من خلالها ، وأن موازنتها تقوم على ما تجنيه من أبنائها وعلى المنح والمساعدات من الخارج ، فإن الضرورة تبدو ملحة أن توجه بنود هذه الموازنة نحو الأهم ثم المهم ، ثم أن الحرية والكرامة الانسانية تقتضي أننا جميعاً أن يكون رأينا الاعتماد على النفس من حيث المبدأ وشدة الأحزمة على البطون ما استطعنا الى ذلك سبيلاً .

فكما قال أجدادنا في السابق للمنية ولا الدنيا ، أقول الآن بإسم الشرفاء الكرام الذين تمثلهم « الجوع ولا مثله السؤال » .

الرواتب لأن الدينار أصبح عندما تضعه في جيبيك وتنزل السوق لا تستطيع أن تشتري به شيئاً ، عندما نطالب بتعميم التأمين الصحي يجب أن نعلم بأن هذا الطلب له ثمن ولا يتأتى هذا إلا بالتفطير وبكثير الصناعات والتنمية ، وأنا كنت مع الذين يقولون نكافح الجوع والبطالة بتوزيع الأراضي الزراعية ، كأننا نعيش في بلد الأنهار تجري من تحتها قطعة الأرض التي تقترح على الحكومة أن تخصصها للزراعة للمواطن تحتاج إلى ماء ، وابن المياه ؟

أما نوجهه وبصدق الى أن تكون هناك معالجة وأن يكون هناك تعاون وأنا أستغرب كذلك من الذين يطلبون من رجل خطب فتاة فرفضته وتزوجت غيره أن ينفق عليها وألا فهو خائن لماذا ؟ اختارت غيري وتزوجته فلماذا انفق عليها ؟ فلينفق عليها من اختارته ، أما أنا إذا انفقت فبأحسان وإذا فأمسكت فبسبب عدم توفر مال وكل واحد حر بديمقراطيته .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، بارك الله فيك ، الكلمة الآن للسيد حاتم الغزاوي للمتحدث الذي يليه الشيخ عبد المنعم أبو زنت . الكوته في هذه الجلسة للكلمات ثلث ساعة فقط .

السيد حاتم الغزاوي :

بسم الله الرحمن الرحيم

وحماة أمنه .

٢- ثم الموظفون المدنيون من عاملين ومتقاعدين .

٣- وكذلك كافة افراد المجتمع المحرومون من مصادر الرزق الكافي ، كل هؤلاء ينبغي أن يكونوا موضع رعاية من الحكومة من حيث رفع رواتبهم وتوفير سبل العيش الكريم لهم .

٤- أن مشكلة الفقر والبطالة هي والله كبيرة وتطال فئات كبيرة في المجتمع تستدعي وضع الحلول المناسبة . ولست أعتقد أن بمقدور صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية بقادرين وحدها على أن يضطلعا بحل هاتين المشكلتين وإنما يحتاج الأمر الى جهد وطني شامل يسخر كافة القدرات لهذه الغاية ، مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص .

٥- كما لا يفوتني أن أنهه بأنه من الضروري :

أ- أن تتسع مظلة الضمان الاجتماعي لتضم الفئات المحرومة في المجتمع .

ب- أن يتم الأسراع في وضع نظام التأمين الصحي الشامل لكافة المواطنين .

ج- أن يتساوى مكلفو ضريبة الدخل من موظفي القطاع الخاص مع نظرائهم من موظفي القطاع العام بما يتعلق بأقطاعات موارد الدخل .

وإذا كنا نحرص على العيش مرفوعي الرؤوس فإن المنطق يدعونا أن نحرص كذلك على أن تكون هذه الدولة صغيرة الحجم محدودة الموارد كبيرة وطموحة وغنية بنا أيضاً .

وبالمقابل فأنا ندعو الحكومة أن تترقب بمواطني هذا البلد وأن لا تحمله أكثر مما يحتمل ، فلم تعد تطيق الأحزمة شداً ، وأنا ندعو الحكومة أيضاً أن لا يوضع القرش الواحد في غير موضعه .

وأنا بهذه المناسبة لثمن كثيراً ما يضطلع به ديوان المحاسبة وديوان المراقبة والتفتيش من جهد مخلص في هذا المجال . كما وينبغي على الحكومة أن لا تألو جهداً في تلمس الموارد الجديدة في حدود الحفاظ على الشرف والكرامة لهذا الشعب الطيب وهذا الوطن الغالي .

كما وتدعوها أن تضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الأقتراب من المال العام أو استنمازه في غير موضعه .

دولة الرئيس - الزملاء المحترمون

أنا نحرص على :

١- أن تكون القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني العام من عاملين ومتقاعدين والذين هم سياج الوطن

هكذا من الأشهر

د- يوجد هناك فئات من الموظفين مضى عليهم أكثر من عشر سنوات يتقاضون راتب المياومة وكذلك موظفون يوقفون عن العمل قرابة أربعة أشهر كل عام يعودون بعدها وهم موظفو قسم الملايا في وزارة الصحة وكذلك موظفون الحقو بنظام الخدمة المدنية لم يعطوا حقوقهم كاملة وقد آن الأوان لأنصافهم جميعاً .

هـ- كما وأنه بات من الضروري أن ينعم الحكام الإداريون في وزارة الداخلية بنظام يكفل لهم علاوات تمشي مع الجهود المطلوبة منهم وهي كثيرة حتى تمكنهم من مساهمة هذه الحياة أسوة بفئات أخرى تطالب دائماً أن تكون موضع عناية وتقدير أيضاً .

و- أن يستمر دعم المواد التموينية الرئيسية وأن يوجه هذا الدعم الى مستحقيه فعلاً .

دولة الرئيس - حضرات النواب الكرام .

أما المطالب الخاصة بلوائي الأغوار الشمالية والكورة فإنها تتلخص بمايلي مع ملاحظة ما ورد بموازنة محافظة أربد لهذا العام ومع العلم بأننا بمستوى معين من الخدمات ولكننا نطمح الى المزيد .

أولاً : الادارة .

١- افتتاح مديرية قضاء في كل من المشارع والأغوار الشمالية وكفرعوان في لواء الكورة تخدم كل منهما القرى الجنوبية لكل لواء .

٢- افتتاح دائرة للترخيص في كل من اللوامين ، الكورة والأغوار .

٣- افتتاح مركز للدفاع المدني في كل من بلدة كريمة في الأغوار الشمالية وكفرعوان في لواء الكورة لخدمة القرى الجنوبية في اللوامين .

٤- افتتاح مركز للتدريب المهني في لواء الكورة .

ثانياً : الابنية المدرسية .

١- تحتاج القرى التالية الى أبنية جديدة للقضاء على نظام الفترتين والأبنية المستأجرة أو خلوها من المدارس وهي :

أبو عبيدة ، كريمة ، أبو سيدو ، السليمات ، وادي اليايس ، المشارع ، الحراوية ، العرامشة ، اسكان معاذ بن جبل ، الشونة الشمالية وذلك في لواء الأغوار الشمالية .

٢- أما في لواء الكورة فإن بلدتي دير ابي سعيد في السط ومرحبا فهي بحاجة الى ابنية مدرسية جديدة وكذلك في بلدة كفر الماء .

ثالثاً : التعليم المالي :

١. زيادة حصص اللوامين من اعداد الطلاب المقبولين في الجامعات .

٢. انشاء كلية زراعية جامعية في لواء الأغوار الشمالية ترفده وسواه من مناطق المملكة بالتخصصات المناسبة .

رابعاً : قطاع الصحة .

١- تطوير المراكز الصحية في المشارع لواء الأغوار الشمالية وكذلك في دير ابي سعيد لواء الكورة الى مراكز صحية شاملة .

٢- افتتاح عيادات صحية في كل من طبقة فحل ، السليمات ، اسكان معاذ بن جبل ، منطقة الساخنة في المنشية ، العرامشة ، ثلبيات ، الحراوية وكذلك في بلدة المشارع نظراً لاتساعها وجميع هذه القرى في لواء الأغوار الشمالية .

٣- زيادة عدد الأسرة في مستشفى ابي عبيده حيث مراجعة العديد من المناطق المجاورة من لواء ديرعلا وعجلون بالإضافة الى ضرورة تولي العلاجات فيه باستمرار .

خامساً : الاتصالات والسلكية .

١- ترفيع الشعب البريدية في كل من المنشية ، الحراوية ، الزمالية وأبو هانيل إلى مكاتب بريدية .

٢- اتصال الخدمة الهاتفية المباشرة الى قرى لواء الكورة الجنوبية .

٣- توسيع شبكات الهاتف في قرى اللوامين بما يستوعب طلبات اشتراك الهاتف المتزايدة .

سادساً : الطرق القروية والزراعية .

١- عمل خلطة اسفلتية للشارع الرئيسي في لواء الأغوار الشمالية وكذلك في الشارع الرئيسي في لواء الكورة حيث مضى عليها سنوات طويلة بدون تحسين .

٢- عمل خلطة اسفلتية وتوسعة للطرق التالية :

أ- كفرابيل / المشارع .

ب- كفر راكب / المشارع .

وهاذين الطريقان يربطان لوائي الكورة والأغوار الشمالية وقد اثبتا جدواهما خاصة في مواسم تساقط الثلوج في منطقة الكورة .

٣- فتح وتعميد أو تعبيد الطرق الزراعية التالية :

١- كفرابيل / عين زقيق .

٢- الاشرفية / حمة أبو ذابله / طبقة فحل .

٣- كفر عوان / طبقة فحل .

٤- جفين رحمة أبو ذابله .

٥- جفين الصفا / الطيبة .

٦- جفين الصفا / ارحيم / وقاص في الأغوار الشمالية .

هكذا من الأشهر

- ٧- بيت ايدس / برقش / ارحابا .
- ٨- طريق العرقوب في بيت ايدس .
- ٤- استمرار اجراء الصيانة اللازمة للطرق المحاذية للوحدات الزراعية في الاغوار الشمالية واجراء اعمال التنظيف لقنوات الري المحاذية لها .
- سابعاً : الكهرباء .
- ١- اىصال الكهرباء الى التجمعات السكانية خارج حدود التنظيم على حساب مشروع كهرة الريف .
- ٢- تخفيض اثمان الكهرباء في فصل الصيف في الاغوار عموماً نظراً للحر الشديد وكذلك في لواء الكورة بأعباءه شفا غور وذلك مراعاة للأحوال المادية المتردية .
- ثامناً : المياه .
- ١- زيادة ساعات ضخ المياه الى قرى اللواتين وأن تكون في مواعيد متقاربة .
- ٢- تخفيض اثمان المياه صيفاً في المنطقة مراعاة لظروف الجو والتي تستتبع استهلاك مياه زائد .
- ٣- الاهتمام بمياه عين زريق في كفر ايل وضخ المياه منها الى هذه البلدة وكذلك الى بلدة كفرعوان القريبة .
- ثامساً : السياحة والآثار .
- ١- الاهتمام بالآثار الرومانية في منطقة طبقة فحل واستمرار اعمال التنقيب فيها وافتتاح مكتب آثار بها .
- ٢- الاهتمام بحمامات المياه المعدنية في كل من الشونة الشمالية وطبقة فحل .
- ٣- انشاء منتزه سياحي في منطقة برفش في بلدة كفر وراكب لواء الكورة حيث تكثر فيها المناطق الحرجية .
- عاشراً : تفويض المجالس البلدية والقروية لبعض من الاراضي الحرجية وأمالك الدولة المتاخمة لها وتوزيعها على المواطنين لأقامة مساكن عليها . بالإضافة لتعميل مستأجري السكن الوطني لهذه المساكن خاصة في وادي اليايس .
- حادي عشر : تقديم الدعم المالي للبلديات والمجالس القروية وذلك بزيادة حصصها من رسوم المحروقات والمواد المشتعلة وإعادة النظر بمبالغ المديونية التي تثقل كاهلها . وكذلك شمول موظفيها بنظام الخدمة المدنية وشمولهم بدورات منظمة المدن العربية .
- ثاني عشر : دعم الاندية الرياضية مالياً وتقديم الأراضي اللازمة لإقامة مشاريعها عليها وكذلك للتندبات الثقافية وهي حديقة النشأة بما يكفل اقامة ابنيتها وانشاء صالة رياضية مغلقة في منطقة قليمات ضمن المجمع الرياضي

- الزمرع انشاؤه فيها .
- ثالث عشر : دعم الجمعيات الخيرية ورياض الأطفال .
- رابع عشر : البدء باستثمار خامات الفوسفات في لواء الكورة حيث تتوفر بنسب عالية وتجارة من شأنها المساهمة بدفع عجلة الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل كثيرة للمواطنين .
- خامس عشر : مياه الري .
- ١- التوسع بأقامة السدود حيث أمكن لمواجهة تفشي الجفاف لاسمح الله ولمواكبة التوسع في رقعة الاراضي الزراعية .
- ٢- الأسراع بتنفيذ مشروع الري بالأنايب المضغوطة لمنطقة الاغوار الشمالية وأن يشمل هذا المشروع اراضي السليمات وأبو هليل والتي يتخوف المواطنون فيها من عدم شمول اراضيهم بهذا المشروع .
- ٣- الحفاظ على السعر الحالي للمتر للكعب من المياه وعدم المساس به زيادة لانه مرتفع حالياً وإن اية زيادة تضرراً عليه من شأنها أن تعجل بأن تهجر المزارع أرضه مع ما يعكسه ذلك من اثر سيء على الاقتصاد الوطني .
- سادس عشر : أما الزراعة .
- دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين فإن زيارة واحدة هذه الأيام لأحد الاسواق المركزية لكفيلة بأعطاء صورة واضحة ودقيقة عن واقعها . صورة تنطق باليأس والمرارة لا أظنكم تحملونها واحتملها رجل بسيط يكذب بالنهار ويغم ويهيم بالليل ليصبح متعباً للكذب في اليوم التالي وذلك ليحضر وجبه جاهزة للآخرين لعله يستفيد من ورائها ليعود ويحضر من جديد ، ولكنه للأسف يرجع بالخسران وتنعيم نحن المستهلكون بنتيجة تعبنا بأبخس الاثمان .
- فهل سيستمر هذا الرجل صامداً فترة طويلة ؟ انني اتساءل ترى الى متى سيدوم هذا الحال مع صاحبنا ؟ أليس لكل شيء نهاية كما يقولون ؟ فإلى أية نهاية يسير هذا المزارع مع هذه الحال . أليست النتيجة أن يهجر المزارع أرضه ويقف في طابور العاطلين بعد أن كان على رأس قائمة المنتجين ؟ أليست النتيجة أن سترداد قوائم صندوق المعونة الوطنية التي تمول بمنح ومساعدات من الخارج ونحن ننادي بالأعتماد على الذات ؟
- أليست النتيجة أن ستهبط الطائرات محملة بالمواد الغذائية من الخارج وبالعملة الصعبة ونحن نشكو فائض الإنتاج ونطالب له بطائرات تقلع من بلادنا وترجع لنا محملة بالعملة الصعبة ؟ أليست النتيجة أن يشتري مواطننا السلعة بأعلى الأسعار وينبخل عليه نحن بأبخس الاسعار ؟

هكذا من الأشغال

ثم أنني أتساءل كيف تستورد مؤسسات الأفراس المختلفة وهي رسمية ديونها من المزارعين ؟ أما بالنسبة للمقرضين الآخرين لأنني لا أتساءل بل أجزم أن سيكون مصيرهم معهم السجن لأن من اقترض ينتظر السداد والقانون لا يرحم وهو يقضي بالسجن.

فهل سترحم الحكومة وترفع السيوف المسلطة على رقاب المزارعين فقيل عثرتهم وتضمن لهم بيع منتوجاتهم بريح معقول يمكنهم من النهوض من جديد ليجبلوا الأرض بالعرق وتجن نعم بالسمن والعسل .

نعم إنهم يرضون بالريح القليل الذي يقيم الأود ويسد الرمق فهم ليسوا من هواة تكديس الأموال بالنوك .

دولة الرئيس ، النواب المحترمين

وأكتفي بهذا القدر من المقدمة وأنتي على ما أورده زملائي السادة علي الشطي ، ونادر الظهيريات من حلول لهذه المعضلة ، وأختتم بما نشرته صحيفة الاسواق صباح يوم الخميس ١٣/١/١٩٩٤ من أن المزارعين يلقون بمنتوجاتهم في العراء لتستفيد منها البهائم والاغنام ويستفيدون هم خير الجزاء من رب العالمين وأنتي أهدي هذا الخبر لهذا المجلس الكريم وللحكومة الرشيدة ولكل مواطن مخلص غير في هذا البلد ؟

والله أسأل أن يوفقنا جميعاً أن نعمل

لخير هذا البلد ورفعة شأنه تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد حاتم الغزاوي ، الكلمة الآن للشيخ عبد المنعم أبو زنت وقد وعدني ان تكون قصيرة وللتحدث الذي يليه الدكتور احمد الكوفحي ، نحن متفاهمين مدة الكوتة أو مدة التحدث في اليوم الأخير من المناقشة (٢٠) دقيقة فقط .

السيد عبد المنعم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله

إخواني من باب الأمانة وعدت دولة الأخ ابو نشأت بأن تكون كلمتي أقل من نصف كلمتي في مناقشة بيان الحكومة ، وأتنازل عن ذلك القسط دعم مني للموازنة .

الحمد لله الذي ربي النفس المؤمنة على منهج الوسطية والأعتدال في الاتفاق امتثالاً لقوله تعالى : ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ، ولا تبسطها كل البسط ، فتقعد ملوماً محسوراً .

وقد وصف الله تعالى عباده أهل البناء لسعادة البشر بقوله نجل ذكره : « والذين إذا

أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا ، وكان بين ذلك قواماً » .

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد منفذ الانسانية القاتل : الاقتصاد نصف للميشة .

دولة الرئيس - حضرات الاخوة النواب المحترمين :

أولاً : ورد في خطاب قانون الموازنة العامة الصفحة الثانية البند (٣) لدى الحديث عن التوجهات السياسية الاقتصادية : التنسيق الكامل مع الدول العربية الشقيقة للنظر في موضوع « المقاطعة العربية مع العدو أي مع العدو بعد أن تبلور ما يسمى بالمسيرة السلمية وتعتبي على ذلك :

سوف يكون الأردن أكثر المتضررين من « رفع المقاطعة عن العدو حالة التورط بذلك العار .

إذ أن الاردن سيكون أول بليد يخرى اقتصادياً بتلفق بضائع العدو ، ومن ثم سنغزى فكراً وأخلاقياً ، بل سنغزى من العدو صحياً « برباءة الإبلز » .

وقد حذرنا الله سبحانه من شر ذلك الغزو في مخططاته الحبيبة : فقال تعالى : « إن يفلوكم يكونوا لكم أعداء ، ويسلطوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء ، وودوا لو تكفرون » .

لأجل ذلك : يحرم إسلامياً وعروبياً ووطنياً وقومياً رفع المقاطعة عن العدو ، ولو أجمع الآخرون على رفع المقاطعة فإنه لإجماع على ضلالة وباطل ... وليس إجماعاً على هدى وحق ، لأن العدو هو العدو فلم يتغير من ذئب غادر الى حمامة سلام ، والوطن المقدس هو الوطن المقدس فلم يتغير ، والعروبة في أصالتها هي العروبة فلم تتغير ، والاسلام سيد الجميع هو الاسلام في عزته وكرامته فلم يتغير، وسيظل القرآن المجيد يقرع القلوب في الغدو والأصاال : لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا »

فعلام بعد ذلك يفكر مجرد تفكير في رفع المقاطعة عن العدو ، ويتسق مع الآخرين المجمعين على مقاطعة العراق الشقيق وحصاره الظالم للسنة الرابعة ...

لذلك كان الأولى والأحق أن تعمل الحكومة بجادة مخلص على رفع المقاطعة العربية عن عراق العروبة والاسلام ، قبل أن تفكر في رفع المقاطعة عن عدو ليم غادر يتربص بنا ريب المنون .

ثانياً : ينص خطاب قانون الموازنة الصفحة (٢) البند (٧) من التوجهات السياسية الاقتصادية :

ينص على التوجه نحو تحقيق التنمية المتوازنة من خلال توجيه الاستثمار الى مختلف

هكذا من أهل

محافظات ومناطق المملكة ، وذلك بتقديم الحوافز لإنشاء مشاريعهم الانتاجية مما سيحقق فرص عمل لأبناء المحافظات . مناقشتي لذلك الاقتباس من :

« إن هذا الكلام سائب وعالم لا يتجاوز أسلوب التخدير لمعظم العاطلين عن العمل من أبناء المحافظات ، لا سيما أن معظمهم من غير أصحاب المهن التخصصية .

لذلك : أطالب الحكومة بتغيير ذلك الاسلوب عملياً وميدانياً .

إذ لا يعقل إقناع المستثمر في مصنع أدوية بل استثمار في مصنع أغذية أو مصنع أحذية .

لا يعقل إقناع المستثمر لينقل عماله ومهندسيه وأجهزة الصناعة من العاصمة وضواحيها الى الطفيلة أو معان والكرك أو الفرق والصفاوي والرمثا مثلاً لأن ذلك سيكلفه تكاليف باهظة .

وهل سيجد المستثمر الأيدي العاملة المتخصصة مهنياً وفنياً في تلك المحافظات . مع احترامي وتقديري لكل يد تمتد للبناء والوفاء ...

وخير من ذلك تشغيل تلك الأيدي باستصلاح الأراضي الزراعية بإشراف الإرشاد الزراعي ، شريطة استهلاكها هبة لأولئك

المزارعين مقابل زراعتها بموجب خطة الترشيد الزراعي .

ثالثاً : ينص خطاب قانون الموازنة الصفحة (٣) البند (٨) من التوجيهات السياسية الاقتصادية ينص على إيلاء الاهتمام الكامل لتطوير أساليب التربية والتعليم والتدريب المهني ، والتدريب التقني والتدريب الإداري الحديث وتوطين التكنولوجيا الحديثة لأرباب هذه العناصر ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية وارتفاع معدلاتها ، انتهى الاقتباس .

وأعقب على ذلك :

بأن التدريب المهني والتقني يقتضي وضع خطة إعلامية عبر أجهزة الإعلام وبخاصة التلفاز لترشيد الطلاب بالتوجه للتدريب المهني والتقني ، وحثهم بالحوافز التشجيعية على ذلك ، سواء من أولوية التعيين الوظيفي أو علاوة مغرية ، بينما التوجه الأكاديمي سيحرم من تلك المميزات .

وبذلك ستولد أجيال في البناء والأنتاج، لا في الهدم والاستهلاك .

رابعاً : ورد في خطاب قانون الموازنة الصفحة (٣) في بند الحسابات القومية أن انخفاض الاستهلاك العالمي من الفوسفات والأسمدة ، واستمرار الحصار على ميناء العقبة، الأمر الذي أدى الى ارتفاع تكاليف الشحن والحد من التصدير ، وهنا أتساءل :

اللامركزية في تحديد المشروعات وأولوياتها مع إيجاد مصادر تمويل له خلال المؤسسات الدولية ؟

تعقيبى على ذلك :

إن ما ورد في خطاب الموازنة يعني أن انتعاش صندوق التنمية والتشغيل سيكون عالة على مؤسسات دولية ، فإن تصدقوا على صندوق التنمية والتشغيل فقد انتعش في أداء مهمته ، وإلا فسوف يحول صندوق التنمية والتشغيل من مركز الانتعاش الى غرفة الإنعاش .

ومن ثم يزداد الفقراء فقراً والمعجزون معجزاً وذلاً وهواناً .

ومن ثم ستزداد الجريمة انتشاراً في المجتمع .

لكن الواجب على الحكومة الموقرة أن تعتمد على مصادر ذاتية وطنية في تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل ، وذلك بإنشاء وحدات زراعية جماعية في استصلاح الأراضي للزراعة .

فمثلاً : عندما تضع الحكومة خطة رشد لاستصلاح مليون دونم من الأراضي وذلك من خلال تقسيمها الى وحدات زراعية ، فتكون الوحدة الزراعية ١٠٠ دونم فستعوب تشغيل خمسة مواطنين عاطلين عن العمل ، ومن ثم

تم عاجلت الحكومة حصار ميناء العقبة ؟ هل يكفي التياكي والشكوى الأليمة على ذلك الحصار الأمريكي وحجبتنا في ذلك أمريكا رائدة النظام العالمي الجديد لا تقدر على مجابهتها ..

لكن : هل انتعشنا من إخوتنا في الصومال الشعب الضعيف المستضعف ، والذي غزته أمريكا بحراً وجواً ، بل وبرأ داخل الأحياء السكنية .

فإذا بالغزاة الامريكان يضطرون للانسحاب اللذليل المهين . فهل خطر على بال الحكومة مجرد خاطرة أن العلاج الحاسم لفك الحصار يتنا وبينها مدة شهر كحد أدنى استئلاً لقوله تعالى : ﴿ وليجدوا فيكم غلظة ﴾ أن تقاطع أمريكا سياسياً واقتصادياً وتجمد علاقتها معها مدة شهر واحد كحد أدنى وليس معنى ذلك أننا سننكس العلم الأمريكي فوق البيت الأبيض ، بل ستضطر أمريكا بالمقاطعة وتعتمد العلاقات أن تعيد النظر في حساباتها الحاطلة تمييزاً للموقع الاستراتيجي لأردن الحشد والرباط .

خامساً : ورد في خطاب قانون الموازنة الصفحة (٥) البندين ٢ - ٣ من معالجة البطالة والفقر .

حيث يقول الخطاب : بتفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل ودعم سياساته ودعم

والسلام فيقول :

إن محمداً يقول لأصحابه إذا اتبعتموني فلکم جنان کجنان الأردن وإن لم تتبعوني فلکم النار .

فرد عليه الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام زاجراً : نعم أنا أقول ذلك يا عدو الله . وهذا أقراراً من سيد الرسل وصحاب المعجزات أن للأردن في التاريخ البشري الزراعي جنان فكانت مضرب مثل ، وإن الواقع الزراعي لأصدق شاهد على معجزة النبوة .

وتمثل ذلك بنموذج فد لمزارع التفاح في منطقة الشوبك وغيرها .

وكذلك : في معالجة الفقر والبطالة بنص خطاب الموازنة على توسيع مظلة التأهيل المهني ، وتمويل المشروعات الإنتاجية من خلال القروض الحسنة وتمويل المعونات الشهرية التي يمنحها صندوق المعونة الوطني لتمويل مشاريع أسرية منتجة .

وأناقش ذلك : بأن نسبة من المشاريع الأسرية يوء بالفشل ، ومن ثم تصبح الأسرة عبأ على الصندوق وعالة على المجتمع .

لكن إذا ربطنا تلك الأسر الفقيرة بكوادر مهنية ذات خبرة في الاستثمار والإنتاج فسوف تعمل على إنقاذ الأسر الفقيرة .

ستكون النتيجة بمشيئة الله أن خطة استصلاح الأراضي قد استوعبت تشغيل عشرة آلاف عاطل عن العمل ، سيعملون ستين ألف نسمة ، وبذلك نكون قد خطونا خطوة مباركة في معالجة جانب من البطالة والفقر ، وعلمنا على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الامر المعيشي .

أما أن تظل المزارع محصورة في أيدي الرأسماليين والمتنفذين استثماراً واستغلالاً للعاملين ، وامتصاصاً لدماء المواطنين ، فإن ذلك محرم شرعاً ووطنياً وإنسانيه وإن ذلك ليتنافى مع حكم الله القائل « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » فرب قائل يقول : إن استصلاح الأراضي بحاجة لغائض من الماء .

فالجواب على ذلك :

إن مناطق الواحات ، وغيرها ، لقائمة على بحيرة من المياه ...

كما أننا باستطاعتنا أن نشيد مزيداً من السدود للأحتفاظ بمياه الأمطار ، لتساعدنا على برمجة ديمومة الري المنظم بمشيئة الله ووعايته .

« ولر أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض » ومن خلال الاستصلاح الزراعي ستستعيد الأردن بعون الله ازدهاره الباسم المشرق الذي أشار إليه الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام يوم الهجرة النبوية حيث سمع الطاغوت أبا جهل يتهكم على باب بيت رسول الله عليه الصلاة

المحترم ومعه معالي وزير التمرين ومعالي وزير المالية ومعالي وزير التنمية الاجتماعية أن يقوموا فجأة بزيارة عشر عائلات من الفقراء بين المخيمات والبادية والريف لترى الحكومة الموقرة بالبصيرة قبل البصر الأرملة النكلى التي تربي عشرة أيتام بنات وأولاداً ، وأكبرهم دون البلوغ ، وكيف يبرمجون معيشتهم على ذل الفاقة ويؤس الفقر المدقع ، حيث سترون يا سادة الولد الذي يتناول وجبة الفطور ولا يتناول الغداء ، وأخاه يتناول الغداء دون الفطور ، والثالث يتناول العشاء دون الغداء والبنات التي تنتظر أختها لتعود من المدرسة الصباحية حتى تلبس زيهما المدرسي في الفترة المسائية .

لذلك : أيتها الحكومة الموقرة « ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء » .

لأجل ذلك : أطلب بأنشاء هيئة شعبية عامة لجباية الزكاة والصدقات لتوزيعها على مستحقيها من خلال بطاقة موحدة للفقراء والمحتاجين .

وإن يتفرع عن ذلك إنشاء مؤسسات استثمارية شعبية لحساب الزكاة والصدقات .

وبلذلك سنعالج مشكلات الفقر والغارمين المعسرين ، إذ أن احد مصارف الزكاة مصرف الغارمين .

ولنفترض إجمالي النقد المتداول بين

(ولدى ذكر صندوق المعونة والتشغيل التابع لوزارة التنمية ، فلا بد من الصراحة في الجهر بالحق ، حيث نقارن ما بين مخصصات وزارة التنمية فتجدها (٥٨٦٧٠٠٠) دينار ، ومخصصات الإذاعة والتلفزيون (١٥٣٢٨٠٠٠) دينار ليت الحكومة عكست الأمر لتصبح مخصصات وزارة التنمية الاجتماعية ١٥٣٢٨٠٠٠ حيث أنها أي وزارة التنمية أم الأرمال والأيتام والفقراء والنساء وإن في رعايتهم استمطاراً لرحمة الله بنا ، وتحقيقاً للتكافل الاجتماعي القائم على التراحم والتعاطف ، واستقرار للأمن في المجتمع ، إذ كلما ازداد الفقر انتشراً ازدادت الجريمة انتشاراً وبشراسة .

ورضى الله عن الإمام علي حيث قال : لو كان الفقر رجلاً لقتلته .

بل إن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليقرن الفقر مع الكفر والهم والحزن .

فيقول عليه الصلاة والسلام : « اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن وأعوذ بك من العجز والكسل ، وأعوذ بك من الجبن والبخل ، وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال ، اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر وأعوذ بك من عذاب القبر » .

وكم تمتيت على دولة رئيس الحكومة

المواطنين والمقارن التجارية الاستثمارية بعملاً وشراء، وعروض التجارة، أن الاجمالي لذلك يساوي عشرة مليار دينار.

فإن الزكاة الشرعية تساوي (٢٥٠) مليون دينار سنوياً بنسبة ربع العشر. ومثل هذا المبلغ ٢٥٠ مليون دينار سوف يعالج الفقر معالجة جذرية.

لكن :

لا يسلم الشرف من الأذى حتى يعود الحكم للإسلام.

سادساً : الضرائب .

نص خطاب الموازنة صفحة (٧) التشريعات المالية : كما أن الحكومة عاكفة على مراجعة شاملة للتشريعات الضريبية بقصد التخفيف والتسهيل والتقليل من عناء المواطنين، واستبدال ضريبة الاستهلاك بضريبة المبيعات بقصد توسيع قاعدة المشاركة في العبء الضريبي بدلاً من تحميله لفئة دون أخرى تعقبي على ذلك :

كم نتمنى أن نرى هذا الحلم في التخفيف من المواطن حقيقة في الواقع لا تخديراً لمشاعر المواطنين، ومواعيد عرقوب، لا يجني المواطن من ورائها سوى السراب الخادع الذي يحسبه الظمان ماء .

كيف لا ؟ ونقرأ في النص : أن الحكومة

عاكفة على مراجعة شاملة للتشريعات الضريبية بقصد التخفيف والتسهيل والتقليل من عناء المواطنين .

وهذا اعتراف صريح من الحكومة في قولها : بالتخفيف عن المواطن إذ أن الضريبة حمل ثقيل ، ثم تقول الحكومة بالتسهيل عن المواطن ، وهذا اعتراف ثاني من الحكومة بأن الضريبة لا تُسر فيها للمواطن ، ثم تنادي الحكومة بالتقليل من عناء المواطنين ، وهذا اعتراف ثالث من الحكومة بأن الضريبة باهظة وذات عناء للمواطنين ، فكيف بعد ذلك التقليل الضريبي وعسره وعنايه تطالب الحكومة الموقرة بضريبة المبيعات ؟ أم أنها تريد أن تنقل الشعب من تسوئه القدوم الى ظلم المنشار ، ومن ثم يتحول الأطفال اليتامى والنساء الشكالي والشباب الخياري يتحولون بضريبة المبيعات من تحت الدلف الى تحت المزارب ؟

دولة الرئيس حضرات الأخوة المحترمين

(ان مجموع الضرائب سنوياً يساوي (٦٩٠) مليون دينار من الضريبة على كل مواطن بمعدل (١٨٢) ديناراً سنوياً ومعنى ذلك أن الضريبة للمبيعات سوف تكون ضد المواطن كدودة اللق تنصص دمه في نهاره ، وكالبرغوث يقض مضجعه ليلاً وهو نائم لأجل ذلك : أطلب باستفتاء شعبي عام حر نزيه على ضريبة المبيعات ...

ورد في الفقرة «د» من المادة الرابعة من قانون الموازنة :

« إذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة ، يجوز زيادة الاقتراض الخارجي بما ينطوي هذا الانخفاض »

أرد على ذلك أنني أطلب الحكومة بدلاً من زيادة الاقتراض الخارجي في تلك الحالة أنفة الذكر أن تضغط نفقات الكماليات ، لأننا في أمس الحاجة لتخفيف المديونية ، لا أن نزيد في أعبائها .

وإذا كان من الكماليات زيادة الرواتب للسادة الوزراء والسادة النواب فليبدأ بحذفها من أجل عيون المديونية .

ثامناً : القرض الحسن من صندوق الاسكان العسكري لضباط الصف والأفراد الذين يمثلون الأغلبية الساحقة من قواتنا المسلحة .

هؤلاء ضباط الصف والأفراد أمتداد لأولئك الأبطال الذين استشهدوا على أسوار القدس الشريف .

يعطون قرضاً حسناً مقداره خمسة آلاف دينار ، بينما الضابط ١٦ ألف دينار .

هؤلاء الرجال الذين نلرتهم أمهاتهم ليكونوا حماة الحمى لأردن الحشد والرباط . أنسينا أنهم اشقاء أبطال معركة الكرامة ؟

وليقبل الشعب كلمته في ذلك ، وهذه هي الحرية والشورى بعينها ...) .

سابعاً : موضوع اللامركزية في المحافظات .

ظاهر الأمر رحمة ، لكن أخشى أن يكون في باطنه عذاب أليم . وإن الموضوع لجد عظيم ، لذلك أطلب الحكومة بعرض اللامركزية على المجلس الكريم لمناقشته . حتى إذا رُفض ، فليتحمل المجلس مسؤولية ذلك إذا ظهرت سلبات الرقض ، وإذا وافق المجلس على مبدأ اللامركزية ، وكان لذلك إيجابيات ، نسوف تكون المسؤولية مشتركة بين الحكومة والمجلس .

وفي هذه الحالة يظل شرف السبق للحكومة ، لأنها صاحبة المشروع ، ابتداءً .

وقد ورد في خطاب الموازنة ص ١١ بأن الحكومة عاكفة على دراسة توسيع مظلة التأمين الصحي ليشمل كافة المواطنين .

فأعقب على ذلك :

إن الواجب على الحكومة إن كانت جادة في قضية التأمين الصحي لجميع المواطنين أن تحدد سقفاً زمانياً لتنفيذ ذلك ، خشية أن يلبث تلك الوعود أدراج الرياح .

دولة الرئيس ، حضرات الأخوة

الحريين

هكذا من الأشعل

لأجل ذلك : أطلب الحكومة الموقرة بمضاعفة القرض الحسن لهم ليشتمكوا من بناء مأوى الستر الذي يليق بهزة الجندي وشهامته .

كما أطلب لهؤلاء العسكريين المتقاعدين بعدم اشتراط ملكية الأرض للبناء قبل القرض ، بل يشترط التملك سواء ، للأرض أو للمأوى ، إذ من الممكن أن يشتري بيتاً جاهزاً يناسب ذلك المتقاعد وعائلته .

تاسعاً : أطلب بتوسيع صلاحيات ديوان الرقابة والتفتيش حيث وفر خلال مدة وجيزة دون السنة وفر للخزينة ثلاثة ملايين ونصف مليون دينار وصوب (٢٥٠) حالة من أصل (٨٥٠) حالة قدمت لديوان الرقابة والتفتيش .

دولة رئيس المجلس : شيخ عبد المنعم مضى نصف ساعة سأعطيك دقيقة واحدة وأرجو أن تنتهي ، أرجوك أن لا تضيق الوقت أكثر متحدث لغاية الآن هو أنت في هذه الجلسة .

السيد عبد المنعم أبو زنت : اذا سمحت لدي احصائية دقيقة ، هناك أخوة تحدثوا بصفتهم الشخصية وليس بأسم الكل (٣٨) دقيقة موجود عندي مع اسمائهم .

دولة رئيس المجلس : لا ، اذا سمحت معك دقيقة واحدة .

السيد عبد المنعم أبو زنت : لو سمحت أنا وعدت دولتكم بأن تكون أقل من نصف كلمتي في مناقشة البيان الوزاري أسراف هناك وتقطير هنا ، فأين الحرية والديمقراطية ؟ .

دولة رئيس المجلس : يا أخي لا تبقى تحكي لي بالحرية والديمقراطية أرجوك عليك أن تنتهي بعد دقيقة ، تفضل .

السيد عبد المنعم أبو زنت : أنا باقي لي صفحة ونصف سأنتهي الصفحة والنصف حسبي الله ونعم الوكيل .

عاشراً : أطلب الحكومة باستئناف خدمة العلم لمدة سنة للحفاظ على ديمومة المجلس الوطني لدى الشباب ، وليكونوا قادرين على الذود عن حياض الوطن الغالي أمام كل طارئ يقتضي رد عدوان المعتدين .

يقول تعالى محذراً من التهاون في الجانب العسكري « و الذين كفروا لو تغفلون عن اسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة » .

حادي عشر : (إن راتب المتقاعدين من الضمان الاجتماعي لموظفي الرواتب المقطوعة ، لا يغطي نصف معيشتهم ، لذلك أطلب بأنصافهم ومساواتهم بغيرهم تحريراً للمواطنين من رق التطبيقية المقتية) وأناشد وزارة العمل إنصاف آلاف العمال في الشركات الخاصة ، حيث رواتبهم ما بين ٦٠ - ٧٠ دينار شهرياً

بريد ويرق لكل خمسين ألف نسمة .

ثانياً : سيارة اسعاف واطفائية لكل خمسين ألف نسمة .

ثالثاً : مركز طبي تخصصي لكل خمسين ألف نسمة .

رابعاً : تنظيم المصرف الصحي واكمال سفلة الشوارع وإضاءة المظلم منها .

خامساً : اطلب بكشك للشرطة في كل حديقة عامة ومنطقة ، ردعاً لبعض الشباب المراهقين من انحرفت أخلاقهم .

سادساً : أطلب للمرة الخامسة خلال خمس سنوات بإنشاء مستشفى حكومي عام لتبني الحكومة مصلحتها في تبني الشعار ، القتال (الانسان أغلى ما نملك) وليس الانسان أغلى ما نستملك ، كما هو الواقع .

سابعاً : تحسين أوضاع الخيمات حيث إن سكانها مواطنون أصلاء يساهمون بسواعدهم في تشييد شتى مرافق الحياة في الأردن كما أنهم يساهمون في الضرائب والرسوم كغيرهم سواء بسواء .

(ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها واذا احكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وكبار موظفيها يتقاضون ما يزيد على ألف دينار .

ثاني عشر : (العراق الشقيق وعلاقته بالوضع الاقتصادي حيث إن كلا البلدين العراق والأردن يعتبر كل منهما الرقة اليمنى للآخر وبخاصة في ظل التكافل الايماني والرجلاني ، لذلك إن واجب الاخوة ليملئ علينا بذل قصارى جهدنا لدعمه في محتته أمام الحصار الظالم .

يقول تعالى (المؤمنين والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) ويقول عليه السلام (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) .

(وفي الختام إن دائرتي الإنتخابية التي تشمل نصف مليون نسمة ابتداءً من صالحة العابد وحي الخلايلة وعاليه واليرموك والمثارة والتطوير الحضري والحملان ومخيم النصر وجبل التاج والجوفة ومخيم الجوفة والأشرفية ومخيم الوحدات وحي الدبابية وضاحية الحاج حسن وجبل الزهور وجبل المريخ والنظيف ورأس العين وجبل نزال والأخضر وحي القيسية . أطلب بالحقوق العادلة التالية لهؤلاء الأخوة الذين أكرموني بثقتهم الغالية .

أولاً : اطلب الحكومة بتوفير مكتب

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الدكتور احمد الكوفحي ، تفضل .

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وفضل الصلاة
وآتم التسليم على سيدنا محمد وأصحابه
أجمعين ،

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين :

السلام عليكم ورحمة الله تعالى
وبركاته وبعد ،

من المعلوم أن أخطر موقعين للحكومة
أمام مجلس النواب هما جلستا الثقة والموازنة
العامة ، وبالتالي فإن أخطر قراران يصدرهما
المجلس فيهما .

وإذا كان بيان الحكومة دعوى يرافق
عنها رئيسها ، فإن مشروع الموازنة العامة دعوى
كذلك يرافق عنها وزير المالية ، ومجلس
النواب بكامل أعضائه يشكلون الهيئة القضائية
التي تناقش الدعوى والمرافعة فيهما ، ثم تصدر
قرارها النهائي فيهما إقراراً أو رفضاً أو توقفاً ،
مع اختلاف في الأغلبية والكيفية التي يصدر
عنها القرار كما لا يخفى في كل منهما ،
وعلى أساس هذا القرار تستقر الحكومة أو
تسقط أو تستقيل .

إن مشروع قانون الموازنة العامة للدولة

هو بمثابة خطة عمل الحكومة السنوية في
المجالات المالية والتنفيذية والاقتصادية
والاجتماعية وغيرها ، يأتي في خطاب
مشروعها بمثابة لائحة التفسير الحكومية
لبنودها وما ورد تحتها من أرقام بتلك
المجالات .

من أجل ذلك يقع التوافق والتداخل بين
موقف الحكومة في الحالين الأمر الذي يستدعي
توافق موقف النائب الحكم في الحالتين أيضاً إلا
إذا بدا للنائب من الحقائق مؤخراً ما كان خافياً
سابقاً ، أو أن التقارير في موقف الحكومة في
الموازنة العامة قد فعدتلي غضاضة من تغير
موقف النائب إذ الحكم يدور مع علته وجوداً
وعدماً ولا يستطيع أحد أن يتهم النائب بأنه
يكيل بمكيالين .

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين

يأتي اعداد هذه الموازنة العامة في ظل
أحداث سياسية تشهدها المنطقة سيكون لها
بالتأكيد تأثيرات كبيرة وواضحة على
اقتصاديات دول المنطقة كما اعترف بذلك
معالي وزير المالية ، وحدد في ضوء هذه
الأحداث توجهات السياسة الاقتصادية الأردنية
في خمس نقاط صاغها بلغة التفاوض المشوب
بالخذر ، حيث يدرك معاليه أن المقدمات التي
علق عليها النتائج شبه تعجيزية ، حيث أن
الطرف الفلسطيني والعربي في اضعف أحواله ،

مع أهداف امرين اثنين هما :

١- برنامج التصحيح الاقتصادي
الاجتماعي الوطني .

٢- الخطة الخمسين الاقتصادية
الاجتماعية للدولة للسنوات (٩٣ - ٩٧)
إن هذين الأمرين متداخلات لا يمكن فك
ارتباط احدهما عن الآخر ، كما لا يمكن فك
ارتباطهما عن خطاب النوايا الاسود ، الذي
اعتبره وزير مالية سابق من الاسرار التي يجب
ان تخفى حتى عن ممثلي الأمة وأصر على ذلك
رغم التساؤلات ورغم الحديث الكثير والتهديد
من قبل النواب بالاستجواب ويطرح الثقة ، ولا
أجد ما أقنع به نفسي إطلاقاً من أن كل
خطاب النوايا هو ما كشفه معالي وزير المالية
الحالي فقط .

وفضلاً عن ذلك فإن وصف هذا
البرنامج وما يتفرع عنه بأنه وطني هو من باب
المجاز من الحقيقة ، لأن الوطني ما تكون فيه
السيادة للوطن ، والاستقلالية في صنعه لأبناء
الوطن ، وليس الأمر كذلك قطعاً لأنه :

أولاً : وضع بعد محادثات مضيق
مطولة بين طرف ضعيف محتاج ، وبين طرف
قوي فيه مواصفات المرابي الجشع ، والاناني
الذي يستبيح من أجل مصلحته كل القيم
الانسانية ، والجاني المتمرس بل والعدو
الترصص ، وهذا ما أكدته شواهد الواقع سواء

فهو متشرذم عاجز مشلول مسلوب الارادة ،
والطرف اليهودي في أقوى أحواله ، فهو
متطرف مستهتر آمر ، ابتدع النظام العالمي
المليد وسخر لحماته امريكا وحلفاءها ويريد
أن يحل المنطقة العربية والاسلامية الى جسد
يحل فيه موقع الرأس ، بحيث يملئ علينا وهو
العدو الألد - كل شروطه ، وسيجبرنا
على تقديم المال من ودائعنا في مصارف الغرب
ومن خزائنا ، وعلى تقديم السواعد ، ويستأثر
هو بالادارة والقسمه ، فنعيش على فتاته
وراحته ، ومن خلال الهيمنة الاقتصادية
سيخترق كل حصوننا ، وسينفذ الى مواقع
صنع القرارات ، وإلى التحكم في المناهج
والبرامج ، والأستيلاء على المقدرات والثروات ،
مع تجريدها من كل عناصر القوة معنوية كانت
او مادية ، في كل ارضنا العربية والاسلامية .

وما يزيد الأمر تعقيداً أننا أريد لنا أن
نطوي تحت لواء اسود آخر وهو ما يسمى
بمعاهدة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات
الجمركية التي تسمى بـ « الجات » تلك المعاهدة
الاستعمارية الغربية التي تمحق للشركات
متعددة الجنسية في بلادنا ما لم نحلم به يوماً
بقوة الجند والسلاح .

دولة الرئيس . . . الزملاء المحترمين .

لقد جاء في خطاب مشروع الموازنة
العامة أن السياسات الحكومية جاءت منسجمة

أكان صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو البنوك التجارية الدائنة أو نادي باريس أو لندن ، وبهذا ترهن قرارنا السياسي والاقتصادي لدى هذه المؤسسات الظالمة .

ثانياً : جعلنا نكدح من أجل سداد ديونه وعوائلها الباهظة ، ولا يهم ما تقلب في أنون ناره من بطاله وفقر وتضخم وارتفاع اسعار .

ثالثاً : تمنحنا شهادة حسن سلوك تؤهلنا لمزيد من الاقتراض عند تنفيذنا لمواصفات والتزامنا بأوامره ، وقد عثر عن ذلك معالي وزير المالية وهو يشير الى أنهم سيمنحونا فرصاً من أجل الطاقة وآخر من أجل المياه ، وهذه القروض هي أصل هذا البلاء .

رابعا : يقوم بعملية التخدير فأحياناً يوافق على الجدولة بمعنى تعظيم وتأخير استحقاق الغرم وهذا قطعاً لمصلحته ، وأحياناً يذر الرماد في العيون حتى لا ترى عيوبه فيقدم لنا فتاتاً على شكل منح ومساعدات يوجهها للاستهلاك الترفي ما استطاع الى ذلك سبيلاً .

دولة الرئيس . . . الزملاء المحترمين .

وحتى نكون قادرين على تحرير قرارنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي من براثن هذه المؤسسات المستغلة ، ونستعلي على شروطها واملاءاتها التصفية ، علينا أن نجعل الأولوية القصوى في توجهاتنا وبرامجنا

التخلص من أزمة المديونية الخارجية ، التي هي أصل الداء ، ولن يكون ذلك إلا باتباع خطة نوعية جريئة أطرح بين ايديكم بعض مفرداتها :

(١) التوقف عن الاقتراض الربوي خارجياً وداخلياً فوراً .

(٢) التوقف عن السداد لتلك الديون كما فعلت بعض الدول .

(٣) السعي مع الدول المدينة لأخذ موقف موحد لشطب هذه الديون ، او بخاصة وأن الدائنين قد أخذوا من هذه الدول النامية أضعاف اصل ديونهم كما دلت على ذلك الأحصائيات الدولية المعتمدة .

(٤) اعلان عام ٩٤ عاماً وطنياً للخروج من المديونية تسخر كل الطاقات الخارجية على شكل نظير عام بأشراف قائد الوطن ، يركز فيه على اصحاب رؤوس الاموال والمدهرات من الاردنيين في كل مكان اولاً ثم يجري الاتصال بالدول العربية والاسلامية على المستويين الرسمي والشعبي لتحمل الباقي ثانياً ، وبخاصة ونحن نقف ندافع عنها على أطول خط من خطوط المواجهة مع عدونا المصري المشترك .

(٥) ان توجه أموال البنوك التجارية نحو الاستثمار الانتاجي في المجالات الزراعية والصناعية وبأسلوب المشاركة .

العام ومشاريع البلديات والأوقاف ، وتشجيع الاستثمار في سندات المقارضة ، ويكون الاستثمار في جميع هذه السندات على اساس تقرير حق للمستثمرين بالحصول على حصتهم في العائد وفقاً لحجم استثماراتهم في تلك المشاريع .

(٣) التفاوض مع المؤسسات والصناديق الغربية والاسلامية للمشاركة في المشاريع الاستثمارية المهمة لتصدير المنتجات الزراعية والصناعية بما يكفل القدرة على تسديد الأقساط والأرباح المستحقة من حصيلة الإيرادات بالعملة الاجنبية المتأتية من التصدير .

(٤) البدء في تقديم التسهيلات للمصارف التي تعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية وتوجهها للاستثمار في المشاريع التموينية والصناعات التصديرية المولدة لفرص العمل والمحققة للعمليات الاجنبية دعماً للحساب التجاري والجاري لميزان مدفوعات الدولة .

(٥) أن تباشر صناديق الأقراض الزراعي ولغايات الاسكان عملياتهما ، وفقاً لمبدأ المراجعة ، وبأرباح معقولة .

(٦) المبادرة الى اخراج قانون فريضة الزكاة الى حيز الوجود .

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين :

لقد احتوى مشروع قانون الموازنة العامة

(٦) أن تمنع الاستيراد للمواد الاستهلاكية الترفية مطلقاً وأن تمنع البلخ وبخاصة في بناء القصور الفارهة التي بعض مقابضها ذهبية وان نلن عن خطة تقشفية حازمة تنفذها على المستويين الرسمي والشعبي على حد سواء .

(٧) ان نعيد خدمة العلم لمدة عام وأن نستفيد من طاقات وجهود المكلفين في مشاريع انتاجية أو انجاز البنى التحتية ، مع اعطائهم امتيازات قوية ومكاسب مادية مقبولة الى حد ما .

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين

إن ما تمر به الأمة أزمة خائفة ، وما يصف بها من مشكلات مستعصية إنما هو نتيجة طبيعية للأعراض عن منهج الله عز وجل، قال تعالى : ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ، ولذلك كان تطبيق شريعة الله عز وجل فضلاً عن أنها فريضة شرعية ، فهي ضرورة وطنية ومن المفيد أن نذكر الحكومة بأمر ربها ، فنضع بين أيديها ما ركزنا عليه سابقاً ومن ذلك في هذا المجال :

(١) إعادة النظر في جميع القوانين المالية ، لتنقيتها بما يتتالي فيها مع الشريعة الاسلامية ، وتبني تشريعات اقتصادية اسلامية مستمدة من جميع المذاهب الفقهية في إطار حديث يليي حاجات العصر .

(٢) البدء باستخدام سندات الخزينة المخصصة للاستثمار عن طريق المشاركة لدعم القطاع

هكذا من الأشهر

(٣) أن نسبة الاستهلاك الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي سالبة وليست موجبة كما ادعى خطاب الموازنة اذ النسبة بينهما = ٨ ٣٧٩٣ (الاستهلاك)

٣٢٥٧ (الناتج)

تكون النسبة (١١٧٪) بدلاً من أن تكون نسبة الاستهلاك أقل، فهل تريد الحكومة أن تشجع على الاستهلاك الحكومي الشعبي على حساب الناتج الأجمالي المحلي

(٤) ان نسبة الفقر والبطالة قد تقلصت، وأعتمدت في ذلك على دراسة أعدت قبل سنوات من هذا العام، ثم اعتمدت اسلوب التخمين، فالأسعار قد ارتفعت، والضرائب قد ازدادت وهل صحيح ما يقال بأن هناك دراسة في وزارة التخطيط أعدت سنة ١٩٩٢، اظهرت زيادة في نسبة الفقر والبطالة.

وعلى أية حال فإن لغة الحق أصدق من لغة النظريات والدراسات ولغة الحق تقول بأن النسبة قد ازدادت، وخلاف ذلك يحتاج الى دليل قاطع، وان زيادة سقف المعونة الشهرية المتكررة عشرة دنائير، مع حرمان الفقير إن كان لديه ولد يبلغ الثامنة عشرة من العمر ولو كان عاطلاً، وان يبعين بعض معات على سبيل الحالات الانسانية لمن كان لديه أكثر من ثلاثة، هي أقل بكثير من الزيادة في السكان وفي مجموع الماعطين والمعوزين، وكما وان رفع

للدولة للسنة المالية ١٩٩٤، واحتوى خطابها كذلك، على جملة من الأرقام والنسب والبيانات والاحصاءات الرسمية والمؤشرات الاقتصادية الايجابية، كارتفاع معدل النمو، وزيادة الإيرادات، وتدني نسبة التضخم وتقلص حجم البطالة والفقر، واستقرار سعر صرف الدينار، وزيادة الاحتياطي من العملات الاجنبية، وتقلص حجم المديونية وما الى ذلك، ولكن التدقيق العملي يظهر لنا كثيراً من الخلل والمبالغة، وعدم الدقة، بل والسكوت عن الحقائق المرة، بل او التضليل عنها أحياناً رني ذلك:

(١) أنها أظهرت الموازنة بلا عجز، مع أن عجزها يبلغ (٤٥٦) مليوناً، وهو يعادل ثلث الموازنة العامة، فوقعت في خلل هيكلي فاحش حين أدرجت القروض والمنح والمساعدات تحت باب الإيرادات، مع أنها لتمويل العجز في الموازنة، فهل الاسماء لديها تغير من حقائق المسميات ١١؟ ولماذا هذا التعميه والتضليل ١؟

(٢) أن نسبة كبيرة جداً من النفقات الرأسمالية، اقتطعت لشراء الأثاث واللوازم والسيارات والحاسوب وللسفرات والمياومات وصيانة العقارات وما الى ذلك من انماط الانفاق الاستهلاكي، فلماذا صنفتها رأسمالية مع أنها أقرب إلى النفقات الجارية، فهل تريد الحكومة أن تضغط النفقات بهذا الأسلوب، أم أرادته أن تسحق هذا المطلوب ١؟

مع أن القضيتين شكليتين قد استأثر المركز بنسبة ٧٩٪ من النفقات الجارية ونسبة ٥١٪ من النفقات الرأسمالية مع أن العدالة تقتضي مراعاة حاجات المحافظات ورد حقوقها المسلوقة اليها. وايقاف تدفق الهجرة الى المركز.

(٨) انها نوهت بالخصخصة واعتبرتها توجهاً وطنياً ريادياً لزيادة الانتاجية في الاقتصاد الوطني، مع أن الأمر على اطلاقه خطير للغاية يؤدي الى ترميض الوطن والمواطن للخطر في مثل خصخصة اجهزة حساسة كالاتصالات السلكية واللاسلكية مثلاً، فضلاً عن أنه يشكل هروباً من تحمل الحكومة للمسؤولية في مجالات الخدمة الاجتماعية كل ذلك يجري استجابة لأملات وشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(٩) أنها نوهت بنمو الإيرادات المحلية بنسبة ٨٤٪ وأنها ستؤدي الى تحقيق نمو للاقتصاد الوطني بنسبة ٥٥٪، وهذا يعني زيادة نسبة الضريبة القائمة واستحداث ضرائب جديدة كضريبة المبيعات ووضع مشروع اصلاح الضريبي الذي يعني سحب جزء من الدخل لصالح الاتفاق الاستهلاكي بالدرجة الأولى.

إن العبء الضريبي في بلدنا من أعلى النسب في العالم كله وهو لهذا العام ١١٪ أي ضعف نسبة النمو المتوقع التي هي ٥٥٪ والعبء الضريبي (١١٪) إن موازنتنا تقوم

الدعم عن بعض المواد التموينية وزيادة بعض الاسعار في المحروقات والسلع والمحروقات يتناقض مع هذا الادعاء بالفقر والبطالة قد ازدادوا بكل تأكيد.

(٥) انها لم تضع في اعتبارها استمرار حالة الركود التي سادت في الربع الاخير من عام ١٩٩٣ كما اعترف بذلك معالي وزير المالية وعلم هذا بأنه من جراء حالة الترقب والانتظار التي اعقبت توقيع اتفاقيات وجدول الاعمال الاستسلامية مع عدونا اليهودي لقد قفز خطاب مشروع الموازنة فوقها ووصل عام ٩٤ بالأشهر التسعة الأولى وأنهى حالة الترقب والانتظار، مع أن نصوص الاتفاقيات وجدول الاعمال الغامضة والتي يجب أن يحترم فيها تفسير اليهود الذي أقرتهم عليه الولايات المتحدة الامريكية الشريك الكامل ومعها والشرعية الدولية ولا تملك إلا الانحناء لتفسير اليهود، كل ذلك يديم حالة الترقب والانتظار، فلماذا القفز فوق الحقائق الناطقة ولماذا التضليل السطحي الذي لا ينطلي على صبي ساذج يقرأ ويسمع ما يجري كل يوم بين المعارضين وبين اليهود وغيرهم.

(٦) أنها لم تشخص الداء في المدخرات الحكومية ولم تعترف بأنها سالبة من ٩١ وبالتالي لم تبحث لها عن علاج.

(٧) أنها نوهت بالموازنات المتوازنة للمحافظات

هكذا من الأشهر

على مفهوم الحماية التي لا تصل الى جيوب الاغنياء بالشكل المطلوب حيث يهربون أموالهم ومدخراتهم للخارج ليوظفوها في ودائع مصرفية ، تتحكم تلك الجهات الأجنبية في عوائلها .

١٠) أنها أشارت الى تحسين اداء القطاع العام الاداري والمالي لتمكينه من خدمات أفضل للمواطنين ، ولكن واقع الحال يشهد بغير ذلك لقد احتكرت للمؤيدين لتوجهاتها السياسية والاقتصادية مراكز قيادة عليا ، وغدت ظاهرة الشللية والمحسوبية حديث الشارع العام لذلك لا بد من تأطير الاصلاح الاداري والمالي بتشريعات قانونية تعرض بأقصى سرعة على مجلس النواب وبخاصة وقد تقدم عدد من الأخوة النواب في مجلس النواب الحادي عشر اقتراحاً بقانون حول هذا الموضوع .

وأتمسأل وهل من الاصلاح الاداري بقاء مواد عرقية في نظام الخدمة المدنية ، تعطي الوزير والمدير صلاحيات العزل للموظف ، وتمتعه من حقوقه التي كفلها له الدستور ، كما تبدي ذلك واضحاً في منع بعض الموظفين الحزبيين والكتاب من ممارسة حقهم في الدعاية الانتخابية وصدرت بحقهم قرارات عرقية تمسقية وأتمسأل وهل من الاصلاح الاداري أن تدار مديريات الاوقاف بل ووزارة الاوقاف من قبل دوائر الخابرات ، وإن كان توقيع الكتب فقط من وزارة الاوقاف .

واما عدم استحقاق صاحب دخل ٥٠٠ دينار شهرياً ، فيقاله على اطلاقه غير مقبول ، إذ لا يجوز النظر الى الدخول بمعدل عن الالتزامات لصاحبها كما لا يجوز أن نفعل

ب- (٢٢) مليوناً نفقات وزعت على النحو التالي :

(٢) مليون اغاثة نازحين .

(٣) مليون نفقات طارئة .

(١٧) مليوناً نفقات عامة .

وكلها تنفق بقرارات من مجلس الوزراء .

١٥) لقد تجاهلت الموازنة العامة وخطابها ذكر صافي فاتورة المحروقات التي تبيعها لمصفاة البترول الاردنية بالسعر العالمي مع أنها تأخذ الكثير من البترول مساعدة أو مقايضة ، ومع تدني السعر العالمي إلا أن الحكومة احتفظت بالاسعار الحالية بل وزادت اسعار بعض المحروقات

وكذلك تجاهلت ذكر المؤسسة الاستهلاكية المدنية مع أن لديها حساب التجار ، وعليها أن توقفنا على حقيقتها ربحاً أو خسارة .

١٦) أنها لم توقفنا على حقيقة مخصصات دائرة الخابرات العامة ، مع أن الحديث في الشارع العام يدور عن مخصصات مذهلة ، وعن حجم كبير للعاملين المرتبطين بها لقاء رواتب ومكافآت جارية سخية ، فلماذا هذا القفز فوق بيانها بلغة الأرقام مع أن المادة ١١٦ من الدستور تقول : تدفع مخصصات الملك

تصور قطاع كبيراً لا تخضع دخولهم لكشف حساب دقيق كالحرفيين والمهنيين والتجار الذين يكررون الدخول العالية .

١٢) أنها نوهت بضرورة تنمية الموارد البشرية بنفس الاساليب والوسائل السابقة ، من ربط التعليم بحاجة المجتمع وتطور مؤسسة التدريب المهني وغيرها وهذا إما نظريات لم تفرق طريقها الى التطبيق ان تنمية محدودة للغاية ، ولا يعني هنا إلا أن أنوّه ببعض الخبرات والمهارات التي استفادها المائدون من الخارج ، وأقاموا مشاريع انتاجية مميزة .

١٣) انها نوهت بتدني نسبة التضخم وأنها بحدود ٤.٥ ٪ ، ونسيت أو تناست أن تآكل الدخول ويات الأجر نسبياً قد أضعفا القدرة الشرائية لدى المواطن مما جعل زيادة العرض تقابل بنقص الطلب وبالتالي مثل هذه النسبة في التضخم .

١٤) ان بعض المناوين في الموازنة غامضة سواء في جانب الايرادات او النفقات من ذلك :

أ- (٧٧) مليوناً إيرادات مختلفة ، هكذا بدون تفصيل وبدون تفسير إلا أن الحكومة تفرض على المواطنين اعباء مالية من خلال لوائح وتعليمات وقرارات ، وهكذا مخالف لنص المادة (١١١) من الدستور التي تنص على انه لا تفرض ضريبة او رسم إلا بقانون .

من الدخل العام وتعين في قانون الموازنة العامة .

١٧) انها جانب في خطابها وعد معالي وزير المالية بزيادة الصادرات الوطنية ، في الوقت الذي أشار معاليه الى تراجع متوقع للصناعات التحويلية الاستخراجية الاردنية التي تشكل النسبة الأعظم من الصادرات الوطنية ، وأرجع ذلك التراجع الى الظروف الدولية التي لا تملك تأثيراً فيها ، فكيف يستطيع معاليه أن يوفق هذين الأمرين وهل لمعاليه أن يذكر لنا الآلية المعجزة في زيادة هذه الصادرات .

١٨) أن الحكومة - كسابقتها - ما زالت تامل في تنفيذ قرار مجلس النواب بضرورة إشرافه التام على كل موازنات المؤسسات الحكومية المستقلة ، وضرورة ادراجها في الموازنة العامة للدولة ، مع أن لها إيرادات وعليها نفقات وقد اكتفى معاليه بالإشارة المقتضية الى أن الحكومة ستقدم موازنات هذه المؤسسات في مجلد قبل نهاية عام ١٩٩٣ ولم تفعل حتى الآن .

وكذلك طلب مجلس النواب بعرض كل الاتفاقيات المالية عليه ، مع أن الاتفاقيات مع البنوك التجارية لا تعرف ، وهذا يجعل إشراف مجلس النواب قاصراً في هذا الجانب أيضاً .

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين

إن هناك عشرين مؤسسة حكومية

مستقلة لا ترد موازنتها في قانون الموازنة العامة للدولة ، وإن كانت ترد في موازنات المؤسسات الحكومية المستقلة .

كما أن هناك عشرين مؤسسة حكومية أخرى لا ترد موازنتها في الموازنة العامة للدولة ، ولا في موازنات المؤسسات الحكومية المستقلة ، ويأتي في مطالعها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، وبين يدي كشف مرفق لا أريد قراءته على صفحتين $20 + 20 = 40$ توفر الوقت إن موازنتها تفوق ٣٥٪ من اجمالي الموازنة العامة للدولة على أقل تقدير ، وإن انهيار المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لا قدر الله يترتب عليه ضياع حقوق عشرات الألوف من الحاضمين لظلمته ، لذلك أطلب من زملائي في مجلس النواب من باب أمانة المسؤولية أن يتخذ المجلس قراراً مبدئياً يطبق من العام المالي القادم يتضمن رد مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٩٥ شكلاً إذا لم تتضمن في جملتها موازنات هذه المؤسسات الأربعين .

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين

وعلى ذكر المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، فأني أرى كذلك اتخاذ قرار بضرورة تقديم الحكومة لمشروع معدل لقانونها الاجتماعي مثل هذا التعديل بالسرعة القصوى كما لا أقبل أن تجاهل معالي وزير المالية لهذه

الواحدة فنقترح زيادة النسب الواردة في المادة (٤٥) لتصبح ١٢٪ ، ١٥٪ ، ٨٢٪ بدلاً من ١٠٪ ، ١٢٪ ، ١٥٪ على التوالي .

د- زيادة نسبة مساهمة العامل وصاحب العمل من ٥٪ ، ٨٪ الى ٦٪ و ١٠٪ على التوالي .

هـ- تعديل نص المادة (٦٣) من قانون الضمان الاجتماعي على نحو مرن يسمح بزيادة جميع رواتب التقاعد والاعتلال والوفاة بما يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة دورياً .

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين

أود أن أتحديث في السياسات التعليمية والاعلامية والشبابية والزراعية والصحية والصناعية والسياحية والأوقاف ، ومشاريع الاسكان ومجالس الحكم المحلي وخدمات الهاتف والطرق الزراعية ولكنني قد أطلت في مناقشة الموازنة ، أكتفي بما ورد منها في كلمة معالي الزميل الدكتور عبدالله العكايلة والتي سيلقيها إن شاء الله باسم مجموعة عن نواب حزب جبهة العمل الاسلامي واكتفي هنا بضرورة زيادة رواتب العاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري واما بخصوص مطالب دائرتي الانتخابية فأؤكد على ما ورد في الكلمة الموحدة لكل نواب المحافظة التسعة عشر والتي القاها بأسمهم معالي الزميل الدكتور عارف البطاينة ، وأود أن أؤكد على

للرسة وسياساتها الاستثمارية وهي تعتبر أكبر رعاء مالي ادخاري في بلدنا فاذا ما أحسن تربيته هذه المدخرات في العملية التموينية فأنا سوف نضع اقدامنا فعلاً على طريق الاكتفاء اللتي والتخلص من داء المديونية الخارجية .

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين

ان الشريحة الواسعة من ابناء مجتمعنا والتي تخضع لهذا القانون قد لحق بها الضرر بها الفاحش ، وعليه فأنا نطالب بما يلي :

أ- تعديل الفقرتين : ب ، ج من المادة (٤٣) من قانون الضمان الاجتماعي بحيث تزيد النسبة التي تعطى من متوسط الاجر من ٢٪ الى ٤٪ أسوة بدول العالم وتبقى هذه النسبة هي الأقل بين غيرها من الدول أيضاً ، وان يزداد الحد الأقصى المسموح به من ٧٥٪ الى ٨٥٪ وان تعدل الزيادات التي تمنح للمعالم لتصبح للاول ١٥٪ و ٥٪ لغيره من المعالين الثاني والثالث بحيث لا يتجاوز ذلك مع الراتب التقاعدي نسبة ١٠٠٪ من متوسط الاجر الشهري .

ب- تعديل المادة (٤٨) بحيث يحسب راتب تقاعد الاعتلال بسبب العجز وكذلك راتب تقاعد الوفاة وفق احتساب راتب الشيخوخة أي بحد أدنى ٥٠٪ من متوسط الأجر الشهري .

ج- فيما يتعلق بتعويضات الدفعة

هكذا من الأشغال

المطالب التالية :

أولاً : الاسراع في إنجاز مستشفى الملك عبدالله الجامعي ، وتطوير مستشفى الاميرة بسمة والاميرة بديعة الى مستوى مستشفى البشير وكذلك مستشفى ابدون العسكري ، واقامة مراكز صحية في التجمعات السكانية التي لم تشمل بعد وتحويل بعض المراكز الصحية الى شاملة في القرى ذات الكثافة السكانية ، مع ضرورة توفير الأدوية في هذه المراكز وصرفها في المستشفيات على مدار الساعة .

ثانياً : اقامة المشاريع الانتاجية الزراعية والصناعية في المحافظة ومساهمة الحكومة في ذلك ، واهياد الحوافز التشجيعية للمستثمرين اكثر من المركز .

ثالثاً : ترفيع كل من قضائي الطبية والمرار الشمالي الى لواء ، وترقية ناحية الوسطية الى قضاء .

رابعاً : قسمة مبنى كلية مجتمع حوارة بين وزارتي التعليم العالي والصحة ، فهو متسع لحاجتهما وفيه زيادة ، وان اختصاص وزارة الصحة بالبناء الجديد ، وان تكليفها باقامة باب وسور حوله ، لا يكلفها اكثر من ثلاثة الالاف وهي التي دفعت مبلغ (٩٠٠.٠٠٠) لتحويل كلية التمريض .

ايها السادة

المملكة ، تخدم محافظتي اربد والمفرق بكاملها لأنها الكلية الحكومية الوحيدة للذكور فيها إن الغاءها يحرم مليون مواطن من حقهم في التعليم والبعثات ويخالف رغبتهم كما عبرت عن ذلك مذكرات رفعها ممثلو مجالس الحكم المحلي ، والطلبة ، والاساتذة ، وأتوه بهذا الصدد بموقف معالي نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي ، الذي تفهم هذه القضية وأعتب على بعض الزملاء النواب الذين تسرعوا يوم طالبوا بالغاء كلية المجتمع ، غير مدركين لحقيقة الأمر في التوفيق بين المصلحتين واشتد عتبي على الذين لا يقبلون لكليات محافظاتهم الاقل عدداً من الطلبة والأقل شأن أن تلقى ولا يشفع لهم إلا أن يقبلوا لأخوانهم في اربد والمفرق ما يقبلوه لمحافظاتهم فيرفعون صوتهم عالياً مؤيدين لهذا التوجه بالجمع بين المصلحتين .

خامساً : حل مشكلة محطة التفتية في اربد ، وكذلك المياه العادمة في وادي سوم ، فقد بلغت الاضرار المالية والمعنوية بسكان تلك المنطقة حداً لا يطاق والعمل كذلك على حل مشكلة الصرف الصحي في اسكان المعلمين في اربد .

سادساً : العناية بمخيمي اربد والشهيد عزمي المفتي والسماح بالبناء العلوي ، ودعم عمل لجنة تحسين الخيميات ، ورعاية شؤونها في المجالات الصحية والتعليمية والشبابية والاجتماعية وتغطية المجاري المكشوفة ،

التأجرين ، والنفقات الطارئة والعامه لكل ذلك .

سابعاً : ضرورة تزويد مساجد المحافظة بحاجتها من الاثمة والوعاظ والمؤذنين والخدم ، فهي تعاني من نقص حاد للغاية في هذه الكوادر ، والعمل على انشاء بناء لمدرسة عمر بن الخطاب الشرعية وزيادة طاقتها الاستيعابية ، حيث أن البناء المستأجر لا يتوفر فيه الحد الأدنى من المطالب الاساسية .

ثامناً : العمل على ربط المواطنين في قرى اربد بمزارعهم ، وبخاصة وأن هذه المحافظة تعتبر المصدر الاول للزراعة البعلية ، والجهاز طريق ارحابا المزار ، وناطقة اربد ، ودوقرا كفر أسد .

تاسعاً : زيادة حصة اربد وقراها من مخصصات المحروقات للكثافة السكانية فيها وبخاصة القرى الجبلية كقضاء المزار بكامله وقرى كتم والنخيمة وبيت راس وسوم وعلمال ونزرا ودوقرا وكفر أسد وهام وحوور .

عاشرأ : انشاء كلية زراعية في قرى اربد ، وتمليك خريجيها لاراضي زراعية تملكها الخزينة العامة للدولة .

حادي عشر : حل مشكلة المواصلات للزمن من بعض القرى الى اربد وبالعكس ومن اربد الى مراكز الالوية والعاصمة والزرقاء

عادلة .

ثاني عشر : تحويل الخدمة الهاتفية الى آلية في قرى غرب اربد وشرقها ، وتوسيع طاقة المقاسم الآلية القائمة .

ثالث عشر : ايجاد فروع للمؤسسات الاستهلاكيين المدنية والعسكرية في كل من النخيمة والطيبة وكفر أسد والمزار الشمالي .

رابع عشر : اقامة الاسكان الوظيفي بما يقرب من سعر الكلفة وبيعه مرابحه باقساط مريحة .

خامس عشر : العناية بمياه الشرب ، وتنقيتها من الاملاح ، وزيادة الضخ الى المدينة وقراها ، وايلاء عناية خاصة لتطوير مياه الشرب في حي لا حوب واستفادة اهل المغير منها على وجه الخصوص .

وأخيراً سادس عشر : اعطاء المدراء صلاحية المراكز وبخاصة في المعاملات الجمركية والطرود والبريد والمعاملات التجارية والصناعية .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الشيخ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر :

هكذا من الأشهر

بسم الله الرحمن الرحيم
الأخوة الزملاء رئيساً ونواباً .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ربنا لا ترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب) .

(وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) ويقول رسول الله صلى عليه وسلم : اذا تبايعتم في العينة ورضيتم بالزرع واخذتم بأذناب البقر وتركتم الجهاد في سبيل الله ضربكم الله بذل لا يترعه عنكم حتى تعودوا الى دينكم) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة الزملاء رئيساً ونواباً

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،
واسمحوا لي أن أرسلها تحية إجلال وإكبار إلى الأخوة الذين لا يزالون واقفين مواقف الشرف والرجولة والبطولة النادرة في خنادق المقاومة والجهاد والشهادة والاستشهاد ليدافعوا عن حصن العروبة والاسلام بالقليل من السلاح وبالصدور العارية أمام دبابات العدو اليهودي الغادر الماكر ، إنهم أشبال الأقصى وأسود عرين غزة الذين حطموا أسطورة جيش الدفاع الاسرائيلي الذي لا يقهر شعارهم .

(إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله

فيقتلون ويقتلون ، وعداً عليه حقاً في التوراة والانجيل والقرآن فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به) .

إننا أيها السادة الأخوة النواب لابد أن نعلم أن القعود عن مقاومة أعداء الله بالجهاد والاستشهاد طمعاً في تنمية موارد الرزق وجمع الأموال وحصر كل الهم في أمور الدنيا وما نسميه بالسلام إن هو إلا ذل يصيب الناس نتيجة إقبالهم على الدنيا وحدها ، وحينما حدثت لبعض الصحابة أنفسهم بالانشغال بالزرع والتجارة وغيرها وجه القرآن الكريم قرآنياً توجيهاً قرآنياً ذلك في قوله تعالى (وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) صدق الله العظيم .

أيها الأخوة الزملاء نذكرون معاهدة سايكس بيكو وقعت عام ١٩١٦ وبمدها بأشهر قليلة صدر وعد بلفور عام ١٩١٧ وهذا التزام لم يكن مجرد صدفة إذ أن الخط الاستراتيجي المجهني للدول الاستعمارية قديمها وحديثها كان يهدف الى تقطيع أوصال هذه الأمة الواحدة الى دويلات أو كيانات هزيلة لا تملك مقومات البقاء الفاعل المستقل وهذه الكيانات واستمرارها تضمن للأجنبي دوام السيطرة على مقدرات الأمة الاقتصادية ونهب ثرواتها ومواردها الطبيعية وإنشاء دولة يهودية في قلب العالم العربي هو لضمان استمرار التبعية وترسيخ التجزئة وإبقاء

أقطارنا يحقق اكتفاء كاملاً في الغذاء وخصوصاً في مادة القمح والحبوب ، أما اليوم فكل أقطارنا ما عدا النيرة كالسودان مؤخراً تعجز عن انتاج رغيف خبز وطني ، وأؤكد على خبز وطني ، فكل بطوننا مستعمرة الآن أما الصناعة فما زالت بدائية وخفيفة ، بل أكثرها يعمل وفق استئجار حقوق ملكية الاختراع لشركات أجنبية ، أما الصناعة الثقيلة والمتطورة فهي غائبة عن معظم أوطاننا ، ومن أقام شيئاً منها ، فإنه يترنح ولا يقوى على الوقوف والصمود في كل الاحوال يظل الطوق التكنولوجي الاجنبي يمسك بخناق صناعاتنا وأجهزتنا المستخدمة في القطاع الخاص العام .

٢- الاقتصاد العربي اقتصاد خدمات عموماً وأغلب مشتقات الدخل من الخدمات باستثناء الدول البترولية مما أحدث تشوهاً في البناء الاقتصادي وفي الاستثمار ونمط الاستهلاك ، فالمستثمر يكرر الأنماط السائدة والمستهلك يلهث وراء الجديد .

٣- كان من المتوقع أن يتوجه العالم العربي نحو التكامل والوحدة لاستكمال مقومات استقلاله خصوصاً في المجال الاقتصادي ، وبالفعل وقعت اتفاقيات عديدة في الجامعة العربية ، كأ اتفاقية حرية انتقال رؤوس الأموال وتحرير التجارة واتفاقية الوحدة عام ٥٧ ، ونستذكر أن اتفاقية روما بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة وقعت نفس العام

التخلف ، إذ أن اتحاد الأمة في كيان واحد بكسر أهم حلقات التخلف وباحتصار قان الخط الاستعماري الذي صاغ الحدود الإقليمية وجزأ الأمة الواحدة هو الذي أنشأ اسرائيل لضمان بقاء التجزئة وعدم تمكن الأمة من استغلال طاقاتها الحضارية لتجاوز المخطط الاستعماري وتعديل شروط التعامل مع القوى الأجنبية لصالح أمتنا ، دونما الاجحاف بحقوق الآخرين ، لم تنته الحروب الصليبية بعد فما زالت ذكرى الهزيمة تحفر عميقاً في النفس العربية ويظل هاجس الغرب هو صحوة هذه الأمة واستئناف سيرها الحضاري ، وفي الغرب وفي للمعاهد الاسرائيلية تدرس بعق تجربة الحروب الصليبية ويدور أن القوم قد توصلوا الى أن زرع كيان غريب كالممالك الصليبية في بلاد المسلمين لن يدوم ، إذا ظل هذا الكيان غريباً ومعزولاً عن محيطه العربي الاسلامي .

أهم خصائص الاقتصاد العربي :

عند محاولة عملية استقراء مستقبل الاقتصاد العربي يجدر بنا أن نستذكر أهم خصائص اقتصادياتنا اليوم فالحاضر امتداد للماضي والمستقبل امتداد للحاضر .

١- تآكل القاعدة الانتاجية العربية في الزراعة والصناعة والتكنولوجيا ، واليوم نعاني من مشكلة أخذت تتفاقم وهي مشكلة الأمن الغذائي ففي عهود الاستعمار كان الكثير من

هكذا من أهل

ولكن شتان بين اتفاقية عربية وأخرى أوروبية إذ أن العربية عادت إلى الوراء والأوروبية قفزت نحو تكامل اقتصادي وتم إنشاء سوق يبلغ عدد سكانه (٣٥٠) مليون نسمة لتضم دولاً صناعية كالمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا أما في العالم العربي فقد تراجعت الوحدة وعلت ربات القطرية والإقليمية الضيقة ليس في المجال الاقتصادي فحسب بل حتى في المناهج التربوية والإعلامية والسياسات كافة .

لقد نسخ من الذوق الفني مفهوم الأمة الواحدة وصارت تعرف ألحان الولاء القبلي للكيانات القائمة .

وفي التجزئة حرم الوطن العربي من بناء صناعات استراتيجية وثقيلة في ظل أسواق صغيرة ، وحرم من فرصة التكامل وحل مشكلة ندرة الموارد ، إذ أن بعض الدول كانت تعاني من بعض الخيرات والأيدي العاملة ، بينما تعاني من تخمة مالية ، والعكس دول لديها فائض ونقص في الأموال فزادت مشكلة الطرفين وهكذا ازداد عجز الاقتصاد العربي في مجال الصناعة وفي مجال الزراعة وفي مجال تطوير الفن التكنولوجي .

٤- أدت الثروة البترولية آثار سلبية عديدة ، فقد عززت عملية الاغتراب الاقتصادي الثفاني بل وشجعت هجرة رؤوس الأموال للخارج ، وأعادت تدويرها

لتعمل في صالح الاقتصاديات الغربية وأجهز على مناعة المستهلك العربي مما أحدث تشويهاً بليغاً في اقتصادياتنا ليس في دول البترول فحسب بل أنه امتد إلى دول الجوار ، وأصبحنا مجتمعات السباق الاستهلاكي بدل التوجه نحو الادخار والاستثمار والبناء الاقتصادي والانتاجي .

٥- حرمان المجتمع العربي من طبقة من الصناعيين ، كان ثمرة من ثمرات الانقلابات العسكرية ، وغياب الشورى والديمقراطية ، حتى في عهود الاستعمار استطاع العديد من القادة الصناعيين ورجال الأعمال أن يوظفوا النزوع الكامن في نفوس الناس نحو حب الوطن وتفضيل الصناعة الوطنية وكره المستعمر وانتاجه ومنتجاته وأن يشنقوا مؤسسات وصناعات عظيمة من أبرزها مثلاً إنشاء بنك مصر على يد طلعت حرب ، فهذا البنك هو الذي أرسى القاعدة الصناعية لمصر وأنشاء صناعة النسيج في المحلة الكبرى ، وجعلها منافساً قوياً لصناعة نسيج لانكشر ولوركشير ، ولقد تكررت هذه الظاهرة بصورة أو أخرى في أكثر من بلد عربي وتوافر لدينا مبادرة جديدة لها خبرة وبران وطموح ، وما أن انقضت العهود العسكرية على الحكم في أكثر من بلد عربي حتى أطيح بهذه الطبقة تحت أعداء غربية عجيبة والأشنع من ذلك أن قضى على عنفوان القطاع الخاص وجرى التوسع العشوائي في

اللجنة المالية وفي ضوء ذلك تقدم الملاحظات التالية :-

تعترف اللجنة المالية بل تؤكد أن أعباء المديونية الخارجية ضخمة ولا يمكن سدادها هكذا تقول اللجنة المالية لذا فإن اللجنة تؤكد على ضرورة أن تقوم الحكومة بكل ما من شأنه أن يخفف هذه المديونية بالشطب والتخفيض من خلال الاستفادة من دور الأردن المتميز في المنطقة وأهميته السياسية في المرحلة القادمة .

إن العبارة الواردة في تقرير اللجنة المالية عن دور الاردن المتميز في المنطقة وأهميته السياسية في المرحلة القادمة في النفس منها أشياء فهل قصدت اللجنة الموقرة الخضوع لمخططات السياسة الغربية في التنازل عن صمود الأمة وثوابتها من أجل شطب بعض الديون أرجو أن لا يكون وقت ، وهل تأكل الحرة بثديها ؟ لا أدري كيف مرت هذه العبارة دون تأمل ودون انتباه ؟ .

صفحة (١٧) (لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن مشروع الموازنة قد تضمن ما قيمته ١٥٦ مليون دينار منح ومساعدات خارجية) وإن اللجنة المالية ترى أنه في حالة عدم استلام مثل هذه المنح الخارجية أو الحصول على تلك القروض فإنه سوف ينعكس في حقيقة الأمر على وثيقة الموازنة ليظهر بذلك عجزاً حقيقياً بقيمة المبالغ التي لم يتم

القطاع العام حتى صناعة الأحذية حظي بها القطاع العام وترتب على ذلك أمور منها :

١- نزوح العديد من الكفاءات الصناعية والإدارية ورجال الأعمال والعلماء المختصين إلى الخارج وأصبحت مجتمعاتنا مطاردة في حقل المال المادي والبشري .

٢- بروز طبقة جديدة من المديرين والبروقراطيين الجدد لتوكل اليهم إدارة المؤسسات الاقتصادية وكانت النتيجة تفشي المحسوبية ، والرشوة وتكيد الخزينة الحكومية أموال طائلة لمواجهة الخسارة في كثير من هذه للشروعات .

٣- وخلاصة ما سبق أن الاقتصاد العربي اليوم يسم بالجمود وغياب الديناميكية الخلاقة والشيعة للاقتصاديات الغربية فهو اقتصاد مستورد غير منتج ويعن في كثير من أقطارنا تحت رطاة المديونية التي لم توظف لبناء قاعدة ناجية متينة مع الأسف ، وعلاقاته الاقتصادية غير مترابطة والتجارة البيعية فيه متواضعة .

هذه مقدمة لموضوع اقتصادنا وموازناتنا التي على ضوء هذا الحقيقة لابد أن تناقشوا هذه الموازنة موازنة فقيرة لأن هيكل ظروفنا هيكل ظروف بلادنا .

استعراض تقرير اللجنة المالية

نقتر جهود الأخوة الزملاء أعضاء

هكذا من الأشغال

هكذا من الأهل

استلامها .

حقيقة ما تقوله اللجنة المالية ان هذه المنح المتوقعة هي في الحقيقة عجز متوقع

ولكن الذي أود أن أقوله ولم تتطرق إليه اللجنة المالية هو العجز الوطني إزاء هذه المنح والمساعدات فالذي تمّد يدك إليه أيها السادة لا تستطيع أن تمدّ رجلك أمامه وأن القرار الوطني الحر لا بد أن يكون هو الأساس وإني لأذكر اخواني النواب كيف أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدتها عن الأردن أثناء أزمة الخليج من أجل ذلك الموقف الوطني الذي وقفته الحكومة ومجلس النواب ، وكيف أفرجت الولايات المتحدة عن المبلغ بعد أن أعلن الأردن دخوله في مفاوضات السلام المزمع ليكن هذا عبرة للجميع .

٣- قدرت وثيقة الموازنة الإيرادات المحلية المتوقعة قبضها عام ١٩٩٤ م بمبلغ (١٢٧٥٠٧) مليون دينار وهذا المبلغ سيكون على حساب المواطن الاردني الذي يئن من كثرة الضرائب وارتفاع الاسعار وتدني الدخل فكان الله في عون المواطنين في هذا البلد الصابر المرابط .

٤- من ملاحظات اللجنة المالية أن التخصيصات المدرجة قد غلت تماماً من رصد التخصيصات اللازمة لزيادة وتحسين رواتب الجهازين المدني والعسكري والمتقاعدين العسكريين والمدنيين ،

والحقيقة أن هذا القطاع من الشعب لا بد في النظر في أمره نظرة جديرة لا أستثني أحد منهم وأخص بالذكر الجهاز القضائي في الدرجة الاولى فنحن نحرص على هذا الجهاز لأنه منذ وجد كان عنواناً للقضاء الحريص على علو مكانته وسمو رسالته .

إن هذه الفئة بحاجة الى الدعم المادي والمعنوي وإيلائهم الأهمية لأنهم يمثلون سلطة يجب أن تكون في مقدمة السلطات .

كما أخص بالذكر فئة لا تقل أهمية عن القوات المسلحة والأمن العام في حماية الديار والدمار إنهم المعلمون الذين يشكلون الجنود المجهولين والذين لا يشعربهم أحد ، لقد أهملت هذه الفئة المربية المجاهدة حتى من أعلى مستويات المسؤولين عن التربية وأصبح المعلم يسمى جاهداً لأيجاد ما يسد به رمقه من عمل آخر ولا يكون العمل الآخر إلا على حساب عمله الأول ألا وهو الاهتمام بالأجيال ، إننا يا سادة اذا لم نتدارك هذا القطاع الهام من المعلمين والمعلمات فلسوف نمض أصابع الندم على ما فرطنا وحينئذ لن نخسر الأموال بل سنخسر الاجيال وتلك هي الخسارة الحقيقية ، ومن أهم مظاهر اهمال هذه الفئة ضياع قانون نقابة المعلمين بين مجلس النواب ومجلس الأعيان ولا يزال القانون ضائعاً وعظم الله أجركم .

٥- في توصيات اللجنة المالية صفحة (٢٣) توصي اللجنة بشطب ضريبة المبيعات وهذا أمر تقر اللجنة عليه وتؤيدها فإن هذه الضريبة يستكرها جميع أفراد الشعب لما لها من آثار سلبية عليه .

١- ترى اللجنة ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

ومن الذي يحقق هذه العدالة إلا انسان في قمة المسؤولية يكون من أهم خصائصه تقوى الله ، إننا بحاجة الى جهاز اداري يتمتع بالكفاءة والنزاهة ونظافة اليد ، إن الشعب قد أتب ووصل إلى درجة اليأس من الفساد والفنوية والاقليمية والعنصرية التي تنخر في جسم الأمة وهذه امراض نهيب بالجميع أن يسعوا إلى إنهاؤها والعمل بجهد لبناء إداري نظيف وإعادة النظر في دور مهمة ديوان الرقابة والتفتيش هذا ما ورد في صفحة (٢٦) تقول :

إنني مع تأكيد على ما لهذا الديوان من دور فعال إلا أنني أأمل أن يفعل دوره وأن يوضع له التشريع القانوني القوي الذي يحفظ له هيئته وراقبته . وأن يتبع او يرتبط بمجلس النواب وأن يقدم تقارير كاملة عن نشاطه شهرياً أو كل ثلاثة أشهر حتى نطمئن على مسيرة الأجهزة الادارية والمالية ، وأن

يدعم هذا الديوان بخبرة الكفاءات من أبناء هذه الأمة .

صفحة (٢٩) الخدمات الطبية :

إنني مع اللجنة الموقرة في نظرتها لأهمية الدور الذي تقوم به الخدمات الطبية العسكرية في مجال الصحة العسكرية ولكن هل كل الشعب يستفيد من مثل هذه الخدمات ، الحقيقة أن عامة الناس لا يجدون المصحات والمستشفيات التي يطمنون إلى خدماتها فيضطر الكثير منهم الى اللجوء الى المستشفيات الخاصة رغم فداحة الأجرور وارتفاع التكاليف .

وأن كثيراً من المراجعين من أجل اجراء عمليات جراحية يراجعون المستشفى الحكومي البشير مثلاً لا يظفرون بمواعيد قريبة لإجراء تلك العمليات بل يؤجلون إلى شهور عدة قد تدرك المرء منيته قبل أن يظفر بموعد ، ناهيك عن مستوى الخدمات في هذه المستشفيات الحكومية .

قطاع الشباب : ملاحظة وردت في صفحة (٣٤) .

(إن اعداد الشباب الإعداد السليم عقلياً وبدنياً هذا ما ورد في تقرير اللجنة المالية ولكن اريد أن اقول لاختواني في اللجنة المالية ولماذا نسوا روحياً عقلياً وبدنياً معروفة هذه عند الغرب وعند الشرق لكن أين روحياً ، أين

هكذا من أهل

العقيدة ؟ أين العبادة ؟ وأين الصدق والأمانة ، لا العقل يزود بالعلم اعداد لمستقبل الوطن نحن مع اللجنة الموقرة في ضرورة اعداد الشباب عقلياً وديناً وروحياً والرسول صلى الله عليه وسلم يقول نصرت بالشباب ، فلا بد من الدعم الكامل لاعداد الشباب عقلياً بالعلم وديناً بجميع وسائل القوة من اعداد واستعداد لقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم .

واعداؤهم روحياً بالمعقيدة والعبادة والطهارة ليكون شباباً قوياً في أخلاقه متحسناً بكل معاني الايمان وحسن الصلة بالله عفيفة عن الشر أعينهم بطيعة إلى الباطل أرجلهم .

من التوصيات ايضاً أرجو أن لا أكون قد أطلت .

صندوق المعونة الوطنية

تبذل وزارة التنمية الاجتماعية من خلال صندوق المعونة الوطنية ومؤسساتها جهوداً طيبة في سبيل مساعدة الاسر المحتاجة ، وفي ذلك نوجه شكراً للقائمين على هذا الواجب وأما السليبات فنرجو تصويبها والعمل على إزالتها حتى يصل الصندوق الى المستوى المطلوب .

وسأختصر السليبات لأعطيها لمعالي وزير التنمية ولكنني في هذا المقام أوجه

الشكر للجاننا الشعبية القائمة على العمل الخيري .

والحق يقال إن لجان الزكاة في هذا البلد تقوم بجهد عظيم ذلك ان الخيرين والطيبين في هذا البلد عندما يتقون باللجان الأهلية من إخواننا المواطنين فإنهم يذلون ويترعون بالمبلغ الكبير .

ولقد شهدت بعض المحسنين في هذا البلد يبنون عمارة لتكون مركزاً تدريبياً لنشاط الأيتام التابعين للجنة من لجان الزكاة تبلغ تكاليف هذا البناء مائة ألف دينار ونيف وأن بعض هذه اللجان تدفع رواتب للأيتام والعائلات المستورة ما يزيد عن خمسمائة عائلة وكفالة اربعمائة يتيم فلو لا جهود الخيرين من الجنود الأتقياء الأخفياء لضاعت عائلات من أولئك الذين يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف ، لذلك أنا مع اللجنة الموقرة في أن تدعم الحكومة هذه اللجان الخيرية وأن يكون هناك تنافس في الخير بين هذه اللجان .

وأطالب وزارة الأوقاف أن تشجع هذه اللجان وأن لا تأخذ منها المبالغ الكبيرة حتى تكون هي التي توزع هذه المبالغ .

وأن ترفع القيود والعراقيل من طريقها .

لي ملاحظة على المؤسسة الاستهلاكية وأرجو أن يكون وزير التنمية موجود .

الأكرات .

١- المواد المطروحة للبيع في أسواق المؤسسة الاستهلاكية نوعيات تقل في جودتها كثيراً عن مثيلاتها في المؤسسات الخاصة ولذلك يكون تنفي السعر على حساب الجودة .

وأنا أحد زبائن المؤسسة الاستهلاكية يعني ليس كلام مأخوذ من غيري ؟

٢- البضائع المطروحة في الاسواق قليلة بالنسبة للأسواق الخاصة حيث لا يجد الموظفون طلباتهم من الملابس والمواد التموينية والأحذية ، ومواد التنظيف وغيرها .

٣- المؤسسة تتعامل مع الموظفين بالدفع الفوري فمن البضائع وهذا قد يكون مقبولاً بالنسبة للمواد ذات الثمن القليل وأما الادوات الكهربائية كالفصلات والتلفزيونات والأفران والثلاجات .

فأعتقد أن الموظف ليس من السهل عليه أن يدفع ثمن تلك الادوات بدون تقسيط ، فلماذا لا تتعامل المؤسسة مع موظفي الحكومة بأسلوب التقسيط المذكور وراتب الموظف يخفض لحسم ما يستحق من أقساط في مثل تلك الحالات أرجو أن يتم ذلك .

٤- تعامل الموظفين من الباعة في اسواق المؤسسة الاستهلاكية يتعاملون مع المشتريين بروح استهلاكية غير مشجعة على الشراء وكثيراً ما نجد بعض الموظفين والموظفات يشغلهم أحاديث جانبية تشتر الزبائن بعدم

أما قضية مخيم الحسين عبارة عن مساحة من الأرض محدودة أقيمت عليه مساكن لعشرات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين وتضاعف عدد السكان مرات ومرات وبقيت المساحة هي المساحة والمساكن هي المساكن ولا زالت الجهات المسؤولة عن هذا المكان تمنع ترخيص بناء الطابق الثاني أو الثالث .

أرجو أن تكون دائرة شؤون الأرض المحتلة التابعة لوزارة الخارجية أن تسهم في هذا الترخيص وأن تساعد الأهالي على رفع البناء لأنه الرجل إلي كان نفرين اصبح الان (١٠) وين يدهم يلهبوا اولاده ولذلك أرجو أن يكون ذلك هناك ايضاً ، امتداد لمخيم الحسين منطقة في وادي الحدادة وهذه منية الصفائح من الزيتون ولا إدري كيف منطقة مثل هذه المنطقة تكون في وسط العاصمة وقد دخلت المياه الى بيوتهم في المرة الاخيرة ولم يزرهم إلا الدفاع المدني الجنود المجهولين لكن نريد مديد المساعدة من الحكومة في مثل هذه الظروف القاسية وهناك مطالب لماركا وللأسكان تتركها للأمانة العامة استجابة لطلب دولة الرئيس ، وشكراً .

في هذا المكان وهذا يسبب أزمة سكنية لأنباء هذا المخيم المقام منذ عام ١٩٤٨ ، إنني

هكذا من أهل

أطالب الحكومة بالسماح والترخيص بالبناء المطلوب أما المشكلة الثانية في الخيم فهي مشكلة مئات البسطات التي تعيش منها مئات العائلات وأرى حلها في تعيين مكان قريب من الخيم وترخيص لتلك البسطات أو ترخيص الشارع العلوي للمخيم تجارياً وهو شارع يافا وبذلك تكون قد حلت المشكلة .

وأما سكان أبو علي التابعة لبلدية طاروق فهي معزولة عن المدينة — عمان لعدم وجود شارع يصلها بالأوتستراد (المؤدي إلى الزرقاء) وآمل أن يفتح هذا الشارع .

وأما كهربة هذه المنطقة فهي لا زالت تتراوح بين مديرية الريف في سلطة الكهرباء وبين المتعهد الذي مضى عليه أكثر من ثلاثة أشهر وهو لم يعلم شيئاً ، آمل من سلطة الكهرباء أن تعطي هذا المشروع أهمية قصوى وملاحقة المتعهد ليقوم بواجبه حيث يكفي هؤلاء الناس معاناة ويؤس من قلة الخدمات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً للشيخ عبد العزيز جبر ، الكلمة الآن للسيد بسام حدادين والذي يليه السيد خليل حدادين وراء بعض .

قبل ان تبدأ اخ بسام ارجو ان اعلم الزملاء بأن هناك غداء في المجلس للسادة

اعضاء المجلس والحكومة والصحف والأعيان ،
تفضل .

السيد بسام حدادين :
دولة رئيس مجلس النواب المحترم
الزملاء النواب المحترمين

السلام عليكم . . وكل مشروع موازنة وانتم بخير .

لن اثن عليكم . . فقد صرفنا ساعات طويلة ، ونحن نحاول ان نوصل وجع ابناء شعبنا ، الى السلطة التنفيذية بأمل أن نغير ما بواقع الحال .

لن اعرض امامكم ما سبق ان قلته في موضوع السياسة الاقتصادية وبرنامج التصحيح الاقتصادي في كلمة الثقة كما وانني أريد ما جاء في مداخلتي الزميلين د . مصطفى شنيكات وتوجان فيصل . . كما واتعاطف بقره مع المطالب الزراعية التي جاءت في مداخلته الزميل علي الشطي وأكد على مطالب الزملاء نواب محافظة الزرقاء بما يخص مطالب المحافظة وسوف اكتبني بمداخلتي هنا بتسجيل ملاحظاتي على تقرير اللجنة المالية .

ملاحظاتي على التقرير :

جاء تقرير اللجنة المالية خجولاً في عرض ملاحظاته مبتعداً عن مناقشة القضايا الجوهرية ، مبرراً ومبرراً للسياسات الاقتصادية

(الملكية الاردنية) .
ولالية والتفدية للحكومة .

والتوصيات التي تعرضها علينا اللجنة المالية ، ومع وجاعة بعضها الا أنها ، لا تخرج عن كونها ملاحظات مجزئة معزولة عن موقف متكامل اتجه الموازنة . وسنبين ما ذهبنا إليه من خلال الملاحظات التالية :

اولاً : المساهمة في حجب خطاب النوايا : اطلع رئيس اللجنة المالية وحده على خطاب النوايا وقدم تلخيصاً عنه الى اعضاء اللجنة ولا ندري هل التلخيص الذي قدم لنا هو نفسه الذي قدم الى اللجنة ام لا . . وسوف اظل اقول . . لا ندري الى ان يحوز المجلس والشعب على حقهم الدستوري ، بالأطلاع على النص الكامل لخطاب النوايا وكل خطاب نوايا توجه الحكومة لصندوق النقد الدولي ، وسوف اتابع هذا الحق بكل الوسائل الدستورية .

فخطابات النوايا ، هي الأصل ، والمر الأجير لمجمل سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية .

ثانياً : لم تقل لنا اللجنة المالية ، اي شيء عن التزامات الحكومة ، امام الصندوق ، على الأقل ما قررت اللجنة اطلاقنا عليه ، قبل ان تكون الحكومة بعرض ضريبة المبيعات . والى ان يرفع سعر المحروقات وزيادة نسب وبيع استهلاكها وتعهدها بخصخصة ملكية

لماذا صممت اللجنة المالية امام هذه الالتزامات الحكومية ولم تقل لنا رأيها .
إذا لم تكن موافقةً عليها . . فاللجنة مطالبة برفض وصايا صندوق النقد الدولي . . حتى لا نقول انها « لجنة صندوقية » .

الملاحظة الثالثة : ضعف في الاقتراحات المقدمة لمعالجة قضايا كبيرة مثل الفقر والبطالة . . حيث تكفي اللجنة بالحديث عن تفعيل صندوق المعونة الوطنية والتشغيل .

وفي مجال رفع الدعم عن اسعار المواد الغذائية - اشارت اللجنة الى التقليل الأخير فقط من (٣٦ - ٣٠) مليون دينار / دون الإشارة الى التخفيض المتوالي ، منذ عام (٩٠) ، حيث وصلت المخصصات الى النصف تقريباً ، كما اقرت اللجنة بمقولة الحكومة حول إيصال الدعم الى مستحقيه . .

هذه المظلة التي يمارس الاعتداء على مستوى معيشة الفئات الشعبية من تحتها .

الملاحظة الرابعة : لم تعارض اللجنة المالية سياسة الحكومة في تحقيق ايراداتها / وتكفي فقط بالقول انها تعكس تفاؤلاً زائلاً ، ولم تتعرض من قريب او بعيد الى الشرائع الاجتماعية التي تتحمل هذه

هكذا من الأشغال

أطالب الحكومة بالسماح والترخيص بالبناء المطلوب أما المشكلة الثانية في الخيم فهي مشكلة مئات البسطات التي تعيش منها مئات العائلات وأرى حلها في تعيين مكان قريب من الخيم وترخيص لتلك البسطات أو ترخيص الشارع العلوي للمخيم تجارياً وهو شارع يافا وبذلك تكون قد حلت المشكلة .

وأما سكان أبو علي التابعة لبلدية طاروق فهي معزولة عن المدينة — عمان لعدم وجود شارع يصلها بالأنسترداد (المؤدي إلى الزرقاء) وأمل أن يفتح هذا الشارع .

وأما كهربة هذه المنطقة فهي لا زالت تتراوح بين مديرية الريف في سلطة الكهرباء وبين المتعهد الذي مضى عليه أكثر من ثلاثة أشهر وهو لم يعلم شيئاً ، أمل من سلطة الكهرباء أن تعطي هذا المشروع أهمية قصوى وملاحقة المتعهد ليقوم بإجابه حيث يكفي هؤلاء الناس معاناة وبؤساً من قلة الخدمات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للشيخ عبد العزيز جبر ، الكلمة الآن للسيد بسام حدادين والذي يليه السيد خليل حليدين وراء بعض .

قبل ان تبدأ اخ بسام ارجو ان اعلم الزملاء بان هناك غداء في المجلس للساد

اعضاء المجلس والحكومة والصحفيين والأعيان ، تفضل .
السيد بسام حدادين :
دولة رئيس مجلس النواب المحترم
الزملاء النواب المحترمين
السلام عليكم . . وكل مشروع موازنة وانتم بخير .

لن اثنى عليكم . . فقد صرفنا ساعات طويلة ، ونحن نحاول ان نوصل وجع ابناة شعبنا ، الى السلطة التنفيذية بأمل أن تغير ما يواقع الحال .

لن اعرض امامكم ما سبق ان قلته في موضوع السياسة الاقتصادية وبرنامج التصحيح الاقتصادي في كلمة الثقة كما وانني أريد ما جاء في مداخلتي الزميلين د . مصطفى شنيكات وتوجان فيصل . . كما واتعاطف بقوه مع المطالب الزراعية التي جاءت في مداخلة الزميل علي الشطي وأكد على مطالب الزملاء نواب محافظة الزرقاء بما يخص مطالب المحافظة وسوف اكتفي بمداخلتي هنا بتسجيل ملاحظاتي على تقرير اللجنة المالية .

ملاحظاتي على التقرير :

جاء تقرير اللجنة المالية خجولاً في عرض ملاحظاته مبتعداً عن مناقشة القضايا الجوهرية ، مبرراً ومعمراً للسياسات الاقتصادية

والمالية والتقديرية للحكومة .

والتوصيات التي تعرضها علينا اللجنة المالية ، ومع وجاهة بعضها الا أنها ، لا تخرج عن كونها ملاحظات مجزئة معزولة عن موقف متكامل اتجه الموازنة . وسنبن ما ذهبنا إليه من خلال الملاحظات التالية :

اولاً : المساهمة في حجب خطاب النوايا : اطلع رئيس اللجنة المالية وحده على خطاب النوايا وقدم تلخيصاً عنه الى اعضاء اللجنة ولا ندري هل التلخيص الذي قدم لنا هو نفسه الذي قدم الى اللجنة ام لا . . وسوف اظل اقول . . لا ندري الى ان يحوز المجلس والشعب على حقهم الدستوري ، بالاطلاع على النص الكامل لخطاب النوايا وكل خطاب نوايا توجه الحكومة لصندوق النقد الدولي ، وسوف اتابع هذا الحق بكل الوسائل الدستورية .

فخطابات النوايا ، هي الأصل ، والممر الأجباري لمجمل سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية .

ثانياً : لم تقل لنا اللجنة المالية ، اي شيء عن التزامات الحكومة ، امام الصندوق ، على الأقل ما قررت اللجنة اطلاقنا عليه ، قبل تعهد الحكومة بعرض ضريبة المبيعات . وإلى قيامها برفع سعر المحروقات وزيادة نسب وبيع ضريبة الاستهلاك وتمهدها بخصوصية ملكية

(الملكية الأردنية) .

لماذا صممت اللجنة المالية امام هذه الالتزامات الحكومية ولم تقل لنا رأيها .
إذا لم تكن موافقة عليها . . فاللجنة مطالبة برفض وصايا صندوق النقد الدولي . . حتى لا نقول انها « لجنة صندوقية » .

الملاحظة الثالثة : ضعف في الاقتراحات المقدمة لمعالجة قضايا كبيرة مثل الفقر والبطالة . . حيث تكتفي اللجنة بالحديث عن تفعيل صندوقي المعونة الوطنية والتشغيل . وفي مجال رفع الدعم عن اسعار المواد الغذائية - اشارت اللجنة الى التقليل الأخير فقط من (٣٦ - ٣٠) مليون دينار / دون الإشارة الى التخفيض المتوالي ، منذ عام (٩٠) ، حيث وصلت المخصصات الى النصف تقريباً ، كما اقرت اللجنة بمقولة الحكومة حول إيصال الدعم الى مستحقيه ١١ .

هذه المظلة التي يمارس الاعتداء على مستوى معيشة الفئات الشعبيه من تحتها .

الملاحظة الرابعة : لم تعارض اللجنة المالية سياسة الحكومة في تحقيق ايراداتها / وتكتفي فقط بالقول انها تعكس تفاؤلاً زائلاً ، ولم تتعرض من قريب او بعيد الى الشرائح الاجتماعية التي تتحمل هذه

الارادات كما ان اللجنة لم تشر الى الزيادة في الانفاق الرأسمالي بنسبة ٥ ٪ ٢٢ باستثناء الـ ٦٦ مليون الواردة في الموازنة الطارئة واكتفت بأقتراح تخفيض ٣٥ مليون دينار في إطار ما اسمنه اللجنة بالتخفيض الرمزي ، علماً بأن غالبية النفقات المسماة رأسمالية ، هي في الحقيقة لا علاقة لها بالاستثمار والتنمية.

الملاحظة الخامسة : حول نسبة البطالة والتضخم : تبنت اللجنة الأرقام الرسمية وأسس اعتماد هذه النسب ، بالرغم من ان كل الاقتصاديين وكل الدراسات الحديثة تتحدث عن نسب تكاد تكون مضاعفة للأرقام التي تبنتها الحكومة .

الملاحظة السادسة : الموقف من اللامركزية : تبنت اللجنة الفلسفة الحكومية في اللامركزية ، مع مناشدات ذات طبيعة فنية ولم تعترض على الأساس الذي تقوم عليه هذه المركزية الزائدة المسماة باللامركزية ، حيث تنفي الأسس الديمقراطية في النظام المطروح للامركزية من الحكومة .

الملاحظة السابعة : الموقف من ديوان الرقابة والتفتيش : غير مفهوم البتة ، دوافع اللجنة في المطالبة بتحويل ديوان الرقابة والتفتيش الى ديوان مظالم . . ولم يكن مفهوماً عدم دعوه رئيس وموظفي الديوان لسماع ملاحظاتهم ، وهم اصحاب اختصاص

بفيء اللجنة المالية في صلب اهتماماتها . لو ان الحكومة هي التي قدمت الاقتراح ، لقلت انها تريد ان تفلت من الرقابة كمادة كل الحكومات ، كما انني لا اوافق على وجود تعارض في المسؤولية مع ديوان المحاسبة وادعو الى تحصيل رئيس ديوان الرقابة والى ضرورة وجود قانون خاص يحدد بوضوح صلاحية وآلية عمل الديوان .

الملاحظة التاسعة والاعيرة : لا اوافق على توصية اللجنة المالية ، بالموافقة على مشروع قانون الموازنة لعام (٩٤) وأطالب برده الى الحكومة للاسباب التالية :

اولاً : لأن هذه الموازنة « صندوقية » بدنها ولحمها وشحمها وليست انعكاساً لسياسات اقتصادية ومالية ونقدية مستقلة تصنع مصالح الوطن والشعب أولاً .

ثانياً : لأن هذه للموازنة ، طبقية تحمل الفقراء المزيد من الأعباء من خلال ازدياد نسب الضرائب وارتفاع الأسعار وارتفاع مستوى المعيشة . فهي تستهدف اغناء الغني واقفار الفقير .

ثالثاً : لأنها تقلص الخدمات الصحية والاجتماعية المقدمة للمواطنين ، مما يحمل المواطن الفقير اعباء اضافية تثقل كاهله .

رابعاً : لأن الموازنة لا تتضمن زيادة في

رواتب الموظفين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين لا تقل عن ١٠ ٪ لأن الارادات الضريبية زادت اكثر من ذلك ، ولأن الناتج المحلي نما بمعدل ٦ ٪ وليس صحيحاً منطلق الحكومة / أن هذه الزيادة تؤثر على الاستقرار النقدي ، فليس للطلاب السحب على المكشوف من البنك المركزي . . واعتقد ان الحكومة تستطيع ان تختصر من نفقاتها بما يمكنها من ذلك .

شكراً لأمتاعكم .

دولة رئيس المجلس : شكراً اخ بسام بارك الله فيك ، السيد خليل حدادين ، نحن نتظر موعد الغداء ثم نرفع الجلسة .

السيد خليل حدادين :

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

بداية أود أن اشكر الزملاء رئيس واعضاء اللجنة المالية على الوقت والجهد الذي بذلوه في اعداد تقريرهم حول مشروع الموازنة .

ليس سراً بأن الاردن يمر في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة نتيجة الممارسات السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة خلال السنوات الماضية ، وما ترتب على هذه الممارسات من تراكم للدين العام وتخفيض قيمة الدينار وارتفاع الاسعار ،

وتفتشي البطالة والفقير وانخفاض مستوى المعيشة للأكثرية الساحقة من ابناء شعبنا .

هذه التحديات تستدعي عدم خلق صعوبات جديدة وتقتضي اتخاذ اجراءات عملية تمكن اردننا من تجاوز ازمته ورفع المعاناة عن الشريحة العريضة من ابناء شعبنا مما يتطلب تظافر جهود كافة المواطنين المخلصين في القطاعين العام والخاص للعمل ضمن الامكانيات المتاحة لزيادة الانتاج وأقول الانتاج ، والاعتماد عن هدر الطاقات لارساء قاعدة متينة للاقتصاد الوطني تعزز قدراتنا الذاتية لدعم استقلال قرارنا السياسي والاقتصادي وبناء اقتصاد وطني انتاجي يتكامل مع الاقتصاد العربي .

دولة الرئيس

الزملاء النواب

لن ادخل في تفاصيل الأرقام للبنود والفصول ، سأركز في مداخلتي على المديونية الخارجية وسياسة الدولة في معالجة البطالة والفقير .

١- المديونية الخارجية .

لا حاجة في هذه الكلمة للدخول في اسباب ومسببات تراكم المديونية الخارجية لأن الكل يعرفها ويعي اسبابها سأناقش تعامل الحكومة مع هذه المديونية :

أ) الجدولة : والجدولة يا سادة تعني أن يقرم هذا الجيل الذي اتفق تلك الاموال بطرق لم تكن في معظمها تتفق ومصصلحة الوطن والمواطن ولم يكن الكثير منها يتفق في مشاريع انتاجية تعود على البلد بالخير والنفع ولا يود هذا الجيل الذي استعمل الدين تحمل النقش والمعاونة لتسديد هذا الدين ، وامعاً في الانانية يود هذا الجيل ان ينقل عبء سداد هذا الدين وانعكاساته على الاجيال القادمة ولو علم جيل الشباب بعمق تأثيرات ما ترتب عليه لثار علينا قالآباء يأكلون الحصرم والاولاد بضرسون .

ب) السداد : مع أن بعض الديون تقوم الحكومة بشراؤه بمبالغ اقل من قيمته الا ان الحكومة ما زالت تقترض لسداد بعض القروض وهو ما يسمى بلغة السوق واسمح يا دولة الرئيس أن أقول (بتليس الطواقي) وارجو أن ألفت الأتباء الى ما جاء في خطاب قانون الموازنة العامة للدولة جدول رقم ٩ ، الدين العام الخارجي في بندين المصارف الاجنبية والذين يبين أن الدين المسحوب وهو مبلغ (١١١٥) مليون دولار لنهاية عام ٩٢ ويظهر في عام ٩٣ بأن الدين المسحوب هو (٢٢٠) مليون دولار فقط وكأننا قد سددنا مبلغ (٨٩٥) مليون دولار ونتيجة هذه المغالطة يصبح الدين العام الخارجي والمسحوب وغير المسدد بمز (٦٩٠٣) مليون دولار ، وليس كما جاء في الجدول المذكور (٦٠٠٧)

مليون دولار لأن شراء سندات بقيمة (١٥٠) مليون ، تنمو خلال ثلاثين عام قادمة مستدذ ال (٨٩٥) مليون دولار بالاضافة لدفع (٤٠) مليون دولار سنوياً كفوائد لا تعني أن هذا المبلغ من الدين الخارجي قد سدد وعليه فان مجموع الدين المسحوب ، وغير المسدد هو (٦٩٠٣) مليون دولار .

ج) ان المديونية الخارجية للاردن ، ولكل دول العالم الثالث ، والتي فتحت ابوابها لتحكم بها المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، او (النهب الدولي) ونادي باريس ، ونادي لندن والتي ارتهنت اقتصاديات الدول المدينة لعقود قادمة تفرض عليها الشروط وتتدخل في كل صغيرة وكبيرة لهذه الدول ، حتى في رغبة الحيز وفي نفس الوقت نرى أن الدائنين يوحدون عملهم وشروطهم وسيطرتهم على المدينين كمال يجري في نادي باريس ولندن ، أليس من حق المدينين أن يوحدا موقفهم تجاه الدائنين ليحصلوا على شروط افضل من ان تفرد هذه النوادي بكل مدين على انفراد .

د) انني اطالب الحكومة بعد الاقتراض الا في اضيق الحدود للمشاريع المنتجة ذات المردود الاقتصادي والقادرة على سداد نفسها ، وان تعرض النية في الاقتراض وواجه استعماله على مجلس النواب قبل الاقتراض وليس كما يجري الآن من عرض اتفاقيات القروض بعد

الاقتراض واستعماله .

كما اطالب الحكومة بالتوقف عن الاقتراض لتنفيذ مشروع طريق رأس النقب العقبه والبالغ (٨٠) كيلو متر بكلفة (٥٠) مليون دينار تقريباً والذي يشترط المقرض أن يقوم بالتنفيذ شركات بشروط لا يمكن ان تطبق على أي شركة اردنية او حتى عربية ، ولا ادري لماذا تتوجه الحكومة إذا لا بد من تنفيذ مثل هذا المشروع من الاقتراض من الضمان الاجتماعي والذي لديه ما يزيد عن (٢٥٠) مليون دينار سيولة معطلة في البنوك المحلية وأن ينفذ المشروع من قبل الشركات المحلية بعد تجزئته لاربعة مشاريع مما يساعد في تخفيف البطالة حيث يشغل مثل هذا المشروع اكثر من الف اردني ونحافظ في الوقت نفسه على عدم خروج العملات الصعبة بواسطة الشركات الاجنبية اذا قامت بالتنفيذ .

٢- البطالة والفقر :

لقد اشار خطاب الموازنة العامة أن نسبة البطالة قد انخفضت من ١٨٫٨٪ عام ٩١ الى ١٣٪ عام ٩٣ ونسبة الفقر المطلق قد انخفضت من ٢١٫٣٪ عام ٩١ الى ١٦٫٢٪ عام ٩٢ ولا ادري كيف يمكن ان تكون نسب البطالة هذه صحيحة اذا كانت نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي ١١٪ لعام ٩٢ ، وانخفضت نسبة البطالة من ١٨٫٨٪

عام ٩١ الى ١٧٪ عام ٩٢ واذا تدنى نمو الناتج المحلي الاجمالي الى ٦٪ عام ٩٣ كيف يمكن أن تنخفض نسبة البطالة عام ٩٣ الى ١٣٪ .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء

ان ظاهرة البطالة والفقر ملازمة للنظام الرأسمالي مع اختلاف هذه النسبة من دولة الى اخرى ونحن في الاردن وفي كل عام تتطرق الموازنة الى عدة اسطر من الانشاء الجميل للتخفيف من ظاهرة البطالة والفقر ، ولا نرى الحكومات جادة في معالجة اسباب هذه الامراض والتي تولد الاحتقانات الخطيرة في المجتمع وتؤدي الى امراض اجتماعية مقلقة مثل الانحراف والفساد وزيادة نسبة الجريمة ، وهذا يتطلب العمل الجاد لمعالجة اسباب الظاهرة مثل مخرجات التعليم من الجامعات وكليات المجتمع وعدم ربط مخرجاتها مع حاجات المجتمع واقتصاده ، ولا زلنا نرى الحكومة تعطي التراخيص للجامعات الاهلية وكليات المجتمع وارسال البعثات للخارج ، ولا ننسى في هذا المقام اسلوب فحص التوجيهي فتصوروا يا سادة كيف ان ثلاثين ألف طالب وطالبة كل سنة ينهون اثني عشر عاماً على مقاعد الدراسة وتكون نتيجتهم الرسوب ، كيف يمكن ان نتصور ان يندمج هذا العدد الهائل في المجتمع ،

كلد من أهل

وأي إنتاج وسلوك ينتظر منهم .

ومثال آخر يواجهنا يومياً أعداد المتقاعدين من قواتنا المسلحة التي نعتز بها ، وهم في عز العطاء ، قسم منهم لديه خبرات مهنية يستوعبها المجتمع بسهولة ، ولكن نسبة كبيرة منهم عسكريون لا خبرة لديهم تؤهلهم بالعمل في القطاع الخاص أليس هناك من طريقة في القوات المسلحة من إعادة تأهيلهم بضعة أشهر قبل الإحالة على التقاعد مما يساعدهم في إيجاد فرص العمل تصون كرامتهم وتقيمهم الفقر والعوز .

دولة الرئيس

حضرة الزملاء

يقول خطاب الموازنة ان نسبة العائلات الفقيرة ٢١,٣٪ عام ٩١ انخفضت الى ١٦,٢٪ عام ٩٢ وكلنا يعلم ان عدد افراد العائلات الفقيرة اكثر من عدد معدل افراد الاسرة الاردنية هذا يعني ان نسبة الفقر تصل اعلى مما ورد في خطاب الموازنة بمقارنة عدد الفقراء الى عدد السكان ، وان التوقع ان تنخفض نسبة الفقر عام ٩٣ تعزى الى زيادة موظفي الدولة الأخيرة وكيف ترضى الحكومة ان يكون ابتلاؤها فقراء بل معظمهم يصل حد الفقر المدقع ، بنفس الوقت تزداد رواتب ورؤس مجلس الوزراء ، والوزراء أليس من العدالة ان تزداد رواتب الموظفين العسكريين والمدنيين ،

وتعدل رواتب التقاعد لنصون كرامة هذه الشريحة الواسعة في مجتمعنا ونصونهم من الانحراف والاحباط وتفعيل طاقاتهم لزيادة الانتاج .

كما كنا نتوقع من الحكومة والحالة هذه ان لا تخفض مبلغ ال ٣٦ مليون دينار المخصصة لدعم المواد التموينية الاساسية الى ٣٠ مليون دينار وان يصل هذا الدعم الى مستحقه ، وايقافه عن كل مقتردر ، مما يتيح للحكومة من هذا الوفرة دعم مواد اساسية اخرى للمستحقين .

للتخفيف من ظاهرة البطالة والفقر لا بد :

أ) من تشجيع استثمار المدخرات المحلية لاجداد فرص عمل جديدة وأظن أن القول بجلب استثمارات اجنبية بجانب الصواب والدلالة على ذلك ان الحكومات المتعاقبة ومنذ عقود وفي موازنة كل عام تدعو الى الاستثمارات الاجنبية ، ولا نجد لهذه الاستثمارات أي وجود يذكر في اقتصادنا الوطني .

ب) العمل على تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار يفوق معدل النمو السكاني والعمل على تنظيم الاسرة وتوعية المجتمع .

ج) تبني سياسات كفيلة بتشجيع اقامة المشاريع الصغيرة المولدة للدخل للعاطلين عن

العمل والفقراء وخاصة في الريف والبادية .

د) توجيه الخدمات الاجتماعية وتقديم للعونات المادية والعينية والتوسع في التدريب والتأهيل والتوسع في الدعم الحكومي للسلع للفقراء بعد ان يتم مسح شامل على مستوى الملكة ليصل هذا الدعم الى مستحقه .

هـ) سن التشريعات اللازمة لتطبيق شعار ان للفقراء حقاً في مال الاغنياء للوصول الى العدالة الاجتماعية المنشودة .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء ،

اسمحوا لي بصفتي نقيب المقاولين الاردنيين ان اتطرق الى قطاع الانشاءات والذي ساهم بنسبة ١٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي كما يشغل هذا القطاع اكثر من ١٥٪ من اجمالي القوى العاملة وتعامله بما يوازي ٢٥٪ من التسهيلات الائتمانية .

وقد مرت على هذا القطاع بعد انخفاض سعر الدينار في نهاية عام ٨٨ ظروف غير عادية وكان نتيجتها ان اغلقت ٣٠٠ شركة ومؤسسة أبوابها وخرجت من السوق ولم تقم الحكومات المتعاقبة بحل مشاكل هذا القطاع وتأتي عن ذلك عودة الشركات الاجنبية لتولي تنفيذ اكبر المشاريع التي تنفذ في الاردن عام ٩٣ ، وان مجموع ما

تنفذه الشركات الاجنبية في اربعة مشاريع فقط يزيد عن ٤٠٠ مليون دينار وهي سد الكرامة ، مستشفى جامعة التكنولوجيا ، التوسع في شركة البوتاس ، مشروع الفوسفات الشيدية ، كيف هذا ونحن نعاني من البطالة وخاصة في قطاع المهندسين والفنيين .

ولذلك اطالب دولة رئيس الوزراء اعادة تشكيل اللجنة العليا لقطاع الانشاءات والعمل على حل المشاكل العالقة بين الحكومة والمقاولين بالمواظقة على احوالها الى التحكيم والعمل جدياً على ازالة العوائق التي تقف في وجه تصدير هذا القطاع الهام والذي لو صدر سيرفد البلد بالعملة الصعبة ويساعد في تخفيف البطالة وتحديث وتطبيق عقد المقاولة الموحد وتطبيق القانون بالنسبة للشركات الاجنبية وتخفيض الرسوم الجمركية على قطع الغيار للاليات الانشائية .

هذا القطاع اليتيم الذي لم يجد وخلال السنوات الماضية من يتناه ليقوم بدوره في الاقتصاد الوطني .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء

فإنني لا أوافق على هذه الموازنة الا اذا اخذت الحكومة بعين الاعتبار التوصيات التالية :

هكذا من أجل

(١) عدم الاقتراض لتمويل الموازنة الرأسمالية في الباب الثاني .

(٢) زيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين وعائلات التقاعد لقدامى المتقاعدين العسكريين والمدنيين .

(٣) الإبقاء على دعم المواد التموينية الأساسية لمستحقيها .

(٤) عدم فرض أي ضريبة جديدة وبأي مسمى إلا بعد دراسة الضرائب المباشرة وغير المباشرة كحزمة واحدة .

(٥) عدم هدر المال العام في دعم الشركات المتعثرة ، والذي لا تفيد فيها ابر الانعاش بعد ان وصلت الى ما وصلت اليه .

(٦) ان تقوم الحكومة بتقديم موازنات المؤسسات المستقلة والتي يزيد مجموعها عن ٤٠٠ مليون دينار ضمن موازنة الدولة العام القادم .

(٧) الوعد من الحكومة ان تتضمن موازنة عام ٩٥ القادمة دعم السلك القضائي مادياً لرفع مستوى معيشته ورفعته بالكفاءات اللازمة ليقوم بواجبه على اكمل وجه .

(٨) العمل الجدي وتشكيل لجنة مختصة في القطاع العام والخاص للعمل على تطبيق التأمين الصحي الشامل ليشتمل كافة المواطنين .

(٩) عدم تطبيق الامركزية بالشكل المروض

والذي لن يحقق الاهداف المرجوة منه .

(١٠) الإبقاء على المؤسسات العامة التي تقدم الخدمة المباشرة الى الجمهور وعدم التماذي فيما يسمى بالخصخصة .

دولة الرئيس

الزملاء الكرام

كل الحلول المقترحة هي حلول آنية ولن يتحقق المنشود الا باقتصاد اردني معتمد على عمقه القومي والى ان يتحقق ذلك ، علينا في الاردن ان نعلن شعاراً وطنياً ، عام ٩٤ عام الانتاج ، وان يتفاعل كل مواطن في اي موقع كان وان يفجر طاقاته الكامنة لزيادة الانتاج ، وزيادة الانتاج يا سادة هي الخطوة الصحيحة على طريق النجاة .

والسلام عليكم

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد خليل حدادين الكلمة الأخيرة في هذه الجلسة للدكتور عبد المجيد عزام .

الدكتور عبد المجيد العزام :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

دولة الرئيس ... حضرات السادة النواب المحترمين .

مرفوضة تماماً من قبل الشعب لأن العمى الرئيسي من تطبيقها سيقع على عاتق المستهلك ، خاصة ان ٧٠ - ٧٥ ٪ من المواطنين هم من أصحاب الدخل المحدود والمتدني ، وهم غير قادرين على تحمل أعباء جديدة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تفاقمت فيها البطالة وآفة الفقر التي أخشى أن تتحول الى دنياميت قابل للاشتعال .

دولة الرئيس ... حضرات النواب المحترمين .

كلنا متفقون على أن الاردن دولة نامية ذات اقتصاد محدود وتابع ، ولتحقيق استقلالية اقتصادية لا بد من الترشيد والاعتماد على الذات ورسم خطط تنمية زراعية واقتصادية واجتماعية وثقافية من أجل التطوير الشامل والتنمية الكلية المتكاملة ، وقد بلدت الحكومة الجهود الكبيرة في هذا الاتجاه من خلال رسم خطط خمسية وثلاثية وبالرغم من ذلك باتت قاصرة عن تحقيق أهدافها وطموحاتها التنموية ، ولعل السبب الرئيسي يكمن في جهاز الخدمة المدنية ومؤسساته .

وقد سعت الحكومة الى تطوير الجهاز وتطبيقه من المحسوبة والفساد ، وبالرغم من ذلك ، فإن المراقب المدقق يستطيع أن يشير بوضوح الى حالات من الفساد والمحسوبة دونما حاجة الى التحقيق ، كما وأن تقارير ديوان

اسمحوا لي أن أرفع بأسمي وبأسم أبناء دائرتي الانتخابية الى حضرة صاحب الجلالة ولسمو ولي عهده الامين أسمى آيات الولاء والوفاء .

دولة الرئيس ... الزملاء النواب .

اني أقدر جهود معالي وزير المالية والكادر الذي عمل معه في اعداد البيان المالي للحكومة ، والبيان المالي هو الآلية الحساسة التي توجه نهج الحكومة وترمج خدماتها لسنة كاملة .

وقد أظهرت أرقام الموازنة ، توازناً في النفقات والارادات دونما عجز ، ولكن نظرة ثمن في جداول الموازنة ، تبين بوضوح مغالاة بعض الأرقام ومغالطتها للواقع سواء فيما يتعلق بالعجز أو الارادات ، أو أرقام البطالة وغيرها من أرقام سبق لعدد من الزملاء أن ناقشوها باستفاضة ولذلك لا داعي لتكرارها هنا .

ان مشروع قانون الموازنة بين أيضاً توجه الحكومة نحو برنامج تصحيح اقتصادي ، وهذا مطلب للجميع ، حكومة وشعباً ، ولكن نأمل أن لا يكون مبالغاً فيه لئلا يفقدنا الثقة بقدرتنا على مواجهة المشاكل الاقتصادية ، كما ونأمل أن لا يكون على أساس زيادة الارادات من باب الضرائب ، لأن المواطن يئن تحت وطأة الضرائب الكثيرة التي يدفعها للحكومة .

وأما فيما يتعلق بضريبة المبيعات فأنها

الحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش وملفات ديوان الخدمة المدنية كلها تؤكد ذلك .

ونحن في هذا المجال لا نلقي بكامل اللوم على الحكومة وجهازها الإداري ، لا بل على البيئة الاجتماعية والثقافية ، ونواب الشعب وأفراد المجتمع ، الكل يحمل وزر هذه الممارسات ، وكأنها تدور في حلقة دائرية لا تعرف نهاية .

فهناك مواطن يعتقد بأن معاملته لا تحرك إلا بواسطة ولذلك يلجأ إلى شخص وجيه أو نائب ليتوسط له عند مسؤول مشكلاً في ذلك ضغطاً اجتماعياً على النائب والمسؤول معاً .

فالمسؤول الذي يتم التوسط عنده يشعر بالفرح أمام النائب أو الشخص الوسيط وربما يتجاوب معه ، وإذا حقق النائب الخدمة للمواطن ولو على حساب مواطن آخر فإن المجتمع بكافته معنوياً وانتخانياً ، ومن هنا يقوم النائب بطريقة غير مباشرة بتشجيع المحسوبية في الجهاز الإداري .

ولعل بعض الزملاء النواب أصحاب المعالي يعرفون ذلك تماماً من سابق خبراتهم في مجال العمل التنفيذي .

وللمعالجة هذه الثغرات والتي بدونها لا يمكن للعملية التنموية أن تنجح ، فلا بد من مأسسة صنع القرار في مؤسساتنا الحكومية وإن

لا يكون القرار رهيناً لمزاجية المسؤول .

وكذلك لا بد من فتح باب للمظالم لمراجعة المظلومين من الشعب واعطاء أهمية لمظالمهم ومعالجة كل من يلحق الظلم بهم ليكن رادعاً لغيرهم .

ولا بد أيضاً من تعزيز الرقابة القضائية على أعمال الإدارة ، وتطوير جهاز الخدمة المدنية من حيث الكفاءة وتوفير وسائل تحفيزية ملائمة لطبيعة ظروف الموظف الحكومي .

وكذلك لا بد من تفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش وفصله عن الهيئة التنفيذية ، والحاقه بمجلس النواب على غرار ديوان الحاسبة ، مع تأكيد المجلس على أن تمارس هذه الدواوين صلاحياتها الدستورية ، دونما تدخل من الهيئة التنفيذية .

ولا بد أيضاً من أن يعرف المواطن بأن دور النائب الحقيقي هو الرقابة والتشريع وليس الوساطة والتوظيف والوجاهة الاجتماعية ، لأن ذلك يضعف موقف النائب في الرقابة على الهيئة التنفيذية .

دولة الرئيس ... الزملاء الكرام ،

واننا تحت هذه القبة نمثل شعباً أياً ما هان يوماً ولا ذل بالرغم من التحديات الصعبة والمشكلات الجسام التي واجهته ، واقسمنا له بأن نكون أوفياء مخلصين محافظين على العهد

وخادمين له .

ومن هنا فإن أمانة المسؤولية توجب علينا أن نشهر الحق ونزهق الباطل ونصدى بكافة السبل للمشروعة والقانونية لكل ما من شأنه أن يكثر حياتهم ويجعلهم لقمة سائغة للجشعين والسفليين وفرصة للمزاجية والفساد .

وعلى هذا الأساس فأنني سأذكر بعض القضايا والمطالب الهامة والتي تستدعي النظر فيها بكل جدية وأهتمام وهي :-

- البطالة والفقر : ان مشكلة البطالة والفقر تتفاقم يوماً بعد يوم على نحو ضرب بطون وجيوب وأعصاب قطاعات اجتماعية واسعة ، حتى أن معظم المراجعين من دائرتي الانتخابية يشكون البطالة والفقر ، وعليه فأنني أطلب الحكومة ان تنهج خطة ناجعة لمعالجة المشكلة ، ولا تكون المعالجة عن طريق ابر تخدير صناديق المعونة والتشغيل وخلق بعض الوظائف الخدمية ، لان ذلك لا يؤدي الا لثريد من العجز والتضخم ، ولكن المعالجة تكون بتوسيع البنية الانتاجية الاقتصادية وتنويعها ورفع سويتها ، وكذلك بتنظيم سوق العمل المحلي واغلاقه في وجه الايدي العاملة الوافدة الا للضرورة القصوى .

- القطاع الزراعي : نطالب الحكومة باللاء العناية والاهتمام الجاد بالقطاع الزراعي الريفي ومعالجة مشاكله المزمنة والحفاظ على ما

تبقى من قبل فوات الاوان لان تردي الاسعار وعيب النفقات الزراعية ورطت المزارعين بديون تراكمية افقدتهم الامل بالمستقبل الزراعي مما جعلهم يفكرون بهجره .

ولذلك اتمنى على الحكومة مراجعة سياساتها الزراعية وخاصة زراعة الخضار في المملكة واستبدالها تدريجياً بزراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والحبوب والتي تشكو الحكومة من نقصها وتعتمد فيها على الاستيراد من الخارج .

وكما اتمنى على الحكومة تقليص عدد مؤسسات الوصاية على القطاع الزراعي ، وتوسيع شبكة الطرق الزراعية شريطة ان لا تكون أجور عمال المياومة في وزارة الاشغال على حساب مخصصات هذه الطرق الزراعية ، كما حصل في العام الماضي .

وهناك نقطة أخرى جديرة بالاهتمام وهي امتداد البناء الاقوي في المناطق الزراعية ، حيث اخذت المساحات الزراعية بالتناقص المستمر نتيجة بناء العمارات والمخازن والمنازل فيها ، فسهول اريد على سبيل المثال كانت تمتد الاردن بمحاصيل القمح والبقوليات ، أصبحت الآن مليئة بالعمارات والمنازل .

ولا ننسى أن نشير الى أهمية التكامل بين الصناعة والزراعة - التصنيع الزراعي - حيث أنه يوفر مزيداً من الطلب على المنتجات

هكذا من المأهول

هكذا من الأشغال

الزراعية وهذا بدوره قد يرفع أسعار تلك المنتوجات الى مقدار يكون حافزاً على الاستثمار ما دامت تلك الاسعار قد توفر عوائد عالية للاستثمار .

- كما ونطالب الحكومة برفع نوعية وسوية الخدمات الصحية ، لان العناية الصحية في بعض مناطق المملكة ما زالت متواضعة .

- اطالب الحكومة بضبط النفقات الجارية وتقليصها ليتسنى تقليص الهوة بين النفقات والارادات .

- اطالب الحكومة بضبط عمليات طرح العطاءات والتحقق من كفاءة الشركات المنفذة للمشاريع والطلب منها رصد تأميمات مالية كبيرة خوفاً من افلاسها وتأخير تنفيذ المشاريع مما قد يزيد من العبء المالي على الخزينة وهذا حصل مع اكثر من شركة .

- وفي ضوء زيادات رواتب اصحاب المال والوزراء ورؤيسي مجلسي النواب والاعيان أصبحنا نحن النواب في حرج أمام الناخبين ، وعليه فاني اطالب وباصبرار رفع رواتب الموظفين والمتقاعدين كي يستطيعوا القيام بالحد الأدنى من احتياجات اسرهم المالية ولو على حساب النفقات الجارية ، وكذلك زيادة مكافآت أعضاء مجلس النواب .

كما وانطالب أيضاً باستمرار دعم الحكومة للمواد التموينية الاساسية .

- رفع مستوى الرعاية للجهاز القضائي والسماح لهم بلوحات ادخال مؤقت لسياراتهم .

- رفع مستوى الرعاية للجهاز التربوي والتعليم ورفع المستوى المعيشي والاجتماعي والمعنوي للمعلمين وتمكينهم من تأسيس نقابة لهم .

- وفي مجال التعيينات فاني اطالب الحكومة بالتزام الاحقية في التعيين بناءً على أسس تكافؤ الفرص والعدل والمساواة .

- توسيع قاعدة القبولات في الجامعات الاردنية وعلى أساس مبدأ التنافس الحر ، ومراقبة قوائم الديوان خشية التلاعب فيها بعد خروجها من الديوان الى الجامعات وكما يحصل أحياناً .

- تخفيض رسوم الجامعات .

- توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل كافة المواطنين في الدولة .

دولة الرئيس ... الزملاء النواب ،

أما على صعيد المطالب العامة لمحافظة اربد فقد تحدث فيها الزميل الدكتور عارف البطاينة نيابة عن جميع نواب المحافظة .

ولكن على صعيد دائرتي الانتخابية فاني أرى ان مستوى الخدمات فيها ما زال متدنياً ولم يرق الى المستوى المطلوب ولهذا

فاني اطالب بما يلي :-

- رفع مستوى الخدمات الصحية في مستشفى الاميرة بسمة من خلال :

أ- زيادة عدد الأسرة .

ب- زيادة الكوادر الطبية المتخصصة .

ج- توفير جهاز تفتيت الحصى .

د- زيادة عدد اجهزة غسل الكلى لعدم كفايتها .

هـ- تحديث أجهزة العمليات .

- ونظراً لوجود تجمع سكاني كبير في قضاء الطيبة وناحية الوسطية يتجاوز عدده السبعين ألف نسمة فاني اطالب بترقيته الى لواء .

- فتح مركز توزيع اعلاف في منطقة غرب اربد حيث ان سكان المنطقة يعدون حوالي خمسين كم عن مراكز تموين الشمال مما قد يضيع وقت المزارعين ويكلفهم عبأً مالياً اضافياً للحصول على أعلاف لمواشيهم ، وفتح المركز لا يكلف الكثير اذ ان المخازن متوفرة في جمعية غرب اربد التعاونية ومجاناً .

- تحسين وضع المدارس في منطقة غرب اربد حيث ان هناك نقص في صفوف بعضها ، وكما تنفقر معظم مدارسها الى صيانة دورية .

- توسيع شبكة الطرق الزراعية في

قضاء الطيبة وناحية الوسطية ليمكن المواطنين من فلاحه أراضيهم البور واستكمال طريق دوقرا / كفر أسد ، ججين / حور ، حما / مندرج ، وكذلك صيانة طريق كفرعان / اسر ابو علي / الطيبة .

- انشاء محاكم صلح في كل من قضاء الطيبة وناحية الوسطية .

- العمل على توسيع شبكة الاتصالات في قضاء الطيبة وذلك للكثافة السكانية الكبيرة ومحدودية الخطوط .

- بناء مكتب لشعبة بريد صيدور حيث ان شعبة البريد البدوية موجودة في منزل أحد المواطنين هناك .

- اما مشكلة الهواتف في كل من بلديات وقرى كفر أسد ، قميم ، الخراج ، قم ، حوفا ، صيدور ، كفر رحتا ، اسر ابو علي ، مندرج ، فانها أصبحت لا تطاق ، فالخدمة الهاتفية ما زالت يدوية ومقاسمها في معظم الاوقات معطلة علماً بأن تحويلها الى مقاسم آلية مندرج في خطة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ ، ولكن لغاية الآن لم يطرح عطاؤها .

دولة الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ،

كلنا يذكر ما جاء في خطاب العرش السامي حيث قال الحسين " أنا ونحن نعمل

هكذا من المأهول

على بناء دولة عصرية متينة ، أساس الحق والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً ، فلا بد من تركيز جهودنا على بناء الوطن النموذج ، وبلورة مفهوم دولة القانون باعتباره ، الضامن لحقوق الانسان والكافل لأمنه وطمأنينته واستقراره وثقته بالمستقبل " وعليه فان تفعيل الدولة العصرية المتينة يحتاج الى الوقوف وقفة واحدة واستثمار الجهد والموضوعية والوجدان لهذا المجتمع من خلال الصبر وتحمّل المسؤولية ، واستنفار جميع أفراد المجتمع شعباً وحكومة ونواباً لكي تعمل شيئاً من أجل أنفسنا وأطفالنا والمستقبل .

وبحضرتي في هذا المقام قول للرئيس الامريكى الراحل جون كندى " لا تسألوا ماذا يستطيع وطنكم أن يفعل لكم ، ولكن أسألوا ماذا تستطيعون أن تفعلوا لوطنكم " .

وأنا في خضم التحديات الصعبة الخطيرة أحوج ما نكون لسأل أنفسنا ماذا نستطيع أن نقدم لوطننا لننقله من عالم الضعف والتبعية الى عالم القوة والاستقلالية ؟ .

والله نسأل ان يديم لنا الحسين وآل هاشم نبزاً للعدالة والحق والاستقرار

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور عبد المجيد العزام ، سنستأنف الجلسة الساعة الثالثة والرابع ، وسيكون أول

المتحدثين الدكتور همام سعيد وعلن رفع الجلسة .

• وهنا رفعت الجلسة لتناول وجبة الغداء وعاد بعدها المجلس للأنعقاد •

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

أعلن استئناف الجلسة ، الدكتور همام سعيد يبدو أنه غير موجود ، اذا السادة جميل الحشوش تفضل ، معلى ابو سهل مزحنا معك .

السيد جميل الحشوش : معلى يا سيدي .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب ، حضرات النواب المحترمين ،

شاركتني في هذه الكلمة زميلي النائب سمير الحباشنة والنائب جمال الصرايرة لقد طالبت في ردي على بيان الحكومة بضرورة اعطاء امتيازات كبيرة للجنوب عامة وللبادية والاغوار خاصة في مجالات التعليم ، والرعاية الصحية والزراعة ورعاية الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية والبيئة والسياحة .

كما طالبت بضرورة قيام المؤسسات العامة المتواجدة في أي مجتمع بتخصيص حيز

لاسباب موضوعية ، كما وان نقترح أن تعيد القوات المسلحة والامن العام النظر في تخصيص المقاعد في جامعة مؤتة حيث ان الواقع الحالي يجعل من قرية من قرى الأردن تحصل على مقاعد في جامعة مؤتة (الجناح العسكري) اكثر من محافظة الكرك بكاملها .

٣- في مجال الرعاية الصحية .

أطالب الحكومة بتوفير كافة امکانيات الطبية من قوى بشرية واجهزة وابنية ليتم معالجة معظم الحالات في اي وقت من الليل أو النهار وفي كل أيام الاسبوع وتوفير كافة الاختصاصات الطبية وهذه الطلبات ضرورية اذا ما علمتم أنه لا تتوفر لدى اهلنا وسائل النقل العامة والخاصة لنقل مرضانا الى المستشفيات البعيدة عن هذه الاغوار وفي مركز المحافظة كما واطالب الحكومة بالأسراع في الجاز مشروع مستشفى الكرك وكان مشروعه بدأ يشتت آذاننا كالموسيقى العذبة منذ أكثر من خمسة عشر سنة ويلا جدوى وكان جناح التخدير في ذلك المستشفى بدأ يعمل قبل كالة الأجنحة .

خدر ابناء المحافظة لانتظار الأمل الموعود وكذلك لنا رجاء في ان تقوم القوات المسلحة - الخدمات الطبية الملكية بالاستعجال في توسيع مستشفى الأمير علي وتوفير كافة الاختصاصات والاجهزة وخاصة جناح

كبير من جهدها لتنمية المجتمع المحلي ، ولتشارك الحكومة في الأنفاق على تحسين الخدمات في هذه المناطق كما وكرر ضرورة حل مشكلة احتياجات البلديات وذلك بتخصيص نصف ما تستوفيه أمانة عمان الكبرى من العائدات الزراعية من مناطقنا لتوزع على بلديات المحافظة مما ستؤدي بالتالي الى احقاق الحق والعدل وتنمية المجتمع المحلي وأبدأ الآن بالطلبات التفصيلية لكل من (هذه المجالات ما يعرف في مثل شعبي يقول (اذا كثروا الشحادين قلة البركة) .

١- اطالب الحكومة الموقرة بترفيح منطقة الاغوار الجنوبية الى مدينة لواء نظراً للأهمية الاقتصادية والبشرية اضافة أن هذا القضاء يوفر للمملكة من واردات اقتصادية ومن ثروات طبيعية وزراعية مما لا توفره بعض المحافظات .،

٢- في مجال التعليم ، اطالب الحكومة الموقرة بتوفير خيرة الخبرة من الكوادر التدريسية وكللك الأبنية المناسبة للبيئة المحلية للجهود مشتركة بين الحكومة والمؤسسات العامة المتواجدة في مناطق الجنوب والاغوار خاصة حتى يتمكن العدد المناسب من ابناء مناطقنا بالتنافس على مقاعد الجامعات الأردنية .

والى ان يتم ذلك لا بد من أن تقوم الحكومة والجامعات بتوفير عدد مناسب من المقاعد في مختلف الجامعات بدون التنافس

القلب .

٣- نطالب الحكومة الموقرة :

بالأهماز الى سلطة وادي الأردن بتبديل الوحدات الزراعية الماخلة والتي اصبحت غير صالحة للزراعة بأراضي زراعية صالحة للزراعة علماً ان اهلهما مثقلون بالديون للمؤسسات والمنظمة التعاونية كما ونطالب الحكومة بتوزيع قطع الاراضي الكثيرة في منطقة الأغوار الى اهالي المنطقة الى ان يتم تنظيمها من قبل سلطة وادي الاردن .

٤- الواجهات العشائرية .

انا استغرب كل الاستغراب أن الكثير من الاخوة النواب يطالبون بالواجهات العشائرية لمنطقة الأغوار وخاصة اهالي الطفيلة والبطوش وأهالي عي والحمايدة والشوايكة هل يا ترى ان المنطقة الوحيدة في الدنيا إي (البقرة الحلوب) هي منطقة الأغوار وسوف تصبح واجهات لهؤلاء اذا أين واجهات اهالي الأغوار التي حرقت الشمس جباههم طيلة العمر .

رابعاً :

ربط مدينة الكرك بطريق سريع من القطرانة واذا أمكن تقصير الطريق بربط الكرك من منطقة سواقة او ضبعة .

خامساً :

استكمال شق وتعميد الطرق الزراعية للكثير من المناطق التي لا زالت يتعذر استقلالها لانقطاعها عن مركز المحافظة او عن المدن والقرى المجاورة .

سادساً :

إعادة اصلاح قنوات الري وخصوصاً في مناطق وادي الكرك التي دمرتها الأمطار خلال الاعوام الثلاثة الماضية .

سابعاً :

فتح العيادات والمراكز الصحية في القرى الكبرى خصوصاً وأن لدينا فائض أطباء ومهن طبية مساعدة وتجهيز المستشفى الحالي بالأجهزة المختلفة مثل غسل الكلى ، التصوير الطبي وسيارات الاسعاف واستكمال التخصصات الطبية او زيادة عددها .

سابعاً : مساعدة بلدية الكرك في الجاز مشروع الباصات في مدخل مدينة الكرك لنتمكن من الجاز هذا للمشروع الذي يخفف الاختناقات المرورية داخل مدينة الكرك .

ثامناً :

توفير الاختصاصات اللازمة للمدارس وخصوصاً المدارس الثانوية .

تاسعاً :

جامعة مؤتة صرح علمي عام ، لكن

اثنى عشر : زيادة مساهمة الشركات العاملة في الجنوب في تطوير المجتمع المحلي واسهام هذه الشركات في اقامة المشاريع الإنتاجية الصغيرة من خلال الجمعيات التعاونية والخيرية .

ثالث عشر : إعادة دراسة واقع الاندية الشبابية وأعطائها عناية اكبر من قبل وزارة الشباب التي ليس لها علاقة بهذه الاندية اللهم الا من خلال الدعم المتواضع (تعاريف) الذي يقدم للأندية كل عام وهو دعم لا يغني ولا يضمن من جوع .

رابع عشر : تقديم وجبة حليب يومية في المدارس لتحسين الحالة الصحية للطلاب وخاصة الاطفال لجعل اجسادهم قادرة على مواصلة الحياة .

خامس عشر : شروط الضمانات المقدمة لمشاريع التنمية والتشغيل واستبدال ذلك بالاشراف الفعلي على الإنتاج بدل ان يطالب الشاب بالضمانات وهو لو ملك الضمانات المطلوبة لما توجه لهذا الصندوق .

وأخيراً لا بد وأن اشكر اللجنة المالية على تقريرها في مناقشة قانون الموازنة وقد كنت أتمنى لو أن هذا التقرير تضمن جزءاً خاصاً عن منطقة الأغوار الجنوبية وهي المنطقة اقل رعاية والاكثر حرماناً من عطف ورعاية الحكومة .

ابنيها لا تعادل مبنى واحد لجزء من كلية في الجامعات الأردنية وتشكو من قلة السيولة النقدية لأستكمال مشاريعها .

الابنية والمعدات ونرى ان تقدم لهذه الجامعة سلفة سريعة ، تخيلوا كلية رياضة في جامعة مؤتة بلا ملاعب تخيلوا رياضة نظرية تذكرنا بمن يتعلم السباحة في البانيو كما ونطالب بتوفير سبل الاستقرار للهيئة التدريسية وتخفيض حدة التغيرات في هذه الجامعة كما ونطالب ضرورة ان يتم التعيين في جامعة مؤتة على اساس الحاجة الفعلية والكفاءة وليس على اشكال المحسوبة كما هو واقع الحال الآن .

عاشرأ :

المساهمة في اكمال مبنى المركز الثقافي في مدينة الكرك حيث قامت البلدية مشكورة ببناء عظيم ولا بد للحكومة ان تستكمل هذا المشروع لما له من اهمية في رفع السوية الثقافية والأجتماعية في المحافظة التي تفتقر الى أي قاعة مناسبة للقاءات على اختلافها كما نطالب برصد المال لتحسين قاعة هزاع المجالي ودير الروم .

احدى عشر :

البدا في خطة لأقامة مراكز شباب في المدن والقرى الكبرى تنظيماً لوقت الشباب وكرؤيتهم بالمهارات الذهنية والثقافية ذلك ان المحافظة لا يوجد بها الا مركزين للشباب .

هكذا من الأشغال

كل من أتى

والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : وعليك السلام ،
شكراً الكلمة الآن للسيد منصور بن طريف .

السيد منصور بن طريف :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

الأخوة النواب المحترمين

يسرني في البداية أن أذكر بالتقرير قيام
الحكومة بتقديم مشروع الموازنة في موعدها
الدستوري المحدد .

كما يسرني كذلك أن أنوه بالجهد الذي
قامت به اللجنة المالية الموقرة من دراسة شمولية
ومتعمقة لمشروع الموازنة لعام ١٩٩٤ ثم
تقديمها بعد ذلك التوصيات التي توصلت إليها
وضمن مدة مناسبة .

وأما فيما يتعلق بالنظرة التحليلية لمشروع
الموازنة ، ومن حيث أبعادها وانعكاساتها
السياسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية ،
فإنني أؤيد في هذا المقام ما ورد في كلمة
الكتلة النيابية المستقلة التي القاها أمام المجلس
الكرم الزميل الدكتور عوض خليفات .

ونرجو أن يكون في ذلك جهداً يضمن
مع الجهود جميعاً في تدعيم التعاون المشترك
الهادف والبناء بين المجلس والحكومة .

دولة الرئيس

الأخوة النواب المحترمين

وإذا كانت محافظة الكرك وهي الدائرة
التي أنشرف بتمثيلها قد أصبح لها وعبر
عشرات السنين ، أن تحصل على بعض
المكتسبات في قطاعات البنية التحتية
والخدمات ، فإن الشيء المؤكد أيضاً ، أن
أغلب هذه المكتسبات المتواضعة ، قد جاء
متأخراً وبصورة غير شمولية .

والدليل على ذلك أن كافة هذه
المشروعات إنما جاءت بشكل وحدات متناثرة
وغير متكاملة ، ولم يتولد عنها (وكما هو
مفروض أساساً وفي سياق التخطيط
الاقتصادي السليم لم يتولد عنها اقتصاد
إنتاجي متنامي وقادر (ولو بصورة تدريجية ،
على استيعاب التحديات الكبيرة المتمثلة في
تلك الأعداد المتزايدة من القادرين على العمل
ولا يجدونه ، ولا في مواجهة التحدي الكبير
الذي يتمثل في محاولات المواطنين لتحسين
دخولهم ومستويات معيشتهم أمام متطلبات
حياتية تزايد باستمرار ، وأمام تضخم وارتفاع
مستمر في الأسعار يلتهم جهودهم التي
يبلولونها في سبيل تحسين مستوى معيشتهم .

وأما قطاع التعدين والذي يأتي معظم
إنتاجه حالياً من هذه المحافظة ، فإن حال هذه
المحافظة معه كحال أمين الصندوق في أي بنك

البداية كجامعة عسكرية . والكل يعلم أن
الجامعة العسكرية تعني أنه يجب تأمين جميع
المستلزمات للطلبة من مباني للتدريس ، ومباني
للسكن ، ومباني للخدمات والأعاشة ... الخ .

وكل ذلك يعني كواحد للقيام بهذه
الخدمات ومواجهة هذه التكاليف .

وهي بذلك تختلف عن باقي الجامعات
الأخرى .

ثم طلب إلى هذه الجامعة التوسع ، وأن
يكون فيها جناح مدني ، كليات متعددة ،
وموازنة موحدة للجناحين العسكري والمدني ،
وهو وضع فريد ومتميز ويظهر الجامعة وكأنها
تتفق بنسبة أعلى .

ولعلها مقارنة ومعادلة لا تبدو موضوعية
فعلاً .

ثم أنه في الوقت الذي طلب من هذه
الجامعة استكمال البنية لجميع كليات الجناح
المدني تم تحديد حصة لها وكأنها قامت فعلاً
باستكمال هذه البنية مثل باقي أخواتها
الجامعات الأخرى مع أنها لا زالت في بداية
الطريق .

وهذه أيضاً تبدو معادلة تحتاج لإعادة
النظر وفتح المجال أمام دعم هذه الجامعة
بالمكانيات اللازمة لاستكمال بنيتها كسائر
الجامعات في المملكة .

والذي تمر للبائع الطائفة بين يديه ، دون أن
يكون له الحق ولا القدرة ، ولا الجرأة ، على
بأنه ولو جزء بسيط مما يتوجب عليه أن يبقى
يسرره بين يديه ذوي الحقوق وكلنا يعلم ، أن
الشكلة الرئيسية التي وقع فيها هذا القطاع إنما
ناتج لأنه لم يكن هناك خطة تصنيع معقولة
لصنع الفوسفات والبوتاس بدلاً من تصدير
الجزء الأكبر على شكل مواد خام .

ومن هنا ، فإن هذه المشاريع ما زالت
والألف وحتى الآن غير قادرة على استيعاب
لعملة والشباب القادرين على العمل لامن
هذه المحافظة لا من هذه المحافظة ولا من غيرها
من مناطق المملكة .

كما أدى هذا إلى تدني مساهمة هذا
القطاع في الناتج المحلي الأجمالي خلال
السنوات الأخيرة ونرجو الله وبمهمة المخلصين
أن نخرج عاجلاً من هذا المأزق الكبير .

دولة الرئيس ،

الأخوة النواب المحترمين

ولعل من المهم أيضاً الإشارة إلى قلة
الاهتمام التي خلقت صعوبات كبيرة أمام
جامعة مؤتة .

وحال دون قدرتها حتى الآن على
استكمال البنية التحتية .

وتعلمون أن هذه الجامعة إنما أنشئت في

دولة الرئيس

الأخوة النواب المحترمين

إن الاهتمام بالقطاع الزراعي يستحق كل التدعيم وهو لم يزل حطاً مناسباً في الموازنة الرأسمالية .

وفي محافظة الكرك فإن ذلك يستدعي اهتماماً جاداً بمشاريع تنمية المراعي لما للثروة الحيوانية من أهمية بالغة ومصدر رئيسي هام للدخل للمزارعين وهناك مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الصالحة لهذه الغاية وكما أن موضوع زيادة سعر شراء القمح والشعير من المزارعين أصبح أمراً ملحاً وحتى في ضوء الحد الأدنى لكلفة الإنتاج .

إن استكمال التصاميم لسد الموجب (وشقيقه سد الوالا) يستحق أن يكون هناك تأكيدات في مشروع الموازنة تمهيداً لبدء التنفيذ ولعله يمكننا بعد ذلك القول بأن هذا العام هو عام السدود وهو العام الموعود ومنذ عهد .

وأما في موضوع المديونية الزراعية عموماً ، فإن المرجو أن تعود الحكومة لتؤكد بأن نقل أرصدة القروض الزراعية إلى الجهة الموحدة المعتمدة ووفق ما توصلت إليه اللجان الفنية المتخصصة ، هو فعلاً موضع اهتمام وتنفيذ ، ولا سيكون لذلك من انعكاسات إيجابية على التنمية الزراعية بشكل عام . كما أن من المناسب أيضاً ، بأن هناك حاجة فعلية

لمساهمة فاعلة من الحكومة تجاه فوائد القروض الزراعية والتي يستوجب دراسة علمية موضوعية بالتعاون فيما بين الحكومة والمجلس .

لقد كان برنامج عام ١٩٩١ الذي تم تنفيذه نتائج ايجابية وإن كان قد جاء محدوداً ولكنه مثل تجربة ناجحة ساهمت في تقوية برنامج الأقراض الزراعي الموحد من جانب ، وفي شد اهتمام وجدية تعامل المزارعين المقترضين وقيامهم بتسديد التزاماتهم من جانب آخر .

دولة الرئيس

الأخوة النواب المحترمين

إننا ننظر بأمل إلى مطلب هام يدل دلالة كريمة على رعاية قطاع الشباب فعلاً لا قول وهذا يتعلق باخراج مشروع بناء مدينة رياضية في محافظة الكرك إلى حيز الوجود .

دولة الرئيس

الأخوة النواب المحترمين

وأما مشكلة الفقر ، فإني وكثيري من زملاء أدرك أن هذه الظاهرة لا تقتصر على الأردن كدولة نامية ، كما أنها لا تقتصر على الدول النامية عموماً فقط ، بل إن دولاً صناعية متقدمة كإيطاليا وبريطانيا مثلاً يوجد فيها نسبة من الفقر والفقراء ، لا بل وأكثر من

ذلك ، فنحن نعلم جميعاً أن نسبة ليست قليلة من عشائر شيخ الكرة الأرضية يعانون فقراً ليس سهلاً .

غير أن التحدي الكبير في مثل هذه الظاهرة المشكلة ، هو كيف ، ومتى يكون التصدي لها ، وإلى أي مدى وأثر مناسب ولكأني متفائل بما يقال حيال مشاريع انتاجية ، بل ولزددت تفاؤلاً بما أخذت على نفسها سيدي وزير الصناعة والتجارة لإنشاء شركة قابضة لأيجاد مشاريع صناعية وبما في ذلك في محافظة الكرك مما سيتيح مجالاً لاستيعاب أعداداً من القادرين على العمل والتخفيف بالتالي من مشكلة الفقر .

غير أنني أيضاً من أولئك الذين يعتقدون أنه قد آن الأوان ويرغم ما يقال حيال تدعيم الصناديق القائمة صندوق التكافل الاجتماعي لا بل صندوق الحسين للتكافل الاجتماعي كصندوق موحد وكوسيلة ستكون حتماً ان شاء الله فاعلة للمساعدة الحقيقية والموضوعية في مواجهة تحدي مشكلة الفقر وقد سبق أن اقترحتنا مصادر لتمويل مثل هذا الصندوق إذا أرادت الحكومة الأخذ بها من خلال مشروع قانون لهذا الصندوق المقترح .

دولة الرئيس

الأخوة النواب المحترمين

اختصاراً للوقت وإضافة إلى ما ذكره

زملاء آخرون من محافظة الكرك فأنتي أريد أن آتي على بعض المطالب .

١- تنفيذ طرق زراعية مثل طريق صرفا أم راسين ومسعر فقوع سدر البندية ، والموجب البندية ، وامرع الشقيق .

٢- البدء بتنفيذ مشروع مدينة صناعية في المحافظة .

٣- إنشاء معهد بولتكنك في المحافظة .

٤- إحداث مكتب للتنمية الاجتماعية في قرى بني حميدة .

٥- إحداث مركز صحي شامل في قرى بني حميدة .

٦- من غير المعقول يا معالي وزير الداخلية أن يبقى الارتباط الإداري على مستوى ناحية بمركز لواء في لواء القصر والتفاصيل يعلمها معالي الوزير .

٧- تنفيذ مشروع مياه جبل شبحان المصمم منذ عدة سنوات لخدمة كافة القرى المحيطة بهذا الجبل الأشم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد منصور بن طريف . الكلمة الآن للدكتور همام سعيد ، المتحدث الذي يليه السيد سمير حباشنة .

هكذا من أجل

هل من الأول

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
على رسول الله وآله وصحبه أجمعين وبعد :

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أبدأ من القول الذي سمعته هذا الصباح
الذي يشبه الذين ينتقدون الموازنة كالذي
يأكلون من خبز الشعير ثم يذمونه ، فهل هذا
هو الرأي والرأي الآخر وحرية النائب الذي
يمثل الشعب بأن يقول ما يعتقد .

ولقد جاء من النقد للموازنة على لسان
القاتل ما هو أشد مما جاء على لسان غيره فقد
تكلم عن الاختلاسات والسرقات وتكلم عن
المهود التي تحل فيها البلد تلك المديونية
الهائلة في ظل مجالس نيابية سابقة !!

وأما القول بأن الذين يطلبون المزيد من
التفقات كممثل المخطوبة التي رفضت خاطبها
الأول ورضيت بالتالي ثم طلبت من الثاني ان
ينفق عليها ، واقول للزميل المحترم ماذا يقصد
بهذا القول ؟ هل يقصد جميع زملائه الذين
انتقدوا الموازنة أم يقصد النواب هم من ابناء
الصفة الثرية ومن اصول فلسطينية ، لقد
فهمت منه أنه يقصد هؤلاء ، فإن أخطأت في
الفهم فأعتذر سلفاً .

وأود أن أقول هل ينسجم هذا الكلام
مع الوحدة الوطنية التي نحرص عليها جميعاً ،
وأن هؤلاء النواب لم يخطبوا ولم يخطبوا ،
وانما هم اردنيون ، وهم من ابناء الدعوة
الاسلامية الذين يرفضون مثل هذه التقسيمات
ويعتبرون الاردن وفلسطين وكل بلد من بلاد
العروبة والاسلام بلدهم وموطنهم .

فأين المخطوبة التي رفضت وأين الخاطب
الذي رفض ؟ أن هذه المخطوبة عقد الله عقدها
ورسوله ﷺ والملائكة والمرسلون ، وهو عقد
محكم لا تنفصم عراه ، ونحن في شهر
الاسراء - ولقد كان من آثار هذا العقد وحدة
الضفتين التي اختارها الشعبان التوأمين ، واقرها
الدستور الاردني ، كما أحكمتها دماء الشهداء
من ابناء جيشنا العربي وانباء الاردن البواسل
والمجاهدين من ابناء فلسطين ، وأغتنم هذه
المناسبة لأوجه تحية صادقة للمجاهدين
المتفنيين على ارض فلسطين المباركة ، وفي
مقدمتهم حركة المقاومة الاسلامية التي لقت
رايين وزبائنه درساً لن ينسوه .

دولة الرئيس

الزملاء النواب الكرام

مع موافقتي على توصيات اللجنة المالية
فانني اطالب الزملاء الكرام بتحويلها الى
قرارات ملزمة للحكومة .

وأنتي اتبنى لكل من بلد من بلاد العروبة

وقد خفف الخطاب من البطالة والفقر ولا
ندري كيف جاءت هذه الحسابات .

وأنتي اطالب بتشكيل لجنة لتقصي
الحقائق حتى لا نستغفل كما استغفل غيرنا ،
وكما نحمل المسؤولية لمن سبقنا فسوف يأتي
يحملنا المسؤولية .

دولة الرئيس

الزملاء النواب الكرام

اتقنى على المجلس الكريم أن يتخذ من
هذه الموازنة فرصة للتدخل من اجل اصلاح
جلدي يراهن على الانتاج الحقيقي والاستثمار
الفعلي ، فلقد حبا الله هذه البلاد بخيرات
وفيرة من المعادن والحامات ومن الارض
الزراعية المباركة .

فأين البرامج الجادة في هذه الموازنة ؟
فكم نادينا بأن توزع الارض الزراعية على ابناء
هذا البلد ونقلهم من انتظار طاوور التعيين الذي
يحسبه الظلماء ماءً فيخرج خمسون ألفاً يتعين
منهم أربعة آلاف أو خمسة آلاف وترصد
البطالة على جداول ديوان الخدمة .

ألا يمكن تأجير الأراضي الأميرية بأجرة
رمزية ولا سيما تلك الاراضي الخصبة التي
تكسوها الأشجار غير المثمرة التي يمكن
استبدالها بالأشجار المثمرة كالزيتون وغيره .
فنحافظ على الغابات الخضراء ، ولكن مع

والاسلام ان يكون قوياً في جميع جوانب
الحياة ولا سيما الاقتصاد ، واطمح الاردن بهذه
الأسية لا اعتقد من الدور المذخور له في أخطر
نضال الأمة المصرية .

ولزم من صدق التمني الصراحة في
القول لأن صدقك من صدقك لا من صدقك
. ولا أقبل لنفسى ولا لزملائي أن ننضم الى
أولئك الذين دأبوا على النشاء على كل موازنة
تلت لمجلس النواب حتى موازانات السنوات
العجاف التي ما زلنا نجتر آلامها ، فالمديونية
الهائلة كانت في ظل مجلس نيابي صدق على
للازانات ، ولم يتحمل مسؤولياته أمام الشعب
ولا أمام الاجيال القادمة .

ايها السادة :

إن اقتصادنا جزء من اقتصاد الدول
النامية ، فهو اقتصاد تابع غير مستقل ، تغلب
عليه الانكالية ، ولا يقوى على الوقوف أمام
الازمات ، ولا يملك قراره المستقل .

وهذا الاقتصاد اقتصاد استهلاك لا
انتاج ، والبطالة فيه والفقر من أركانه الثابتة .
وان الصراحة والوضوح جزء مهم من الحل .
فقد صور لنا خطاب الموازنة اننا في عافية ووفر
مع أننا في عجز يصل الى قريب ثلث الموازنة .
ولم يبرز الخطاب اعتماد الموازنة على الذات
والذات المقصودة ذات الشعب الذي يروح
تحت أثقال من الضرائب لم يتوقف سيلها ،

هكذا من أهل

الأنتاج الوفير والخير الكثير . وأنتي على قناعة بأن مثل هذا المطلب صعب التحقيق لأننا محكوم علينا باستلاب قرارنا ، وهنا نحن نواجه التحدي لماذا نحن فاعلون أمام هذا الواقع ؟

ان اليهود الذين يفتصبون ارضنا فلسطين يقيمون المستوطنات الزراعية على ذرى الجبال الموازية لجبال الاردن فيكفي الدوم الواحد لإعالة أسرة ، وحرمان علينا أن نعطى الأرض الحصة بحجة التزهر ونحن مثقلون بالديون مسحقون تحت وصفات صندوق النقد الدولي .

أين دور الحكومة في توجيه الزراعة وترشيدها وتحمل المسؤولية فيها حتى لا تكون الزراعة مأساة كما هي الآن ، ومن المستول عن الازمات التي يتعرض لها المزارعون حتى فز بعضهم من البلد تحت وطأة الديون والخسائر ، ليكون لاجئاً زراعياً لا لاجئاً سياسياً ، لأنه ارتكب حماقة عندما صدق أن الزراعة موضع اهتمام الحكومات المتعاقبة فأودت الزراعة به وبأسرته .

دولة الرئيس

الزملاء النواب المحترمين

لقد بنيت ارقام هذه الموازنة على أساس الاحوال الاقتصادية التي سادت بعد حرب الخليج حيث ولد الى الاردن قرابة (٣٠٠٠٠٠) من المغتربين وهؤلاء حولوا

الى البلاد مبالغ كبيرة وقاموا بشراء الاراضي والمقارات وشجعوا حركة العمران .

فالملاحظ ان رسوم تسجيل الاراضي قفز من (١٢٩٠) مليون دينار سنة ٩٠ الى (٢١٣٠) مليون دينار سنة ٩١ الى (٢٧٣٤) مليون سنة ٩٢ الى (٣٠٠٠) مليون سنة ٩٣ وتوقعت الموازنة أن يصبح الرقم (٣١) مليون .

علماً بأن هذا البند وصل الى درجة الاشباع وكذلك بيع المقارات .

ولذلك ان بناء ارقام الموازنة على مثل هذه المتغيرات هو بناء على شيء غير صلب لأنه توقف عن النمو .

دولة الرئيس

الزملاء النواب المحترمين

بالرغم من أن الضرائب المباشرة وغير المباشرة تشكل العمود الفقري للواردات ، إلا أن الكلام عن السياسة الضريبية جاء في ثانيا الكلام عنا التشريعات المالية ، والمطلوب أن يتعين لنا الحكومة سياستها الضريبية المعلن عنها والمستتر مع بيان نسبة الضرائب المباشرة الى الضرائب غير المباشرة . مع بيان العبء الضريبي الحقيقي التي يتحمله المواطن مقارنة بغيرنا ممن هم في سويتنا إذ من الحيف أن يقارن بين المواطن الأردني الذي لا يريد معدل دخله

عن (١٤٠٠) والمواطنين في الدول ذات الدخل المرتفعة .

ولا ندري كيف سيكون تأثير ضريبة الليات على المواطن المرهق بالضرائب ولا سيما عندما يكون هو المقرر الرئيسي من هذه الضريبة وعندما يأتي ضريبة القيمة المضافة ستزيد الطين بلة .

إذ أن الحكومات لم تقع في حساباتها أن هذا الشعب في غالبيته فقير ، ومعظم التعامل لما يجري عن طريق البيع الآجل ، فكيف سيبيع التاجر سلعة بضمن آجل ثم يدفع عليها ضريبة المبيعات .

انه نوع من التقليد الأعمى الذي لا يرضى عنا فيه الا طرف واحد ، وهو صندوق النقد الدولي .

إن ثقل العبء الضريبي سيؤدي الى اعاقة الاستثمار وان التباطؤ الاقتصادي الذي يشهده الأردن في الربع الأخير من هذا العام لا يرجع الى التطورات السياسية وحدها وإنما يعود لسم منه الى ثقل العبء الضريبي وارتفاع الرسوم في تسجيل الارض أدى الى الحد من نشاط القطاع العقاري .

أما الشركات المساهمة المحدودة فتعاني أشد المعاناة من ضريبة الدخل التي تبلغ ٤٠٪ من ارباحها مهما قلت ، ولقد رأيت بنفسني شركة يساهم فيها عشرون وكانت أرباحها

سبعة آلاف دينار اقتطعت الضريبة منها ٤٠٪ . ولا ندري كيف تواصل هذه الشركات أعمالها .

دولة الرئيس

الزملاء النواب المحترمين

لا اتفق مع معالي وزير المالية أن أماننا خيارين : اذا أردنا تخفيض الضرائب فعلياً تخفيض النفقات واذا أردنا زيادة النفقات فعلياً زيادة الضرائب .

وقبل أن تضعنا الحكومة امام هذين الخيارين فهل قامت بواجبها في تحسين طرق الجباية ؟ ولي أن أتساءل :

كم حجم المسققات المختلفة ؟

كم حجم ائتمان المياه المختلفة ؟

كم حجم فواتير التليفون ووسائل الاتصال الأخرى المختلفة ؟

كم حجم ضريبة الدخل المختلفة ؟

واطالب الحكومة بالأجابة على هذه الاسئلة قبل التصويت على الموازنة .

ثم هل عملت الحكومة على ترشيد الانفاق ؟ وما هي خطتها في ذلك ؟

ونطالبها باعطائنا نموذجاً لهذا الترشيح ، والنقل في مجال سيارات الوزراء وكبار

الموظفين وأثاث الوزارات ومكاتب المدراء ،
والعقود الخاصة للمحاسبين .

هل عملت الحكومة على تبسيط
الاجراءات الادارية واختصارها ولا سيما في
مجال تشجيع الصادرات ؟ واننا نقترح على
الحكومة انشاء دائرة مستقلة تتولى تشجيع
الصادرات بحيث تكون علامة المصدر
بهذه الدائرة وحدها دون الرجوع الي
غيرها .

بحيث تحتوي هذه الدائرة على أقسام
ادارية وأخرى فنية وغيرها تتولى دراسة اسواق
التصدير الاردنية وارشاد المصدر إلى افضل
السليل وتبصيره بالامور المالية وكيفية اختراق
الاسواق الخارجية .

وفي هذا الصدد اطالب الحكومة
بتسهيل اجراءات تصدير المواد المسموح بها
الى العراق ، وان لا تكون الرخص مقصورة
على المحاسب وبعض المحترفين بمعرفة من أين
تؤكل الكنتف ، حيث يحصلون على هذه
التراخيص ويبيعونها بأسعار خيالية .

هل قامت الحكومة بتفعيل قانون
سندات المقارضة واتخذت الاجراءات الكفيلة
بوضعه موضع التنفيذ ، وذلك بالبحث عن
مشاريع مجدية اقتصادياً تمول بأصدار هذه
السندات التي تخلصنا من الربا والفوائد الي
نوع من الاستثمار الحلال ؟ ومتى تبدأ الحكومة

توجيهها نحو الاسلام وشريعته الغراء ، حتى
تخرج من تبعه غضب الله تعالى الذي أعلن
الحرب على الربا والمرابين ، وأعلن محق بركة
المال الربوي ، فقال : ﴿ يحق الله الربا ويربي
الصدقات ﴾ وقال : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا
الله وذروا ما بقي من الربا ﴾ إن وراء التنمية
الأنسان ولا يكون الانسان منتجاً جاداً مخلصاً
بعيداً عن الأسراف والاهتار وناقلاً في كل
احواله مستغلاً لجميع اوقاته ١٪ من خلال
برنامج تربوي ايماني اخلاقي تعبوي .

وعندئذ تكون الأهلية التي تجعل المواطن
صالحاً في وطنه . ونحن نرى الحكومات
المتعاقبة مشغولة عن الانسان وصياغته صياغة
هدفية لا عديمة .

وليس كالأسلام وشريعته الغراء وأخلاقه
ونظامه في الحياة يفجر الطاقات الكامنة ويهيئ
المواطن الصالح للمصلح .

وصدق الله تعالى اذ يقول : ﴿ وإذا
أردنا ان نهلك قرية امرنا مترفوها ففسقوا فيها
فحق عليها القول فدمرناها تدميراً ﴾ .

دولة الرئيس

الزملاء النواب الكرام

أما بعض مطالب الدائرة الخامسة التي
اتشرف بتمثيلها فأنتي اؤكد على ما ذكره
زملائي نواب هذه الدائرة كما اؤكد على ما يلي :

١- انشاء شبكة مجاري لمدينة ناعور .

٢- تحويل المركز الطبي في صويلح الى مركز
صحي شامل .

٣- تحويل المركز الطبي في وادي السير الى
مركز طبي شامل .

٤- الطلب الى امانة عمان الكبرى بالأهتمام
ببعض المناطق المهملة في صويلح مثل حي ابو
مرهف ، ورأس ابو عمار ، والكمالية ، وفي
وادي السير مثل حي القيسية وغيظاظة وانشاء
الافراج الضرورية في هذه الاحياء .

٥- تزفيت وتوسيع طريق ياجوز شفا بدران -
يرين . وطريق ياجوز الزرقاء .

٦- ايجاد قطعة ارض مناسبة لأحداث مقبرة
عليها لخدمة مناطق شمال عمان .

٧- الأسراع في انجاز مدرسة شفا بدران
الثانوية بعد أن تم استملاك الارض الضرورية
لها .

٨- دعم النوادي الموجودة في هذه المنطقة ولا
سيما نادي صويلح ، وانشاء نادي في وادي
السير .

٩- ان كثيرين من سكان مدينة « ابو نصير »
يعانون من اقبال الفوائد الربوية حتى اصبحوا
يرزحون تحت خط الفقر المدقع .

فاصبحوا منكوبين اسكان ، انني اطالب

باعفائهم من الفوائد الربوية تخليصاً لهم من
الربا الحرام ، وانقاذاً لهم من الحياة المأساوية التي
يعيشونها .

١٠- الاسراع في اصلاح شارع جرش القديم
في صويلح ، واصلاح شبكة المياه في الشارع
المذكور .

وشكراً ، والسلام عليكم ورحمة الله
وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً للدكتور همام سعيد .

الكلمة الآن للسيد سمير حباشنة
والتحدث الذي يليه السيد عبد الكريم
الدغمي .

السيد سمير حباشنة :

بسم الله الرحمن الرحيم

قبل أن أبدأ كلمتي خطر لي اقتراح
حول موضوع المطالبات التي يتقدم بها الزملاء
للحكومة ، والاقتراح يقضي بأن تقوم اللجنة
المالية للمجلس في نفس الفترة التي تبدأ بها
الحكومة بأعداد الميزانية .

بحيث تقدم اللجنة المالية بالتعاون مع
النواب الأولويات المطلوبة منطقياً وان تتقدم
بها الى الحكومة لتأخذ بعين الاعتبار بالميزانية
وبالتالي تخفض الكثير من عناء مناقشة الميزانية
كما يتم كل عام ، شكراً .

هكذا من أهل

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

الزملاء الكرام

أسعد الله الأوقات ، ووفقنا لأداء رسالتنا على أتم وجه .

بداية ، لا بد وأن أؤمن الجهد المميز الذي بذله الزملاء في اللجنة المالية رئيساً ومقرراً وأعضاء ، ذلك أن تقرير اللجنة قد مثل وثيقة اقتصادية / مالية / اجتماعية ، يمكن أن يؤسس عليها مستقبلاً .

وبداية لا بد وأن أؤكد موافقتي التامة على كلمة التجمع النيابي الديمقراطي التي ألقاها أخي د. صالح أرشيدات ... والتي أتت لتمثل عناوين السياسات ، نأمل نحن في التجمع أن نبلورها خلال الفترة اللاحقة في صورة برنامجية عملية قابلة للتحقق على أن نتقدم بها إلى مجلسكم الكريم .

وبداية لا بد لي من التأكيد على الكلمة المشتركة التي ألقاها أخي النائب جميل الخشوش بأسمه وبأسم أخي جمال الصرايرة ، وبأسمي حول واقع ومتطلبات محافظة الكرك ، حيث تتمنى على الحكومة العتيقة أن تأخذها بعين الاهتمام وفق برنامج أولويات يبدأ من الأهم إلى المهم .

وبداية كذلك لا بد من أن أشير إلى

أهمية ما ذهب إليه الأخ أنور الحديدي في تناول واقع الحركة التعاونية ومستقبلها ، وأهمية إعادة ترتيب أوضاعها بما يتناسب ومصلحتنا الوطنية ومصلحة القطاع التعاوني ، على أن نستفيد من تجربتنا المتراكمة الكبرى في هذا الحقل .. مؤكداً على أهمية عقد مؤتمر خاص بالتعاون ، للخروج من المأزق الراهن بشقيه المالي والإداري .

وأؤكد كذلك على ما طرحه الكثير من الزملاء حول ضرورة رفع رواتب الضمان الاجتماعي لتواكب هذه الارتفاعات المتتالية في أسعار السلع على اختلافها وبعد .

فأنتي سأعرض وبأختصار لعدة قضايا تهم قطاعات وشرائح اجتماعية ، قبل أن أستقر في المحطة الرئيسة التي تبرر مداخلتي هذه ، ألا وهي التجاوزات الإدارية والمالية المذهلة في مواقع كثيرة ، والتي تمكنت من جمعها طوال الأسبوعين الماضيين ، وهي التجاوزات كما سنرى التي لا يجب أن تعاني منها دولة طامحة إلى صياغة نموذج عربي معاصر للدولة الديمقراطية التي تقوم على المؤسسة والحكم النظيف والعدل والكفؤ .

دولة الرئيس

زملائي النواب

أولاً :

هناك ظلم مزمن واقع على مهنة الهندسة

يتمنى أيضاً بأن تأخذ هذه النقطة اهتمام الحكومة .

ثالثاً :

أيضاً وصلنتي مذكرة من مجموعة من الجيولوجيين عددهم (٢٠) سبق وأن تم تعيينهم كمستدرين في سلطة المصادر الطبيعية وافق سيادة رئيس الوزراء السابق ومعالي وزير الطاقة السابق على تعيينهم وارسل الى ديوان الخدمة المدنية بهذا الخصوص إلا أنه تم الاستغناء عن خدماتهم ارجو من دولة الرئيس ومن معالي وزير الطاقة النظر بعين الاهتمام والرعاية الى مذكرة هؤلاء الجيولوجيين .

كل موجود كما ارجو دور أمن الحكومة بذلك .

المحطة الرئيسة في مداخلتي هي حول التجاوزات الادارية والمالية انما سأورده ادناه لا يمثل في الحقيقة ادناه لهذه الحكومة او لأي حكومة سابقة بعينها .

انما هو تأكيد للقول بأن الفساد وفي بلادنا هو مرضى عضال ومزمن وانه قد تأسس وتحصن رغم كل أمانينا على اختلاف مواقعنا في دحره الى جهة النقيض المتمثل في الدولة المحكومة بأنظمة وقوانين تحول بين كل فاسد ومأثرة في الأثر السريع على حساب الوطن وابناءه وتطلعاته ، واليكم هذه الصور وهي غيض من فيض ذلك اذا كنت أنا المواطن الذي

الزراعية وعلى المهندسين الزراعيين وأعلم تمام أن هناك مناقشات بين دولة رئيس الوزراء وقيادة المهندسين الزراعيين بهذا الشأن ، اتنى أن تعطي هذه المهنة وأن يعطى المهندس الزراعي المكانة التي يستحقها في بلد يقوم لاساس اقتصاده الانتاجي على الزراعة .

فيما يعاني من شحة الموارد سواء الرقعة الزراعية أو المياه وليس له من سبيل إلا التوسع الرأسي والتوسع الرأسي يعني العلم والتكنيك الزراعي والعلم والتكنيك الزراعي الذي يمتلكون وصايتهم المهندسين الزراعيين ، تمنى على الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار هذه المسألة عند مناقشتها مع النقابة أيضاً وردت في بعض كلمات النواب العطف والعناية الى قدامى الثغادين العسكريين وخصوصاً في موضوع الاسكان ذلك أن هؤلاء قد اضطلعوا على مدار عقود بمسؤولية بناء الدولة لكي نعيش في ظلالها اليوم الواجب يحتم علينا ان نحترم الهبات والرواد الأوائل وهذا تمنى أيضاً على الحكومة في هذا الشأن .

ثانياً :

وصلنتي مذكرة من حوالي (٣٠٠) موظف عينوا في وزارة التموين على حساب الأنجاز ومنذ عشر سنوات تقريباً ولم يثبتوا في الخدمة الفعلية لهذه اللحظة وأعلم ان معالي وزير التموين مهتم بهذه المسألة لكن يعني

لا يملك أي أدوات أو قنات منتظمة للحصول على هذه المعلومات ، قد حصرت ما سنسمعون فكيف هو الحال مع دولة رئيس الوزراء والوزراء والذي خصوص عرف عن الدكتور عبد السلام المجالي الأمانة بعدم حية للموج وما سأقوله عوج يا دولة رئيس الوزراء ويحتاج إلى تصحيح ، أولا هذه الخطات في وزارة الصحة .

وزارة الصحة

وإذا كان أخي محمد داوود قد أسمى محافظة الطفيلة بالمحافظة المذكورة فأنتي أسمى هذه الوزارة بالوزارة المنكوبة ، واليكم الأسباب .

القطن الطبي

تم شراء كميات كبيرة من القطن للأستعمالات الطبية في كل الميادات والمستشفيات ويبلغ يصل إلى نصف مليون دينار ، وقد سقطت العينة

- للشركة التي رسي عليها العطاء لا أعلم إذا كان هناك عطاء

- في الفحص لعدم مطابقتها للمواصفات .

الا أنه ويقدره القادر / اللقيم الذي لا نعرفه تم إعادة الفحص ولجحت العينة من نفس القطن ... الملية بالشوائب والأوساخ .

لجحت العينة مع قرار بتفريم المورد ١٠٪ من قيمة العطاء .

والمضحك ايها الاخوة المبكي ان المورد قد رفع دعوى قضائية وحصل على قرار بأعادة ال ١٠٪ الغرامة !

وهاهي " اخواني " عينة القطن امامكم وسوف اقدمها الى دولة رئيس الوزراء بقصد أنها لا تنفع ان نعمل منها لحف ووسائل ليس قطن طبي وهو القطن المستعمل لهذا العام .

٢- توريد أدوية .

وفي الوزارة المنكوبة الصحة تورد أدوية للقلب او الكلى ، وتفحص العينة واحدة من العينات في تموز / ٩٣ فتسقط العينة لعدم مطابقتها للمواصفات .. وبقدرة القادر اللقيم الذي لا نعرفه تعود نفس العينة لتتجح بتاريخ ٩٣/١١/٢١

حجب الأدوية

وفي نفس الوزارة المنكوبة تحتجب الأدوية عالية التكاليف عن شعبنا المفترض انه مؤمن ، وتحفظ في المستودعات لتعود الى الظهور اذا ما جاء (المسعدون) على الأقارب والأصدقاء .. ذلك ان نظام ضبط المخازن والتوزيع .. نظام يسير على السبحاتية والمراجحة .. وبدون كيفية واضحة المعالم او الحدود .. !

عطاءات شراء الأدوية

حيث تقوم الوزارة في كل عام بطرح عطاءات لشراء الأدوية لتغطية احتياجاتنا الوطنية لسنة كاملة .

فأنتي كمية هذه العطاءات لتغطي فقط ما يتراوح بين ٣٠ - ٤٠ ٪ من هذه الاحتياجات .

هل تعلمون ايها السادة لماذا ؟ لبدأ مسلسل (الشراء المحلي) بند في الصحة يسمى الشراء المحلي وبأسعار خيالية .. ! لأنه لا ينفذ الى موضوع العطاءات والمناقصات التالية هذا بالرغم بأن بالوزارة لديهم معرفة دقيقة بما تحتاج من هذه المواد ومع ذلك تطرح العطاءات (٣٠ او ٤٠ ٪) فقط ارجو دولة رئيس الوزراء أن يأمر بأجراء تحقيق لهذا الأمر وان يتحقق من وجود شركات وهمية ربما يمتلكها موظفون في الوزارة يقومون بتوريد الأدوية تحت بند الشراء المحلي ، وإذا كان هناك شركات ادوية وهمية فهناك كراجات وهمية غير مسجلة لا في امانة العاصمة ولا في وزارة الصناعة والتجارة وليس لها من وجود فعلي اليوم من خلال فواتير المدرسة بأسم شركات او اشخاص التي تصدرها هذه الشركات الوهمية تصدر هذه الفواتير الى وزارة الصحة باعتزاز أن هذه الكراجات قد قامت بأصلاح سيارات الوزارة ارجو أن لا يعتقد الزملاء

الأعضاء ، اننا نتحدث عن افراطه تصاريه لا أننا نتحدث عن قضايا يتم التحقيق بها الان وقيمتها (٢٠٠) ألف دينار تم كشفها من الجهاز الذي نعتز به ديوان الرقابة والتفتيش .

والله وحده اعلم الى أي مدى تكون هذه الألاعيب قد استشرت في وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة هنا لدي اقتراح الى الحكومة العتيدة ، لماذا لا يكون هناك كراجات تابعة للوزارات سنة حميدة قام بها الله يطول عمره استاذنا محمد عودة القرعان وعمل كراج في مؤسسة الاقراض الزراعي لليوم هناك سيارات من موديلات الستينات في الخدمة الفعلية في مؤسسة الاقراض الزراعي يمكن اخي منصور بن طريف في صورة هذه المسألة ، هذه السنة الحميدة لماذا لا توزع حتى تنتهي من تبذير المال العام من خلال هذه الألاعيب ، ايضاً في هذه الوزارة ومنذ أيام المؤسسة الطبية العلاجية تم شراء كمية من الأنسلولين بمبالغ كبيرة لا اعرف الرقم بالضبط .

وكان الأنسلولين المشتري قد شارف وقته على الانتهاء ، ومنذ ذلك الوقت والأنسلولين المنتهي من حيث القيمة والاستعمال يحتل واحدة من ثلاثيات وزارة الصحة (٤ x ٤ م) والقضية تنتظر البيت .. ! وقد خسرت الأنسلولين كما خسرتنا المال ولا حساب ولا عقاب .. والعرض في وجه الكريم .

هكذا من أجل

أنني أتمنى على دولة الرئيس وعلى معالي وزير الصحة المعروف بهمته الوطنية ، أن يبادر لأجراء تحقيق وتصويب جذري للحالة التي تعاني منها الوزارة .. المذكورة فعلاً .

وزارة الأوقاف

على مدار بضع سنوات وكلفة العمرة للفرد الواحد الذي يريد ان يعتمر يقدم الى الوزارة تتراوح بين ٣٠٠ - ٣٥٠ دينار ، الحج ولا العمرة ، طيب اخواني بجهة العمل الاسلامي اخبروني الحج وقرارات من القسم المختص في وزارة الاوقاف .. هكذا دون عطاءات (٣٠٠ - ٣٥٠) دينار الى أن طرح عطاء هذا العام لهذه المسألة التي تكلف (٣٠٠ - ٣٥٠) دينار فهبطت الكلفة مرة واحدة الى (١٥٠ - ١٨٠) دينار للفرد الواحد .. اضرار رغم التضخم ورغم ارتفاع سعر المحروقات تنقص هذه القيمة لأنه اوقف التلاعب ارجو من وزير الاوقاف أن لا يترك الأمور تسير بسهولة وإن يمد النظر بهذه المسألة ويحاسب من ظلم حاجتنا أو معمرنا الذي شهدناه في السنوات الأخيرة .. ا .

وزارة الاشغال العامة

تقوم وزارة الاشغال العامة باستئجار آلات ومعدات لأغراض اعمالها .. وهذا طبيعي ، لكن غير الطبيعي ان تدفع هذه الوزارة من المال العام مبلغ (٣٥٠) ألف دينار تقريباً

رقم متكرر سنوياً تحت بند اجور لسيارات لركوب الموظفين .. رغم أسطول السيارات العملاق المتوفر لهذه الوزارة ، ولو أفترضنا جدلاً ان الوزارة تحتاج هذه السيارات ، الم يكن من الزاوية الاقتصادية السهلة التي لا تحتاج الى اكتشاف ان يتم شراء هذه السيارات بالمبالغ المدفوعة ؟ خصوصاً وان الحكومة لا تملك سياراتها ؟

أنا أعتقد (٣٥٠) ألف دينار بتجيب ايضاً أسطول سيارات ورغم أن هذا ليند قد تكرر لسنوات طويلة ، لكنه توقف هذا العام بعد أن تم كشفه ايضاً من قبل ديوان الرقابة والتفتيش الخوف ايها الزملاء ان يعود هذا البند للحياة ، والخوف ان يكون هذا البند لا يزال على قيد الحياة في وزارات أخرى .

انه بسند لهدر المال العام (تنفع المسعدين) فالاستئجار لا يتم من أي شخص كان .

دولة رئيس المجلس : اخ سمير لحظة ارجو السادة كبار المسؤولين ان لا يتدخل جلوسهم مع النواب هناك تصويت بعد قليل ويجب أن يجلس النواب لوحدهم ، شكراً .

مؤسسة التطوير الحضري

تضطلع هذه المؤسسة كما هو مفترض بدور وطني نبيل ، وهو إسكان اصحاب المدخولات المتدنية والمحدودة ، وكنا سنصفق

لهذه المؤسسة لو أن اداءها قد تناسب ودورها للملن هذا .. وحتى نعرف ما بها من (بلازي) دعونا نناقش واحداً من مشاريعها .

وهو مشروع المرقب

يا اخوان في مشروع المرقب اللي سوته مؤسسة التطوير الحضري لأصحاب الدخل المحدود .

١- كلفة م^٢ الواحد المخدم من الارض يصل الى ٦٠.٣٧٠ دينار بمعنى ان الدوم المخدم الي تعمل له بنية تحتية يكلف حوالي (٦٣) ألف دينار ... ا بمعنى أن كان الأدق لنا أن نشترى هذه الأرض في أماكن مأهولة لا تحتاج الى أن نقوم بخدمتها وعمل (الستر ستكشجر) المطلوبة .

٢- كلفة م^٢ الواحد بناء من هذه المشاريع التي اشترتها للفقراء يعني مثل اي سعر فيلا ما بدي اتول قصر لكن فيلا متواضعة اوشقة دبلوكس لو واحد بناها تكلف (١١٨٣) دينار فقط .

٣- اي ان مجموع تكاليف المتر المربع الواحد بما فيه الأرض تطلع ٢٤٣ دينار هذه اسكان دخل محدود .

٤- كلفة المشروع الاجمالية (٤٣٨٣٧٥٢) دينار ، تدفع الخزينة منها ٣.٨١٠.٠٠٠ دينار حيث كلفتها على الدولة (٩٠٠٠) دينار .

٥- وتباع ال ١٥٠ م^٢ في المرقب الى المواطن ٦٠٠٠ دينار حيث ان على المواطن الذي اشترى الارض ب (٦٠٠٠) دينار ان يذهب ليبحث عن قرض وليس امامه هذا صاحب الدخل المحدود إلا أن يذهب للبنك الحنين على قراء الاردن بنك الاسكان ليحصل منه على القرض المطلوب لبناء هذا المنزل .

ان هذا الواقع اذا كانت كل مشاريع هذه المؤسسة على هذه الشاكلة يفسر لنا كيف فشلت هذه المؤسسة في حل مشكلة السكن للفقراء هذا رغم أنها قد حملت الدولة مديونية تصل الى (١٥٠) مليون دينار ١٠٠

وهو الأمر الذي يفسر بعضاً من تساؤلات الزملاء النواب التي وردت في مداخلاتهم ، أين ذهبت المديونية ؟ اذا هذه مؤسسة لخالها معيطتنا كل هالمال فواضح المديونية أين ذهبت ؟ وعوده الى المشروع المذكور ...

ألم يكن أوفر على الدولة لو قامت بشراء موقع للمشروع المذكور في عمان الغربية في عيرون / الصويفية ، فدوم الأرض في هذه المناطق سعره بسعر المتر المربع المخدم الي طلع وانفتح عن عبقريّة مؤسسة التطوير الحضري حوالي ٦٠ ألف دينار ، او لم يكن أوفر على الدولة لو أنها أتاحت سقفاً لهؤلاء المواطنين في عمان فسر المتر في كثير من المناطق هو

هكذا من الأشغال

بحدود عددهم (٣٥) ألف (١٨٣) دينار / م (١٠٠) حتى أنه يمكن أن يكون أوفر على الدولة لو أسكنت كل المستفيدين من هذا المشروع في (الماريوت) ومدى الحياة ما دامت مستعدة لأن تدفع مبلغ ٤٣٨٣٧٥٢ دينار من الخزينة .

أتمنى على دولة رئيس الوزراء وعلى معالي وزير الأشغال والإسكان وعلى مجلسكم الكريم بالشروع فوراً بأجراء تحقيق وتصويب لواقع هذه المؤسسة ولشوارعها ، حتى لو أقتضى الأمر إلغاءها .. فسوف نرجع ما دنا لن نخسر على أي حال لو ألغيت هذه المؤسسة .

هذا ولن يفوتني أن أبين أن أي دراسة للمقارنة بين هذا المشروع وموضوع البحث واي مشروع آخر مثل اسكان ماركا سنجد كم هو الحيف الذي وقع على المال العام وعلى محدودتي الدخل من ابناء شعبنا ولن يفوتني كذلك أن أشير الى ضخامة جهاز هذه المؤسسة حتى أن لديها (٥) محامين ترى بخمس مكاتب ولا أعلم لماذا تحتاج هذه المؤسسة الى خمس محامين وإلى خمس مكاتب .

سلطة أقليم العقبة

لا بد بداية أن أطلب من دولة رئيس الوزراء العمل على تفعيل اللجنة المكلفة بإعادة قراءة قانون سلطة اقليم العقبة وكذلك مهماتها وصلاحياتها هذه السلطة ورئيس هذه السلطة

وهي اللجنة للمشكلة منذ زمن الحكومة السابقة وقرار من سيادة رئيس الوزراء آنذاك ذلك ان القانون الحالي لهذه السلطة وهذه لمعالي وزير النقل يخلق من رئيس سلطة العقبة اقطاعي كما هو الأقطاع في القرون الوسطى نريد إعادة قراءة هذا القانون تصويبه .

- حاولت السلطة بيع (١١) دوم تعتبر من أهم وأغلى الاراضي في الاردن لنتمها بالندرة النسبية الفارقة اقتصادياً لها (واجهة واسعة على البحر) وكم هي الارض الاردنية على البحر حاولت هذه السلطة ان تباع هذه الارض بقيمة ٥٠ الف دينار للدوم مع أن تقديرات الاقتصاديين ان الدوم في هذه المنطقة يصل الى (مليون دينار) يعني ومن (١١) مليون الى نصف مليون دينار والحمد لله أبطل قرار البيع في اللحظات الأخيرة بقرار من رئيس الوزراء وبحكمة الولاية العامة وبحكمه سيادة الدولة بعد أن اكتشف الأمر ديوان الرقابة والتفتيش .

- وحاولت السلطة كذلك منح أحدهم ثلاثة دومات في منطقة تجارية ضمن أجمالي (٢٤) الف دينار تقسط بواقع مائة دينار شهرياً ابلاش هدية ما من وراها جزية وبطل أيضاً هذا الأمر .

- حاولت السلطة بيع احدهم (١٠) دومات) في منطقة مظلة من اجمل ما يمكن

الحكومة أجراء تحقيق وتصويب عاجل لواقع سلطة أقليم العقبة . وأطلب بالتالي ان تخضع مؤسساتنا العامة الى رقابة الدولة بقراريها الاداري والمالي حتى تلك المؤسسات ذات الموازنات المنفصلة .

وأنا أؤيد واحد من اخواني قال الصبح نريد لموازنة (٩٥) فعلاً ان تحتوي على الموازنات المنفصلة لمؤسساتنا المنفصلة هم ليس عابثين في دولة اخرى لا نريد اقطاعات في الدولة الاردنية .

التعيينات

ديوان الخدمة المدنية

قام ديوان الخدمة المدنية بتعيين (٧٥٧١) وظيفة منها (٢٤٧٧) وظيفة خارج أسس التعيين المتبعة في اختيار المتقدمين ، أي (٣٢ ٪) من اجمالي الوظائف با دولة الرئيس ، ويا زملائي النواب خارج نطاق النظم والقوانين ، الكمبيوتر بفش يأخ أبو علاء وقد يقال ان هناك حالات انسانية ولتوافق على ذلك ولنقل انها بحدود (٥٠٠ - ٦٠٠) حالة انسانية ، وقد يقال ان هناك من تخرج قبل ١٩٨٤ هذا يأخذ بعين الاعتبار ولتوافق على ذلك وتعطي لهذه النسبة أيضاً الف وظيفة .

أي يبقى لدينا (١٠٠٠) وظيفة تقريباً تم أشغالها خارج التنظيم المتبع لديوان الخدمة

على الميناء مقابل مائة دينار فقط للدوم كلها الية بـ (١٠٠٠) دينار وهذه وثائق ما ورد هنا .

وحاولت ان تعطي احدهم خمسة دومات في العقبة الخلالة المظلة على الميناء مقابل بوابة الميناء ومباشرة مقابل يقوم هذا الأحدهم أن يشق طريقاً للموقع علماً بأن الهضبة كلها (١٠) دومات ولا ندري من كان صاحب الحظ في امتلاك الخمسة دومات الأخرى .

كل هذه المحاولات التي تمت فعلاً ، لولا العناية الالهية والمجهود الطيب لديوان الرقابة والتفتيش الذي أوصى بفسخ كل هذه البيوعات وقد استجابت الحكومة للأمانة بهذه المسألة بل ولأن قرارات سلطة الأقليم بأغلبها قرارات من هذا النوع فقد اتخذ بالنهاية قراراً بإيقاف كافة قرارات مجلس الأقليم المتعلقة بالتخصيص والبيع والتأجير في كل الأراضي غير المطورة وعدم النظر في أي من الطلبات الاخرى وهو الأمر الذي يدفعنا الى ضرورة الاسراع في تفعيل اللجنة المختصة في دراسة وضع هذا الاقليم وأتني انبه الحكومة العتيدة الى اراضي الشاطئ الجنوبي التي يبدو أن العين عليها الآن هذه الآن لهدف يبدو لأحدهم .

أنني أطلب من المجلس الكريم ومن

هكذا من أجل

الوطنية أي أن ألف أردني قد احتلوا بالواسطة المكان المخصص لألف أردني كان حظهم سيء ولم يجذوا هذه الواسطة .

ان لدي أيها السادة أسماء ، لمن تخرجوا عام ٩٢ وتم تعيينهم ١ وسوف اوافي دولة رئيس الوزراء بهم اذا اراد ذلك .

وحتى نكون في صورة توزيع هذه الوظائف بين المحافظات فأنتي ايين ما يلي :

المحافظة	عدد الوظائف
عمان اخذت	(٢٤٤٦)
اربد	(٢٢٧٧)
الزرقاء القارة البشرية اخذت	(١٠٢١)
المفرق اخذت	(٣٩٤)
البلقاء	(٥٠١)
الكرك	(٤٤٧)
الطفيلة	(١٧٧)
معان	(٣٠٨) وظائف

ويلاحظ ان محافظات الجنوب الثلاث بما فيها مناطق بدو الجنوب قد حصلت على (٩٣٢) وظيفة اي نسبة ١٢٪ من اجمالي الوظائف ونقول أننا نريد هجرة معاكسة من عمان الى المحافظات ونقول أننا نريد تطوير الجنوب أنا لا اطرح هذه المسألة يا اخوان لأنني

من نواب الجنوب فنحن نواب امة اليوم لكن بفقط للدلالة ولا غير واستكمالاً لأمر التعيينات ، فإنه لا بد أن نذكر انه قد تم تعيين (٣٧) وظيفة مخالفة في الجمارك على حساب المساعي في العام (٩٣) وقد تم اشغالها وقد تم طلب تثبيت شاغلها وكلهم أو بعضهم من الجامعيين والمعاهد ولاحق لهم في التعيين حسب دورهم في ديوان الخدمة .

وأنتي اطلب من دولة رئيس الوزراء ان يوقف هذه الاتفاقات على القوانين وان يصبح التعيين عن طريق ديوان الخدمة شريطة ان تمر التعيينات ، على جهة يحددها دولة رئيس الوزراء أنا اقترح ديوان المحاسبة والتفتيش للتفتيش واللجنة المالية لمجلس النواب هذه اللجنة يجب أن تمر عليها التعيينات حتى لا يكون هناك غبن على الاردنيين .

كما ان الملكية الاردنية وهذه لمعالي وزير النقل لا زالت تقوم بتعيين الأجانب وأعتقد ان هناك تعيين لـ (٣٥) اجنبي الآن في الملكية رغم وجود ابناء بلد وبالآلاف يتقدمون للعمل فيها .. كما أنتي اطلب من معالي وزير التعليم العالي ان يوافينا عن كشف بين التعيينات في جامعة مؤتة خلال الستة اشهر الأخيرة ..

انتي أتمنى على دولة رئيس الوزراء ان ينتهي التعيين خارج نطاق الخدمة المدنية حتى

للوظائف غير المصنفة ، شريطة أن يتم التحقيق والتفريب بوضع ديوان الخدمة وتشديد الرقابة عليه حتى لا يسمح لأي كان ان يظلم أبناءنا ويصادر حقهم ويصدده لمن ليس له حق .

أنتي أتمنى يا دولة الرئيس وبايها الأخوة النواب ، ان لا يكون في جيوب أي منا أي أسم ينتظر التعيين اجابنا معية تره النواب تره ورق وكلها مخالفات وجزء مما اوردناه لأنصاف جهاز التنفيذ وبضغظ أيضاً وبمحابه مجلس النواب نرجو أن تتم الأمور بموضوعية تامة حتى نتمزق اوراقتنا هنا تحت هذه القبة التي نحمليها الآن وكذلك أتمنى على دولة الرئيس رئيس الوزراء أتمنى أن يستقر الاردنيون لهذه المسألة ويتقون بمؤسساتهم ويأتي لكل منهم طلب تعيينه على عنوانه البريدي مجرد أن يكون قد جاء دوره ... وأتمنى أن تنتهي من التعيينات في الوظائف العليا على أساس المحسوبة والشلية المقيمة وان يصبح معيار الكفاءة والالتزام المعيار الوحيد .

وزارة التنمية الاجتماعية : حدثت مخالفات من هذا النوع تم تصويب بعضها ولم يتم تصويب البعض الآخر ، لو كنت مكان الحكومة لقلت للنواب ولرئيس مجلس النواب الذي بيته من زجاج لا يراجع على الناس حجارة وهذه حالتنا فالجلس الذي ليس لديه الأمكانيات كما قيل لنا لطباعة كلمات النواب وتقاريرهم وأسألهم لعدم وجود الآلة الكاتبة أو

الموظف الذي يعمل عليها ادارة هذا المجلس تقوم بشراء سيارتين مرسيدس من احدث طراز دوغما داعي لذلك في سلم الأولويات واذا كان لا بد من شراء سيارات يا دولة رئيس مجلس النواب فأنتي اعتقد اننا بحاجة الى وسائل نقل أجدي أن يتم شراء حافلة كبيرة تنقل موظفي المجلس الغلبة هؤلاء الذي الى بيوتهم الذين نؤخرهم الى ساعات متأخرة من الليل لا أن نشترى سيارات مرسيدس ، اما جامعة مؤتة فقد ذهبت بمعية اخواني نواب وأعيان الجنوب ، ولمسنا كم هي الحاجة ملحة لزيادة دعم هذه الجامعة الفنية .. وقد تبني أغلب النواب هذه المطالبة .. الا أن الطامة الكبرى التي علمنا عنها بالأمس هي أن السيد رئيس الجامعة قد قرر شراء سيارة تليق بمطوفته سيارة (شبح) بها كل الاضافات بمبلغ (٧١) ألف دولار فقط !.. بدون جمارك وعلمت بأنه قد حصل على موافقة من الحكومة بأن لا يجمرك هذه السيارة ، مع أن سيارته السابقة جديدة وفارهة ويشير الانتباه عندما تمر في شوارع الكرك أو مؤتة اي خصام هذا وأي اولويات هذه والى إدارة هذه انتي اطالب السيد رئيس الوزراء بوقف شراء هذه السيارة واطالب رئيس مجلس النواب بأبطال شراء سيارات المجلس الجديدة التي لا تعرف السبب وراء شرائها .

وبعد يا دولة الرئيس وباي اخواني النواب هذا قليل من كثير يا دولة رئيس الوزراء وباي

هكذا من الشرح

ايها الحكومة المتيدة نضعه بين يدي السلطين التنفيذية والتشريعية بل والقضائية ايضاً لتقوم في الحال لتصويب اوضاعنا الداخلية ذلك أن لا تنمية مع فساد ولا عدالة مع فساد بل ولا انتماء مع فساد فسيبقى الوطن على حاله ذات الحالة وطن الأقلية وهو بعد فهم مشروع اقتصادي يغادرونه مجرد ان يصبح ليس ذا جدوى (Invisable) وستبقى حالة الاغتراب الداخلي بكل ما تعوي من حرارة الحالة السائدة ولن يكون هناك انتماء ولا بناء ولا استقرار ، ولن يكون المناخ الا ذلك المناخ الذي يفرخ لكل الأمراض والسلبيات الاجتماعية والنفسية ، التي أمل أن يأتي تدخلنا في الوقت المناسب أبطالاً للصاعق المتفجر لنعيد لوطننا صفاء ونظافته والتي هي صفات موروثه في عاداتنا وحكاياتنا ، ذلك ان كل ما تشهد من سلبيات هي طارئة علينا .

مع الشكر والحمد لله رب العالمين

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الكريم الدغمي ، المتحدث التالي الدكتور عبدالله المكابله ، طويل الخطاب .

السيد عبد الكريم الدغمي : ربع ساعة وبجوز أكثر .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

" رب اشرح لي صدري ، ويسر لي أمري ، واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي " صدق الله العظيم

سيادة رئيس مجلس النواب ، الزملاء الافاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد أبدأً أثنى على كلمة قالها المتحدث الذي سبقني الزميل الفاضل المهندس سمير حياشنة واعتبر انه القى الكلمة اذا سمح لي بالنيابة عني وبالأصالة عن نفسي رغم انني لم اطلع عليها إلا بعدما قرأها بداية أوجه شكري وعرفاتي للأخوة الزملاء في اللجنة المالية رئيساً ومقرراً وأعضاءاً على الجهد الذي بذلوه في اخراج تقريرهم عن الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٤ ، مشمناً ما توصلت اليه اللجنة الموقرة من توصيات جاءت نتيجة الدراسة والتحصيل والحوار الطويل الذي اعطاه اعضاء اللجنة من وقتهم ما يستحق الشكر والتقدير والثناء .

سيادة الرئيس ،

لست فنياً لأناقش تفصيلات الموازنة من ايرادات ونفقات جارية ورأسمالية ، ولكن نظرة عامة الى هذه الموازنة يتبين لنا منها النقاط التالية :-

١- زيادة النفقات الجارية في موازنة ١٩٩٤ بمقدار ثمانين مليون دينار تقريباً عن اعادة

التقرير لموازنة عام ١٩٩٣ ، وهذا يعني المزيد من الانفاق الحكومي في الوقت الذي تطالبنا الحكومة فيه ، بتخفيض الانفاق وتقول لنا في خطاب الموازنة ان المال العام هو مال الأمة جميعاً فاذا اردتم المزيد من الانفاق فلا بد لكم من رفع المزيد من الضرائب والرسوم لتوفير المال اللازم للانفاق ... الخ ما جاء في نهاية خطاب الموازنة ، فكيف تطالبنا الحكومة بتخفيض الانفاق وتزيد هي النفقات !

٢- زيادة النفقات الرأسمالية بواقع (٦٦) مليون دينار تقريباً ، وهذا أيضاً فريد من الانفاق ليس له ما يبرره ، الا اذا اردنا زيادة عدد السيارات الحكومية والمزيد من الفخفخة في تأثيث مكاتب الوزراء وكبار الموظفين ، وهو الأمر الذي طال مجلس الأمة ايضاً .

٣- إن زيادة النفقات الجارية والرأسمالية يقابلها توقع في زيادة الايرادات تقارب ١١٩ مليون دينار .

٤- إن هذه الايرادات لن تكون حسب منطق خطاب الموازنة وهو ما نعتقد انه صحيح الا على حساب زيادة في الضرائب والرسوم وغلاء في الاسعار .

٥- إن هذه الضرائب والرسوم سيدفعها الغالبية الساحقة من ابناء شعبنا الكادحين على اختلاف مواقعهم من عمال وفلاحين وجنود وصغار الكسبة ، بينما يتهرب منها ذوي

الكروش المتنفخة الذين اوصلوا البلاد بفسادهم الى ما هي عليه من غلاء ومديونية هائلة تضحك عندما تولوا المسؤولية الحكومية تخفيض المديونية وما هي في الحقيقة والواقع الا تأجيل لمواجهتها ، لكي يواجهها ابناءؤنا من الأجيال القادمة ليضعونا على مزبلة التاريخ عندما نورث لهم كل هذه المديونية الكبيرة بدل أن يترحموا علينا .

٦- حسن ، ما ذهبت اليه اللجنة المالية عندما قررت شطب ما يسمى بضريبة المبيعات الموضوعة في وثيقة الموازنة والتي لم يتم اقرارها في البرلمان علاوة على أنه عيب تشريعي ، هو عيب سياسي يوضح مدى استخفاف هذه الحكومة بمجلس الأمة إذ تفترض الحكومة سلفاً بأن هذا المجلس في جيبتها وسيوافق على هذه الضريبة قبل أن تعرض عليه وقبل أن تدرسها لجنته المالية .

٧- الفقر والبطالة ، إن الاسلوب المتبع في معالجة مشكلات الفقر في بلادنا هو اسلوب متخلف تماماً ، اضافة الى أن الدراسات التي تقوم بها الجهات الرسمية لعدد الفقراء في الاردن ولتحديد خط الفقر هي دراسات يشوبها الكثير من النقد وقد اعترف وزير المالية السابق قبل سنة من هذا التاريخ ببطالتها وعدم صحتها وانه لا بد من إعادة النظر فيها وذلك من على هذا البند عند مناقشة موازنة عام ١٩٩٣ .

هكذا من أجل

وبالنسبة للبطالة ، فمن المعروف أنه بدون خلق فرص عمل جديدة لا يمكن لنا أن نمنح هذا العدد الهائل من العاطلين عن العمل ، وإن فرص العمل تحتاج إلى مزيد من الاستثمار وإن زيادة الضرائب من يوم إلى يوم ومن موازنة إلى موازنة يعني احجام رأس المال عن الاستثمار بل سيؤدي إلى رحيل رؤوس الأموال إلى البلدان التي تعطي حوافز أكثر ايجابية وضرائب أقل للاستثمار فيها ، ولا أدري كيف سنشجع الاستثمار ما دمنا نصر على زيادة الضرائب .

٨- الفساد ، لقد زاد الفساد المالي والإداري واستشري ، حتى أصبح هو الأصل ، واصبحت النزاهة هي الاستثناء يقال فولان والله نضيف لأن الأصل الفساد والاستثناء هو النزاهة والنزاهة ومن لم يصدق فلينظر إلى تقرير ديوان المحاسبة الذي وزع على النواب قبل أيام ، ليرى المآسي التي تمر دون أن تكلف الحكومة نفسها بمحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم الاقتصادية الخطيرة ودون أن تحميلهم إلى القضاء لمآثرتهم عنها ، بل ويكتفي مجلسنا الكريم بالاطلاع عليها والمرور عليها مكراماً ، وما بالكم لو اطلعتم على البلاوي التي اكتشفها ديوان الرقابة والتفتيش الإداري والذي نطالبه ان يقدم لمجلس النواب تقريراً دورياً عن احواله وأن تقوم الحكومة باصدار مشروع قانون ينظم عمل هذا الديوان ويعطيه

صلاحيات أوسع ، بالإضافة لتعديل قانون ديوان المحاسبة يصبح من حق الديوان وقف والغاء القرار المالي الخاطيء والمخالف للقانون ليس فقط توجيهه لاستيضاح والانتظار والتأكيد على الاستيضاح وانتظار الجواب إنما الغاء القرار المالي الخاطيء والمخالف للقانون وربط الديوانين بمجلس الأمة

٩- العطايات والكميوسونات : لا زلنا نتبع نفس الطرق السابقة في حالة العطايات الكبيرة وخاصة على الشركات الاجنبية ، فمن اجل عيون عملاء الشركات ووكلاءها في الداخل تحال احياناً العطايات على بعض هذه الشركات مع أنه من الممكن احالتها على شركات اخرى وبكافيات شركة معينة ، لينطبق العطاء على معدات هذه الشركة بفترة قادر ، مع امكانية توفير مبالغ كبيرة لو توفرت النزاهة في بعض العطايات واضرب مثلاً .

في مجال الاتصالات :

١- فيما يتعلق في مشروع الاتصالات الحكومية والذي تم طرحه مؤخراً إلى القطاع الخاص ، نص القانون المعدل والذي يسمح للحكومة بإحالة مثل هذه الخدمة للقطاع الخاص على أن تكون الشركة التي تمتلك الرخصة شركة أردنية مملوكة لأردنيين مئة بالمئة ومن كانوا نواب في المجلس السابق يذكرون هذا الموضوع الذي أقر في ٩٣ ، في الدورة

الأخيرة ، إلا أنه في مواصفات العطاء والاتصالات الحكومية اشترطت مؤسسة للواصلات على أن يكون للشركة الأردنية علاقة مع شركة عالمية علاقة اضع تحتها خطين ذات خبرة في مجال ادارة الشبكات .

لم توضح الشروط ما هي طبيعة تلك العلاقة وكيف يمكن للحكومة ان تضمن ان تلك الشركة الاجنبية ليست شريكاً خفياً مع أن وجود هذه الشركة يتناقض مع روح القانون الذي وضع من أجله وهو عدم السماح لجهة أجنبية بالتحكم في نوع من الخدمات الهاتفية في الاردن .

وكان أولى أن تشترط الحكومة ان تدار تلك الشبكة بأيدي أردنية مع السماح باستئجار خبراء أجانب إن لزم ولفترة محدودة تضمن بعدها الحكومة تأهيل كوادر أردنية لإدارة الشبكة كاملاً وتكون مؤهلة لمثل ذلك العمل على مستوى المنطقة .

ومن جانب آخر ، كيف سيتم تحويل المبالغ التي ستدفع إلى الشركة الاجنبية والتي ستكون حتماً بالعملة الصعبة .

عما يعني أن قسماً من العائدات المحلية والتي ستجمع من المشتركين داخل الاردن بالدينار الأردني سوف تحول إلى عملة صعبة تخرج من احتياطاتنا إلى الشركة الاجنبية وبشكل مستمر ومتواصل .

٢- ستقوم الحكومة قريباً أو هي قامت لا أدري بتنفيذ البرنامج الاستثماري لتطوير الاتصالات داخل المملكة وبكلفة " ٢٠٠ " مليون دينار تقريباً وسوف يتم تمويل مشاريع ذلك البرنامج من خلال قروض سهلة أو تجارية .

من المعلوم للجميع كيف كانت نتائج مشاريع التنمية في السابق والتي كانت تمويل بموجب قروض أجنبية وما تبعها من مديونية عالية لا تزال نعاني منها ، أما المشكلة فلا تنحصر في تمويل تلك المشاريع من تلك القروض بحد ذاتها ، وإنما في شروط تلك القروض بحيث تفرض على الحكومة الشراء من شركات محددة بتلك الدول الممولة مما يجعلها تتحكم بتنفيذ المشاريع بالاسعار التي تحددها وغالباً ما تكون متفق عليها ما بين الشركات ومقسمة بينها مما يعني أن الحكومة تمتلك أجهزة قيمة مما تدفع مقابل تلك القروض المشروطة .

والسؤال هنا ماذا فعلت الحكومة لتلافي تلك السلبية للمشاريع المستقبلية ؟ ولماذا لم تلزم في شروط عطاءاتها أن تعمل الشركات المنفلة على تشغيل ايدي عاملة محلية من مهندسين .

وهنا انصت الجميع للأستماع لآذان صلاة العصر .

هكذا من أجل

السيد عبد الكريم الدغمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

وفين أو شركات محلية بحيث تساهم في حل جزء من مشكلة البطالة والمشفية في ذلك القطاع بالإضافة الى الاسهام في نقل التكنولوجيا الى الداخل بحيث تؤهل كوادر فنية قادرة على النهوض بذلك القطاع الهام والمساهمة اكثر في المشاريع المستقبلية والمحلية والاقليمية وهذا ما يمكن للحكومة ان تستفيد منه مقابل تلك القروض .

٣- قامت دائرة العطاءات الحكومية بالتعاون مع مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية بطرح عطاء الاتصالات الريفية في شهر نيسان الماضي ، أحالة ذلك المشروع الى واحدة من الشركات التي تقدمت بعروض ويعود ذلك الى الاسلوب الذي اتبع في تقييم العروض والذي تسبب في اعتراض عدد من الشركات وأرغم الحكومة على - يعني أرغم لجنة العطاءات - استدعاء شركتين وتوجيه بعض الاستفسارات لها راسمتم في استثناء الشركات الاخرى من الاستفسارات وتوضيح عروضها .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، ما هي المعايير التي تستخدم في تقييم العطاءات ؟ وهل هي ثابتة وواضحة ؟ وكيف يمكن للجان الفنية ان تقوم بتقييم الاسعار حسب فهمها لتلك

العروض دون مفاوضة الشركات والزامها بما جاء في عروضها ومطابقتها للمواصفات خاصة فيما يتعلق بأنظمة تدخل العمل في المؤسسة لأول مرة ؟ كان لتلك الاجراءات آثار سلبية واضحة لدى الشركات وبالتالي لدى دولها وشكك في نجاعة وصحة تقييم وأحالة العطاءات في ذلك المجال ولا تغفل ما لذلك من أثر على مصداقية الدولة دولياً والأهم من ذلك ما قد تتكلفه الخزينة من تكاليف إضافية غير مبررة نتيجة لذلك .

وأعتقد أنها تكلف في هذا العطاء حوالي مليون دينار اضافي فقط في هذا العطاء ولا بد لي من أن اهب بعالي وزير الاتصالات والبريد ومعالى وزير الاشغال العامة والاسكان اللذين اكن لهما كل الاحترام أهيب بهما أن يلبقا بمشروع الاتصالات الخلوية قبل أن ينفذ ، وأن يعضا حداً فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج ، حتى تتوقف الكومسيونات التي سترتب علينا مديونية كبيرة ونأج بمن اقل . واذا ارادا المزيد من المعلومات فمتوفرة لدي ومستعد لتقديمها لهما .

١٠- وما زلت اتحدث عن الفساد ، فقد أبدع بعض الوزراء والامناء في صرف موازنات وزاراتهم على حاراتهم ودوائرهم الانتخابية ، في حين أبدع بعض منهم على وضع حاجات دوائرهم في الموازنات المتوالية

رغم وجود حاجة وأولية في مناطق أخرى أقل حظاً .

بارب : متى سيصبح لدينا مسؤولين ينظرون الى الاردن وكأنه بيت واحد ؟

لقد مللنا الحديث عن المحسوبية والجهوية .. عيب أن تكون حالات تجاوز الدور في التعيينات في ديوان الخدمة المدنية حسب ما ذكر أخي سمير قبل قليل ونحن نخطب يوماً على الناس بأن امور التعيين تتم حسب الدور وتجميع النقاط عيب اقل ما يمكن أن يقال عيب .

مطلوب من دولة رئيس الوزراء أن يحاسب على كل هذه الامور ، وهي امور لولا ان تأكدنا من صحتها لما ذكرناها في كلمتنا .. ومطلوب من المجلس الكريم أن يتحرى عن هذه الامور ، وان تدعوا اللجنة الادارية او لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين أي نائب يثير مثل هذه الامور الى الاجتماع بها والتحقيق في صحة ما يقول ، لتوصل الى المجلس الكريم بعد ذلك ما يتحصل لديها من معلومات قد يجدها المجلس مجالاً لمحاسبة المسؤول الفاسد ومعاقبته بالطريقة القانونية .

زميلتي زملائي الافاضل

أزعم وأنا اتحدث عن الفساد وانني استطيع ان أبقي امامكم ساعات طويلة للحديث عن مواضيع كثيرة وعن دوائر

ووزارات وشركات استشرى بها الفساد الى أن نخر عظامها .

وأذا كان الزميل سمير يقول وزارة الصحة المنكوبة فأنا أؤكد له أن اغلب الوزارات والدوائر منكوبة من الفساد .

سيدي الرئيس ،

ما أشبه اليوم بالبارحة ، فالظروف التي نمر بها داخلياً تذكرنا بالظروف التي مرت بها البلاد عامي (٨٨ و ٨٩) قبل هبة نيسان المجيدة التي انطلق من دماء شهداءها وفقراءها الأعلان الأول عن رفض الظلم والقهر والفساد الذي مارسه بعض الحكومات وعلى رأسها الحكومة التي كانت وقت قيام الهبة المجيدة ، ولتقف ونقارن غلاء في الاسعار .. مزيد من الضرائب .. تضخم .. عجز كبير في الموازنة يصل حد الثلث ويصور لنا على أنه لا عجز فيها ، تأكيدات يومية من المسؤولين بأن الدينار لن ينخفض ، رجوع الى الأحكام العرفية بطريقة قانونية ملتوية .. ردة عن الديمقراطية تتمثل في المحاكمات المزورة وآخرها المسرحية المضحكة المبكية المسماة قضية يحاكمون الذين بقضية جامعة مؤتة وما هو رأيكم لو ابرزنا لكم وثائق مزورة من وثائق المحاكمة ؟ ومجلس النواب لا يحرك ساكناً ولجنة دراسات الحرية والديمقراطية لا تهت لها قصة ا اينما تخترق حقوق الانسان والمواطن ، ويعذب مواطنون

هكذا من أجل

لا تتزاع اعترافات منهم بشيء لم يرتكبه الأمر الذي يدعوننا للأشمئزاز ونحن نناقش مشروع الموازنة معتقدين ان هنالك بقية باقية لما يسمى بالديمقراطية ا

١١- إن موازنات المؤسسات المستقلة بقيت خارج سلطة مجلس النواب الدستورية بزعم ان قوانين تلك المؤسسات لا يوجب عرضها على مجلس النواب ، فلنراجع هذه النصوص نواباً وحكومة إن كانت تتفق واحكام الدستور أولاً ، ثم فلنعد الى توصيات مجلس النواب السابق الذي أوصى عند كل موازنة على أن يعدل القانون لتصبح موازنات هذه المؤسسات من ضمن الموازنة العامة للدولة ، وهنا اقترح وضع النص التالي في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ بحيث تصبح مكان المادة ١٢ في المشروع واقترح ان تكون المادة (١٢) على الشكل التالي : " بالرغم مما ورد في أي قانون آخر لا تنفذ موازنة أي مؤسسة حكومية مستقلة لعام ١٩٩٤ الا بقانون يعرض على مجلس الأمة قبل نهاية شهر شباط من هذا العام " ويعاد ترقيم المواد في مشروع القانون لتصبح المادة ١٢ في المشروع مادة ١٣ ويحل محلها النص المقترح ، فاذا وجدت من يثني على هذا الاقتراح سأطلب طرحه للتصويت .

إذ لا يعقل أن تخرج موازنات هذه المؤسسات الحكومية عن سلطة المجلس ، وهي

تتفق ٤٩٥ مليون دينار لهذا العام حسب خطاب معالي وزير المالية أي حوالي نصف مليار دينار ا

١٢- التخاصية وبيع القطاع العام : لقد حذرنا من هذا الأمر عند مناقشة موازنة عام ١٩٩٢ وقلنا وقتها أن بيع الحكومة لمساهمتها في بعض الشركات الناجحة والرابحة هو من الأمور التي نرفضها ، وخاصة اذا كانت الشركة غير متعثة ، إذ أننا نرحب عندما يبنى المال العام الذي هو مال الأمة جميعاً كما يذكر خطاب الموازنة ، كما أن عمليات البيع تتم غالباً الى بعض الحيتان الذين لا يشعرون ، لا اشيعهم الله حتى لو اكلوا موازنة الدولة بنفقاتها وابراداتها مجتمعة وحتى لو اكلوا اشخاص الحكومة ونوابها وشعبها في كروشهم التي يزداد توسعها بازدياد المال فيها .

١٣- زيادة الرواتب : انه لمن المؤسف حقاً أن نفتح هذا الباب كل عام ، فلو كانت هنالك معادلة منضبطة للأسعار والضرائب لما طالب احد برفع الرواتب او زيادتها ولكن الاختلال في معادلة الاسعار والضرائب من جهة والرواتب من جهة اخرى يؤدي الى المطالبة دائماً في زيادة الرواتب ، ومن المؤسف ايضاً أن تزداد رواتب رؤساء السلطين التنفيذية والتشريعية ورواتب الوزراء في الوقت الذي يشكو منه العاملون في اجهزة الدولة مدنيين وعسكريين من ضآلة مرتباتهم بالاضافة

للمقاعدن القدامى والجديدين ، فقد كنا نعتي ان تكون هذه الزيادة جزءاً من زيادة هؤلاء الذين يشكلوا الشريحة الأكبر في المجتمع الاردني .. انني اعلق موافقتي على مشروع الموازنة على استجابة الحكومة لهذا الطلب وطلبات اخرى تالية كما أنني اشير الى ان هذه الزيادة مع أنني ارفضها من حيث المبدأ قد شملت رئيس السلطة التنفيذية ورئيس السلطة التشريعية رئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب والسادة الوزراء ونسيت الحكومة ان تشمل في هذه الزيادة رئيس السلطة القضائية الرجل الطيب الفاضل الذي يستطيع ان يطالب لأنه رئيس للسلطة القضائية وكلكم يعرف هذا الرجل ويعرف مواقفه ولكن الذي لا يطلب في هذا البلد يبقى مظلم ويبقى الأحجاف بحقه دائم اما السلطات الأخرى تزداد رواتبها يا سيدي استحملونا قليلاً لأنني آخر المتحدثين يا سيدي هذه دائرة الطفرانين وليس الدائرة الثالثة .

١٤- دعم القوات المسلحة ليست بأكثر غيرة من الحكومة على القوات المسلحة التي نأمل لها بكل الدعم والتأكيد من هذه الحكومة .

١٥- البنك التعاوني : مصيبة أن تهتر الثقة الى هذا الحد .. فال مواطن دافع الضرائب والرسوم .. يرفض طلبه بسحب رصيده الدائن في البنك التعاوني (الحكومي) والذي قد لا

يكون عنده غير هذا الرصيد ، بينما دفعت الحكومة ودائع بعشرات او مئات الملايين في بنوك اخرى ومصيبة المصائب ما نشر مؤخراً من أن وزارة المالية ترفض التغطية بمبلغ ٢٠ مليون دينار قررهما مجلس الوزراء لتغطية ودائع صغار المودعين ويقال ان صح ذلك ان مجلس الوزراء قد قرر ذلك مرتين والمالية " تنطش " ، ما دام انهم لم يطنشوا شاكرًا لوزارة المالية ومطلوب محاسبة الذين تسبوا في افلاس البنك ، ومطلوب ايضاً محاسبة المسؤولين عن ضياع هذا المال ، ومحاسبة بعض كبار المسؤولين الذين عليهم ديون لهذا البنك ولم يسددوها لليوم واعرف بعضهم على الأقل ا

١٦- الضمان الاجتماعي : أعلم بحكم خبرتي في هذا المجال أن قرار تحسين او زيادة الرواتب التقاعدية للمشمولين بقانون الضمان الاجتماعي أمر يحتاج الى دراسات علمية للمحافظة على اموال الضمان التي هي اموال عمالنا ، ولكننا نأمل من هذه المؤسسة الوطنية ان تسارع في هذه الدراسات وزيادة الرواتب التقاعدية ولو أدى الأمر الى زيادة نسبة الاقتطاع من المؤسسات اي ما هو اكثر مما هي عليه الآن وارجو من مديرها العام ومجلس ادارتها الذين أحترم الذي يرأسه معالي وزير العمل أن يتنبهوا الى موضوع شراء الاراضي لمصلحة مؤسسة الضمان ، فكثير من الكومسيونات أو قل نسبة عالية تدفع في

هكذا من المأهول

هذا المجال فالحذر في هذا الموضوع الذي اعلم أنه سيلقى استجابة طيبة من رئيس المجلس ومن مديرها العام ان شاء الله .

١٧- القضاء ، مرة أخرى في اقل من شهر أجدني مضطراً للتأكيد على ضرورة تحسين وضع هذا الجهاز ، فمرفق العدالة ، وسلطة القضاء أمر يجب أن لا يمر عنه بالكلام والخطابة التي تتطير في سماء هذه القبة ، نريد أن نسمع جواباً من الحكومة على تحسين وضع متبسي هذا الجهاز الذين لا يزيدون على (٣٠٠) قاضٍ ، يركب بعضهم بالباصات وسيارات السرفيس ونظام الكادر الخاص بهم ما زال حليماً يستبشرون به كلما جاءت حكومة وتغيرت أخرى .. فأمل أن تنتهي من هذا الحلم بترجمته الى حقيقة ، كما أن اقتراحي في جلسة الثقة لم أجد له صدى في هذا المجال ، فهو اقتراح عملي لا يكلف الخزينة نلماً واحداً ، وهو السماح للقاضي بأقتناء سيارة بلا جمارك ورسوم وبنمرة مميزة او حكومية لا يهم مادام على رأس عمله ويشغل منصب القضاء اسوة بموظفين آخرين في اجهزة الدولة لا يزيدون أهمية على قضائنا الاجلاء ، أمل أن اسمع جواباً من الحكومة على هذا الاقتراح .

١٨- مطالب محافظة المرقى التي اتشرف بمثيلها .

دولة رئيس المجلس : أعطينا اياها . السيد عبد الكريم : يا سيدي هذه المرقى وليس الدائرة الثالثة .

دولة رئيس المجلس : الله يرضى عليك لا تشير الى الدائرة الثالثة نحن اشرنا للوقت ما لها علاقة الدائرة الثالثة والتلميح للأمور .

السيد عبد الكريم : التلميح ليس اساءة نذكرها بالخير أعلم سلفاً أنه لا يمكن أن تتراد النفقات في وثيقة الموازنة المعروضة على هذا المجلس الكريم ، ولكنني سأطالب بتوزيع النفقات الرأسمالية في المحافظة وما هو من صلاحيات الوزراء في هذه النفقات بعدالة ، كما أنني ارجو اعتبار هذه الطلبات اساساً عند اعداد الموازنة او الموازنات القادمة واقترح في هذا الصدد برنامج دوري تعدده لجنة وزارية لكل محافظات الأردن لمسؤولياتها بعضها ببعض .

سيدي الرئيس ، ان شعبنا العظيم مستعد للصبر على الفاقة والجوع ، شريطة أن توزع مكتسبات التنمية توزيعاً عادلاً ، انه مستعد لشد الاحزمة على البطون على أن تشعره الحكومات بالعدالة في الخدمات والتميينات أم التعامل معه على اساس " ناس عز .. وناس معزي " عندئذ تختل كل المعادلات عندما يشعر مواطنو محافظة او لواء بالقهر ازاء

للوات التي تقدم لمحافظة او لواء او مقاطعة اخرى .. اننا لا نطالب بالعدالة المطلقة ، نالعدالة المطلقة عنده تعالى وحده ، ولكننا نطالب بالعدالة النسبية ، ونباية عن الذي يقبل نقيلي له في هذا الوطن الحبيب ، اقول : اعطونا من العدالة ما نسبته ٥٠٪ وتقبل ا

ومن هنا اسجل عتيبي الشديد على دولة رئيس الوزراء الذي نحترم ، عندما شرف محافظة المرقى بزيارة لدار المحافظة ، وقد علمنا في الصباح الباكر عن تواجده في دار المحافظة وتأخرنا منتظرين أن يأمر دولته بدعوة من يتواجد من نواب المحافظة لحضور اجتماعه مع المسؤولين التنفيذيين في المحافظة ، ولكي يستأنس دولته بأراء النواب بحضور التنفيذيين ويرى بعينه ما نقوله عن الظلم والحيف الذي لحق بنا ، الا أننا لم نجد من يدعونا الى الحضور ، وتأخرنا دون فائدة ، وعانيت نفسي قائلاً ، انني اعرف أن دولة الرئيس الذي لا يؤمن بالتعاون مع النواب وخاصة اذا كان النواب من المعارضين ، فلماذا انتظرت ؟ ألحق علي !

اغفروا لي لخص المطالب وهي غيض من فيض :

أ- محطة تنقية الحربة السمراء : لتطبيق مقولة " ناس عز وناس معزي " لا أجد أفضل من هذه الحطة مثلاً لتطبيق هذه المقولة ، فنواطن عمان والزرقاء والرصيفة وما بينهما

يرسل مياهه العادمة ويدخل حمامه ليرسل هذه المياه الى تلك الحطة ، وما على الساكنين على بعد ٢٠ - ٣٠ كم من هذه الحطة حسب اتجاه الرياح الا أن يشتم رائحة تلك المياه ويسيج بحمد الحكومة ويدفع الضريبة والرسم مثله مثل الذي ارسلها أي تلك المياه من عمان .. لا نقول شيئاً ابداً لا نعلق ، وانما نطلب أن تصله الكهرباء الزراعي والمدرسة والعبادة الصحية المناسبة ، بفحص عينات من الساكنين قرب هذه الحطة وخاصة من المواليد الجدد ، انها كارثة حقاً .. واطالب الجمعية العلمية الملكية وجمعية حماية البيئة وجمعية حماية الطبيعة ووزارة البلديات والبيئة بأجراء دراسات علمية على الحيوانات والطيور والزواحف القريبة منها عما اذا جرى تغير فيها .

نحي بتصير طفرة بالجنيات مصيبة أن تبدأ الخدمات عند غير هؤلاء .. حبلاً لوزارهم كبار المسؤولين في اماكنهم وشاهدوا البؤس والمعاناة ، فالوصف الكلامي يعجز عن الحقيقة المرة التي لا توصف الا بالمشاهدة الفعلية وليس التلفزيونية !

ب- إن جنوب المحافظة ، الذي يقع بالقرب من الحطة المذكورة يظلم دائماً مقارنة بالمناطق الأخرى وقد توجهت الى كل المسؤولين بضرورة إنصافه الا أن المعاناة ما زالت مستمرة وكنت أتوقع عندما شرف دولة

رئيس الوزراء المرفق قبل ايام أنه سيسحب البساط .

بساط المطالبات الخدمية من تحت النواب ويشكل لجنة لهذه المظلمة على أعلى مستوى ، ما زال الأمل موجوداً على كل حال .

ج- التعمينات : أكثر محافظة تظلم بالتعمينات هي محافظة المرق ، ومن لا يصدق فليرجع الى عدد الميعين منها في وظائف الدولة عام ١٩٩٣ و لينظر الى من يعين فيها من خارجها ، وخريجوها ينظرون اليهم بعين القهر مسلحين بأسس التعيين التي تقول ان الخريج ابن المحافظة هو الأول بالتعيين فيها من الخريج بنفس التخصص من محافظة أخرى ، بل لا يتنافس معه ، وكل يتنافس على التعيين في محافظته عدا الوظائف المركزية ، وكل هذه الأسس تسمن ولا تغني من جوع اذا لم يراقب تطبيقها بصورة أفضل مما هي عليه الآن ، ويتحدث اهالي محافظة المرق هذه الأيام عن التعمينات في جامعة آل البيت في المرق ، ويأملون أن تكون التعمينات وخاصة الإدارية منها من ابناء المحافظة الماطلين عن العمل إسوة ببقية الجامعات الحكومية في بلادنا لا أن تصبح مثل بقية الدوائر في المرق .

د- شبكة المياه في المرق : لقد أكل عليها الدهر وشرب وان نسبة الفاقد في المرق

من المياه هي اعلى نسبة في المملكة حيث بلغت ٧٧٪ حسب احصائيات سلطة المياه وان نسبة الفاقد تعود الى قدم الشبكة بالدرجة الأولى واصبح من الضروري تغييرها او تحديثها ، مضافاً الى أن بعض القرى والتجمعات السكانية لا زالت بدون وصلات وتحتاج الى مجموعات من المواسير التي لا تكلف الشيء الكثير ومتوفرة في السلطة .

هـ- كهرباء الريف ، مع تقديري البالغ لكل العاملين في هذا الجهاز ، فأنا تأمل المزيد من الاستفادة من هذا المشروع مطالبين بأعفاء من تطالهم أخطار محطة تنقية السمراء من الشروط المطلوبة للأمانة وهي عشرة منازل + ترخيصها + مخطط تنظيمي ، وبالنسبة فأنا مديرية كهرباء الريف التي تقوم بجهد متميز في هذا المجال وقد استفاد عدد كبير من اريافنا من مشاريعها وازداد تمسك المزارع بأرضه ، مما يعني المزيد من الهجرات المعاكسة وضرورة الاهتمام والمتابعة للمناطق الخاضعة لاشرفها وإثارة المنازل التي تنشأ في تلك المناطق بعد تنفيذ المشاريع وهو أمر يدعونا الى ضرورة ان تكون هذه المديرية مؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً وتابعة لوزارة الطاقة بدل تبعيتها لسلطة الكهرباء .

و- تعبيد الطرق القروية والزراعية في جنوب وغرب المحافظة ، أطلقكم ايها الاخوة تشاركونني الرأي بأن الأولوية في إيصال

جواب الحكومة في هذا الصدد .

ح- ما زلنا ننتظر بناء مراكز صحية شاملة في المنشية وإرحاب والزنية ونادراً اريد أن التجاوز عن التفاصيل .

ط- تأمل من معالي وزير الاشغال العامة والاسكان اذا تفضل علينا باكمال المسرب الثاني من الطريق الداخل الى المرق من جسر الطريق السريع القادم من الزرقاء الى الحدود السورية ، وهذا المسرب لايزيد عن ١٨٠٠ كم من الجسر الى مدخل مدينة المرق ، مع عمل التحويلات اللازمة لهذا الجسر حسب المواصفات الدولية وليس على الشكل الحالي الذي يسبب الحوادث ، ويمكن تمويل ذلك من مخصصات الطرق النافذة أو أي وفر في أي بند مناسب في موازنة وزارة الاشغال الرأسمالية .

كما تأمل من معاليه أن يضع حداً للمجزرة التي تتكرر يومياً على طريق المرق المنشية التقدم واصلاح هذا الطريق ليخدم قرى ام النعام الشرقية والغربية والبويضة الشرقية ، وان يتم رصد المخصصات مستقبلاً لطريق المرق المنشية المختصر الذي أشعر بالمرارة كلما تذكرته ، فقد تم شطبه من الموازنة الرأسمالية لوزارة الاشغال العامة عدة مرات رغم الوعود المتكررة والقناعة بضرورة وانشاء هذا الطريق سيسهم حتماً في تخفيف الحوادث التي تقع

الطريق للمواطن أي للتجمع السكاني الذي لم تصله الطريق ، لأن الانسان أغلى من أي شيء آخر ، فلتضع اولوية اوصول الطرق القروية والزراعية للتجمع السكاني ، ثم للزراعة المروية، ثم للزراعة الشجرية ، ثم بعد ذلك للزراعة الواسية ، تأمل أن يتم ذلك وأن نحقق مقولة القائد في هذا الصدد " الانسان اغلى ما نملك " واؤكد للحكومة الموقرة بأن هنالك تجمعات سكانية ما زالت دون طرق معبدة ، فاذا صادفت الامطار واستمرت ، انقطع اهل هذه التجمعات عن الوصول الى باقي العالم لأحضر العلاج او وقود المدفأة او الذهب للطبيب .

ز- قطاع الاتصالات ، لقد تمت احالة مشروع مقسم المرق الآتي بكلفة عالية الأمر الذي يجعلنا نؤكد على المطالبة بأن لا يستثنى أي موقع من قرى المحافظة بدءاً من عين النبي هو يشان في أقصى غرب المحافظة الى الحدود العراقية في أقصى شرقها ومن حوشا في شمالها الى قرية المزرة في جنوبها مروراً بكل القرى والتجمعات السكانية الواقعة بين ما أسميت من مواقع ، حتى لا نعود الى الوقوع في بحر المطالبات الجديدة من وصل هذه القرية بالمقسم ، او عدم وصل تلك ، وحتى يتم ذلك اسوة بباقي قرى المحافظة القريبة من المرق والبعيدة عنه ، حيث ما زالت هذه القرى بدون أية خدمة هاتفية تذكر ، واحب أن اسمع

هكذا من أهل

هكذا من المأهول

يومياً على الطريق القديم كما أنه يخفف وطأة السير عليه ويربط المفرق بالمنشية بطول ٨ كم فقط ، أمل أن لا تتكرر مطالبتنا به وإن تنتهي منه .

ي- مكانة الجردان والقوارض في المفرق : وهذا امر لا يحتمل التأخير بعد أن قام احد الجردان او اكثر بالأعتداء على طفلة رضية وقضم اصابع يديها ورجليها ثم ادى ذلك الى وفاتها ، لقد جرت قبل سنتين او اكثر حملة مكافحة ، لكنها لم تكن كافية ، ولم تكن المواد تكفي للقضاء المبرم فعادت الجردان للتكاثر واصبحت الآن تشاهد في المفرق بشكل ملحوظ ومتزايد ، والله رأيتها امبارح الأمر الذي يستوجب السرعة في مكافحتها وبكميات زائدة هذه المرة ، وانتي احمل وزير البلديات السابق مسؤولية ذلك وعدم رده على كتاب البلدية الموجه اليه بهذا الخصوص إبان توليه مسؤولية وزارة البلديات وقبل تسلمه مهام وزارة الزراعة ليس أنت دكتور طيشتات .

وفي الختام أقول إن خدمة تصل الى مواطن خير من الف مشروع فاسد او يقصد به التزيين ، مع رجاهة فكرة تجميل وتزيين المدن ، لكن ليس الى الحد غير المعقول ، فنقل مكب النفايات من الرصيفة الذي يقض مضاجع اهاليها ويلحق بهم الازى والمرض أولى من اقامة اي مشروع تجميل او تحسين لأية مدينة ، وشراء حاضنات للخداج في مستشفى المفرق

تقي المواليد شر الهلاك خير من شراء سيارتين حديثتين لمجلس الأمة للتشخيص والجمعية على المواطنين .. !

والله من وراء القصد ، عليه توكلنا ، واليه اثبنا ، واليه المصير ، انه نعم المولى ونعم النصير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
دولة رئيس المجلس : الله يبارك فيك ، دكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله الأمين .

لقد كلفني اخواني نواب كتلة الحركة الاسلامية جبهة العمل الاسلامي بالقاء واعداد هذه الكلمة عنهم وأعتبراري اسعى بدفعهم ادناهم اقول والله المستعان .

" يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين " وبعد ،

فان الرائد لا يكذب أهله " ولئن كنا اليوم في مواقع الريادة من شعبنا وأهلنا ، فاننا لن نكذب هذا الشعب وما كذبناه يوماً " وما دمننا مثليه ، فلا ينبغي ولا يجوز شرعاً " ولا أمانة ومسؤولية أن نمثل عليه فرائدنا الصديق والحق ندرز معه حيث دار ونهجن العذل والانصاف نلتزم به ولو على أنفسنا وتفسير مع

من يلتزمه حيث سار .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لما كانت الموازنة ومناقشتها مناسبة سنوية للوقوف على الخطة السنوية لرزمة السياسات الحكومية والبرنامج العملي والتفصيلي والتعبير الرقمي والمالي لهذا البرنامج ولعام قادم فان هذه المناسبة تضع النائب أمام مسؤولية جسيمة تفرض عليه التعامل الجاد والوعي الكامل والادراك العميق والالام الشامل بأبعاد خطاب قانون الموازنة العامة ووثيقتها باعتبار ما تشكله أرقامها من ساحة الممكن والمتاح وأرضية التحرك الحكومي للتعامل مع مشكلات الشعب وهمومه ومدى القدرة على سد احتياجاته .

من هنا فان ساحة التحرك التي تعكسها أرقام الموازنة لا مكان فيها لمطلب لم تأخذ ترجمته المالية مكانها بين أرقام الموازنة التي يناقشها المجلس الكريم .

ولئن كان لهذا المجلس من علر في مطالبات نوابه التي ستكون في غالبيتها من باب التذكير للحكومة عند اعداد وثيقة الموازنة القادمة باعتبار انقضاء دورته الأولى بعد اكتمال اعداد هذه الموازنة ، فليس لنوابه علر في تكرار هذه المطالب عند بحث الموازنة القادمة اذا قدر الله لنا الحياة حينها حيث يحتم علينا احترامنا

لعقولنا ووقتنا وشعبنا أن نعمل على تضمين مطالب دوائنا في موازنات الوزارات المعنية للخدمات أثناء اعدادها لموازنتها حيث يكون أمر تلبية المطالب ممكناً زماناً ومكاناً .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

في جولة شاملة ومتأمله لخطاب وثيقة الموازنة لعام ١٩٩٤م وقفت فيها على مجموعة من المؤشرات الكلية والمركزات الجوهرية اعتمدها منطلقات رئيسية لمناقشتي لهذه الموازنة والتي أعرض لها على النحو التالي :-

المنطلق الأول :-

في العلاقة بين السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية وبين وثيقة الموازنة من جهة ، وبين خطة التنمية الخمسية ووثيقة الموازنة من جهة أخرى .

صحيح أن خطاب الموازنة قد تحدث عن المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية ثم قدم خلاصة لأرقام الموازنة لكن الخطاب جاء خالياً من ملخص يعكس الربط الواضح والصريح بين هذه السياسات ومؤشراتها وبين أرقام الموازنة ومدى تعبيرها واستجابتها العملية لهذه السياسات وعلاقة الارتباط بينهما وبين المؤشرات التي تحدث الخطاب عن توقعها .

ولأيضاح الفكرة لن ليست واضحة

لديه في هذا المجال فائني اعيد المجلس والحكومة الى ما ورد في خطاب الموازنة وفي الصفحة التاسعة منه حيث جاء في الفقرة الثانية وفي السطر الرابع منها ، لقد تم وضع الاطار التالي لحركة المتغيرات الاقتصادية الكلية لعام ١٩٩٤ م : " ثم يورد الخطاب أحد عشر عنصراً لهذا الاطار الكلي لحركة المتغيرات الاقتصادية " .

ولو أخذنا عينة من هذه العناصر واختبرناها مع الأرقام المعنية لها في الموازنة أو الأرقام الصادرة عن نشرة البنك المركزي الاردني لوجدنا علاقة تناقض وتنافر بين هذه الأرقام وبين المؤشرات والعناصر التي أوردتها في سياسة ما أطلق عليه اطار كلياً لحركة المتغيرات الاقتصادية :-

١- فلو أخذنا مثلاً العنصر الأول في الاطار وهو معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي خطاب الموازنة والذي يحدد ب ٥٠٪ وقارناه بمعدل نمو الإيرادات في وثيقة الموازنة والبالغ نحو ٩٪ لوجدنا التفاوت واضحاً والتفسير هو أما أن الإيرادات مبالغ فيها أو أن معدل نمو الناتج المحلي متواضع في تقديره ، أو ربما وهو الأرجح أن الإيرادات قد بنيت على أساس زيادة أسعار المحروقات أو فرض ضريبة المبيعات وهو أمر لم يقل هذا المجلس كلمته فيه فلا يجوز أن كان مقرر في ذهن الحكومة أن ترد ترجمته المالية في الموازنة لأنها لا تملك مثل هذا

الحق .

٢- ولو أخذنا العنصر الثاني وهو تخفيض نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي من ٩٩ر٣٪ عام ٩٣م الى ٩٧ر٨ عام ٩٤م . الذي القاه معالي وزير المالية في الصفحة الثالثة ان نسبة الاستهلاك الكلي لعام ٩٣م قد انخفضت ٣٪ عما كان عليه في عام ٩٢م ، أي أن نسبة الاستهلاك في عام ٩٢م كانت ١٠٢ر٣٪ ويمضي الخطاب في نهاية الفقرة ليقرر أن هذا مؤشر ايجابي يحد من الاختلال الاقتصادي العام .

والسؤال الذي نوجهه الى معالي الوزير هو كيف تم احتساب نسبة الاستهلاك الكلي لعام ٩٢م ؟ هل اعتمدت الأرقام الصادرة عن البنك المركزي التي تبين أن الاستهلاك الحكومي لعام ٩٢م قد بلغ ٧٧١ مليون وأن الاستهلاك الخاص قد بلغ ٣٠٢٢ر٨ وأن مجموع الاستهلاك الكلي هو ٣٧٩٣ر٨ مليون وأن الناتج المحلي لعام ٩٢م قد بلغ ٣٢٥٧ مليون وعليه فإن نسبة الاستهلاك الكلي الى مجمل الناتج المحلي هي ١١٧٪ يا معالي الوزير وليست ١٠٢ر٣٪ أما نسبة الاستهلاك الكلي لعام ٩٣م فيعلم معالي الوزير أن تقديرات اللجنة الفنية التي يعهد اليها في كل عام اعداد وعرض وتقييم الوضع الاقتصادي والمالي وابعاد الموازنة العامة لكل عام تحت اشراف دائرة الموازنة العامة قد قدرت

الاستهلاك العام أي الحكومي لعام ٩٣م ب ٨٥٢١ مليون وأن الاستهلاك الخاص قد قدر ب ٣٢٢١ر٩ مليون ليصبح مجموع الاستهلاك (٤٠٧٤) مليون كما قدرت اللجنة الناتج المحلي الاجمالي ب ٣٥٩٥ر٧ مليون لتصبح نسبة الاستهلاك الكلي الى مجمل الناتج المحلي ١١٣٪ حسب تقديرات اللجنة فأين نسبة ١١٧٪ من ١٠٢٪ لعام ٩٢م وأين نسبة ١١٣٪ من ٩٩ر٣٪ لعام ٩٣م وعليه فكيف تريدنا أن نصدق يا معالي الوزير أن نسبة الاستهلاك لعام ٩٤م سوف تكون ٩٧ر٨٪ مع كل هذه المغالطات في الأرقام التي لا يقبل التدرج بالخطأ فيها من الجهة الحكومية المختصة باعتباره يقود الى خداع وتضليل المجلس والشعب معاً ويوهم المختصين بتوجه منحى الادخار صعوداً فوق نقطة التعادل في الوقت الذي تشير فيه أرقام نشرات البنك المركزي الى انحلال منحى الادخار باتجاه سالب حيث سجل عام ٩٠م مدخرات سالبة بقيمة (٣٥٣) مليون وسجل عام ٩١م مدخرات سالبة بقيمة (٤٥١ر٩٠٠) مليون دينار وسجل عام ٩٢م مدخرات سالبة بقيمة (٣٢٢) مليون دينار .

ولو تابعتنا منطق خطاب وزير المالية في موضوع الاستهلاك الذي يحدد له نسبة ٩٧ر٨٪ من مجمل الناتج المحلي لوجدنا ما يلي :-

أي أن الاستهلاك الكلي سيكون ٤٣١٢ر٧ مليون دينار وإذا كان هذا الرقم الضخم سيشكل ٩٧ر٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام ٩٤م فمعنى ذلك أن هذا الناتج في هذا العام سيكون ٤٤٠٩ر٧ مليون دينار ، أتدرون أيها السادة الكرام ؟ أنه يعني أن يحقق الناتج المحلي اجمالي معدل نمو مذهل نسيم به في العالم اذ سيلغ :-

٤٤٠٩ر٧ لعام ٩٤م منسوب الى ٣٥٩٥ لعام ٩٣م يبلغ معدل النمو ٢٢ر٧٪ وإذا ما استبعدنا من هذا المعدل معدل التضخم فإن معدل النمو سيبقى خيالياً ، وهي ١٨ر٢٪ وهو معدل يتجاوز ثلاثة أضعاف المعدل الوارد في خطاب الموازنة .

ان نسبة الاستهلاك الصحيحة الى مجمل الناتج المحلي لعام ٩٤م ستكون بحدود ١١٠٪ وليست ٩٧٫٨٪ كما زينها خطاب الموازنة .

٣- ولو أخذنا مثلاً ثالثاً وعنصراً من عناصر الاطار الاقتصادي الكلي الذي ورد في خطاب الموازنة ، وهو تخفيض عجز الموازنة بدون المنح ليكون ٥٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي واختبرناه من خلال أرقام الموازنة لوجدنا تضليلاً واضحاً وفرقاً كبيراً في مسألة العجز .

أن العجز الحقيقي في هذه الموازنة هو مجمل المساعدات والاقتراض بما في ذلك مبلغ تمويل الباب الثاني ومبلغ تسديد فوائد صندوق التسليح التي تدفع خارج الموازنة وهو على النحو التالي :-

١٥٦٥ مليون المساعدات والمنح + ٢٢٥ مليون الاقتراض الخارجي والداخلي + ٦٦ مليون تمويل الباب الثاني + ٧٠ مليون تدفع كفوائد لصندوق التسليح = ٥١٧٥ مليون بعد استبعاد ٧٥ مليون أقساط القروض المعاد جدولتها والتي ظهرت في عناصر موازنة التمويل كإيراد وادمجت في جانب الاستخدامات في موازنة التمويل وهي التي يجب الا تظهر بالصورة التي ظهرت عليها في الموازنة وسيأتي الحديث عنها لاحقاً في هيكلية الموازنة وعليه فإن نسبة عجز الموازنة

الحقيقي الى مجمل الناتج المحلي : ستكون ١٣٪ بدلاً من ٥٣٪ كما يطلب صندوق النقد الدولي الذي يحتج دائماً به وبمتطلباته عند الحديث عن زيادة رمية في مرتبات موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين ومتقاعدين .

فهذا هو واقع الموازنة التي صورها الخطاب على أنها متوازنة فما معنى اخفاء الأرقام التي تقود مرة أخرى للتضليل والخداع للمجلس والشعب معاً ؟ .

٤- ولو أخذنا عنصراً رابعاً من عناصر الاطار الكلي لحركة التغيرات الاقتصادية التي أوردتها الخطاب وهو تخفيض المديونية .

ورد في الصفحة العاشرة من الخطاب الاستمرار في السعي لتخفيض حجم المديونية الخارجية وابعائها من خلال شراء الديون وإعادة الهيكلة والعمل على تحويل بعض الديون الى منح .

وورد في الصفحة السابعة من الخطاب أن الحكومة قد تمكنت من إعادة هيكلة ما مقداره (٨٩٥) مليون دولار من المديونية التجارية الخارجية من خلال اتفاقية وقعت في لندن في ١٠/١٢/٩٣م ويذكر الخطاب أنه نتيجة لذلك تم تخفيض ٦٠٪ من حجم المديونية التجارية الخارجية التي تشكل ١٢٪ من مجمل الخارجية ويشير الخطاب الى أنه قد

تم جدولة مبلغ (٣٨٧) مليون دولار من الديون الرسمية - ديون المؤسسات الدولية ، التي تستحق عام ٩٣م - ويتضح مما تقدم أن مجمل للمبالغ التي تم الاتفاق على جدولتها الى ٣٠ عاماً للديون التجارية ، وما بين ١٥ - ٣٠ عام للديون الرسمية قد بلغت (١٢٨٢) مليون دولار .

ان تخفيض المديونية التي أشار اليه الخطاب تخفيض وهمي مضلل للمديونية لا تخفض الا بشطبها أو شرائها او تحويلها الى منح وبغير ذلك فلا يصح اطلاقاً أن يسارع معالي الوزير ويضمن في ملحق جدول رقم (٩) الدين العام الخارجي تخفيضاً وهمياً في خاتمة ديون المصارف الاجنبية ليظهر الرصيد من ١١١٥ مليون في عام ٩٢م الى ٢٢٠ مليون دولار فقط عام ٩٣م .

فالدين لم يخفض بما معالي الوزير وإنما تم تأجيله بفوائد متراكمة سوف يواجهها جيل عام ٢٠٢٣ وقد ربت أضعافاً مضاعفة .

وكذلك الحال بالنسبة للديون الرسمية البالغة (٣٨٧) مليون دولار فان إعادة جدولتها لا يمكن أن تعتبر تخفيضاً لها وإنما هي تأجيل بفوائد متراكمة تحمّلها عند نهاية المدة الى مبالغ قد ربت أضعافاً مضاعفة أيضاً .

من هنا أيها السادة فإن الرصيد المعلوم على الأقل للدين العام الخارجي هو (٧٠٣١)

مليون دولار على الأقل كرصيد مسحوب غير مسدد وليس (٦٠٠٨) مليون دولار كما أظهره الجدول المعروض في الصفحة الثامنة من خطاب الموازنة .

فلماذا اللجوء الى مثل هذا الاسلوب في تقييب الأرقام واخفائها التي تقود الى الخداع والتضليل للمجلس والشعب معاً ؟ .

هذا بالإضافة الى رصيد الدين العام الداخلي الذي جاوز المليار ومئة مليون .

أما عن خدمة الدين العام الخارجي فقد أورد خطاب الموازنة أنه قد تم تسديد مبلغ (٦٧٣) مليون دولار كأقساط وفوائد وهذا يشكل ١٨٪ من اجمالي قيمة الصادرات من السلع والخدمات لعام ٩٣م ولدى العودة الى الأرقام المقدرة من اللجنة الفنية المشار اليها سابقاً لصادراتنا لعام ٩٣م نجد أنها قد قدرت بمبلغ ١٣٦٧٥ مليون دينار وباعتبار معدل صرف الدولار لعام ٩٣ والمقدر بـ ٦٩٪ من الدينار الأردني أي أن الدولار يعادل (٦٩ قرشاً) فان قيمة تسديداتنا لخدمة الدين العام تصبح (٤٦٤٩٤) مليون دينار وإذا ما نسبت هذه الى قيمة اجمالي الصادرات من السلع والخدمات والتي سبق وان اشرت اليها والبالغة ١٣٦٧٥ مليون دينار تصبح النسبة ٣٣٫٩٪ بدلاً من ١٨٪ كما بسطها وجملها خطاب الموازنة .

هكذا من الأسهل

ان معادلة الدين العام والحالة هذه قد جاوزت الحدود الآمنة الى ساحة الخطر المتعارف عليها بنسبة عالية وخطيرة فلماذا التحايل على الأرقام وإخفاء حقيقتها مرة أخرى ؟ أفيخر من مرارة الحقيقة موارثها عن ممثلي الشعب والسلطة الأولى من سلطات الدولة ؟

هـ- ولو أخذنا عنصراً خامساً من عناصر الاطار الكلي لحركة المتغيرات الاقتصادية التي أوردها الخطاب وهو عنصر المساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة لوجدنا العجب العجيب في مغالطة واقع أرقام الموازنة للشعار الذي رفعه هذا العنصر في معالجة أهم مشكلتين ضاعفتين وملحتين وتحلان الأولوية الأولى في مجتمعنا الاردني الذي وصل مرحلة من العنت والارهاق والمعاناة تنذر جسيم ان لم يتم التحرك الجاد للتعامل معهما بصدق وإخلاص وعلى ساحة التطبيق لا على ساحة التنظير ولا التخدير .

يذكر الخطاب أن دراسة أعدتها دائرة الاحصاءات العامة في عام ٩١م قد حددت نسبة البطالة بحوالي ١٩٪ ثم ينتقل الخطاب فجأة دون أن يدلنا من الناحية العلمية على الأساس الذي استند اليه في تحديده لحجم العمالة والبطالة التي حددت بكل بساطة بـ ١٣٪ في عام ٩٣م ، فعلى أي أساس حددت هذه النسبة ؟ ، فهل اجريت دراسة

علمية محدثة بشأن هذه المشكلة المقلقة أم أن منهج التبسيط والاستخفاف بالأرقام قد سيطر على السياق العام للخطاب ؟

انني بكل ثقة وبساطة أجزم أنه ليست لدى الحكومة أية صورة حقيقة أو واقعية عن البطالة ونسبتها في المجتمع الأردني الذي تتولى مسؤولية حكمه ، فكيف بمن لا يلم بهذه المشكلة المستفحلة أن يضع خطة للتعامل الجاد معها .

أما عن الفقر فان دراسته وتحديد نسبته ليست بأحسن حالاً من البطالة . ان الأرقام الصادرة عن دراسة وزارة التخطيط لعام ٩٢م والتي تشير الى انخفاض الفقر من ٢١٪ عام ٩١م الى ١٦٪ عام ٩٢م ، ان هذه الأرقام قد استندت الى دراسة سابقة تعود الى عام ٨٧م يوم أن حددت قيمة سلة السلع لمعدل أفراد الأسرة الاردنية في ظل القيمة الشرائية للدينار الاردني لعام ٨٧م والتي تعادل أو تفوق ١٥٨٪ من قدرة الدينار الشرائية في عام ٩٩٣ ، وعلى هذا الأساس رسم خط الفقر .

أما اذا قيل بأن هنالك خط الفقر قد حدد في دراسة محدثة هي دراسة عام ٩٣م وعلى هذا الأساس بنيت موازنة عام ٩٤م فاننا نود أن نبين لمجسكم الكرم أن هذه الدراسة قد انتقلت بخط الفقر الذي حدد في دراسة عام ٨٧م بمبلغ (٨٩) دينار للأسرة المتوسطة الأسيرة

الاجمالي لعام ٨٧م لتكون النسبة ٥٨٪ .

واذا ما احتج حتى بنصيب الفرد كمعني بهذه الدراسة في العائلة المتوسطة لوجدنا ان نصيب الفرد في الاسرة الفقيرة لدراسة ٨٧م كان ١٢٣٦ ديناراً فاذا ما تم ضرب هذا الرقم بالزيادة التراكمية لمعدل التضخم الذي اشترتها قبل قليل وهي ٥٨٪ لأصبح نصيب الفرد الاردني الفقير في الاسرة المتوسطة ١٣٣ ديناراً كحد أدنى .

ان نسبة الزيادة في رقم خط الفقر الذي أحدثته دراسة ٩٣م على دراسة ٨٧م هو (٣٣٪) وهي تقل ٢٥٪ عن الحد الأدنى الذي يفترض ان ينقل نفس نسبة فقر ٨٧م كنسبة ثابتة الى عام ٩٣م ولا يقللها وعليه فيجب فلتعلموا أيها السادة أن كل موظفي الدولة الذين يقل دخلهم المعدل للاستهلاك عن ١٤٣ هم تحت خط الفقر وفي أسوأ معايير التقشف تقول ان كل موظفي الدولة الذي يقل دخلهم المعدل للاستهلاك عن ١٣٣ دينار هم تحت خط الفقر ، هذا هو واقع شعبيكم المؤلم أيها النواب المحترمون وبأيتها الحكومة المحترمة فانظروا فيه كأولوية أولى قبل كل الطرق والأبنية والتوسعات وحتى قبل المستشفيات إذ لا قيمة لتحسين الخدمات ما دامت الحاجات الأساسية غير موفرة .

أما اذا عدنا الى عنصر الفقر والبطالة

التي يتكرر وجودها في الدراسة أكثر من غيرها للأسر المتوسطة التي معدل أفرادها ٧٢ الى ١١٩ دينار للأسرة المتوسطة التي معدل أفرادها ٦٨ .

لقد انتقل خط الفقر في هذه الدراسة الجديدة قد حدد بمبلغ ١١٩ دينار للأسرة المكونة من ٦٨ فرداً على اعتبار انها تسكن بيتاً مستأجراً ، والمغالطة العلمية والمنطقية في هذه الدراسة تتضح من قصور الرقم الجديد (١١٩) ديناراً كمحدد لخط الفقر عن الحد الأدنى والطبيعي للقيمة الشرائية لمبلغ ال (٨٩) ديناراً في عام ٨٧م وما يجب أن تعكسه هذه القيمة في عام ٩٣م وبعبارة أبسط وأوضح أن مبلغ ال (٨٩) ديناراً الذي حدد خط الفقر به في عام ٨٧م يجب أن يكون (١٤٣) ديناراً لعام ٩٣م ليحافظ على نفس نسبة الفقر التي اعتمدت عام ٨٧م .

ويم التوصل الى هذا الرقم ببساطة بضرب رقم ٨٩ ديناراً بالزيادة التراكمية لمعدل التضخم منذ عام ٨٧م الى ٩٣م والبالغة ١٥٨٪ وإذا كانت الحكومة راغبة في الدقة والموضوعية في عرض الأرقام فبإمكانها العودة الى نشرة البنك المركزي الصادرة في تشرين الثاني لعام ٩٣م لاشتقاق الزيادة التراكمية في معدل التضخم في عام ٩٣م عن عام ٨٧م بقسمة مخفض أو مثبط الناتج الاجمالي لعام ٩٣م والبالغ ١٥٧٦ على مخفض الناتج

وأرقام الموازنة لئرى الربط وعلاقة الانسجام أو التناقض لوجدنا أن الحكومة تشير في خطابها الى تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل في الوقت الذي تقلصت الزيادة في مخصصات هذا الصندوق بنحو نصف مليون كما زيد له في موازنة عام ١٩٩٣ م .

وأما صندوق المعونة الوطنية والذي يرد كوسيلة في معالجة الفقر والبطالة فقد تقلصت الزيادة في مخصصات في موازنة ١٩٩٤ م الى مليون دينار فيما كانت الزيادة لهذا الصندوق في موازنة عام ١٩٩٣ م (٥) ملايين دينار عما كان مخصصاً له في عام ١٩٩٢ م .

وأما الاستمرار في الاستثمار التنموي كوسيلة يوردها الخطاب لمعالجة الفقر والبطالة فواضح أن واقع الانفاق الرأسمالي التنموي لا يسجل استجابة حقيقية لهذا الشعار فنسبة الزيادة في الموازنة الرأسمالية لا تتجاوز نفس نسبة التضخم وهي ٤٥٪ بمعنى أنه واقعياً أنه لا يوجد اتفاق رأس مالي تنموي وإذا ما ربطنا هذه النسبة بمعدل التضخم وهو ٤٥٪ المتوقع ادركنا الا زيادة حقيقة في هذا الانفاق التنموي الذي لا يكاد يذكر اذا ما استثنينا عمال الطرق والصيانة والانشاءات في مشاريع البنية التحتية وهؤلاء ليس هم الذين يشكلون المشكلة إنما المشكلة ايها السادة في البطالة الهيكلية في صفوف المعلمين الذين يمدون بمشرات الآلاف ويتظرون الوظائف .

من هنا فلا بد من أن يقف النواب الكرام على تقرير حقيقي ومحدث لنسب الفقر في محافظات المملكة ونسبة فقر كل محافظة الى الفقر الكلي في المملكة وكيفية توزيع مخصصات الصندوق على هذه المحافظات ومطابقة أداء الصندوق في ضوء التوزيع العادل القائم على الأرقام الواقعية للفقر في مختلف المحافظات .

أنني من خلال تبني لأرقام الموازنة لما أجد ما يترجم ما ذهب اليه خطاب الموازنة في

الحديث عن معالجة الفقر والبطالة من خلال ما أسماه برفع مستوى معيشة المواطن برصد المخصصات اللازمة للمشاريع الصغيرة المكثفة للعمالة ودعم صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية التشغيل والمضي في تنفيذ العديد من المشاريع الانتاجية الوطنية ، فهل للحكومة المخزنة أن تبين لنا ما هي المشاريع الصغيرة المكثفة للعمالة وما عددها وكيفية توزيعها ، وما هي المشاريع الانتاجية الوطنية التي تتحدث عنها وهل تقلص الزيادة في مخصصات صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل هو التعبير الرقمي عن دعم هذين الصندوقين ثم هل تتكرم الحكومة ان تبين لنا كم ستوفر هذه الموازنة من فرص للعمالة .

٦- ولو أخذنا عنصراً سادساً من عناصر الاطار الكلي لحركة المتغيرات الاقتصادية وهو الاستثمار في دعم المواد التمويينية الأساسية .

وإذا ما اختبرنا هذا العنصر لوجدنا أن الاستثمار في الدعم قد عبرت عنه أرقام الموازنة بنفس صورة التناقض التي عبرت فيها عن العلاقة مع العناصر الخمسة السابقة ، فقد تقلص بند دعم المواد التمويينية بنسبة ١٦٪ حيث خفض مبلغ الدعم بواقع ٦ مليون دينار عما كان عليه في العام الماضي ، اتنا مع سياسة توجيه الدعم الى مستحقيه وهي سياسة كان مأخوذاً بها في العام الماضي حين خصص

للدعم (٣٦) مليون ، فهل وجدت الحكومة أن مستحقي الدعم في مجتمعنا يكفي لدعمهم مبلغ (٣٠) مليوناً من الدنانير هل اقدمت الحكومة حتى اقدمت في هذا التخطيط على حسابات دقيقة أوصلت الحكومة الى هذا القرار الذي قلصت فيه مخصصات الدعم بنسبة ١٦٪ أم أن الاجراءات التقشفية التي نرفعها أمام الشعب قد وقع خيارها على بند الدعم وصندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل ومخصصات البعثات التي على رمزية قيمتها يستفيد منها الفقراء .

ان ثمة فئة يحسبها الجاهل غنية من التعفف وهي الشريحة القيادية ممن هم دون الأبناء العاملين الذين تقلصت علاواتهم فهي تقلصت وتحرك بند الدعم المخفض اليوم ليس مستوى معيشتهم ليصبحوا غير مشمولين بدعم المواد الأساسية .

من هنا فأنني أطالب بالاييس هؤلاء الفقراء الذين لا يسألون الناس الخافاً .

٧- ولو أخذنا عنصراً سابعا من عناصر الاطار الكلي لحركة المتغيرات الاقتصادية للدولة وهو العمل على استرداد الكلف الحقيقية للخدمات والسلع التي تقدمها الحكومة لادرنا ما يحمله هذا العنصر من رفع رسوم أو أسعار الخدمات والسلع التي لا غنى للمواطن عنها كالطاقة والمياه مما يعني مزيداً من ارهاق المواطن وتدني

في مستوى المعيشة خلافاً للشعار الذي ورد في العنصر التاسع من هذا الاطار الوارد في خطاب الموازنة ، دون أن يصحبه زيادة في دخول من تأكلت دخولهم من موظفي الدولة بجهازها المدني والعسكري العاملين منهم والمتقاعدين .

٨- ولو أخذنا معياراً ثامناً للأداء الاقتصادي للدولة هو الاستثمار لوجدنا مغالطة وتضليلاً في الأرقام أيضاً .

أورد خطاب الموازنة في ص ٤ وفي نهاية الفقرة تتحدث عن الاستثمار أن رأسمال الشركات الصناعية المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة قد بلغ (١٢٢) مليون دينار حتى نهاية شهر تشرين ثاني الماضي أي لعام ٩٣م مقابل (٤٧) مليون دينار لكامل عام ٩٢م بينما أورد خطاب الموازنة العامة لعام ٩٣م أن رأسمال الشركات المشار إليها قد بلغ (٩٠) مليون دينار حتى نهاية شهر تشرين ثاني لعام ٩٢م مقابل (٤٧) مليون دينار لكامل عام ٩١م .

فأين الصحيح ومن تصدق ؟ .

وبالعودة الى الجدول رقم (١٤) الخاص لرأسمال الشركات الصناعية المسجلة في وزارة الصناعة والتجارة نجد أن قيمة رأسمال الشركات الصناعية هو (١٢١٩) مليون لعام ٩٣م وأن رأسمال هذه الشركات قد بلغ (١٠٠٩) مليون لعام ٩٢م وأن

الفرق الكبير الذي أراد الخطاب ابرازه كأنجاز للحكومة في عام ٩٣م عن العام السابق لم يؤيده الجدول المشار اليه فالفرق هو (٢١) مليون وليس (٧٥) مليون كما صوره الخطاب .

كما أن زيادة رأسمال الشركات الصناعية يبلغ (٢١) مليون في عام ٩٣م لا يعطي الصورة الجلة لفرص الاستثمار الحقيقية المولدة لعمالة ما لم تعلم كيف تمت هذه الزيادة في رأس المال يعود لشركات أسست حديثاً وعكست بذلك توسعاً انتاجياً وطنياً جديداً وولدت لذلك فرص عمالة وكم منها يعود لزيادة في رؤوس أموال شركات قائمة سواء أكان ذلك باكتتابات خاصة أم عامة أم برسملة احتياطياتها .

٩- سوق الأوراق المالية : ولو أخذنا مؤشراً تاسعاً من مؤشرات الأداء الاقتصادي للدولة هو سوق الأوراق المالية يورد الخطاب في صفحة ٦ منه أن قيمة اصدارات الأسهم الجديدة قد شهدت ارتفاعاً كبيراً في السوق الأولية للأسهم إذ بلغت حتى نهاية تشرين ثاني لعام ٩٣م (٢٢٥٥) مليون دينار مقابل (٤٩) مليون دينار لكامل عام ٩٢م الأمر الذي سيؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية وتوفير مزيد من فرص العمل .

ان هذا الرقم الذي أورده خطاب الموازنة

خطوط انتاجية جديدة من خلال الشركات القائمة تولد فرص عمالة وتسهم في رفع معدلات النمو وتحث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقة .

كان ينبغي أن يكون عرض هذه الاصدارات على نحو يبين أن قيمة الاصدارات للشركات حديثة التأسيس قد بلغ (٤٤) مليون في عام ٩٢م وارتفعت الى حوالي (٩٠) مليون في عام ٩٣م ، وأن قيمة اصدارات الشركات القائمة قد بلغ نحو (١٣٥) مليون ديناراً لا أن تدمج الأرقام بصورة تقود الى التضليل وتوهم انتعاش اقتصادي لا يعكسه واقع قيمة تلك الاصدارات وطبيعتها .

١٠- وإذا ما أخذنا عنصراً آخر في الاطار الكلي لحركة المتغيرات الاقتصادية للدولة وهو الحفاظ على مستوى الأسعار لتكون الزيادة في معدل الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة بحدود ٤ر٪ لوجدنا ثمة ما يناقضه في أرقام الموازنة .

ان اختيار هذا العنصر مع معدل الزيادة في الانفاق من خلال ما تعكسه ارقام الموازنة المقدر بحوالي ١١٪ يعني أن معدل الزيادة في الانفاق قد تجاوز ضعف معدل التضخم ، وقد أشرنا سابقاً أن هذه الزيادة ليست لصالح الانفاق التنموي أو الرأسمالي باعتبار أن معدل الزيادة في النفقات الرأسمالية هو نفس معدل

في صفحة ٦ وتضمنه الجدول رقم (١٣) من الجداول الملحقه بخطاب الموازنة يعكس تفاوتاً كبيراً للوهلة الأولى موداه توقع نمو كبير في الاقتصاد الأردني ودفع لمعدلات النمو بشكل كبير في السنوات القادمة وإيجاد لفرص واسعة ركيزة من العمالة .

وتدقيق هذه الأرقام مع نشرات سوق عمان المالي تبين أن هنالك بعداً عن الموضوعية في عرض هذه الأرقام في جدول اصدارات السوق الأولية لعام ٩٣م .

ان رقم (٢٢٥٥) مليون الذي قدم على أنه اصدارات جديدة لأسهم شركات جديدة ليس صحيحاً والواقع أن الجزء الأكبر من هذا المبلغ وهو ما يقارب (١٣٥) مليون يشكل زيادة رؤوس أموال شركات قائمة عن طريق اكتتاب خاص أو عام أو إعادة رسملة للأحتياطيات .

كما تقدم ذكره في الحديث عن الاستثمار ، ان ما ينبغي عرضه بأمانة وموضوعية هو قيمة الاصدارات للشركات حديثة التأسيس مفصلاً عن قيمة اصدارات أسهم الشركات القائمة التي قد لا تتمدى رسملة الاحتياطيات لغايات محاسبية .

ان ما يهمنا هو حجم الاستثمار الذي يعكس مساحات انتاجية وطنية جديدة من خلال شركات جديدة أو يولد توسعة أو

هكذا من أجل

التضخم ولذا فإن الزيادة في الانفاق ليست لصالح فرص عمالة حقيقية والتخفيف من حدة مشكلة البطالة .

وإذا ما استحضرتنا ما صرح به خطاب الموازنة من عزم الحكومة على استرداد الكلف الحقيقية للسلع والخدمات وما يعكس ذلك من ارتفاع أسعار هذه السلع والخدمات على المواطن فإن ذلك سوف ينعكس بالضرورة على تدني مستوى المعيشة لديه باعتبار ارتفاع كلفة هذه السلع والخدمات وإذا ما قرنا هذا بما سيطر من زيادة في أسعار مشتقات النفط والطاقة والمياه أدركنا أننا أمام ارتفاع قادم في مستوى الأسعار يقود الى زيادة تفوق معدل التضخم المحدد بحدود ٤٥٪ وإذا ما أضفنا الى ذلك كله ما ستحدثه ضريبة المبيعات من زيادة في أسعار السلع أدركنا كم ستكون معاناة المواطن من ارتفاع في معدل الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة وتآكل قيمة دخله المحدود .

فما بالنا نشهر سلاح التضخم في وجه من يطالب بزيادة رمزية للشريحة الكبرى المسحوقة من موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين في الوقت الذي نجد فيه أن هذا التضخم ماض بسبب ارتفاع الأسعار التي حوّاها مضمون خطاب الموازنة لا بسبب المشرين دينار التي يمكن أن تزداد لمرتبات الموظفين بها أما عن خطة التنمية والموازنة

الرأسمالية سألت معالي وزير التخطيط قبل أيام فيما إذا استحضرت خطة التنمية لتكون الأساس في اعداد الموازنة الرأسمالية باعتبارها هذه الموازنة تشكل السنة الثانية من سنوات الخطة فأجاب معاليه بالإيجاب لكنني أرغب أن أسمع وليسمع المجلس معي من الحكومة عن العبء الحكومي في الاتفاق الرأسمالي في خطة التنمية في سنتها الثانية ، وهل جاءت أرقام الموازنة الرأسمالية ترجمة لهذا العبء وما نسبة استجابة الموازنة الرأسمالية لما ورد في خطة التنمية .

الحادي عشر : وهو يتعلق بمعجز الميزان التجاري ولقد تجاوز خطاب معالي وزير المالية ان يذكر المعجز في هذا الميزان وقد أشار معاليه أنه سيعمل في التوجهات القادمة للعام المالي على تخفيض المعجز من (١٠ر٤٪) عام ٩٣، الى (٧ر٤) عام ٩٤ ، ولو عدنا الى ارقام نشرة البنك المركزي الاردني لوجدنا أن المعجز في الميزان التجاري في العام القادم سيقدر بما اشارت به ارقام اللجنة الفنية الى مجمل الناتج المحلي لعام ٩٤ سيبلغ (٤٠٪) وليس (٧ر٤٪) .

كما اشار معالي الوزير وانا أحيل معاليه الى ارقام البنك المركزي ليجد عجز الميزان التجاري ونسبة الى (٣٥٩٥) مجمل الناتج المحلي المقدّر ليكتشف أن المعجز اضعاف مضاعفة في هذا المجال .

أما النطلق الثاني فهو هيكلية الموازنة وأداء للالية العامة للدولة : لقد جاء تنظيم الموازنة وهيكلتها في أربعة أقسام :-

الموازنة الجارية ، الموازنة الرأسمالية ، موازنة التمويل وما أطلق عليه بالباب الثاني .

ولقد أطلق الخطاب على هذه الموازنة بالموازنة المتوازنة التي قيل أن إيراداتها قد غطت كامل نفقاتها الجارية والرأسمالية .

لقد ذهبت نظرة التوازن في الموازنة مع الفكر الكلاسيكي ولم تعد هدفاً ايجابياً لحد ذاته ، فليس التوازن دوماً يحقق ظاهرة ايجابية في الموازنة ، ولا المعجز دوماً يعتبر ظاهرة سلبية لا ولا الفائض دوماً في الموازنة يعبر عن انجاز اقتصادي محمود لها بل ربما يعكس تقصيراً واضحاً في الاستجابة الى متطلبات التنمية من الاستثمار ، أو متطلبات الخدمة من الانفاق .

ان الحكم على التوازن أو المعجز أو الفائض سلباً أو ايجاباً إنما يتم بأخذه في الاطار الكلي لقدرة هيكل الدولة الاقتصادي ومتطلبات التنمية وقطاعات الخدمة فيها .

ان شعار موازنة الاعتماد على اللات الذي حملته هذه الموازنة قد جاء شعاراً مضللاً، وأن المعجز الذي قيل باختفائه من هذه الموازنة قائم وهو عجز كبير في معيار شعار الاعتماد

ان عجز الموازنة التي تحمل شعار الاعتماد على اللات هو مجمل التمويل الخارجي من مساعدات وقروض وان عجز الموازنة التي نعتد على اللات يحسب بكل بساطة بقيمة قصور الإيرادات المحلية عن مجمل الانفاق العام . وعليه فإن عجز الموازنة كما اشرت قبل قليل هو :- (٥١٧ر٥) مليون وهو يشكل نسبة ١٣٪ من مجمل الناتج المحلي كما سبق وأن أوضحنا .

وعليه فإن هيكلية الموازنة التي طالما طالبنا باستبعاد حساب التمويل الخارجي فيها من الإيرادات الجارية ، قد جاءت لتضمن في هذه الموازنة والمنح والمساعدات في باب الإيرادات الجارية مع أن معظم هذه المنح منتظرة وهي إيرادات خارجية تخضع لرغبة وأهواء ومصالح الجهات المانحة ولا يجوز في موازنة الاعتماد على اللات أن تصنف هذه الإيرادات جارية كما لاحظنا خطأ واضحاً في خلاصة الموازنة وفي موازنة التمويل حيث ورد مبلغ (٧٥) مليون دينار أقساط القروض للمعاد جدولتها وهذا المبلغ يعكس تضليلاً واضحاً .

ان الأقساط المعاد جدولتها هي التزام كان يجب أن تظهر في الجانب الأيسر من جدول الموازنة لولا أن تمت جدولتها ، فكيف بها تظهر تمويلاً لا مصدر له على أرضية

هكذا من أجل

الواقع .

ان هذا المبلغ ببساطة شأنه شأن أي مبلغ من المال يستحق على مدين في عام ١٩٤٤م ثم يتفق هذا المدين مع الدائن على تأجيل دفعه بأعادة جدولته فكيف يظهره المدين في موازنته ايراداً يغطي به نفقات مرتبة عليه في هذا العام .

ان موازنة الاعتماد على الذات من وجهة نظرنا يجب أن تصنف في قسمين :-

الأول : يعكس مدى تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية والرأسمالية وعلى أساسها يظهر العجز الحقيقي .

• وهنا أنصت الجميع للأستماع لآذان العشاء .

الدكتور عبدالله العكايلة :

الثاني : ويعكس التمويل الخارجي في الموازنة ويشمل المساعدات والقروض والمنح .

ان نظرة مقارنة لأداء المالية العامة في موازنة ١٩٤٤م مقارنة مع عام ١٩٣٣م تقود الى انخفاض نسبة عجز الموازنة لعام ١٩٣٣م من ٥٧٪ بدون المنح والمساعدات الى ٣٢٪ بدون هذه المنح عند اعادة التقدير حيث انخفض العجز المقدّر بـ (٢٠٣) مليون الى (١١٦) مليون .

بينما نجد أن العجز في موازنة ١٩٤٤م وفي

الحدود التي لا تستطيع الحكومة التنصل منها نحو ٨١٪ مأخوذاً بعين الاعتبار مبلغ ٧٠ مليون فوائد صندوق السلاح والتي تدفع خارج الموازنة .

وقيمة التمويل في الباب الثاني البالغة ٦٦ مليون ، ان هذا يشير الى أن أداء المالية العامة في تراجع وأن اعتمادنا على المنح والمساعدات الخارجية ماض في تزايد بالأرقام المطلقة ، ولا نريد أن تمضي سياسة الاعتماد على التمويل الخارجي ممن يسمون بالأصدقاء بعد أن لم تقلح سياسة الاعتماد على الأشقاء .

١١- ولو أخذ عنصراً آخر وهو آخر العناصر التي سوف أتحدث عنها في حركة التغيرات للأطوار الكلي لأقتصاد الدولة وهو خفض نسبة العجز في الميزان التجاري والذي ورد في خطاب الموازنة ليكون ٧٢٪ من مجمل الناتج المحلي لعام ١٩٤٤م مقابل ١٠٤٪ لعام ١٩٣٣م .

فهل كانت نسبة عجز الميزان التجاري الى مجمل الناتج المحلي لعام ١٩٣٣م هي ١٠٤٪ ؟ بالعودة الى الأرقام الصادرة عن نشرة البنك المركزي وتقدير اللجنة الفنية فأنا نجد مايلي :-

بلغت صادراتنا في عام ١٩٣٩م ١٣٩٩٩ وبلغت مستورداتنا في نفس العام ٢٩٧٦١ مليون وبلغ العجز بذلك ١٥٧٧ مليون .

أما في عام ١٩٣٣م فقد قدرت صادراتنا

١٣٦٧٠ مليون بينما قدرت مستورداتنا بمبلغ ٢٩٢٨ مليون وعليه يكون العجز في الميزان التجاري ١٥٦٠٥ مليون وتصبح نسبة هذا العجز الى نسبة الناتج المحلي لعام ١٩٣٣م ٤٣٪ وليست ١٠٤٪ كما أشار خطاب الموازنة ، فلماذا كل هذا التضليل ولماذا هذا التلاعب بالأرقام وعليه فإن العجز المقدّر وفق التخفيض الذي يستهدفه خطاب الموازنة في عام ١٩٤٤م سوف يكون ٤٠٪ من مجمل الناتج المحلي لعام ١٩٤٤م وليس ٧٢٪ كما ذهب الى ذلك خطاب الموازنة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

من خلال ما تقدم فإنتي قد خلصت من دراستي لخطاب الموازنة ووثقتها الى جملة من الملاحظات أوجزها بما يلي :-

١- التناقض الواضح بين المرتكزات المعلنة في خطاب الموازنة السياسة الاقتصادية والمالية وبين أرقام الموازنة .

٢- التضليل الواضح في الأرقام والنسب الواردة في الخطاب وفي الملاحق المرفقة به .

٣- تراجع في أداء المالية العامة للدولة وزيادة الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية في تمويل الانفاق العام .

٤- اختفاء الحقائق الموضوعية لعجز الموازنة والمديونية الخارجية وخدمة هذه المديونية ، وعجز الميزان التجاري .

٥- تناقض واقع الموازنة مع شعار الاعتماد على الذات الذي حاول الخطاب اضعافه عليها .

٦- خلو الموازنة الرأسمالية من الانفاق التنموي الذي يذكر في مجال اقامة المشاريع التنموية المولدة لفرص العمالة الحقيقية والمؤدية الى التعامل الجاد مع مشكلة البطالة .

٧- خلو الاتفاق الجاري في الموازنة من التعامل مع الواقع المؤلم للشريحة الكبرى من موظفي الدولة بجهازها المدني والعسكري حيث لم يرد فيها أي ترجمة لزيادة مرتبات هؤلاء المسحوقين .

٨- تراجع نسب الزيادة في مخصصات الشريحة الضخمة من الفقراء في صناديق المعونة الوطنية والتنمية والتشغيل ومخصصات دعم المواد التموينية ومخصصات البعثات .

٩- التوجه نحو زيادة أعباء المواطن وإثقال كاهله بالعيشي من خلال ما أشار اليه مضمون الخطاب من توجه لرفع أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة ومن خلال رفع أسعار السلع التي يعكسها التوجه نحو فرض قانون المبيعات ، والتوجه نحو رفع أسعار

هكذا من أجل

الطاقة ومشتقات البترول .

١٠- الانتفاضة في تحسين أوضاع العاملين في الدولة حيث زادت مخصصات الوزراء والسفراء وترك جيش العاملين من مدنيين وعسكريين يعيشون ظروف الضنك والمعاناة وأعمل السلك القضائي الذي يحتاج الى الدعم وتوفير الحياة الكريمة له .

أنتي لست ضد زيادة مخصصات الوزراء أو السفراء لا بل أعتقد أن الوزير النظيف الأمين الكفء الذي هو رفق لمسؤوليته جسيماً وعقلياً ولا مورد له الا مرتبه يستحق أضعاف هذا المبلغ ، كما أن النائب الذي يتصدى لمسؤوليته على الوجه الذي ينبغي أن يكون لا بد وأن يعامل معاملة الوزير لكني لا أقبل أن تخص القدوة القيادية نفسها وتغفل معاناة العاملين معها .

وعليه فأنتي أنصح الحكومة وأنصح المجلس باعادة مشروع هذا القانون للحكومة ليتم تنظيم الموازنة واعادة النظر فيها وفقاً للأولويات الضاغطة والملحة كي تتعامل مع الانسان الاردني الذي تحتل مشكلة الفقر والبطالة لديه وتدني مستوى معيشة الموظف منه الأولوية الأولى على مشاريع الطرق والأنبنة تحسباً أو انشاء .

ولكي يعكس خطاب الموازنة الواقع الحقيقي للمؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية

للدولة كما يعكس بأمانة وموضوعية واقع المديونية ومعادلة خدمتها ويظهر العجز الحقيقي للموازنة والعجز الحقيقي للميزان التجاري ويظهر النسب الحقيقية والأرقام الواقعية للاستثمار والاستهلاك ونمو الناتج المحلي الاجمالي ، والفقر والبطالة ، ويعيد ترتيب وتنظيم الموازنة على أسس علمية وموضوعية تبسط الحقيقة وتنسجم فيها مع مجمل السياسات المتضمنة في الخطاب ، ولكي تحترم الحكومة عقولنا كممثلين للشعب ولو كنا غير مختصين فنياً فلا تضللنا ولا تسرح بنا بل تبسط الحقيقة أمامنا فنحن نتحمل المسؤولية معاً جنباً الى جنب ، ومرارة الحقيقة لا يتعامل معها بمواراتها بل بمصارحة شركاء المسؤولية بها والتعاون على وضع التدابير اللازمة لمواجهتها .

أنتي أطلب هذا المجلس الكريم في حالة تمريره للموازنة أن يشترط لتمريرها :-

أن تتقدم الحكومة بملاحق موازنة يشمل :-

(أ) : زيادة مرتبات موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين وبما لا يقل عن (٢٠) ديناراً واعتباراً من ١٩٩٤/١/١ .

(ب) : زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل بنسبة لا تقل عن العام الماضي .

(ج) : زيادة مخصصات البعث واعادة مخصصات الدعم لما كانت عليه .

(د) : حذف الباب الثاني في الموازنة ورصد التمويل المتظر له في ملحق موازنة لتوجيهه نحو اتفاق تنموي لمشاريع مكثفة للعمالة للمساهمة في التعامل الجاد مع مشكلة البطالة .

ولا يفوتني أن أشكر اللجنة المالية رئيساً ومقررراً وأعضاءاً على الجهود المبذولة في تقريرهم المقدم حول الموازنة غير انني لا بد وأن أسجل عتبي واستغرابي لما أورده التقرير من ملاحظة حول ديوان الرقابة والتفتيش الاداري وهو التجربة التي طالما طالبنا بها وهو الذي يعمره الزمني القياسي التأسيسي قد حقق إنجازات كبيرة وفرت على الخزينة ما لا يقل عن ثمانية ملايين من خلال الغاء قرارات كانت سوف تضيع على الخزينة هذا الرقم .

قال رئيسة وأمانة والعاملين فيه أوجه شكري وتقديري وأطلب مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بتقديم الدعم الكامل لهذا الديوان وتطوير وضعه التشريعي ليصدر بقانون يمكنه من القوة اللازمة للممارسة مهامه في الرقابة على الأداء للجهاز الحكومي وضمان سير هذا الأداء وفق الأسس القانونية والمصلحة الوطنية .

كما أطلب بأن يتقدم هذا الديوان بتقارير دورية الى مجلسكم الكريم بين فيها انجازاته ويكون بمثابة أداة رقابة لهذا المجلس الى جانب ديوان المحاسبة .

أما عن محافظة الطفيلة التي شرقتني بتمثيلها لثلاثة مجالس نيابية متتالية فأنتي ولما أعلمه من واقع مشكلاتها الملحة المتمثلة في الفقر والبطالة أقول للحكومة أن زيادة مخصصات الطفيلة من النفقات الرأسمالية في هذا العام الى الضعف لا يعكس أثراً عملياً على مشكلة الفقر والبطالة ، ان حصة الطفيلة من الموازنة الرأسمالية ديناران من كل مئة دينار من الموازنة الرأسمالية ، وحصلتها من النفقات الجارية نصف دينار من كل مئة دينار .

لقد آن الأوان لأن تلتفت الحكومة بنظرة جادة الى الواقع المؤلم لمحافظة الطفيلة بالمسارعة في اخراج فكرة الصندوق المشترك للشركات الصناعية الكبرى في الجنوب (الأسمت ، الفوسفات ، البوتاس) ليشكل مؤسسة مالية للمساهمة في تنمية محافظة الطفيلة ومحافظة الجنوب عموماً من خلال فتح مشاريع تنمية حقيقية مولدة لفرص العمالة ومستوعبة لأعداد معقولة من صفوف العاطلين عن العمل .

وأرى أن ينمو هذا الصندوق وتساهم الحكومة في دعمه السنوي في الموازنة

كمؤسسة تنمية حقيقية تقوم على مشاريع توفرها الموارد الطبيعية في المحافظة وقد سبق وأن خاطبت بها الحكومات المتعاقبة وهذه المشاريع في مجال المياه الصحية المعدنية ومنتجع العلاج الطبيعي لحمامات عفرا ، ومصيف سياحي في منطقة لحطة ومصانع للزيتون ، وتعليب الفواكه والتسيج والتريكو في الطفيلة والصناعات الاستخراجية للمغنيز في وادي ضانا .

أما عن الخدمات التي تهم المحافظة فسوف أتولى مع وزراء الخدمات في مجال المياه والري والأشغال والصحة والشباب والاتصالات والزراعة والطاقة والبلديات وبقية الوزراء المعنيين امكانية دعمها من خلال الامكانيات المتاحة في أرقام الموازنة اذ لا مكان لمطلب جديد لم ترصد مخصصات تسعف في تلبيةه .

كما سأتابع مع معالي وزير التعليم العالي موضوع اخراج كلية الطفيلة للعلوم والآداب الى حيز الوجود والتي أتخذ قرار احداثها ككلية جامعية تابعة لجامعة مؤتة ، في كلية الطفيلة الحالية للمهن الهندسية منذ أكثر من أربع سنوات وبهذه المناسبة فأنني أطلب الحكومة بتقديم الدعم اللازم لجامعة مؤتة كي تصبح جامعة للجنوب تمتد حرمها الجامعي الى الطفيلة ومعان والعقبة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد حرصت في كلمتي على النقد العلمي والموضوعي واجتهدت أن يكون حديثي مبنياً بالدرجة الأولى ملتزماً على النواحي الفنية والتزامي ما بدأت به كلمتي من انتهاج الصدق ولزوم الحقيقة والله أسأل أن يلهمنا السداد في القول والرشاد في العمل ، أنه نعم المولى ونعم المحيبي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
التحدث الأخير ، الدكتور عبد المجيد الأقطش .

الدكتور عبد المجيد الأقطش :
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين
قال لي احد الزملاء ، هل انت من المتحدثين هذه الليلة قلت له نعم وقال وبماذا ستحدث انهم لم يتحركوا لك شيئاً ، لكنني أقول بعض الملاحظات الايجابية على الميزانية فأبدأ بهذه القصة البسيطة .

قال لي وهو يحاورني نحن أكثر منكم مالاً وأعز منكم تقدماً فقلت له أما المال فنظراً لزالل وعارية مستردة وإما النقد فأن العبرة بالكيف لا بالكلم وعلى قول الشاعر وكم

رجل يمد بألف رجل وكم رجل يمد بلا
عندك .

هذا ردنا على من يتهمنا بقلة في المال والرجال .

ثانياً : بما أنني عضو في الكتلة البرلمانية المستقلة فأنتي أثني على ما جاء فيها والتي القاهها معالي الدكتور عوض خليفات حيث جاءت تلك الكلمة الفياضة ففاضت في اعماقي الميزانية فالتقطت الدرر واللاكيء وحلقت في افاقها فأصطادت الشوارد والأوابر .

٣- نتحدث الأخوة جميعاً عن السلبيات في الميزانية ولكنني أريد أن أقف قليلاً عند بعض الأيجابيات لقناعتي بها .

أولاً :- أن الميزانية هذا العام افضل من الميزانية في العام الماضي والميزانية في العام الماضي افضل من الميزانية التي سبقتها وهذا يعني أننا نسير والحمد لله نحو الأفضل ، أيضاً لا حظت في الميزانية انها راعت الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة بشكل عام وبالاردن بشكل خاص .

كذلك لمست ذلك الجهد الكبير الذي بذلته وزارة المالية ولجنة الميزانية اثناء المناقشة مع اللجنة المكلفة من هذا المجلس ثم وقفت عند النقطة المهمة في الموضوع وكنت اخشى أن تركز الدولة الى مفاوضات سلام فتقلل

من الاهتمام من قواتنا المسلحة واجهزتنا الأمنية من أجل دعم الموارد الاقتصادية الأخرى ولكننا والحمد لله رأينا أنها قد راعت ذلك .

لعلنا جميعاً بأننا نفاوض عدواً قد عرف عبر التاريخ بأنه لا يرفض في مأمن ، إلا ولاذمة أي لا يحافظ على عهد ولا ميثاق منذ أن خلق على وجه الأرض .

ملاحظة أخرى بالنسبة لوزارة الأشغال لقد شفى غليلي معالي وزير الأشغال حينما قال لي لقد قمت بقياس المساحة ما بين مثلث ناعور والكلية الحربية الملكية بعدد سيارتي ٧ كم وطرح العطاء مباشرة في الفترة القادمة كذلك سررت أثناء المناقشة في اللجنة المالية للجهد الذي يبذلها وزير التنمية وكذلك لأهتمام وزير التموين بالنسبة لأسعار بعض السلع وكذلك لا يفوتني أن أذكر ذلك الرجل الذي يصل الليل بالنهار في زيارته معالي وزير الصحة .

أيضاً يجب علي أن أقف قليل عند وزارة الأوقاف ووزارة الأوقاف هذه هي الوزارة الوحيدة التي تمثل الوحدة الوطنية ما بين الضفة الشرقية والغربية ووزارة الأوقاف هي التي تشرف على المقدسات في الضفة الغربية وعلى المساجد والأئمة ، وقد قامت وزارة الأوقاف في الأسبوع الماضي بأقامة معرض بمسجد

الشهيد الملك عبدالله بن الحسين من أجل بيان المرحلة الثانية للمسجد الأقصى والصخرة المشرفة في عهد الهاشميين .

وكنتم أئمتي على الأخوة النواب ، والوزراء وغيرهم أن يشاهدوا ذلك المعرض لما فيه من ربط بيننا وبين الضفة الغربية من ناحية عقائدية بل وأكثر من ذلك فنحن أخوة تجمعنا هذه الأرض المباركة الطيبة أرض الأسراء والمعراج والأرض الذي بارك الله حولها فهذا جهد مشكور يجب على الدولة أن تساهم في زيادة الدعم في هذه الوزارة وقد علمت وكما كنت اعلم سابقاً أن وزارة الأوقاف تعطى ميزانية محددة من أجل الرواتب وليست من أجل المشاريع وسوف اترض الى بعض المطالب لوزارة الأوقاف حتى آتي الى نهاية الكلمة ، اكتفي بهذه النقاط ولا يعني أن بقية الأخوة الوزراء لم يفعلوا شيئاً لا الحمد لله إنما هي مواقف وملاحظات بسيطة .

رابعاً : اقتراحات ، كلنا تحدثنا في المجلس عن الفقر وعن البطالة والحقيقة أن قضية الفقر والبطالة هذه قضية مستمرة بالنسبة لنا وإذا كان لنا من مشكلة نحن النواب هم أولئك الذين يراجعوننا في صباح كل يوم يطلبون منا العمل فنحن لهم لأن الظروف لا تسمح للدولة بأحداث شواغر جديدة للتعين .

أريد أن اذكر شيئاً في عام (١٩٧٢ ميلادية كلف البنك الدولي نادي روما بأجراء دراسة اقتصادية لمعرفة كفاءات الموارد الاقتصادية الموجودة على وجه الأرض لكفاية البشر وخاصة بعد تلك الدراسات او الدعايات او الأشاعات التي بدأت تنتشر بين الناس أنه بحلول عام (٢٠٠٠) ستكون هناك مجاعة وذلك من أجل مضاعفة اعداد السكان على وجه الأرض وفعلاً تمت تلك الدراسة وخرجت الدراسة بأن الموارد الاقتصادية الموجودة على وجه الأرض كافية للناس مهما زاد العدد وإذا حدث نقص على وجه الأرض في هذه الموارد فإنه عائد الى سببين .

السبب الأول :

الأنانية والأنيار وحب الذات .

والسبب الثاني :

عدم استخدام استراتيجية حد الكفاية أي الوسائل التي تساعد على استخراج الموارد الاقتصادية وعندما نقارن هذه الدراسة الاقتصادية العلمية بما جاء في ديننا الحنيف وبما ورد في قرآننا ندرك أن الله سبحانه وتعالى قد قدر ذلك فعلاً فنجاء في الآية الكريمة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ،

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل أنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض

على اجزاء من الضفة الشرقية والغربية وجزء من مصر .

وبينما كنت أقلب الأوراق وأعيد الذكريات في مادها بالذات وقعت عيني على شعر جميل وقد يقول قائل ما علاقة ذلك بالاقتصاد ونحن في الميزانية لكنها مقدمة لمطالب لعل هذه القلوب تدق لهذا اللواء فتتكرم بالموافقة عليها .

بنت الديار بمأديها بيتاً على ذاك الربا
همس النسيم جمالها وتخطف الزهر الصبا
وتهللت بشرى بهم فتبسمت زوارها
أهدى الزمان معالماً خلدت بها أثارها
بيت المكارم مأدبا هاتوا لنا أمثالها

حتى استعجل الأمور ولا أطيل ، الحقيقة القضية الأولى هذه أصبحت محسومة يا دولة الرئيس .

بالنسبة لمحافظة مادبا لا مناقشة فيها أظن بعد الذي تحدثنا عنه ، أما بالنسبة لتقديم فمعالي وزير المالية في جلسة المناقشة وعدنا وشهد على ذلك معالي الدكتور ابو الراغب . طبعاً وتكفل اذا نقص لا سمح الله الفمن ان يوفيه من عنده ، شيخ اللقاء قادر عليها .

أما بالنسبة للكلديات الجامعية فنحن ان

في لامي ونجعلون له اتنادا ذلك رب العالمين رجل منها رواسي من فوقها ودارك فيها وقدر فيها ارزاقها في اربعة أيام سواء للسائلين) خلق الأرض في يومين وقدر الأرزاق في اربعة أيام إذا فهي كافية للبشر مهما زاد العدد وإذا حدث من نقص فهو الأنيار والأنانية وحب الذات وعدم تضحية الأغنياء بأخراج الزكاة أو تقديم يد للمساعدة ويظنون أن الصدقة أو الكرم أو الجود شيء ما في أيديهم من المال او سيلهب ما عندهم من المال والحقيقة على العكس من ذلك اذا جادت الدنيا عليك لمجدها فجدبها على الناس وأعلم أنها تتقلب فلا الجود يثنىها اذا هي اقبلت ولا البخل يقيها اذا هي تذهب ، اكتفي بهذا القدر بالنسبة لبعض الملاحظات اسمحو لي ان انتقل الى المطالب ، سيقول لي بعض الزملاء ما نواب اللواء تحدثوا طويلاً ، الحقيقة ان لواء مادبا وقضاء ذيبان مولع بيجب هذا اللواء قراءة الشيء الكثير عنه فوجدت فيه من الآثار وما رسم التاريخ ففيه جبل (نبو) أو (نبا) الذي وقف عليه موسى عليه السلام وكلم ربه من فوقه كما تذكر بعض الروايات ويقال أن موسى عليه السلام قد دفن فيه ورواية أخرى (هذا اللواء فيه من الآثار التاريخية الكثيرة الشهادة على أهميته في أن لواء مادبا متميز بسهولة وبخصوبته وأن في مادبا خارطة تاريخية فريدة من نوعها بالعالم مرسومة بالفيسفاس في كنيسة الروم الكاثوليك تشتمل

شاء الله بانتظار ان تنشأ بعض الكليات الجامعية في مادبا وخاصة كلية الزراعة وكلية تربية أخرى وأيضاً نأمل بأنشاء ملاعب وأندية فيها ، وأيضاً بالنسبة لوزارة الأوقاف ، مسجد مادبا الكبير مضى على مخططاته (١٥) عام وهو ما يزال ينتظر الهدم والأنشاء ، يا دولة الرئيس ان انشاء مسجد مادبا الكبير بحد ذاته مشروع اقتصادي رابح فهو يقع في قلب المدينة مشروع اقتصادي رابح ووزارة الأوقاف تعرف ذلك ادعموا وزارة الأوقاف لأنشاء مسجد مادبا وسيكون ان شاء الله في ميزان حسناتكم يوم القيامة .

أيضاً ملاحظة أخرى بلدية مادبا بحاجة الى دعم شديد وكذلك نطالب بأنشاء ملاعب وأندية في مادبا وكذلك نرجو الأهتمام بكهرباء الريف في المنطقة ولكن طلب مني بعض رؤساء البلديات والمجالس القروية أن اعرض بعض المطالب لهم ، والأمانة تقتضي أن أذكرها بسرعة دقائق معدودة .

بالنسبة لمطالب بلدية اجريه فهي بحاجة الى طرق زراعية واللواء بكامله بحاجة الى طرق زراعية ، وذكر لي أحدهم بأن المشاريع الاقتصادية والسكنية تسير جنب الى جنب مع الطرق الزراعية . كم بكم .

انشاء المزارع والبيانات وكذلك الحاجة الى توسيع الخدمات بالنسبة للمراكز الصحية .

أما بالنسبة لداخل مادبا وفي نقطة مهمة اريد أن أتحدث فيها الى معالي وزير الصحة لقد زارنا في الأسبوع الماضي وزار مخيم مادبا واطلع بنفسه على جهاز علاج الأسنان في عيادة الأسنان في المخيم الذي حدث ان هذا الجهاز قد مضى عليه ثلاثة أشهر وقد احتل غرفة في المركز ولا يعمل والسبب ان هناك (١٤) جهاز قديم استيرادها من قبل احد المتعهدين مخالفة للمواصفات فرفضتها وزارة الصحة والقضية الآن مقامة في المحكمة .

إذا سنبقى ننتظر عشرات الأشهر او الأيام الطويلة وعشرات الألوف بحاجة الى علاج لأننا ننتظر أن يمن علينا ذلك المتعهد الذي طرح عليه العطاء نأمل بحل القضية بالسرعة الممكنة .

أما بالنسبة لمطالب بلدية المايح فهي تأمل بأنشاء الطرق التالية بسرعة ، مايح ودليله الحمادية ومايح أم العظام ومايح عمورية وكذلك انشاء مجلس خدمات مشترك فيها وكذلك انشاء مركز للدفاع المدني وأما بالنسبة لماعين والفيصلية فهي أيضاً بحاجة الى الطرق التالية :

مادبا عيون موسى ، مادبا عيون الذهب ، مادبا الكنيسة ، وكذلك بالنسبة لحمامات ماعين توسيع الطريق والعناية بها .

وأخيراً وليس آخراً بالنسبة لبلدية ذبيان

الأخوة الزملاء وبها حضرات الوزراء ختاماً أقول لقد اتيناكم بهذه المطالب سألناها الله من قبلكم فأن سارت على ايديكم وتم تنفيذها حمدنا الله ثم شكرناكم وان توقف على ايديكم استغفروا الله ثم اعلمناكم وخير الناس اعزهم للناس ، والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، السيد سعد هابل السرور طلب الكلمة لعرض مطالب البادية الشمالية فأعترضت منه وطلبت منه أن يحدد مطالب المنطقة الأتصاخية بواسطة لكي نرسلها بالطرق المعروفة ، الكلمة الآن لرئيس اللجنة المالية السيد علي ابو الراغب .

السيد علي ابو الراغب رئيس اللجنة المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الأمين ،، (ربنا آتانا من لئلك رحمة وهياً لنا من أمرنا رشداً) صدق الله العظيم .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،،

أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير لجميع الأخوة الزملاء اللذين تحدثوا وأبدوا

وأنا هنا أوجه السؤال الى معالي وزير المواصلات سيدي معالي وزير المواصلات هناك خمسة مقاسم آلية كانت في الشوبك ومعان ووادي موسى كما علمت نقلت من هناك وقامت الوزارة بتركيب احد هذه المقاسم في أم العمدة نرجو من الوزارة أن تقوم بتركيب الجهاز الثاني او الثالث في ذبيان لأن الأجهزة والأمر متوترة في ذبيان بالنسبة لنا .

ملاحظات سريعة جداً ، نأمل من أن تدعم الدولة ديوان الرقابة والتفتيش تأمل أن تنظر الدولة الى زيادة رواتب الموظفين ونحن نعلم ان زيادة خمسة دنانير او عشرة دنانير بالنسبة للموظف لن تزيد في تحسين وضعه كثيراً ولكنها العملية نفسية يشعرون بأن الزيادة حدثت في ناحية معنوية .

اما بالنسبة لعمال المزارع هناك وزارة الصحة تعامل عمال المزارع لا تعطيههم رواتب الخمسة شهور التي هي الفصل الشتوي وهم في فصل الشتاء لا يحملون فلذلك طالبنا وزير الصحة النظر بعين المعطف الى هؤلاء .

ملاحظة أخيرة .

ذكر البعض من الزملاء في كلماتهم حاجات بعض النواب الهاتف وغيره وكلنا ، وأنا اطرح السؤال فقط ولا أريد الأجابه هل هذه هي فقط حاجات النواب . شكراً .

ختاماً أقول يا دولة الرئيس ، وبها معالي

ارتياحهم وتأيدهم لتقرير اللجنة المالية وأثنوا على الجهد الذي قامت به اللجنة ...

سيدي الرئيس

إن اللجنة المالية مثل أي لجنة تعمل بروح الفريق الواحد .

وأن تقاريرها تأتي ترجمة لأراء اعضائها وأراء الزملاء الذين يشاركون في مداولاتها وتخرج بصورة نهائية متوافقة .

وهذا الأسلوب ضمن الخروج بتقرير أقرب ما يمكن لرأي الأغلبية وبشكل توفيق .

ونرجو أن يكون تقرير اللجنة قد جاء متوازناً وبلي أكثرية مطالب وتمنيات مجلسكم الكريم .

إن اللجنة المالية إذ تشكر وتقدر للزملاء الكرام ملاحظاتهم القيمة ثناء وانتقاداً لتقريرها إذ تعني تماماً الدوافع الوطنية التي تقف وراء ذلك بالقدر الذي تعني فيه أن هناك مواقف سياسية أحياناً مبدئية ، وأخرى عقائدية ، تمنع صاحبها من رؤية الجوانب الإيجابية عمداً أو عن غير قصد لينسجم مع موقفه السياسي المسبق من الحكومة .

ولذا فإننا لا نرى فائدة من محاولة التفسير لأننا لسنا في موقع التبرير .

دولة الرئيس ،

إن اللجنة إذ تؤيد وتفهم أن يطالب الزملاء بزيادة الرواتب ، وزيادة الدعم ، وزيادة المساعدات والمعونات للصناديق الاجتماعية ، وزيادة الاستثمار والتوسع في تقديم الخدمات وقضاء الحاجات ولكن هذه أمور وردت في توصيات وملاحظات اللجنة ولكنها لا تستطيع أن تفهم كيف يمكن تحقيق ذلك أمام تواصل المطالبات التي أدرجها سابقاً بالمطالبة بتخفيض الإنفاق الرأسمالي وعدم الاقتراض لا داخلياً ولا خارجياً وتخفيض الجمارك وتخفيض الضرائب وعدم التجاوب مع المؤسسات المالية الدولية الصندوقية منها أو الحكومية .

وفي هذا المجال نقول أن اللجنة المالية لجنة برلمانية وطنية متخبة لا تقبل أن يطلق عليها أية أوصاف .

إن اللجنة المالية لا تعتقد أن خطاب النوايا هو أمر سري فقد تم نشره بالكامل في عدة صحف يومية واسبوعية آخرها بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٣ كما تم وضع ملخص وزع على أعضاء اللجنة كافة وقد بنيت اللجنة في تقريرها أنها قامت باختضاع دراسة الموازنة الى مدى توافقها مع الخطة الخمسية ومدى استجابة الخطة لتحريات المستقبل ومكانة خطاب النوايا في هذه الرزمة .

وقد أبدت اللجنة تعليقاتها وتحفظاتها مطالبة بوضع برنامج تنفيذي يتناول التشريعات

المجلس الكريم حتى لا تتقاطع اعمال ديوان الخدمة المدنية ، والمحاسبة والرقابة والتفتيش ويضيق الهدف الرئيسي المنشود بين هذه الاختصاصات المتقاطعة .

الزملاء المحترمين ،

يظهر أن بعض مراكز القوى في الاردن لا تتحمل أن يقوم أحد في الاردن كأننا من كان بمناقشة بعض أعمالها وليس مسموحاً لأحد أن يتسائل أو يتقدم بإقتراح أو انتقاد او حتى ان يهمس بشأن من شؤونها ...

وأقصد هنا البنك المركزي والقوى التي تدور في فلكه .

لقد قام معالي محافظ البنك المركزي في حديث صحفي له قبل أيام بإبداء ملاحظات له حول التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المالية ... ونحن نعتقد أن موقع مناقشة تقرير اللجنة المالية هو تحت القبة ومن قبل ممثلين عن السلطة التنفيذية أي دولة رئيس الوزراء أو معالي وزير المالية وأما أن يقوم معالي المحافظ بإبداء ملاحظاته وبالأسلوب الذي تم فنعتقد أنه غير مقبول ولا يخدم المصلحة العامة .

يقول معاليه أن اللجنة المالية إنفتحت للأمور البسيطة ويعتبر أسلوبها غير متعارف عليه إطلاقاً في المجالس النيابية في العالم وفي السلطات التشريعية ولا هو مقبول كأسلوب

والتوجهات بشكل تفصيلي ليستجيب الى ضروريات توفير بيئة استثمارية مناسبة تجذب إليها الأساس في معالجة نقشي البطالة وضرورة أن يصاحب ذلك برنامج تصحيح الادارة تأكيداً للتوصية التي وردت في تقرير اللجنة المالية للعام الماضي .

دولة الرئيس /

إن موضوع العجز وهو موضوع تناوله معظم الزملاء بالتفصيل وقد تركز البحث حول موضوع عرضه ومدى دقته وهذا الأمر تم بحثه تفصيلاً مع الحكومة وأوضحته اللجنة وأبها في ذلك ويبقى أن توضح معالي وزير المالية وجهة نظر الحكومة بهذا الأمر .

أما موضوع ديوان الرقابة والتفتيش كان واضحاً لدى اللجنة أن الرقابة والتفتيش أمران لا يمكن التهاون فيهما أو التنازل عنهما ولكن اللجنة لا تجد أن النظام الذي يحكم أعمال الديوان المشار له يكفي ويستجيب لرغبات المجلس

حيث أن ارتباط الديوان هو مع شخص دولة رئيس الحكومة ولا علاقة لمجلسكم بذلك إنما نرى أن هناك تداخلات بين صلاحيات ديوان المحاسبة الدستورية الذي يرتبط مباشرة بمجلسكم الكريم وديوان الرقابة والتفتيش المرتبط مباشرة بالحكومة وتوصي بتعديل وتصويب ذلك بما يتفق والقانون ورغبات

هكذا من الأعمال

موضوعي وعلمي .

وذلك بما يتعلق بموضوعين :

الأول :

التوصية بأجراء مراجعة دقيقة للتأكد من سلامة اجراءات التصفية والدمج التي تمت للبنوك والشركات المالية وخاصة بما يتعلق بنك البتراء .

والموضوع الثاني :

التوصية التي طلبت فيها اللجنة المالية أن يقوم (بنك الاسكان) بتوفير تمويل ميسر لمشاريع الاسكان ويقول المحافظ ان اللجنة المالية قالت في تقريرها أن البنك المذكور لم يقدم شيئاً لعمليات الاسكان ويشير الى التوصية بأنها شيء مؤسف جداً .

يقول معالي المحافظ الخبير في المجالس النيابية العالية إن تقرير اللجنة المالية مع الأسف ترك الامور الجوهرية والثقت الى الامور البسيطة .. الامور الجوهرية في نظره تتناول موضوع تخفيض نفقات الموازنة بشكل معقول ومؤثر أكثر ... وهنا تتسائل لماذا لم يدي معاليه هذه الاراء القيمة للحكومة عند اعداد الموازنة ومعاليه عضو في اللجنة الاستشارية للموازنة وعضو في اللجنة المالية الاقتصادية في رئاسة الوزراء وهو أحد قطبي اتفاقية كتاب التوايا .. وهو يريد منا أن نخفض الموازنة .

نحن نتساءل هنا عن التخفيضات المطلوبة :

هل هي نفقات جارية أم نفقات رأسمالية ، اذا كانت ضمن الجارية ... هل المطلوب تخفيض الرواتب .. او تسريح الموظفين واذا كانت من النفقات الرأسمالية ... هل المطلوب الغاء المشاريع ؟ ...

نعم اللجنة كانت قادرة على التوصية بتخفيض النفقات ولكن نحن نعلم أن هذا صعب من جهة ومن جهة أخرى سيكون على حساب الاقتصاد الوطني والشعب ...

نستطيع أن نخفض العجز بتخفيض النفقات ولكن ما هي النتيجة ... المزيد من البطالة والمزيد من الركود ...

وهنا نقول اذا كان المقصود بالتصحيح الاقتصادي هو فقط زيادة الضرائب وتخفيض النفقات فنحن بسهولة نقول المطلوب في تلك الحالة تصحيح الامور المالية للحكومة عن طريق إقرار الشعب بأكمله .

نحن نعي خطورة العجز في الموازنة ولكن الاخطر من العجز هو مشكلة البطالة والفقر وعجز الدولة بالتعامل مع هذه الافة التي ستؤدي بنا الى المخاطر والمتاعب .

هذا العام يجب أن نفق حتى يصمد

فهل يعتبر طلب توفير التمويل الميسر شيئاً مؤسفاً جداً ... !!

ان ما رمت اليه اللجنة ... توفير التمويل لاسكان المحتاجين والفقراء بشروط ميسرة أي بفوائد بسيطة ولسنوات أطول ...

ولا ننسى هنا أن نقول أن بنك الاسكان وصل الى ما وصل اليه بفضل الامتيازات التي اشارت اللجنة لها وهي امتيازات سياسية ومالية وضريبية والجميع يعلم أن هذا البنك حتى بعد أن بدأ بدفع الضرائب على أعماله التجارية .

الا أن عليه أن يقوم بتنفيذ أهدافه وهي توفير التمويل الميسر لمشاريع الاسكان .

إن اللجنة المالية تود أن تسمع رأي الحكومة حول هذا الموضوع واستعدادها أن تتعامل مع توصيات مجلس النواب وأن تنفذها حتى وإن تعلق ذلك بالبنك المركزي أو هل البنك المركزي فوق القانون وهل هو سلطة رابعة ؟ ولقد أشار بعض الزملاء الى رفض البنك المركزي مراقبة ديوان المحاسبة وهنا نتساءل ... هل هو فوق الدستور ؟

وهل معالي المحافظ يتمتع بصلاحيات اعلى من صلاحيات دولة رئيس الوزراء وهل ولايته أشمل من الولاية الدستورية لمجلس الوزراء ؟

الوطن ... ولتزد الرواتب ... ولتحسن مستوى المعيشة للعاملين في الحكومة والجيش ولتدر حركة الاقتصاد الوطني فالانفاق ليس دائماً لعنة ... بل أنه في عام ١٩٩٤ يمكن أن يكون نعمة ...

ونتساءل ... هل موضوع بنك البتراء من الامور البسيطة ...

وهل مراجعة سلامة اجراءات التصفية موضوعاً بسيطاً ؟ ... عندما نتناول موضوع بنك البتراء .

فنحن نتناول موضوعاً يهم المواطنين جميعاً لان تكاليف تغطية خسائر طريقة معالجته سيساهم بها كل مواطن إن الحزينة الاردنية هي التي ستتحمل الخسارة التي قدرها معالي محافظ البنك المركزي بحوالي ٢٠٠ مليون دينار .

عندما تطلب اللجنة المالية اجراء مراجعة من أطراف محايدة فهي تطالب بالحد الأدنى - ولكن هذا الطلب مبدئي حيث أنه من الانسب ان تشكل لجنة عليا من قضاة وخبراء ماليين يتناولون التحقيق في هذا الموضوع برمته ومن البداية وحتى الان ...

وأما بنك الاسكان فكل ما أوصت به اللجنة هو أن يوفر هذا البنك العتيد (التمويل الميسر لمشاريع الاسكان) .

هكذا من الأشغال

نريد جواباً من الحكومة حول هذه الأمور .

حضرات الزملاء الكرام ،،

لقد بذلت اللجنة المالية جهوداً كبيرة ليأتي تقريرها موضوعياً وشاملاً ، وكان هدفنا فقط هو مصلحة هذا الوطن ولم نكن الا مخلصين فيما اجتهدنا أو اقترحنا أو اقترحنا ، لاغرضاً للجنة ولا مصلحة لاشخاصها ، اللهم الا أن تكون الموازنة معقولة وتفي باحتياجات بلدنا وتجنبه كل محذور وأن ما ذهب اليه السيد المحافظ من غمز أو لمز تناول التقرير لا يعدو كونه انتقاداً على الحقيقة وتجاوزاً للحدود المتعارف عليها .

وهذا ما حدا بالزملاء أعضاء اللجنة المالية لأن يقابلوا تصريح السيد المحافظ بالأسف والاستغراب .

وأخيراً ، فإني ادع الله أن يحفظ بلدنا ويديم نعمته على ابنائه الامناء المخلصين ، ويكأف بعنايته قيادته الهاشمية الرائدة .. انه سميع مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً سيقوم معالي وزير المالية بالرد على ملاحظات النواب فليقتض .

معالي وزير المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،
ان افضل ما استهل به حديثي هو قول رب العالمين سبحانه وتعالى :

(وقل رب زدني علما) صدق الله العظيم .

في البداية أرجو أن أتوجه بالشكر والتقدير والاحترام لمعالي رئيس وأعضاء اللجنة المالية الكريمة على ما بذلوه من جهد وعمل موصول لساعات طويلة يومياً وليلة ثلاثة اسابيع لدراسة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٤ بلا ملل ولا كلل ولم يتحركوا شاردة ولا واردة ، واستعراض وثيقة الموازنة بكل تفاصيلها وبكل احصاءاتها وقد تضمن تقريرهم ملاحظات موضوعية وتوصيات هادفة تأتي ضمن اطار الحوار الهادف والبناء بين السلطين التنفيذية والتشريعية .

وان الحكومة ووزارة المالية بالذات لم تدخر وسعاً للتنسيق ومشاركة ومشاورة اللجنة في كل ما ذهبت اليه في تقريرها وما ذكره معالي الرئيس رئيس اللجنة في كلمته الأخيرة لصالح الوطن والمواطن .

الكثيرة والمتنافسة ، ضمن اولويات مدروسة بحيث تتجنب التوسع في الانفاق الحكومي وخاصة الممول من القروض والمساعدات ، حتى لا نواجه لاسمح الله ازمة مالية واقتصادية جديدة تذهب بمكاسب التصحيح الاقتصادي والاجتماعي التي تم تحقيقها . وهذا يتطلب ضرورة الاستمرار في تخفيض عجز الموازنة بشكل تدريجي ليصل الى ما نسبته (٢.٥ ٪) من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٨ .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وفيما يتعلق بتقرير اللجنة المالية الكريمة وكلمات الاخوة النواب أرجو ان أبين الملاحظات التالية : -

اولا : البيئة الاستثمارية

تؤيد الحكومة اللجنة المالية ومجلسكم الكريم بان البيئة الاستثمارية الملائمة هي التي يمكن ان توفر الحوافز الضرورية للاستثمار والادخار والتصدير . وهي التي يمكن ان تحفز عودة رؤوس الاموال الوطنية المهاجرة ، واجتذاب الاستثمارات الاجنبية الى جانب تنظيم الاستثمار الوطني اللازم الذي لا بد منه لرشد القطاع الخاص والذي يساهم في حل مشاكل التمية والفقر والبطالة .

وقد اتخذت الحكومة في هذا المجال

كما اتوجه بالشكر الى جميع الاخوة النواب سواء المؤيد منهم لهذا المشروع او المعارض له على ما ابدوه من ملاحظات وانتقادات بناءة ستكون بأذن الله عوناً لنا على تحقيق الاهداف المرجوة . وان اختلاف الآراء والاجتهادات التي سادت مناقشة مشروع قانون الموازنة لهو دليل صحة وعافية ، يساهم ولا شك في خدمة هذا الوطن وتحقيق مصالح شعبه الوفي الطيب الصبور .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

قبل التعرض لتقرير اللجنة المالية ومطالبات السادة النواب المحترمين ، أود ان أبين ان كلمات السادة النواب تضمنت اجتهادات مختلفة وآراء متعارضة . الا أنها اجتمعت على طلب المزيد من الانفاق وتقديم الخدمات من جانب ، وعدم زيادة الضرائب والرسوم من جانب آخر ، ونفس الوقت تخفيض عجز الموازنة وحجم المديونية فكيف ستوأم الحكومة في تحقيق التقيضين . انها معادلة صعبة لا يمكن تحقيقها . ويجب ان انوه هنا انه بالرغم من تمكنا من الاعتماد على الذات في تغطية كامل النفقات الجارية وتغطية جزء من النفقات الرأسمالية ، فإنه ينبغي الاستمرار في الحرص على تخصيص الموارد المتاحة والمحدودة بطبيعتها وتوزيعها بين الطلبات

هكذا من الأشغال

عددا من الاجراءات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لتحقيق اصلاح ضريبي شامل من خلال اعادة النظر في قوانين ضريبة الدخل .

والجمارك وتقديم مشروع ضريبة المبيعات الذي اتهم بالكثير من اخواني قبل ان يسموا شيء عنه فقد حكمتهم قبل ان تسمعوا وجهة النظر الأخرى والانسجام بين مختلف التشريعات المالية وبحيث تكون واضحة ومستقرة امام المستثمر المحلي والخارجي ، وبما يشعره بالامن المستقبلي على استثماراته . علما بان عدد منها جاهز وقيد الدرس في ديوان التشريع لمراجعتها تمهيدا لعرضها على مجلسكم الكريم .

وفي مجال التشريعات الخاصة بالاستثمار ، ستقدم الحكومة الى مجلسكم الكريم تعديلات على قوانين تشجيع الاستثمار ، والشركات ودائرة تشجيع الاستثمار ، للنظر فيها لمواكبة متطلبات المرحلة الحالية وبحيث تكون جاذبة وحافزة للاستثمار الوطني والاجنبي .

كما ان البنك المركزي بصدد اعادة النظر في التشريعات النقدية والتي تهدف الى تحقيق المرونة في الائتمان بحيث تتناسب ومتطلبات الاستثمار واحتياجاته .

ثانيا : تحديث التشريعات المالية

والاستثمارية .

لقد اكدت في خطاب الموازنة العامة أمام مجلسكم الكريم ان الحكومة عاكفة على مراجعة شاملة للتشريعات الضريبية بقصد التخفيف والتسهيل والتقليل من عبء المواطنين ، وستشمل التعديلات القوانين التي ذكرت بما فيها ايضاً ، سوق عمان المالي وقانون الاستثمارات الاجنبية والعريية .

أ) ضريبة الدخل :

تعتبر ضريبة الدخل من اكثر الضرائب انسجاما مع المادة (١١) من الدستور التي تنص بأن على الحكومة ان تأخذ في فرض الضرائب بمبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية .

وبناء عليه ، فقد نص قانون ضريبة الدخل على تصاعد نسبة هذه الضريبة كلما ارتفع دخل الفرد كما وتضمن قائمة طويلة من الاعفاءات اخذاً بمبدأ العدالة الاجتماعية مثل الاعفاءات الشخصية والعائلية والاعالة والاعفاء الجامعي ونفقات الاستشفاء وفوائد قرض انشاء السكن والاعفاء الجزئي من بدل الاجار ، وكذلك اعفاء دخل الاعمى والمصاب بعجز كلي وراتب التقاعد والتعويض وبذلك يتبين ان هذه الضريبة لا تؤثر على دخول الطبقات الفقيرة وذا اثر بسيط جدا على ذوي الدخل المتوسطة .

ومن الجدير بالذكر ان هذه الضريبة اداة فاعلة في تشجيع الاستثمار ومثال ذلك اعفاء الدخل من الفوائد والاعفاء الجزئي لارباح المصادرات .

وقد اتخذت الحكومة مؤخراً قراراً بأعفاء ٧٠٪ من ارباح المصادرات وامل ان يكون لهذا القرار اثره الايجابي في تشجيع المصادرات وتشجيع الاستثمار .

اما حول العبء الضريبي الناتج عن تطبيق هذه الضريبة فهو عبء منخفض اذا ما علمنا ان مجموع الحصيلة الناتجة من هذه الضريبة في عام ١٩٩٣ بلغ (١٢٠) مليون دينار منه مبلغ (٧٣٥) مليون ديناراً من الشركات المساهمة والتي تساهم الحكومة في عدد كبير منها كذلك فقد شكلت حصيلة هذه الضريبة (٣٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي مما يعزز انخفاض هذا العبء .

كما تعلمون ان الناتج الاجمالي كما ذكر صديقي الدكتور عبدالله انه قد يصل (٤٠٠٠) مليون (٤) ملايين فأذا اعتبرنا الضريبة ٥٪ فيجب ان نحقق (٢٠٠) مليون حققنا (١٢٠) في المليون مما يدل على ان هذه الضريبة فعلاً متدنية ولا تحصل من جميع المواطنين .

ب) ضريبة المبيعات

ولهذا أجبنا بضريبة المبيعات وليس مستورده وانما هي من المؤسسة الرسمية والحكومية ومن مطلع او متتصف بالتحديد . ١٩٨٤ .

اثار بعض السادة النواب موضوع ضريبة المبيعات وما سيقرب عنها من اعباء اضافية على المواطنين تحسباً من ارتفاع الاسعار نتيجة لتطبيق هذه الضريبة . أرجو ان ابين ان مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات سيعرض على مجلسكم الكريم بعد اقراره من مجلس الوزراء وستتم مناقشته من قبلكم وانتم أصحاب الحق في اقراره او تعديله او رفضه بما ينسجم مع مصلحة الوطن والمواطن وفي هذا المجال أرجو ان أوضح بعض معالم هذا القانون :

تعلمون ان الحكومة قد بدأت بدراسات كما قلت الاصلاح الاقتصادي منذ اوائل الثمانينات وكانت ضريبة المبيعات احد الاجراءات المطروحة آنذاك .

تقوم فلسفة ضريبة المبيعات على مبدأ تحميل المستهلك ما يتناسب مع حجم استهلاكه .

انطلاقاً من هذه الفلسفة فقد تضمن مشروع القانون قوائم بالاعفاءات تضمن عدم اخضاع الحاجات الاساسية اليومية للمواطن واهمها المواد المعفيه الغدائية الاساسية والادوية

هكذا من الأعمال

والمنتجات الزراعية والخدمات التعليمية والطبية والمالية والنقل العام والكتب كل هذه معفاة من الضريبة .

كما اعفى مشروع القانون جميع التجهيزات اللازمة للإنتاج الزراعي والبيدات الحشرية والمطهرات .

ضمنت الحكومة حماية الصناعة المحلية بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ ولا تتجاوز ٥٠٪ وهذا وعلى بعض الأخرى الذين يخشوا على صناعتهم المحلية هناك حماه لا تقل ٣٠٪ ولا تزيد عن ٥٠٪ واعفت كل ما يعفى بموجب قانون تشجيع الاستثمار . واعطى مشروع القانون الحق لمجلس الوزراء بأعفاء السلع المنتجة محلياً من هذه الضريبة .

وللمحافظة على البيئة والسلامة العامة والجودة فقد ضمن المشروع اعفاء جميع تجهيزاتها ، كما ضمن اعفاء أجهزة البحث والتطوير .

كما اعفت ضريبة المبيعات جميع السلع المصدرة أي كل ما ينتج محلياً ويصدر إلى الخارج فهو معفى وبضائع المناطق الحرة والترانزيت لذا تعتبر ضريبة المبيعات استبدالاً لضريبة سيغة موجوده حالياً وهي ضريبة الاستهلاك المطبقة منذ عام ١٩٨٨ والتي تباينت فيها نسب الضريبة لتصل ٦٠٪ ، أي ان ضريبة الاستهلاك الآن هي من ١٠ -

٦٠٪ ، الضريبة المقترحة من ١٠ - ٢٠٪ ، ليس في هذا تخفيض في بعض النواحي هذه الضريبة تعتمد على القاعدة الواسعة عندما ينمو الاقتصاد الوطني ويكبر وأسست عن النقص في حصيلة الجمارك ، وباستثناء الضريبة النوعية المفروضة حالياً على السجائر والمشروبات الروحية والغازية التي تصل نسبة الضريبة عليها إلى حوالي ٧٠٪ من الأيراد وما تحدث عنه عن ٣٠٪ ضريبة الاستهلاك وفي ضريبة المبيعات تحصل ٧٠٪ من الأيراد وما تحدث عنه عن ٣٠٪ لكل القطاعات فإن الزيادة في الأسعار مباشرة كما ذكر بعض اخواني في هذا الصباح إلى ٤٠٪ .

ثالثاً : السياسة النقدية

لقد تضمنت توصيات اللجنة المالية في السياسة النقدية اتخاذ عدد من الاجراءات . وبهذا الخصوص اود ان أبين لمجلسكم الكريم بأن الحكومة قامت بما يلي :

اجراء تحديث للتشريعات وقانون مراقبة العملة ليواكب التطورات الاقتصادية ويتلاءم مع التوجهات الاستثمارية للدولة حيث تم : اعداد مشروع لإنشاء مؤسسة لضمان الودائع وهو في مرحلته النهائية لدى ديوان التشريع .

العمل جار على تحديث قانون مراقبة

العملة .

واعداد مشروع مراقبة البنوك والذي تم بموجبه سد الثغرات التي كانت في القانون السابق .

واعطى مشروع القانون صلاحيات اشمل لتقوية دور البنك المركزي في الرقابة سواء على مستوى الرقابة الداخلية والخارجية .

قيام البنك المركزي بدور مميز بالرقابة على البنوك خلال السنوات الاخيرة . حيث تم في هذا المجال ما يلي :

تدعيم مبدأ التفشيح الميداني وذلك من خلال انشاء دائرة للتفتيش الميداني .

تم اعتماد المعايير الدولية فيما يتعلق بالانصاف المحاسبي للبيانات المالية مما يعطي نوعاً من الرقابة على الاداء المصرفي وذلك بالانصاف للمستثمر والمودع عن اهم المؤشرات والبيانات المالية .

تم اعتماد اسس ومعايير محددة بالنسبة لمخصصات الديون المشكوك فيها وتصنيف الديون حسب المعايير المحاسبية والمصرفية وكذلك الالتزام برصد المخصصات اللازمة وتعليق الفوائد بما يتناسب وهذه التعليمات مما انعكس بالتالي على نتائج اعمال البنوك باظهار الارباح بشكل واقعي وحقيقي وكذلك مدى سلامة مراكزها المالية .

تم اعتماد المعايير الدولية فيما يتعلق بملاءة رأسمال البنوك .

اذ أن معظم مؤسسات الجهاز المصرفي دعمت حسابات رأس المال لديها ، حيث كان مجمل هذه الحسابات في نهاية عام ١٩٨٩ حوالي (١١٢) مليون دينار اصبح في نهاية عام ١٩٩٢ حوالي (٢٦٢) مليون دينار وارتفع إلى (٢٨٩) مليون دينار في نهاية حزيران ١٩٩٣ .

يبدو واضحاً من هذه الأرقام مدى تدعيم وتقوية حسابات رأس المال للجهاز المصرفي .

كما ستقوم بأجراء مراجعة دقيقة من اطراف محايدة الحقيقة سأختصر عليكم قضايا الدمج لأن أخي معالي رئيس اللجنة المالية تطرق لهذا الموضوع وهنا أحب أن أقول أننا في المالية وأن الحكومة ستعاون وتقوم بتقديم كافة المعلومات وأيضاً مراجعة كافة الإجراءات حتى نحصل على ما نتمنى من القناعة التامة بأن الاجراءات المتبعة هي سليمة وليس لدي شك بأنها سليمة ولكن ليطمئن قلبي .

التصحيح الاقتصادي ذكر اخواني كثيراً حول التصحيح الاقتصادي وحول خطاب النواب وحول الخطابات السابقة وقد كنت قدمت خطاب النواب باللغتين إلى أخي معالي رئيس اللجنة المالية وأيضاً قام بتوزيعه على

اعضاء اللجنة المالية ويبدو طبعاً ليس هناك سر ثم توزيعه على الصحف لا أجد في هذا الخطاب ما يختلف عن توجهات هذا المجلس الكريم ، وخطاب النواب خطاب يرقه وزير المالية ومحافظ البنك المركزي وتقره الحكومة تبين نواياها بأسلوب تصحيح الأوضاع الاقتصادية ولا أعتقد بأن هناك رد ولا هناك شيء مخفي ، والله لو كان هناك شيء مخفي لكت أول من اعلنه منه لماذا نخفي شيء اذا كنا نعمل بكل ثقة وإيمان لخدمة هذا الوطن يجب أن يكون كل شيء بالعلن وبالوضوح .

اثار بعض السادة النواب موضوع برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي الوطني وأرجو ان أبين ان الهدف الاساسي لهذا البرنامج هو تحقيق الاعتماد على الذات وان تحقيق هذا الهدف يتطلب اجراءات منها ترشيد استخدام الموارد المحلية وازالة التشوهات في الاقتصاد الوطني ومعالجة الاختلالات فيه وليس بالامكان تحقيق نمو صحي قابل للاستمرار دون تلاشي هذه الاختلالات وإعادة الثقة بالآقتصاد الوطني .

أهدائه لقد ذكرتها بخطاب الموازنة وذكرتها في حديثي وفي تفصيلاتي التي قدمت الى اللجنة المالية لكن للتذكير أعيد أختصر وأقول بعض هذه الأهداف .

١- تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي

بواقع (٦٪) لعام ١٩٩٣ وقد حصل تقريباً ونأمل ان يكون اكثر . وقد حصل تقريباً ونأمل ان يكون اكثر بالاسعار الثابتة و (٥٥ ٪ - ٦٥ ٪) سنوياً خلال باقي سنوات البرنامج من ١٩٩٤ - ١٩٩٨ .

٢- تخفيض عجز الموازنة قبل المساعدات ليكون بواقع (٦٤ ٪) من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٣ وقد تقريباً تحقق أفضل من ذلك و (٥٣ ٪) عام ١٩٩٤ وبحيث يتم تخفيضه بشكل تدريجي ليصل الى حوالي (٢٥ ٪) في نهاية سنوات البرنامج .

٣- المحافظة على نسبة الاستثمار لتكون بحدود (٢٣ ٪) من الناتج المحلي الاجمالي سنوياً خلال سنوات البرنامج ، وتنمية الادخار المحلي ليصل الى حوالي (١١ ٪) خلال عام ١٩٩٨ .

٤- تخفيض عجز الحساب الجاري بشكل تدريجي وهذا ما اشار اليه اخي وصديقي الدكتور عبدالله المكايلة ليصل الى حوالي الجاري وليس الميزان التجاري (١٠٤ ٪) من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٣ والى (٧٢ ٪) عام ١٩٩٤ والى حالة توازن عام ١٩٩٧ .

واستغرب من اخي عبدالله أن يشير الى هذه النقاط وهو بالأمس كنت انظر او اراقب بعض المعلومات على تسجيل وثائقي تلفزيوني

تشاطر الحكومة اللجنة الكريمة ومجلسكم الموقر الرأي بان خدمة المديونية الخارجية ضخمة وتسديدها يشكل عبئا كبيرا على الموازنة العامة وميزان المدفوعات . وبالتالي فلا بد من السعي نحو تخفيض هذه المديونية بشتى السبل . وقد بينت لمجلسكم الكريم في خطاب الموازنة لعام ١٩٩٤ الجهد الذي بذلته الحكومة من خلال التزامها ببرنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي والذي مر عبر ثلاث دورات برلمانية وايضاً العمل لكسر حدة المديونية وتخفيض حجمها وبالتالي تخفيض عبء خدمتها . ولا أرى من المناسب ان اعيد على مسامعكم جميع الاجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال العام الماضي في هذا المجال فهي مفصلة في خطاب الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ ، وايضاً وزارة المالية بوثائقها جميعاً السرية والعلنية جاهدة لتقديمها لأي من السادة الزملاء النواب .

ولكني اؤكد على ان الحكومة ستواصل السعي مع الدول الصديقة والمؤسسات الدولية لتخفيض حجم هذه المديونية وابعائها من خلال شراء الديون بخصم كبير وإعادة الهيكلة ، والعمل على تمويل بعض الديون الى منح وقد تم خلال العام الماضي استطعنا باتصالات القيادة العليا والحكومة ان تأخذ منح او لنحو قروض الى منح من سويسرا والمانيا ليست كبيره لكنها بداية طريق وهي ارقام

لمعاليه في التلفزيون وكان مؤيداً داعم لجميع هذه الأرقام وهذه الأرقام لم تأتي مع الحكومة خلال خمسة الشهور الماضية هي الأبقاء على مستوى زيادة الأسعار بحدود (٤٥ ٪) سنوياً خلال سنوات البرنامج وايضاً هذا قد سابقاً وايدته معالي الدكتور ووافق عليه معالي الدكتور عبدالله المكايلة في برنامج تلفزيوني الفوائد التي يحققها البرنامج أيضاً يحقق فوائد اخرى يمكن الأردن من إعادة جدولة القروض المستحقة عليه في عام ١٩٩٤ ولأغلاق الفجوة التحويلية في ميزان المدفوعات التي تصل (١٣٠٠) مليون دولار وهذا موجود في البرنامج ولم يأتي بالأمس نحن ننفذ استمرار الحكومات السابقة قامت الحكومات السابقة بوضع هذا البرنامج بالتعاون مع المؤسسات الدولية ونحن نكمل المشوار ، سأعطيكم كثير من التفاصيل حتى لا تصابوا ، بالكلل والملل فهل هذه الأرقام ، والاهداف التي ذكرت ، هل فيها ما يتعارض مع مصلحة الوطن ؟ هي فيها ما يمس باستقلاله الاقتصادي والاجتماعي ؟ الا يطالب جميع السادة النواب بالاعتماد على الذات وزيادة النمو بالآقتصاد الوطني وتخفيض عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات وتخفيض المديونية اعتقد ان جميع هذه الأهداف هي اهداف وطنية يجب ان نسعى جميعاً الى تحقيقها .

المديونية الخارجية وخدمتها

هكذا من الله على

معقوله (٢٠) مليون دينار ومن سويسرا ، وما يصل الى (٤٠) مليون مارك الماني من المانيا .

البطالة والفقر

تعتبر ظاهرتا البطالة والفقر من اهم اولويات الحكومة التي يجب التصدي لها وتتفق مع اللجنة المالية ومجلسكم الكريم في هذا التوجه .

ان التصدي للبطالة والفقر لا يتم الا من خلال جهد مكثف وشامل تشترك فيه كافة الفعاليات الاقتصادية وتكثيف الاستثمارات بشكل يحقق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار .

وتحاول الحكومة جاهدة ان تحدد من ظاهرتي البطالة والفقر من خلال برامجها المختلفة في مؤسسة التدريب المهني وصندوق التنمية والتشغيل والمشاريع المكثفة للعمالة ومن خلال إعادة النظر في النظام التعليمي كما ذكرت للجامعات وكلبات المجتمع وتنفيذ برنامج التطوير التربوي الهادف الى ربط التعليم بحاجات التنمية وسوق العمل بحيث تتمكن من استبدال العمالة الوافدة بعمالة محلية من خلال هذه البرامج .

تسعى الحكومة من خلال صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية الى

المساهمة في تقليل نسبة البطالة والفقر حيث قرر مجلس الوزراء في منتصف عام ١٩٩٣ توزيع مخصصات اموال الصندوقين بين محافظات المملكة حسب النسب والانصبة التالية :

عمان ٢٢ %
الزرقاء ١٢ %
اريد ٢٢ %
المفرق ٧ %
البلقاء ٩ %
الكرك ٧ %
الطفيلة ٥ %
معان ٦ %

اما الباقي وهو ١٠ % فهي للحالات الطارئة والحرجة المستجدة .

لقد اتخذت الحكومة اجراءات جادة لتطوير عمل صندوق التنمية والتشغيل للوصول الى الفئات المستهدفة خلال السنة الماضية ، وهناك برنامج اعد خصيصا لتوجيه مزيد من الجهد الى المناطق الريفية والبادية . وانطلاقا من سياسة الحكومة في انتهاز الامركزية الادارية ، سيقوم الصندوق بتحقيق اهدافه من خلال الاستفادة من نشاطات بعض المؤسسات

نحن هنا ليس في جدل اكايمي حول كيف تحسب ومن هو الذي يدخل في هذه الشعبة هذه دراسات ميدانية لم اقم بوضعها خلال الشهور القليلة الماضية .

دعم المواد التموينية

لقد بين تقرير اللجنة المالية الموقرة وكلمات بعض السادة النواب ان مخصصات دعم المواد التموينية قد انخفضت الى (٣٠) مليون دينار في العام الحالي بدلا من (٣٦) مليون دينار في العام الماضي ، مما استدعى الاعتقاد ان وراء هذا التخفيض توجهها لرفع اسعار المواد التموينية المدعومة . وفي هذا المجال اورد ان اؤكد ان سياسة الحكومة هي ابطال الدعم لمستحقه وتصويب سياسة الدعم الحالية والتي اظهرت ان جزءا من هذا الدعم تستفيد منه فئات مقتدرة اضافة الى ان سلعا مدعومة اخرى اصبحت مجالا للمتاجرة وفرصة لمحاولة تهريب بعضها الى الخارج . الامر الذي يعني ان هناك هدرا وسوء استغلال لهذا الدعم . ولا اعتقد ان ايا من الاخوة النواب الكرام يقبل استمرار هذا الوضع .

ومن هذا المنطلق فان الحكومة بصدد :

اعادة النظر في سياسة دعم المواد التموينية لازالة التشوهات في سياسة الدعم الحالية .

التواجدة في الميدان وبما يحقق اهداف الصندوق التنمية والتشغيل . وسوف يوسع الصندوق نشاطاته لتغطي المشاريع الفردية الصغيرة جنبا الى جنب مع المشاريع الجماعية التي تخدم المجتمعات المحلية وتسهم في تنميتها وتوفير فرص العمل فيها بالتعاون والتسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة .

وبشأن آلية الوصول لنسب الفقر وتحديد حجمها فان الامر يتم بموجب الدراسات الدورية التي تتم في وزارة التنمية الاجتماعية من قبل فريق من الخبراء الأردنيين المختصين تضم وزارة التخطيط والجامعة الاردنية ، والجمعية العلمية الملكية ، ودائرة الاحصاءات ووزارة التنمية الاجتماعية ، وفي كل دراسة من هذه الدراسات يتم تدقيق نتائجها واعتمادها من مجلس الوزراء والجهات العلمية المهمة وهي منهجية جرى العمل بها منذ عام ١٩٨٧ . وتعال منهجيتها وطرق اجرائها الترحيب والاعتماد من بعض الهيئات الدولية وليست هي من صنع وزير المالية خلال الأربع شهور الماضية او هي انتتات على الأساليب العلمية الحديثة . هي من نتائج فريق وطني من ابناء هذا الوطن وهذه الدوائر وهذه المؤسسات وتعامل معها اخي معالي الدكتور عبدالله المكايله ويعرف ، ربما هناك اجتهاد في تفسير الأحصاءات وما يدخل في هذه الأحصاءات،

توفير الاعلاف لمربي المواشي بأسعار معقولة تحد من المتاجرة بها بكميات كافية وسعر موحد .

ج) كما نفذت الحكومة قرار يقضي بعدم صرف بطاقات تموينية للأسر التي يزيد دخلها عن (٥٠٠) دينار شهرياً . وبعض الأخوة النواب اعترضوا على هذا الرقم (٥٠٠) دينار شهرياً .

التي تستوجب بقاء الدعم لبعض الأسر التي تحتاج مثلاً لهذا الدعم كما ذكر أحد الزملاء بأن ربما هناك عائلة من (١١) نفر طبعاً هذه تحتاج إلى نظره خاصة .

د) كما توجه الحكومة إلى تحسين الأداء الإداري وفي مراقبة الدعم وإبصاليه بما يكفل الكفاءة في العمل .

وفي اعتقادنا أن هذه الإجراءات مجتمعة سوف تؤدي إلى تخفيض فاتورة الدعم المطلوب إلى (٣٠) مليون دينار لهذا العام .

علماً بأن حجم الدعم الحقيقي للمواد التموينية الأساسية والمواد الملقية يصل إلى حوالي (٨٥) مليون دينار وليس (٣٦) أو (٣٠) وهذا الفرق يأتي من أرباح المتاجرة التي تحققها الوزارة من بيع المواد التموينية الأساسية بالسعر الحر ، ومن بيع المواد الأخرى

غير المدعومة بالإضافة إلى أرباح مطحنة الوزارة وإيرادات مشاريع الوزارة الأخرى .

وسيتم تقديم موازنة دعم المواد التموينية لعام ١٩٩٤ مقارنة بميزانية عام ١٩٩٣ إلى مجلسكم الكريم بموجب أحكام المادة (٥) من قانون التموين رقم (١٧) لسنة ١٩٩٢ بعد إقرار الموازنة العامة ، وخلال الثلاثة شهور التالية لانتهاؤ السنة المالية حسب نص القانون المذكور .

عجز الموازنة

أثار اخواني في اللجنة المالية والصحافة وبعض اخواني هنا قضية عجز الموازنة وكيف صرح وزير المالية بأن هذه الموازنة ليس فيها عجز لم أقل هذا الكلام بهذه الدقة في الماضي واثبت بأرقام وموازنة الدولة لعام ١٩٦٤ للتذكير اقرأ كان موازنة الدولة لعام ١٩٦٤ (٤٧٥٤٧٠٠٠) مليون والأيرادات (٤٥٠٠٠٠٠) مليون وفيها عجز غطي بقرض من دولة عربية شقيقه (٥) مليون وإن الباقي (١٠٠٠٩٣٧) مليون دينار من الزيادة المنتظرة في الواردات هنا في عام ١٩٦٤ ، وفي عام ١٩٧٨ ، المادة نفس الشيء في كان مجمل الموازنة (٣٥٦) مليون (٣٧١) مليون المجموع العجز في المادة (٣) وهذا في كل قوانين الموازنة من عام ١٩٩٣ ، كلها في المادة (٣) إذا عدت إلى هذه

الجلسات السابقة وقبل قليل .

الإيرادات المحلية

أشار تقرير اللجنة المالية لمجلسكم الكريم وبعض السادة النواب في كلماتهم إلى أن تقدير الإيرادات المحلية لعام ١٩٩٤ قد جاء متفاوتاً وأنا أقول قد جاء معقولاً ويتطلب إعادة النظر .

وأود أن أؤكد بأن التقديرات قد جاءت في ضوء قراءة واقعية ورؤية واضحة لمجمل النشاطات الاقتصادية المتوقعة لعام ١٩٩٤ وضمن أسس واعتبارات سليمة ، أخذه بعين الاعتبار نسب النمو الطبيعية لكل بند من بنود الإيرادات فقط ، كما وأرجو أن أؤكد للسادة النواب ما بيته أمام اللجنة المالية لمجلسكم الكريم من أنه لن يترتب على إقرار قانون ضريبة المبيعات أية إيرادات جديدة خلال عام ١٩٩٤ .

وإذا ما علمنا بأن نسبة التضخم المتوقعة لعام ١٩٩٤ ستكون بحدود (٥ ر ٤) % فإن الزيادة الحقيقية في الإيرادات ستكون (٤) % فقط وهي تمثل زيادة طبيعية .

وأما بالنسبة لإيرادات ضريبة الدخل المقدرة لعام ١٩٩٤ بزيادة (١٣) مليون دينار عن عام ١٩٩٣ فأنتي أؤكد بأن هذا الرقم قد بني على اعتبارات إدارية فقط تتمثل في فتح

القوانين وهي لدي سأقدمها للأمانة فيها المادة (٣) كيف يفطن العجز .

يا أخوان كان هناك نوعان من العجز عجز المسمى اقتصادياً ناتج عن المساعدات يعني فرق بين النفقات والإيرادات فقط بالمتج للمساعدات والقروض وفوق هذا كان لدينا عجز أخذ خلال الـ (٣٠) سنة الماضية كان لدينا عجز فوق هذا العجز أي أن هناك مبلغ إضافي حتى اختصر عليكم انظر لموازنة العام الماضي ، المادة (٣) أيضاً نفس المادة ماذا تقول أيفطن العجز وقدره (٩٢٣ ر ٠٠٠) مليون دينار من التحسين في الإيرادات ومن تخفيض الأرصدة النقدية في وزارة المالية ومن القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بكذا ، أي أن هناك كان من عجز فوق العجز الاقتصادي الذي ذهب إليه اخواني وهذه الوثائق أمانة أقدمها للأمانة العامة لأصلاح الأخوان وهذا ما هو العجز النقدي أقول أن الموازنة الحالية خلت منه لأول مرة منذ (٣٠) عام ولا أقول العجز الاقتصادي أن الإيرادات تغطي كامل النفقات طبعاً هناك منح ومساعدات وقروض لكن كان عندنا عجزين نحن تخلصنا من واحد وإملي كبير بأن نتخلص من العجز الثاني وهذا الذي أشرت إليه العجز التقليدي ولم ادخل في تفسير العجز لا أكاديمياً ولا اقتصادياً وإنما ما هو ما أمانتي من حقائق وما أشير إليه من بعض اخواني في

المكاتب الجديدة للضريبة وتعزيز جهاز التقدير والتحصيل في الدائرة بأعداد اضافية من الموظفين وخضوع بعض الشركات المعفاة سابقاً الى الضريبة لأول مرة بالإضافة الى نسبة النمو الطبيعية والشركات المعفاة سابقاً البوتاس مثلاً .

تحصيل الإيرادات العامة للدولة

تولي الحكومة مسألة الحفاظ على حقوق الحزبة من الاموال المستحقة على المواطنين كل عناية وكذلك تحصيل المتأخرات من الإيرادات الضريبية والرسوم وغيرها . فقد تم انشاء مديرية خاصة لتحصيل الاموال الاميرية في وزارة المالية بهدف تفعيل تحصيل الضرائب والرسوم . وستقدم الحكومة قانوناً جديداً لتحصيل الاموال الاميرية لهذه الغاية .

ومن جهة اخرى فقد تم احداث الوظائف اللازمة في وزارة المالية لتحسين في جمع هذه الضريبة وقد ذكر احد النواب بان المتأخرات من الإيرادات على المواطنين فاقت المليار دينار ، (١٠٠٠) مليون دينار وهذه مغالطه وهنا ينبغي توخي الدقة ، اذ تبلغ قيمة هذه المتأخرات حوالي (٨٥٠٦) مليون دينار :

وقد سمعت هذا الرقم ايضاً في جلسات مجلس النواب السابقة وهنالك خلط بين السلفات التي تصرفها وزارة المالية للمؤسسات ولم تقم هذه المؤسسات بتسديدها ولا اذيع سريان المليار المشار اليه هو مبلغ ما

صرف للصندوق الدعم الذي كان يجب ان يغطي من المساعدة العربية الى توقفت في ذلك الحين وهذه السلفة ما زالت قائمة ، اما ضرائب المتأخرات فهي : -

٢١٠٤ مليون دينار ضريبة الابنية والاراضي

و (المسقات والجاري والعارف

٢٥٠٠ مليون دينار ضريبة الدخل وهي قيد التسوية وبعضها في المحاكم

١٣٠٢ مليون دينار سلطة المياه

١٥٠٠ مليون دينار سلطة الكهرباء

١١٠٠ مليون دينار مؤسسة للمواصلات السلكية واللاسلكية

بمجموعها (٦ ر ٨٥) مليون وليس مليار

وما يشير اليه النائب المحترم كما ذكرت هو موضوع السلفة لصندوق الدعم

الاتفاق الجاري والرأسمالي

اشار عدد من السادة النواب الى ارتفاع نسبة الاتفاق الجاري والرأسمالي المقدر في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٩٣ .

وفي هذا المجال أرجو انؤكد لمجلسكم الكريم ان حجم الطلبات التي تقدمت بها الوزارات والدوائر الحكومية بمشاريعها لعام ١٩٩٤ تبلغ اضعاف ما هو مقدر لها في

مشروع الموازنة المعروض على مجلسكم الكريم ، كما ان الطلبات التي تقدم بها السادة النواب في كلماتهم ، تؤدي ايضاً الى زيادة لا اجرو على ذكر الرقم فهي خيالية في هذه النفقات لا تستطيع مواردكم المتاحة تلبيتها في عام واحد ، فصبراً جميل وبالله المستعان والمستقبل لشعبنا الطيب ولتحقيق طموحاته .

ان الاتفاق الجاري هو بطبيعته اتفاق متزايد ومستمر لانه يتضمن باستمرار زيادة سنوية في الرواتب والاجور اما النفقات الرأسمالية والمقدرة في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٤ بمبلغ (٣٥٨٠٧) مليون دينار لا أخفي عليكم بأن يمكن (٨٠ ٪) من هذه المبالغ ملتزم بها اي هي مشاريع قيد التنفيذ .

ولا أخفي عليكم بأنه يمكن ٨٠ ٪ من موازنة الدولة ملتزم بها بين رواتب واجور وعلاوات ومشاريع قيد التنفيذ ، حرية الاتفاق والزيادة والتبديل ليست واردة إطلاقاً .

الاداء الحكومي والاتفاق الرأسمالي

تطمح الحكومة الى ان يتم اتفاق جميع التخصصات الرأسمالية المرصودة في قانون الموازنة العامة في العام الماضي تمكناً من اتفاق ٨٦ ٪ من الموازنة الرأسمالية في العام الذي قبله كان الرقم أقل وربما حوالي ٧٠ ٪ وهذا في

تحسين ونأمل في هذا العام نتيجة اللامركزية وتفعيل المجالس التنفيذية والمجالس الاستشارية وبهتكم وبمشاركتكم ان تنفق كل هذه المبالغ في مكانها الصحيح لما في ذلك من اثر على تنشيط وتفعيل القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة قطاع المقاولات ، علماً بان قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الانفاق الحكومي الرأسمالي مشكلة اشار تقرير اللجنة المالية وكلمات بعض السادة النواب المحترمين الى ضرورة شمول قانون الموازنة العامة لموازنات المؤسسات العامة المستقلة .

وفي هذا المجال أرجو ان اشير الى نص المادة (١١٥) من الدستور والتي تنص على شمول جميع واردات الدولة ونفقاتها ضمن الموازنة العامة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

ان قوانين هذه المؤسسات قد منحتها الاستقلال المالي والاداري بما في ذلك اعداد مشاريع موازنتها وخولت مجلس الوزراء اقرار تلك الموازنات .

لذا فان شمول تلك الموازنات في موازنة الدولة يحتاج الى تعديل في التشريعات . وطبعاً ستعرض عليكم هذه الموازنات ونسلمها للجنة المالية وهي جاهزه ولكن اشغال وزير المالية وطاقم وزارة المالية بالجوار لمدة ثلاثة اسابيع حال ان تقدم لكم ووقتكم الضيق ايضاً .

هكذا من أجل

الضمان الاجتماعي

هنالك قرار ولجنة تعمل على دراسة نقل الموظفين المستجدين الى مظلة الضمان الاجتماعي ونأمل ان يأتي تقرير بها قريباً جداً .

تقييم اوضاع الشركات التي تساهم بها الحكومة

تطرق العديد من الأخوان عن الشركات المتعثرة وبعض المؤسسات الى ان الحكومة تؤيد توجه اللجنة المالية ومجلسكم الكريم ، بدراسة اوضاع المؤسسات العامة والشركات التي تساهم بها الحكومة سواء كانت شركات محلية ، او عربية مشتركة . وفي هذا المجال ، قامت الحكومة بدراسة تفصيلية لاطراف الملكية الاردنية بهدف تحسين كفاءتها المالية والادارية . وقد اتخذت الحكومة في ضوء ذلك العديد من الاجراءات لترشيد الانفاق وضبطه من جهة وتعظيم استغلال الموارد المالية المتاحة لها من جهة اخرى وبحيث تتمكن الملكية الاردنية من تجاوز الصعوبات التي تعاني منها . ولا زال تقديرنا حول هذا الموضوع قيد البحث والدراسة مع الملكية .

تطرق احد الاخوة النواب الكرام باسهاب الى موضوع شركة الزجاج الاردنية وتساءل عما قامت به الحكومة حيالها ، فأود ان أوضح لمجلسكم الكريم انه وبسبب خسائر

الشركات ووضعها المالي السيء فقد قررت الحكومة حل مجلس الادارة بتاريخ ١٤ / ١٠ / ١٩٩٣ وتشكيل لجنة ادارة جديدة ، للدراسة اوضاع الشركة وتحديد اسباب خسائرها المالية حيث تبين مبدئياً ان ذلك يعود الى هبوط سعر البيع مقارنة مع متوسط الكلفة الصناعية ، وارتفاع مصاريف البيع والتوزيع والمصاريف الادارية والعمومية ، وقد وضعت لجنة الادارة الجديدة برنامج عمل لتصويب اوضاع الشركة .

- يقصد اعادة الهيكل التنظيمي .

- واعداد دراسة بشكل كامل .

وأؤكد لمجلسكم الكريم بان الحكومة لن تتوانى عن تحويل المسببين في خسارة الشركة الى القضاء اذا تبين انها كانت عن قصد او سوء ادارة .

الاقواف والشؤون والمقدسات الاسلامية

وبخصوص المطالبة بزيادة المخصصات التي ترصد لاعمار المساجد فأنتي أرجو ان أبن بأن الحكومة تولي موضوع اعمار المساجد للاتفاق عليها عناية واهتماماً ويظهر ذلك واضحاً في مبالغ الدعم التي ترصدها الحكومة سنوياً في موازنة الدولة حيث ارتفع الدعم من (٩٥٠) مليون دينار عام ١٩٩٣ الى (١٢)

الطبية وبدلات الاجر اليومي عن فترة تعطيلهم بسبب ذلك .

وجدير بالذكر انه ينضم شهرياً الى قائمة المستفيدين من رواتب التقاعد والتعويضات وخدمات التأمين ضد اصابات العمل حوالي (٢٠٠٠) مستفيد ، علماً بان المؤسسة قد اقرت رفع الحد الأدنى للراتب التقاعدي من (٤٠) الى (٥٠) دينار وذلك لتلبية الاحتياجات الحياتية للمشاركين .

أما فيما يتعلق بالاستثمار بلغت (٥٥٠) مليون دينار بينما كانت في عام ١٩٨٠ (١٢) مليون دينار وتستثمر في مشاريع وطنية انتاجية ويشرف عليها فريق وطني وايضاً معلوماتي الكاملة حولها موجوده لمن يرغب بالمزيد .

وفيما يتعلق بنسبة البطالة التي ذكرتها في خطاب الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ والتي تساءل العديد من الاخوة النواب عن مدى صحتها فأود ان أبن ان هذه النسبة والمقدرة بحوالي (١٣٪) لعام ١٩٩٣ قد جاءت بعد نتائج المسح الديمغرافي / العمالة والبطالة والدخل / والتي قامت باعدادها دائرة الاحصاءات العامة خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ . وكان انخفاض هذه النسبة نتيجة لارتفاع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي للسكان الاردنيين الذين بلغت اعمارهم

مليون دينار في عام ١٩٩٤ بالاضافة الى ما تنفقه الوزارة من مواردها الذاتية التي تقلر بحدود (٣) مليون دينار . يضاف الى ذلك الدعم غير المباشر الذي يقدم الى المساجد من خلال الاعفاءات الجمركية والضريبة للمتعبرين في اقامة المساجد ومن خلال ما تقدمه الشركات والمؤسسات الوطنية في هذا المجال كشركات الاسمنت والحديد .

كما تبنت الحكومة وتوجيهات خاصة من جلالة الملك المعظم برنامجاً لاعمار مقامات واضرحة الصحابة رضوان الله عليهم تبلغ كلفته بحدود (٧) ملايين دينار يرصد له سنوياً المبالغ اللازمة في ضوء التنفيذ الفعلي لهذا البرنامج .

مؤسسة الضمان الاجتماعي

حديث طويل حولها

١- بلغ عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي (٣٥٠) الف مشترك انضم اليهم خلال عام ١٩٩٣ حوالي (٤٠) الف مشترك وبلغ عدد المستفيدين من رواتب التقاعد والتعويضات وخدمات المعالجة من اصابة العمل حوالي (٢٥٥) الف شخص منهم حوالي (١٩) الف مؤمن عليه خصصت لهم رواتب تقاعد شهرية و (١٥٦) الف مؤمن عليه صرفت لهم تعويضات دفعة واحدة ، و (٨٠) الف مؤمن عليه وفرت لهم المؤسسة العناية

هكذا من أهل

(١٥) سنة فأكثر . هذه ليست من صنع وزير المالية ووزارة المالية فريق وطني درس وجاء بهذه النتيجة .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان الموازنة المقدمة لمجلسكم الكريم هي خطة الحكومة واجتهادها لوضع الحلول للكثير من التحديات بالقليل القليل من الامكانيات المتاحة .

ان العديد من السادة النواب كانوا في موقع المسؤولية ، ولديهم مخزون كبير من الحكمة والخبرة . وستشكل الحكومة فريقا لدراسة جميع الافكار والمشاريع والتوجهات التي وردت في كلمات السادة النواب بقصد تنفيذ الممكن منها ضمن طاقات وقدرات الوطن . وأنتي على ثقة بان ما جاء على لسان جميع الاخوة النواب الكرام كان بقصد ان يبقى الاردن مجتمع التكافل والتضامن والعدالة والمساواة ، قويا وعصيا على التحدي ، شيمته الكبرياء والاباء ، واستشراف المستقبل والتحديث والاخذ بالعلم مع الاعتصام بالايمان .

حفظ الله الاردن شعبا وجيشا ، وحفظ الله القيادة الهاشمية التاريخية بظل صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم ، ولكم كل التحية

والتقدير والاحترام .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد وزير المالية على هذا البيان المستفيض ، الكلمة الأخيرة لدولة رئيس الوزراء فليفضل .

تفضل دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء : شكراً .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيه الكريم

دولة رئيس مجلس النواب

اصحاب السماحة والمعالي والسعادة

اعضاء المجلس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اود ان اتقدم باسمي واعضاء الوزارة ، الى مجلسكم الكريم ، بالشكر والتقدير والعرفان على جميع الملاحظات والاقتراحات ، التي وردت في تقرير اللجنة المالية لمجلسكم الكريم ، او تلك التي تضمنتها الكلمات التي القاها السادة النواب في جلسات المناقشة لقانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ .

لقد اتسمت التحليلات والمداخلات

فكادت تلك الكلمات أن توقع المرء بشيء من الحيرة .

ولأنني اعرف الوطن كواحد من ابناؤه ، شاهدت بوجدان الوطني الذي له ما يقارب نصف قرن في خدمته ، كيف نهض ونما من عهد اولي ، الى العهد المزدهر الذي نعيشه اليوم ، لم تخدعني تلك الصورة القائمة التي رمتها بعض تلك الكلمات .

ان الوطن الذي نعرفه جميعا هو الوطن الذي أغدق علينا كثيرا من خيراته ، أنه الاردن بقيادته وابناؤه .

الذين يبنون ولا يهدمون

الذين يصونون ولا يبددون

الذين يتقدمون ولا يتراجعون

الذين صمدوا وما زالوا صامدين خلف

قيادتهم الشجاعة

انه اردن البناء الشامخ الذي اقامه القائد الفذ ، جلالة الحسين المفدى ، والرجال الاشداء المخلصون ، الذين وقفوا الى جانبه لزرع الارض واعلاء البناء وفتح المدارس والجامعات والمستشفيات ، وشق الطرق وانشاء المصانع وتقديم الخدمات التي ينعم بها كل ابنائه هذا الوطن الذين نحن منهم تحت هذه القبة الكريمة .

بدرجة من المسؤولية الوطنية والقومية ، وبروح الانتماء ، وبالحس بالمسؤولية المشتركة التي تنقاسمها معا في سعيها لخدمة الوطن والمواطن . وانتي لوائق ان هذه الروح التكافلية المتعاضدة هي خير زاد لنا على الطريق ، حتى نصل بهون الله الى تحقيق اهدافنا المنشودة في عزة الوطن ، ودعم استقلاله ، وبناء مؤسساته ، وتوزيع ثماره وخيراته بالعدل والقسطاس .

لقد اعطت كلمات السادة النواب ، صورة شاملة من المشاهدات والشواهد على ما نحن فيه ، كل حسب رؤيته واجتهاده ، وبأخلاص اشعر به واعضاء حكومتني انني حاولت من خلال المناقشة كلها ، تحويل الكلمات الى صور حية ناطقة كما اراد ان يرسمها كل أخت منكم .

فكانت فيها الصور التي نعرفها جميعا والتي نريد من خلال الموازنة العامة وسياسة الحكومة أن نرقى بها الى طموح وآمال الأمة كلها . فقد كانت احدى هذه الصور من بعض الكلمات صورة قائمة ، كادت أن تظهر الأردني وكأنه لا حول له ولا قوة ، وكأنه يكاد يموت جوعا وعطشا ، وكأن مدرسه خراب وأطلال ، وكأن جامعاته لا تخرج الا الجهال والاميين ، صورة مواطن ، بلا خدمات صحية وبلا طرق رئيسة او فرعية أو زراعية ، صورة الوطن بلا موظفين أكفيا قادرين ، اموره متسببة وضائعة ، وقدراته مهدورة أو منهوبة ،

انه الاردن المثل الذي يحتذى به في احترام الانسان ورعائه وخدمته وتنمية ملكاته وحماية ممتلكاته وامنه وكرامته .

انني وجميع اخواني الوزراء نقدر كل التقدير النقد الموضوعي المبني على الحقيقة الصافية ، نعتقد انه ، ومن منطلق حسن النية ، قام بعض الاخوة بوضع المجهز على بعض النقاط الباهتة هنا وهناك فرسموا صورة ، لم تترك متسعا للصورة الحقيقية للشرق للاردن .

دولة وليس المجلس

حضرات النواب المحترمين

ان الاقتصاد الاردني في اساسه اقتصاد مفتوح على الوطن العربي والعالم . وتبلغ تجارة الاردن الخارجية السلعية من تصدير واستيراد حوالي ٨٠٪ من ناتجه المحلي الاجمالي . واما تجارة السلع والخدمات معا فتفوق الناتج المحلي الاجمالي بكثير (حوالي ١٥٠٪) . وتبلغ التدفقات الرأسمالية في المعدل لآخر ثلاث سنوات حوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي . مما يجعلها واحدة من النسب العالية بالمقارنة مع دول العالم .

ان دور الحكومة الاقتصادي كبير جدا بالقياس الى مؤشرات النشاط الاقتصادي الاجمالي . وتبلغ نسبة الانفاق الحكومي المقرر في قانون الموازنة العامة حوالي ٣٥٪ من

الناتج المحلي الاجمالي . ولو اضفنا الى ذلك موازنات المؤسسات العامة والحكومات المحلية وغيرها ممن لا يندرج انفاقها في الموازنة العامة للدولة لرأينا ان هذه النسبة تقفز الى ما يزيد عن ٥٠٪ . ولو تمعنا في حجم القوى العاملة والشركات التي تساهم الحكومة فيها بنسبة عالية ، لوجدنا ان الحكومة توفر فرص علم لأكثر من ٤٠٪ من القوى العاملة الوطنية . وهذه أعباء كبيرة اذا ما قيست بكثير من دول العالم . ويستطيع الباحث المتعمق ان يقدم امثلة كثيرة تبين ان نسبة المشاركة الحكومية في الاقتصاد سواء في مجال الاستثمار او الاستهلاك ، او الدعم ، او العطاءات ، او غيرها مما يؤكد ان دور الحكومة في الاقتصاد يفوق في تأثيره ما يمكن ان تعكسه النسب الظاهرة .

ان المديونية الخارجية الاردنية تعتبر من اعلى النسب في العالم . بالقياس الى معدل دخل الفرد . ولعل من اهم اسباب ارتفاع المديونية هو اضطلاع الحكومة بمسؤوليات جسيمة وكبيرة داخل بنية الاقتصاد نفسه . ولو تمعنا في حجم المديونية لوجدنا ان جزءا كبيرا منها قد انفق على المشروعات الاساسية والبنية التحتية ، أو اتي من كفالة الحكومة لكثير من القروض الانتاجية للشركات الكبرى والمؤسسات العامة الخدمية او السلعية .

والباقي كان قروضا عسكرية للقوات

المسلحة . ان ما يجمع به الاردن الآن من مرافق وخدمات وطرق وهواتف وكهرباء ومدارس وجامعات وجسور وقنوات ري وسدود وموانئ ومستشفيات ما كان ليتحقق لولا ان الحكومات المتعاقبة قررت ان تستفيد من فرص التمويل التي اتاحتها فورة النفط في عقد السبعينات ومطلع الثمانينات .

ان الاردن الذي ارتفع استهلاكه من مادة الاسمنت وحدها من حوالي ربع مليون طن في اواخر الستينات الى (٢ ، ٢) مليون طن في مطلع التسعينات يعني ان حركة البناء والاعمار قد تضاعفت مرات ومرات ، وقد يشير البعض منكم الى حالات من سوء الادارة ، او عدم الانتاجية ، او الهدر في المال العام وهذا صحيح . ولكنني اقولها بصراحة ان حجم ما انجز في العشرين عاما الاخيرة مقارنة بما انفق عليه يبدو ضعيفا ومتواضعا ، وخاصة اذا تذكرنا حجم الضغوط والمصاعب والتقلبات والهجرات التي واجهها هذا البلد الصامد ، وكانت كل واحدة منها كافية لأن تؤدي به ، لولا تماسكه وحكمة قيادته .

والدين الخارجي الذي قدمه لنا الاشقاء والاصدقاء لا بد وان يسدد ، اما من مواردها الخاصة ، او بتقليص الانفاق ، او بادارة الدين نفسه حتى يخف عبوه السنوي مما يمكننا من التوفيق بين التزاماتنا المحلية ونفقاتنا الخارجية . واذا تقاعسنا عن هذه الاجراءات ، فان ما

نعمانيه من عبء الدين سيصبح اضعافا مضاعفة امام تدهور سمعتنا واتحياس المساعدات عنا ، وتردد الآخرين في تزويدنا بما نحتاجه من غذاء وطاقة وقطع غيار .

ان حسابا سريعا لمجموع المطالب الاضافية التي تقدم بها السادة النواب لخدمة مناطقهم قد يصل الى اكثر من ملياري دينار او ربما اضعاف الموازنة الرأسمالية على اقل تقدير .

ودعوني ارتب بعض الحقائق التي وردت في تقرير اللجنة او في كلمات السادة النواب كما يلي :

١- الحكومة مطالبة بزيادة النفقات على المشروعات المحلية من مدارس ومستشفيات ومراكز صحية وطرق ومراكز بريد وشبكات مياه وقنوات هاتفية وآبار مياه وسدود وكليات وجامعات ، وغيرها من المرافق الخدمية .

٢- الحكومة مطالبة بزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين في القطاعين المدني والعسكري .

٣- الحكومة مطالبة بالاستمرار في دعم السلع الاساسية .

٤- الحكومة مطالبة بتوفير فرص العمل وزيادة عدد الوظائف .

٥- الحكومة مطالبة بدعم الصناعات

والتصدير والانتاج الصغير ومتوسط الحجم .

٦- الحكومة مطالبة بزيادة مخصصات الاسر الفقيرة والمحتاجة .

٧- الحكومة مطالبة بتخفيف الديون المستحقة على المزارعين وصغار المقترضين .

٨- الحكومة مطالبة بتأمين السكن للقطاعات التي تحتاجه .

٩- الحكومة مطالبة بتوفير الرعاية الصحية الشاملة ، وغيرها من الامور التي يواجه بها السادة النواب عند لقاءهم بالقطاعات الشعبية في محافظاتهم وأوبتهم ودوائرهم الانتخابية .

ومقابل هذه المطالب ، فانا نرى الحقائق التالية :

١- الحكومة متهمة بانها جارية ، وان عليها ان تقلل من حجم الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم .

٢- الحكومة مطالبة بمواجهة المسؤوليات الخارجية وتسديد الديون وزيادة الدعم دون ان تقبل بالضغوط الخارجية .

٣- الحكومة متهمة بانها مقصرة في ادائها الاداري والوظيفي في الوقت الذي نطالبها فيه بتوفير فرص عمل اكثر وزيادة البيروقراطية في الوقت الذي تنهم فيه من

البعض بأن اجراءتها في اللامركزية هي فوضى وتنازل عن صلاحياتها .

٤- في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة لدعم القطاع الخاص وتوفير المناخ الاستثماري المناسب نسمع من يطالب بضرورة زيادة الدعم ، وضبط الاسعار ، وزيادة الانفاق .

دولة رئيس المجلس

حضرات النواب المحترمين

كيف نستطيع التوفيق بين جميع هذه الطلبات وهي تسير باتجاهات متعاكسة ، ولا يمكن تحقيق واحد منها الا على حساب الآخر. وهل لي ان اتساءل معكم كيف نستطيع ان نزيد الانفاق ونقلل الإيرادات من ناحية ، ثم نطالب بتقليص المعجز والمديونية من ناحية اخرى . ونحن جميعا مطالبون بالاجابة على هذه الاسئلة ، وفي السعي للتوفيق بين المتوقعات المتباينة في الاتجاه .

فاذا كانت الحكومة مطالبة بالإنجاز كل هذه الامور في عام واحد ، فلعلنا نطلب المستحيل . اما اذا كنا نسعى لإنجاز هذه الامور عن طريق النمو المستمر والمطرد ، وتوزيع الاعباء ، وتحسين مستوى الاداء والانجاز ، وزيادة الصادرات ، ورفع نوعية السلع والخدمات المنتجة ، والتأهيل والتدريب ، وإعادة النظر في التعليم والاستثمار ، والانفاق

ومتطلباته .

ففي السابق ، كان الاردن يعاني من نقص واضح في الخدمات والمرافق ومشروعات البنية التحتية . ولذلك ، فقد استهدف التخطيط تحديد تلك المشروعات ، ودراساتها ، وتحديد التزامات الحكومة تجاهها ، وتبيان حجم التمويل الخارجي المطلوب لانجازها . وتذكرون ان الخطط السابقة كانت ملزمة للحكومة ، وتأشيرية بالنسبة للقطاع الخاص . وقد اشتملت تلك الخطط على جانبين .

الاول هو المشروعات ، والثاني السياسات . وقد كان التركيز على انجاز المشروعات اكثر من التركيز على السياسات ، ولكن الوضع الان اختلف تماما ، وصار المطلوب هو توجيه الخطط لتكون برامج سياسات اكثر مما هي برامج مشروعات . ولذلك ، فقد اشتملت على المشروعات الاساسية المطلوبة ، لان القطاع الخاص يجب ان ينهض بدوره ، ويأخذ زمام المبادرة ، مستثمرا ما توفر في الاردن من رأسمال اجتماعي ومشروعات وخدمات تمكنه من اداء دوره الانتاجي . ولذلك ، فإن التركيز في بناء المشروعات الانتاجية يتطلب من الحكومة ان تركز على السياسات الاستثمارية والضريبية والمالية والمصرفية والعمالية والتعليمية والتدريبية ، اكثر مما يركز على المشروعات التي صار منهاجها واضحا وبرامج تمويلها

على اسس عادلة لتوزيع المغامم والاعباء ، وتحسين قدرتنا في الاعتماد على الذات ، فهذا يتطلب ارادة مجتمعة نشارك جميعا في صنعها ودعونا نعرف سلفا بأن للمجتمع أولويات لا بد من اقرارها لأن من المستحيل تحقيق كل شيء في ايام قليلة . وأولويات المجتمع لا تقررهما حكومة ، بل يقررها امران : ارادة المجتمع الحرة المسؤولة التي يمثلها مجلس النواب ، والواقع الموضوعي لظروفنا وقدرتنا والتزاماتنا الداخلية والخارجية .

دولة رئيس المجلس

حضرات النواب المحترمين

لقد ورد في تقرير اللجنة المالية وملاحظات بعض السادة النواب على الخطة الخمسية ١٩٩٣ - ١٩٩٧ . وخلاصة هذه الملاحظات ان الخطة لم تشمل على مشروعات واضحة المعالم ، كما انها جاءت بجميعها لسياسات الوزارات المختلفة بدون تدقيق او تمحيص . ودعوني اؤكد هنا انصافا للذين انجزوا هذه الخطة لمدة فاقت سنتين ، أنها جاءت منسجمة ومتناسقة مع سياسات الوزارات كافة ، وان الاسلوب الجديد الذي خرجت به كان مقصودا ومتعمدا .

أن التخطيط الجديد ، كأني نشاط حكومي ، لا بد وان يخضع مع الوقت للتغيير حتى يكون منسجما مع دواعي التغيير

هكذا من أهل

خاضعا لقدرة الحكومة وتجربتها الطويلة في اجتذاب التمويل .

ولهذا اختلف اسلوب التخطيط لان الاردن وصل مرحلة من النضج الاقتصادي تستدعي هذا الاسلوب الجديد ، وهو ما قد يجده بعضكم مثيرا للتساؤل .

واما القول بأن الخطة لم تدرس بعناية . فهذا استنتاج غير دقيق مع احترامي لهذا الرأي ، فقد تم دراسة الخطة من قبل لجنة ذات مستوى عال من الخبرة في القطاعين العام والخاص . وقامت لجنة التنمية الوزارية بدراسة فصولها ، وراجعت كل الوزارات المعنية ما يخصها من سياسات وبرامج ومشروعات والحكومة مستعدة لان تتدروس هذه الخطة معكم لانها اصلا قد صممت لتتعامل مع المستجدات المحلية والاقليمية من منظور وطني شامل يركز على الثوابت الاقتصادية الاردنية بما يكفل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة . وفي جميع الاحوال فان السياسات التي وضعتها الخطة سترد الى مجلسكم الكريم من خلال القوانين والتشريعات التي سيكون لمجلسكم الكريم القول الفصل بشأنها .

أما بالنسبة لما ذكره السادة النواب حول انضمام الاردن الى (الجات) ، فارجو ان اشير بداية الى ان (الجات) هي اتفاقية تجارية متعددة الاطراف تضم حاليا ١١٦ دولة منها

خمس دول عربية ، كما ان هناك عددا اخر من الدول العربية تقدمت حاليا بطلب الانضمام اليها .

بالنسبة للاردن ، فقد تم اجراء دراسة متمحصة لاهمية الانضمام الى (الجات) ، ومن ثم اجراء مفاوضات مع بقية الدول الاعضاء قد تستغرق من سنة الى ثلاث سنوات وسيتم اثناءها الاتفاق حول اهمية الاردن للانضمام اليها .

وفي هذا الصدد احب ان اطمن مجلسكم الكريم انه في حالة الانضمام الفعلي (للجات) فان ذلك لا يتطلب اجراء تغييرات جوهرية على سياسة الحكومة الاقتصادية . كما ان الاردن لن يفرط اثناء المفاوضات مع اعضاء (الجات) في اي من ثوابته الاقتصادية وسيبقى الى الحصول على افضل النتائج الممكنة . وفي حالة عدم الاتفاق مع بقية الاعضاء فان الاردن لن يجد نفسه ملزما بالانضمام .

دولة رئيس المجلس

حضرات النواب المحترمين

من المبادئ التي تعتمدها الحكومة لاجداث نقلة نوعية في التطوير الاداري مبدأ اللامركزية الادارية والحكم المحلي لما يحققه من تدريب المواطن على ادارة شؤونه المحلية بنفسه ،

واعطائه حق اختيار ممثليه في المجالس المحلية او المجالس النيابية .

ومن خلال الحرية والمشاركة واللامركزية واعتماد نظام الحلقات المتسلسلة في العمل الاداري نستطيع ان نبني جهازا اداريا قادرا على مواكبة النمو الاقتصادي والاجتماعي ، ومواجهة متطلبات العصر .

وسيوافق تطبيق اللامركزية الادارية التي بدأت الحكومة بتنفيذها مجموعة من الاجراءات تتمثل باصدار التشريعات اللازمة ومن اهمها اصدار قانون يسمى بقانون الادارة المحلية ، ونقل الصلاحيات من السلطات المركزية الى السلطات اللامركزية المتمثلة بالمحافظ ممثل السلطة التنفيذية والموظفين التنفيذيين في المحافظة ، وبالمجالس المحلية على مستوى المحافظات والمدن والقرى واعطاؤها صلاحيات تقريرية في اتخاذ القرار . وأن يكون للمحافظات موازنات مالية مستقلة تستمد وارداتها من اموال الخزينة ومن مواردها الذاتية ، بالاضافة الى ضرورة اعادة النظر في التقسيمات الادارية من مختلف المستويات كالمحافظات والألوية والاقضية .

وهذه الاجراءات وكما تعلمون ايها السادة تحتاج الى فترات زمنية ليست بقصيرة . فالهم هو ان نبدأ العمل والتطبيق ، وقد يصادف التطبيق كتجربة رائدة وجديدة بعض

الصعوبات والمعوقات ، ولكن بالارادة القوية الحازمة والانتماء الحقيقي للوطن وخدمة المواطن نستطيع ان نتغلب على مثل هذه الصعوبات ، ليحقق النظام غاياته واهدافه التي ترتكز على النهج الديمقراطي وتحقيق التنمية الاقليمية الشاملة .

وتأكيداً لما تعهدت به الحكومة امام مجلسكم الكريم في بيانها الوزاري وردھا على كلمات السادة النواب ، وتعزيزاً لمبدأ اللامركزية الادارية ، وتبسيطاً للاجراءات ، وتوفيراً للحوافز والعلاوات التي تهدف الى تحسين كفاءة الجهاز الاداري ، فقد شكلت الحكومة فريق عمل متخصص لدراسة ومراجعة التشريعات التي تحكم العملية الادارية وخاصة قانون التقاعد المدني ونظام الخدمة المدنية ونظام العلاوات الموحدة وأسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين ونظام الحوافز لموظفي الدولة . وقد بدأ فريق العمل نشاطه على الفور ، وانبثقت عنه عدة لجان متخصصة ستعمل ليل نهار لأجلجاز المهمة الوطنية التي كلفت بها ، والتي من المنتظر ان تنجزها في نهاية شهر أو أكثر .

وادراكاً من الحكومة لأهمية السلطة القضائية ، فانها تعمل على تحسين اوضاع القضاة والعاملين في الجهاز القضائي ورفعده بالكفاءات المتميزة علماً بأنه تم فتح وانشاء عدد من المحاكم الجديدة في مختلف مناطق المملكة .

هكذا من الشَّهول

وان الحكومة تؤمن بالدور الذي يقوم به ديوان الرقابة والتفتيش الاداري في تحسين الاداء الاداري لدى اجهزة الدولة ومؤسساتها ، وزيادة كفاءتها بمنع الانحراف الاداري والاستغلال الوظيفي مهما كان مصدره .

وتحقيقاً لهذا الهدف فان الحكومة ستعمل على تطوير تشريعه الحالي لتفعيل الرقابة الادارية وتصويب القرارات المخالفة للقوانين والانظمة .

وحول موضوع المقاسم العشائرية التي اثارها بعض السادة النواب فان معظم الاراضي التي تشملها هذه المقاسم هي من الاراضي ذات الامطار الخفيفة التي لا تصلح للزراعة البعلية وفي الماضي لم تكن فكرة البحث عن المياه الجوفية متوفرة وكاملة مما أدى الى اقتصار المسوحات في البداية على الاراضي الزراعية وارااضي السقي وقامت دائرة الاراضي والمساحة منذ اوائل الثلاثينات بتجديد ومسح معظم مدن وقرى المحافظات في المملكة .

وفي اوائل السبعينات شهدت البلاد نشاطاً متزايداً في قطاع الاراضي ، فأخذ الطلب يشتد على حيازة الاراضي بشتى الطرق ، فانجذبت الانظار الى استغلال المقاسم العشائرية بحجج بيع خارجية لبعض تجار الاراضي ، الامر الذي اقتضى التدخل بوضع قانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٤ والغاء

القانون والنظام السابقين ، وادخلت فيه فكرة احياء الارض واستصلاحها . وفي الوقت نفسه باشرت دائرة الاراضي بمسح شامل وتفصيلي في كثير من مواقع تلك المقاسم ، خاصة التي تتواجد ضمنها تجمعات سكنية ، وما زال العمل جار بها حالياً باستثناء بعض المناطق التي لم تتمكن فرق المساحة من العمل بها بسبب وجود بعض الخلافات حولها ، وستتم معظم هذه العمليات في الأشهر القليلة القادمة .

دولة رئيس المجلس

حضرات النواب المحترمين

لقد تابعت بكل حرص واهتمام ، المطالبات العديدة للسادة النواب الخاصة بدوائرهم الانتخابية ، وقد سبق لي ان ذكرت امام مجلسكم الكريم بأننا سنسعى كسلطة تنفيذية بكل قدراتنا وطاقاتنا لتحقيق اكبر قدر من طموحاتنا الوطنية ومستكون الطلبات التي تقدم او سيتقدم بها السادة النواب هي موضع عناية واهتمام ودراسة من قبل الحكومة والمجالس التنفيذية في المحافظات ، لتنفيذها ضمن الامكانيات المالية المتاحة ، علماً بأن قسماً منها قد ورد في الموازنة العامة وموازنات المحافظات ، وأن البرنامج التنفيذي للحكومة الذي تضمنه البيان الوزاري المقدم لمجلسكم الكريم ، هو موضع التنفيذ من قبل

الوزارات والجهات المعنية كل حسب اختصاصه .

ان الحكومة تشعر بأنه لا بد من وقفة للتأمل بالمستقبل بكل امانيه وتحدياته ، فلقد مرت علينا ظروف عصيبة تمكن الاردن القوي بقيادته الهاشمية الشجاعة وشعبه المتماسك من احتوائها وتجاوزها .

وان الحكومة وهي تؤكد حرصها على التعاون مع مجلسكم الكريم تبدي استعدادها للتجاوب التام مع السادة النواب ومجلس الامة لارساء قواعد الديمقراطية والمشورة بين السلطين التنفيذيين والتشريعية تحقيقاً لمصالح الشعب والنهوض بعبء المسؤولية لبناء الاردن وحماية نهجه الديمقراطي .

وان الحكومة تؤكد لمجلسكم الكريم انها ستأخذ بالتوصيات التي ذكرتها اللجنة المالية بكل الجهد المطلوب وخاصة في كلمة رئيسها اليوم من حيث تطبيق القانون وممارسة حق الولاية العامة التي أوكلها الدستور لها على مؤسسات الدولة كافة .

والله نسأل ان يوفقنا جميعاً لخدمة الاردن الغالي ليقبى وطننا حراً منيعاً وان يحفظ جلالة الملك الحسين المفدى قائداً للمسيرة المباركة نحو آفاق البناء والتقدم والازدهار .

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم

ورسوله والمؤمنون) .

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً لدولة الرئيس على هذا الرد ، نبدأ الآن زملائي الكرام بأجراءات التصويت على مشروع قانون الموازنة ، السيد المقرر قبل ان نبدأ بذلك ارد ان اشير الى ان رئاسة المجلس سوف تقوم بترتيب نوع من التنظيم بحيث ان السادة النواب باللجنة المالية وربما بنواب المحافظات بترتيب لقاء لهم مع دائرة الموازنة العامة عند بداية التحضير للموازنة حتى يتمكن الفريقين من الاطلاع على اولويات بعضهم البعض ، نعم للمستقبل ، السيد المقرر .

السيد سعد هائل السرور مقرر اللجنة المالية : شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : ستبدأ بالتوصيات ، هل تسمح لي بدقيقه ؟ اخواني الكرام التوصيات موجوده اعتباراً من الصفحة (٢١) من تقرير اللجنة وهناك نعتقد شبه قبول على كافة التوصيات ما عدا تلك الفقره التي تتعلق بديوان الرقابة والتفتيش وقد القى السيد رئيس اللجنة كلمة فسر فيها المقصود ، فهل ترون مع الاحترام للسيد المقرر ، هل ترون الموافقه على توصيات اللجنة كما اتت ؟ ام

هكذا من الأعمال

تريدونها واحده واحده .

تفضل السيد المقرر .

السيد المقرر :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، الزميلة الزملاء الأفاضل ،
توصيات اللجنة المالية .

توصي اللجنة المالية بالتوصيات التالية :

التوصية الأول : وتعلق بتعديل مواد
مشروع قانون الموازنة .

المادة ٥ الفقرة هـ : وردت المادة في
مشروع قانون الموازنة وحكماً سنعود لقراءة
المشروع مادة مادة دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : هل تمفون المقرر
من القراءة ؟ طيب اذن استمر .

السيد المقرر : التعديل : استبدال كلمة
طرح بهذه المادة بكلمة احواله .

دولة رئيس المجلس : نعم ، تفضل .

السيد عبد الرؤوف الروابده : علق
بتعديلات على القانون والقانون سيدرس مادة
ماده فليس من مصلحتنا ان تناقش بنداً ثم نعود
للمادة الأصلية اتمنى على الرئاسة الجليلة ان
تقف عن التوصية الأولى وان يوردها معالي
المقرر عند بحث مواد القانون مادة ماده .

دولة رئيس المجلس : اخ عبد الرؤوف
اذا اقرناها الآن تصبح يعني معدله بالقانون
على كل حال .

السيد عبد الرؤوف الروابده : سيدي
لأننا سنقرأ المادة وهذا تعديل لفقره من ماده .

دولة رئيس المجلس : ماشي بسيطه مش
مشكله تفضل .

السيد المقرر :

دولة الرئيس اذا سمحت لي ابدأ بالماده
الرابعه وتتجاوز عن الثلاث توصيات الأولى
المتعلقه بمشروع قانون الموازنة والتي ستطرق
لها عند قراءة المسوده .

دولة رئيس المجلس : طيب ، تفضل .

السيد المقرر :

التوصية الرابعه ، الماده الرابعه ، يا سيدي
حتى الماده الثالثه تتعلق بتخفيضات بعض بنود
الموازنة وسنقرأ الموازنه فصلاً فصلاً وعندها نقرأ
التخفيضات .

الماده (٤) : - وتعلق بتحسين الأداء
المالي والإداري للأجهزة الحكوميه .

دولة رئيس المجلس : حضرتك معني
من قراءتها ، هل يوافق المجلس الكريم على هذه
التوصيه ؟

مواقفه .

يا أخي موجود التقرير بين ايديكم منذ
اسابيع .

السيد المقرر : الماده (٥) : - وتعلق
في العدلة الاجتماعيه وتوزيع مكاسب
الشمية .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذه التوصيه ؟

مواقفه .

السيد المقرر : الماده (٦) : - تحديث
التشريعات الماليه .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

مواقفه .

السيد المقرر : الماده (٧) : -
مقترحات في مجال الاستثمار الداخلي
والخارجي .

دولة رئيس المجلس :

هل توافقون على ذلك ؟ السيد عبد
الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده : شكراً
سيدي الرئيس ، في هذه التوصيه السابحه اذا
سمحت لي الصفحه (٢٦) في البند (٨٩)

وارجو ان أقرأه .

٨- اجراء دراسة وتقييم لوضع
الشركات المساهم بها من قبل الحكومة سواء
كانت الشركات المحلية المتعثره او الشركات
العربية المشتركة واتخاذ الخطوات اللازمة
لايقاف الهدر في الاموال ووضع الحلول
الناجعة لوضع تلك الشركات .

انا اوافق على هذه التوصيه حتى الفاصله
من بعد ذلك مع ضرورة تقليص مساهمة
المؤسسة الأردنية للاستثمار في الاستثمارات
الصغيرة الحاليه وضرورة دخولها بالمساهمة
بالاستثمارات الوطنيه الأنتاجيه الكبيره المكثفة
للعامله الوطنيه ، ان هذه التوصيه سيدي
الرئيس تحدث شكلاً لذلك التقليص ولا طريقة
لذلك التقليص وانا اخشى ان لا تباع غداً الى
المساهمات المربحة لخزينة الدوله وان تبقى
المتعثره على ظهرنا ، اتمنى في هذه المرحلة
سيدي الرئيس ان نختصر على تصفية
الشركات المتعثره المحليه والعربية وان نقف
هنا .

شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

هناك توصية اللجنة ، وهناك اقتراح
بحذف الجزء الأخير منها .

من يوافق على الاقتراح الثاني ؟ الذي

اقترحه السيد عبد الرؤوف الروابده ، من يوافق ؟ عدو يا اخوان .

إذا فاز الاقتراح ، تأتي الى البند او المادة (١٩ من هذه المادة حيث يتضمن بها جهاز ديوان الرقابة والتفتيش وتعديل حسب ما تم الاتفاق عليه ، الاتفاق هو دعم وتدعيم ديوان الرقابة والتفتيش ، في اقتراح تفضل السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

تعديل على الرجة التالي : - جهاز ديوان الرقابة والتفتيش دعم دور هذا الديوان ومهمته ووضعه القانوني بما لا يتعارض مع مهام ديوان المحاسبة كما نص عليه الدستور ومهام ديوان الخدمة المدنية وامكانية تحويله لديوان للمظالم ليس لديه اعتراض .

دولة رئيس المجلس : لا .

السيد عبد الرؤوف الروابده : شريطه ان تنظم عملية الرقابة والتفتيش بقانون .

دولة رئيس المجلس : يعني لو توقفنا زي ما قرأناها وتوقفنا عند ديوان الخدمة المدنية أظن الأخوان يوافقوا عليها .

السيد المقرر

السيد المقرر :

سيدتي حتى اللجنة المالية كانت مع

الحقيقة تقدير دور ديوان الخدمة وديوان الرقابة والتفتيش وان فهم البعض ان هذه التوصية مقصود فيها الغاء دور الديوان لا بالعكس المقصود فيها فك الاشتباك بين صلاحيات الديوان وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية فأني صيغه تؤيدها اللجنة القانونية ولربما الاقتراح الذي اقترحه معالي الزميل عبد الرؤوف الروابده الى ديوان المحاسبة وهو كالنص التالي : -

وهو دعم دور هذا الديوان ومهمته ووضعه القانوني بما لا يتعارض مع ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية .

دولة رئيس المجلس : دكتور عبد الله العكايله .

الدكتور عبد الله العكايله : اذا سمحت دولة الرئيس ، انا لا مانع لدي ان تضمن الصيغه التي تفضل فيها معالي عبد الرؤوف الروابده ولكن تكمل ويكمل النص على ان يصدر او يعدل وضعه التشريعي ليصدر بقانون ينظم ادائه لمهامه الاداريه هذا المطلوب .

دولة رئيس المجلس : لا ، السيد سمير حباشنه .

السيد سمير حباشنه : سيدتي في فرق واضح وملموس بين عمل ديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة معني

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على هذا الاقتراح ؟

جيد ، موافقه . موافقه ، ممتاز .

السيد المقرر : التوصية العاشره .

وتتعلق بدعم الجهاز المدني ليتناسب مع النماء التي تشهده المملكة وتوسع الأنشطة الصناعية والتجارية .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقة .

السيد المقرر : ١١ . التوصية المتعلقة بالسياسة النقدية والبنك المركزي .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم على هذه التوصية ؟

(١١) ، اعتراض طيب تفضل .

السيد عبد الرؤوف الروابده : احترام مجلس النواب سيدي ولمؤسستا الديمقراطية ارجو ان لا يتكلم مجلسنا عن اشاعات ولذلك ارجو ان اسقط عبارة ولذلك لوحظ ما يشاع عن ممارسات غير مسؤولة تمت في هذا المضمار لأننا في مطلع المادة قلنا اجراء مراجعة دقيقة والمراجعة تستصل الى الحقيقة لكن لا يجوز سيدي الرئيس لمجلسنا ان يتكلم عن اشاعات ، فأرجو ان تتوقف الفقرة (ج) عند والشركات

بسلامة القرار المالي للدولة ديوان الرقابة والتفتيش معني بسلامة القرار الإداري للدولة لذلك كما وردت التوصية على ان يشار ان يكون ديوان الرقابة والتفتيش بقانون وان يعامل كما هو ديوان المحاسبة يعطهم في مجلس الأمة حتى نضمن لهم التحسين اللازم ويستقلوا بالحرية المطلوبه .

دولة رئيس المجلس : يقرأ الاقتراح السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : ليس بالامكان وارجو ان اقول لأخواني انه بحث هذا الأمر في مرحلة سابقة وسنناً لأحكام الدستور لا يجوز الربط بمجلس الأمة كما لا يجوز منح رئيسه حصانه لأن هذا الوضع درس وقيل ان الدستور اورد الحصانة حصراً لرئيس ديوان المحاسبة وقلنا في هذه المرحلة ونحن نتحدث عن الدستور بوضعه الحالي لا حاجه لهذه الإضافات المقترح على الوجه التالي : -

دولة رئيس المجلس : والله بيطيء لأن الأخوان يريدون ان يسمعه لأن نريد ان نصوت عليه .

السيد عبد الرؤوف الروابده : دعم دور هذا الديوان ومهمته ووضعه القانوني بما لا يتعارض مع مهام ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية وتنظيم الرقابة والتفتيش الإداري بقانون .

هكذا من أجل

المالية المتعددة نقطه ، وشطب وذلك لوحظ ما يشاع عن ممارسات غير مسؤولة تمت في هذا المضمار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟ موافقه .

هل توافقون على الفقرة (١١) كاملة .

دكتور عبد الله تفضل .

الدكتور عبدالله العكايله : دولة الرئيس ، في هذا المجال كان هناك اشارته واضحه الى التحقيق بشأن لجنة التصفيه على موضوع بنك البتراء وكانت طلبات واضحه للتراب بهذا المجال ان يحقق في هذا الموضوع واين وصل وان تقدم الحكومة تقريراً عن لجنة التصفيه واعمالها وما يقال حول هذا الموضوع فرجاء ان تكون هذه في الذهن عند صياغة التوصيه .

دولة رئيس المجلس : هذا نحن نناقش توصيه وموجوده على كل حال موجود ، لحظه دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : يا سيدي انا انتظر للأخوه النواب اكثرهم ليش امامهم هذه الأوراق اتنى على الأقل وضعنا في سطر هو

الذي نصوت عليه انا ارى الأخوه يرفعون ايديهم او يحفظوا ايديهم دون ان تكون المعلومة امامهم ، مش كلنا جاين يا أخي الأستاذ النجيب وعبد الرؤوف الروابدة .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان اذا سمحتم لي ، من يلام بذلك انتم القيتم خطابات طنانه واقترحوا بأقتراحات معقول تقرير اللجنة مش موجود ، يا استاذ سعد تفضل اشرح ، تفضل .

السيد المقرر : دولة الرئيس ، هذه التوصيه تتعلق في بعض الإجراءات فيما يتعلق بالسياسة التقنيه واجراءات البنك المركزي وهي : اجراء تحديث للتشريعات وقانون مراقبة العملة لمواكبة التطورات الاقتصادية والتلازم مع التوجهات الاستثماريه للدولة ومراقبة البنوك بمزيد من الفاعليه ، وقد ورد في حديث معالي وزير المالية برده بأنه سيكون هناك تركيز على هذه الإجراءات وكذلك فيما تفضل به رئيس الوزراء .

ج - وهي مدار النقاش اجراء مراجعه دقيقه من اطراف محايدة للتأكد من سلامة اجراءات التصفيه والبرامج التي تمت للبنوك والشركات المالية والمتعدده وما دام المجلس قد صوت على شطب عجز هذه الماده فتوقف عند الشركات الماليه المتعدده .

د - اجراء مراجعه الأقرض المتخصصه

خاصة بنك الأسكان وهذا ورد في تقرير اللجنة الماليه وذلك لتوفير الاقتراض الذي تستفيد منه الشرائح بشروط مستهدفه بشروط ميسره .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هذه هي الماده (١١) هل توافقون على التوصيه ؟ شكراً لكم ، (١٢) الجامعات الأردنيه .

السيد المقرر : الجامعات الأردنيه .

دولة رئيس المجلس : لحظه ، الدكتور عبدالله النصور .

الدكتور عبدالله النصور : بعد ان انتهى من قراءة الفقرة وفوراً دولتك قلت من موافق وانا رافع يدي ليس لأوافق رافع يدي لكي اتكلم ، انا مش موافق اذا تم عدي على الجزء الأخير من الماده سيدي لما تتحدث عن بنك الأسكان لأنني اعرف هذا المجلس الكريم عدل قانونه اخضع اعماله التجاريه لضريه الدخل وانا لا يناسبني ولا اقبل لنفسني ان اصوت على فقره اعلم انها تحمل خطأ ، ان بنك الأسكان يعامل من ناحية موجوداته التجاريه معامله اي بنك تجاري ولذلك هذه الفقره اريد تسجيل اعتراضي عليها .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي نحن لم نطلب شيء خارج عن شروط ترخيص بنك الأسكان ما طلب هو توفير التمويل الميسر لمشاريع الأسكان حسب ما ورد في شروط ترخيص البنك لم نطلب شيء جديد .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الجامعات الأردنيه .

السيد المقرر : الجامعات الأردنيه .

١٢ . ضرورة دعم الجامعات .

دولة رئيس المجلس : من يوافق ؟

اظن الجميع .

السيد المقرر : ١٣ . توصيه تتعلق في الجهاز القضائي وضرورة دعم الجهاز القضائي الأردني .

دولة رئيس المجلس : ايمان بأهميته ، نعم السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : كلمة ، اخشى ان يساء فهمها انا نتعرض لأشخاص القضاء وخاصة ان نقرأ السطر الثاني بما يضمن رفع وتطوير سوية العاملين وهو تعبير لا يملكه جهازنا القضائي ولذلك اتنى كلمة سوية بما يضمن تطوير اوضاع العاملين فيه دونما ان تتدخل في السويه كأنما ندين وهو امر ليس مقصوداً .

دولة رئيس المجلس : تحسين .

السيد عبد الرؤوف الروابده : او تطوير .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك التغيير وعلى المادة ؟

موافقه .

السيد المقرر : المادة ١٤ . التدريب المهني والتقني .

يا سيدي تتعلق هذه المادة بالدور الكبير الذي تقوم به مراكز التدريب المهني والتقني بأعداد الكوادر الفنية لذلك لا بد من توفير المال اللازم لدعم هذه المراكز لغايات توفير مختصين في مجالات الإلكترونيات والميكانيك والحاسوب وهي امثلة على بعض الاختصاصات التي يمكن ان توفرها هذه المراكز واعتقد اننا في هذه الظروف التي نحن بحاجة لهذه الاختصاصات لا بد من دعم مراكز التدريب في مختلف التخصصات .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقه .

شكراً .

السيد المقرر : المادة ١٥ - تتعلق في مراكز الدراسات والأبحاث المتخصصة

لاحظت اللجنة دولة الرئيس ، الزملاء الأفاضل ، ان هناك عدة مراكز للأبحاث بعض هذه المراكز هناك ازدواجية في القضايا التي تتولى البحث فيها وهذه الازدواجية من منظور اللجنة المالية انها هدر للوقت وللمال لذلك تمنى اللجنة المالية وتوصي المجلس الكريم بأن تتم تركيز هذه الجهود في القضايا المشتركة للبحوث في ان تكون متخصصة في مركز واحد بدل من تشتيت الجهد في عدة مراكز .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقه .

السيد المقرر : المادة (١٦) - - وتعلق في الخدمات الطبية والعسكرية والمدنية وهي تقرير للدور الكبير الذي تقوم به الخدمات الطبية العسكرية والخدمات الطبية المدنية والمطالبة بدعم هذين الجهازين لتغطية الخدمات الصحية في كافة انحاء المملكة والوقائية منها .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقه .

السيد المقرر : المادة (١٧) - -

دولة رئيس المجلس : نعم ، تفضل .

عبدالله نحن حسنا واستمعنا الى كلمات وحسنا انما انت عندك سياسة متكاملة حول هذا الموضوع .

السيد المقرر : المادة (١٧) - - تتعلق في دعم المواد التموينية وتتلخص هذه التوصية في ضرورة توجيه الدعم الى مستحقيه اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الأداء الإداري والمراقب في جهاز وزارة التموين ، دراسة وتصحيح هيكلية الدعم للسلع التي يشملها هذا الدعم وتوفير المواد العلفية للمواشي وبصوره دائم وبأسعار مرغوبة .

دولة رئيس المجلس : اخ سعد ممكن فقط تقرأ بداية المادة .

السيد المقرر : لدعم المواد التموينية قد انخفضت الى (٣٠) مليون دينار في العام ١٩٩٤ ، مقابل مبلغ (٣٦) مليون دينار تم تخصيصهم للعام ١٩٩٣ ، فترى اللجنة ضرورة عدم المساس بهذه التخصصات عن طريق رفع اسعار اي سلعه من السلع المدعومه .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هل توافقون على هذه التوصية ، دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : لا ادري لأن معالي وزير المالية صحح الأرقام فهو ذكر ان القضية ليس (٣٠) مليون ولا (٣٦) مليون أظن ذكر (٧٥) مليون .

الدكتور عبدالله النصور : يعني ارجو سيادة الرئيس ان تلتفت ولو دقيقه واحده ترى ايننا لأن لي انا كلمة ألقيتها بما يتعلق بتوزيع الأعطيات ومنح التأمين الصحي لكل الناس وزيادات ونقص . نحن يجب ان ننظر الى عجز الموازنة ولذلك اريد ان الفت النظر لما جاء بكلمتي الى انه يجب مراعاة الكلف التي سستحملها الخزينة والأجيال القادمة في توزيع هذه التحسينات على حياة المواطنين ، واريد ان اسجلها للتاريخ لاننا نتسرع في اقرار هذه المواد وكأن الذي يرفع يده ليقول ملحوظه يرتكب خطأ وكأنه يجب ان يستمر في الاعتذار سيدي الرئيس .

لدينا ملحوظات جديده وصادقه وعلميه .

دولة رئيس المجلس : اذا تكلمت لقد ابدت ملاحظاتك على هذه التوصيات انت تلقي خطابك ولن نعود مره اخرى لكي نسمع من كل زميل على كل توصيه ، ما ابداه من ملاحظات ، ملاحظاتك سجلت وسمعها الناس وابديت اعتراضك او ملاحظاتك على هذه الفقره نحن لم نتجاوزك في هذا الأمر ولن نعود لأدخال ملاحظاتك في هذه التوصيه .

الدكتور عبد الله النصور : يعني نأخذ الملحوظه او نتركها ، لا يمكن تحسين ملحوظه هيكل المفروض نعمله .

دولة رئيس المجلس : لا يمكن ، دكتور

هكذا من الأشغال

دولة رئيس المجلس : لا ، ليس هكذا .
هل توافقون على هذه التوصية ؟
موافق .

السيد المقرر : المادة (١٨) :- وتعلق
في صندوق المعونة الوطنية وترى اللجنة تفعيل
نشاط هذا الصندوق عن طريق توحيد جهود
صندوق المعونة الوطنية واتحاد الجمعيات الخيرية
ولجان الزكاة المتعددة بهدف التنسيق بأبصال
الدعم الى مستحقيها .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على
هذه التوصية ؟
موافق .

استفسار ، صوتنا فقط استفسار السيد
فوزي .

السيد فوزي الطعيمه : التوحيد يعني
قد يكون ان يعمل كل جهة لوحدها اتجاه
هدف واحد ، اما انا اود لو نرى توحيد نوع
اخر .

دولة رئيس المجلس : دكتور فوزي
محطوط هنا بهدف تنسيق وتحسين الأداء
لأبصال الدعم والمساعدة الى مستحقيه يعني
التوحيد في الهدف هذا ، لا التوحيد احسن
اقوى ، شيخ ابراهيم تفضل .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

مصارف الزكاة ينبغي ان تكون محصوره
غير تابعه لبقية المصارف ، لأن الزكاة لها
مصارفها المعروفة عند وزارة الأوقاف حسب
الشرعية الإسلامية التنسيق افضل .

السيد علي ابو الراغب رئيس اللجنة
المالية :

شكراً سيدي الرئيس ، الواقع الموضوع
لا يتجاوز ان يكون هنالك تنسيق بين هذه
الجهات المختلفه حتى تعرف كل جهة لمن تعطي
الجهة الأخرى حتى ما في جهة تستفيد اكثر
من غيرها وجهة يدها تروح عليها فعملية
توحيد الجهود اي التنسيق يعني نفس المفهوم
ومحصوره بجهود الصندوق مع الجمعيات
الأخرى .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان ، اخت
توجان .

السيدة توجان فيصل : في فرق بين
التنسيق والتوحيد والمطلوب هو توحيد لأنه في
حالة التنسيق قد تبقى صناديق الجمعيات
الخيرية وصناديق الزكاة تنفق على ما تعتبره هي
اولويات لكن هنا نريد اولويات وطنية فعندما
توجد مع صندوق المعونة الوطنية ارى كمثال
ان العاملين عليها ليسوا اولى من الفقراء
والمتخارجين مثلاً حتى يتسلسل اداء الزكاة عند
التوحيد متأخذ بأولويات الوطن ككل ولن
تدرج اولويات تطبق حالياً في الزكاة وفي

الجمعيات الخيرية .

دولة رئيس المجلس : ايها الزملاء ، فقط
اقرأ لكم ما هو مكتوب ؟

اذا سمحتم لي ، توحيد جهود وليس
توحيد الصناديق توحيد الجهود فقط لا غير
حتى يعرف كل واحد ما ، في مشكلة في
توحيد جهود ، اذا سمحت السيد المقرر اقرأها
مره ثانيه .

السيد المقرر : اسمح لي دولة الرئيس ،
التوصيه واضحه .

ترى اللجنة تفعيل هذا النشاط عن طريق
توحيد جهود صندوق المعونة الوطنية واتحاد
الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة المتعدده بهدف
التنسيق وتحسين الأداء بأبصال الدعم والمساعد
الى مستحقيها .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكرم ؟

موافق .

السيد المقرر : المادة (١٩) :-
صندوق التنمية والتشغيل نظراً لأهمية دور هذا
الصندوق توصي اللجنة بتوجيه نشاطه ليشمل
مناطق البوادي والأرياف في المنطقه في الأردن
وتفعيل نشاطاته بالأضائه الى زيادة الدعم
وتنوع مجالات عمل هذا الصندوق ليشمل

المشاريع التأهيلية الأسريه ومشاريع المرأة المنتجة
والتوجه نحو القروض الجامعيه التشغيليه .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكرم ؟

موافق . تفضل .

السيد سمير حباشنه :

ارجو من اللجنة المالية الكريمة الى
ضرورة الاشارة الى تسهيل شروط الأقرض ،
شروط الأقرض نعم بالنسبه لصندوق التنمية
والتشغيل شروط صعبه فيها عقار ، ارجو
اضافتها تسهيل شروط الأقرض .

دولة رئيس المجلس : اظن مناسب
اضافتها .

موافق .

اخ سليمان .

السيد سليمان سلامه السعد : شكراً
دولة الرئيس ، اضافة الى ما تكلم به اخي سمير
فأنتني ارجو كذلك ان يضاف في التوصيه الى
تسهيل الشروط لدى صندوق المعونة الوطنية
لأن هناك صعوبات كثيره مثال واحد هناك
بطاله موجوده بين الأسر لا تعمل واذا بلغ
الشاب (١٨) عام ويفصل وهو عاطل عن
العمل ولا تعطى العائله لأجله .

دولة رئيس المجلس : تضاف تسهيل

هكذا من أجل

الشروط .

مواقين ، موافقه .

المادة (٢٠) مؤجله .

السيد المقرر : المادة () : موازنه المؤسسات العامة والمستقلة ، الحقيقة ورد في توصيات (٩٢) و الـ (٩٣) مطالبه في اضافتها في الموازنه العامه للدولة ، تؤكد اللجنة على هذه المطالبه في التوصيه (٢٠) هناك اقتراح من الزميل الدغمي .

دولة رئيس المجلس : لحظه ابو زهير ، انما في اقتراح من السيد عبد الكريم الدغمي في هذا الموضوع ، يؤجل بقرأ مع القانون وليس هنا . دكتور عبدالله .

الدكتور عبدالله النصور : شكراً سيدي الرئيس ، المادة التي نتحدث عنها هنا لمصلحة الزملاء الذين لا يحملون التقرير بين ايديهم هو ما اقترحه الزميل الدغمي في ان موازنه المؤسسات المستقلة التي لا تدخل في الموازنه العامه حالياً والتي يبلغ مجموع موازاناتها (٥٠٠) مليون دينار الا خمسها ، يعني حوالي ثلث هذه الموازنه اقترح الدغمي وقد اقترح البرلمان في دوراته السابقه وفق للماده (١١٥) من الدستور ان تظهر ميزانية تلك المؤسسات في الموازنه العامه يعني الآن (٥٠٠) مليون ليست بين ايدي مجلس الأمم ، في كثير من

الأقتصاديين والقانونيين يرون ان في هذا مخالفه للماده (١١٥) من الدستور ووجوب ادخال تلك المؤسسات في الموازنه ، الزميل الدغمي اقترح ما يلي قبل قليل .

المقو يا سيدي ما هو انا اقتراحي هنا وليس هناك ، الدغمي يقول يجب ان نعدل المادة (١٢) من القانون لنقول فيها ان السنه الحاليه نحب نشوف المؤسسات المستقلة ضمن القانون واعتقد بأن المكان ليس هناك الجاي المكان هنا يعني يشار في نهاية هذه الفقرة ان مجلس النواب يقرر ان تأتي الحكومة في السنه القادمه بقانون كامل . يعني المؤسسات المستقلة والوزارات الحاليه ، لكن اذا عدلنا الماده (١٢) سيدي ستجدون لدى البحث آنذاك انكم نتحتم الموضوع في غير حينه ، فأما ان تعطيني الحق بالتحدث آن ذاك او تفتح النقاش في هذه اللحظه سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : لحظه عندما يقرأ الاقتراح اذا سمحت الأمانة العامه تقرأ اقتراح السيد عبد الكريم الدغمي الأمانة العامه .

شكراً سيدي الرئيس .

مساعد الأمين العام : اقتراح من معالي عبد الكريم الدغمي اقتراح بتعديل الموازنه العامه للسنة الماليه ١٩٩٤ ، بحيث يصبح نص الماده (١٢) من القانون على الشكل التالي : -

سمعت ابو زهير ، هذه التوصيه موجوده امامكم ، هل توافقون عليها ؟
مواقين .

المادة (٢١) .

السيد المقرر : المادة (٢١) وهي تتعلق في التصحيح القطاعي للخدمات ، وتوصي اللجنة بضرورة مراجعة وتقييم الخدمات المقدمه في مجال المياه والكهرباء والمشتقات النفطية واجور هذه ، وذلك لغاية الوصول للكلفة الحقيقيه لهذه الخدمات والتي قد تعني تخفيض الكلف على المواطنين فيما لو تم تحسين الأداء الإداري ، والفني في هذه الخدمات .

دولة رئيس المجلس : السيد سمير حباشنه .

السيد سمير حباشنه : سيدي قد يفهم من هذه الماده بأننا ندعو في البرلمان الى زيادة اسعار الخدمات الذي تفضل السيد المقرر وأشار اليها ، هذه الجملة فيها ضبابيه ، هذه يا اخوان هذه مصطلحات مضامينها ليجه ، انا اناقش بالتوصيه ، التوصيه تقول لنصل الى الكلفه الحقيقيه لنشير الى تحسين الأداء الإداري لكن ان لا تشير الى موضوع الكلف الى هذه المرحله على الأقل وكأنتنا نعطي الحكومة الضوء بزيادة اسعار الخدمات ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : يا سيدي لا اعلم

بالرغم مما ورد بأي قانون اخر تعتبر موازنات الدوائر المشكله بقانون تقدم لهذا العام قبل نهاية شهر آذار اما بالسنوات القادمة فتضم موازنات الدوائر المستقلة الى الموازنه العامه ويصار ترقيم الموازنه بحيث تصبح الماده (١٢) للمشروع ماده (١٣) .

دولة رئيس المجلس : طيب ، السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيادة الرئيس ، حقيقة التوصيه هي توصيه تتعلق بتوجهات مجلس النواب التي يرغب بأن تكون من الحكومة ، هذه التوصيه نحن معها جميعاً او على الأقل انا معها وعد من الزملاء لا نعرف بالتصويت قد تنجح وقد لا تنجح ، اقتراح بتعديل الماده بتختلف عن التوصيه او ينسجم معها وكلفة يختلف عنها من حيث التدخل القانوني ، اقتراحي سيكون على الماده في قانون الموازنه على الماده (١٢) اي ادخال هذا النص الذي قرأه السيد الأمين العام ادخاله على نصوص قانون الموازنه هذا لا يتعارض مع توصيه المجلس بأن تكون موازنات المؤسسات المستقلة ضمن الموازنه العامه للدولة ، لا مانع ان تقرر هذه التوصيه ثم لا مانع من طرح الاقتراح فيما بعد ضمن القانون اذا وافق عليه المجلس ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : طيب ، يعني

إذا الأخوان امامهم التقرير ، دعني أقرأ التوصية إذا أمرت دولتك .

توصي اللجنة بضرورة مراجعة وتقييم الخدمات المقدمة في مجال المياه والكهرباء والمستشفيات النفطية واجور الهاتف بهدف الوصول الى الكلفة الحقيقية لهذه الخدمات وتخفيض كلفة تقديمها للمواطنين من خلال تحسين الأداء الإداري والفني ، الحقيقة ليست فيها اي قراءة مخفية .

دولة رئيس المجلس : أخ سمر إذا سمحت المقصود هنا ان بعض الأهمال او التراخي في بعض المؤسسات قد يزيد الكلفة ويحملها على المواطن المقصود هنا مراجعة ذلك حتى لا يتحمل المواطن مثل هذه الكلفة واضحة ، اخ عبد الله النسور ، ثم الأخ جمال .

الدكتور عبدالله النسور : سيدي الرئيس ، نحن مجلس امه الواقع الذي يتحدث فيه سمر حياشته صحيح مع حفظ الألقاب ، الآن هذه الجملة ماذا تقول وإذا دلت هذه الجملة على ما تقول دولة الرئيس نمثلها زي ما بتقول تؤيده اللي تفضل فيه ، تقول توصي اللجنة بضرورة مراجعة وتقديم الخدمات المقدمة في مجال المياه والكهرباء والمستشفيات النفطية واجور الهاتف بهدف الوصول الى الكلفة الحقيقية ما قال الكلفة يعني توفر

وتنضبط الأمور وما نسيب الأداره وما بصير هدر وبصير عدادات هواء ، يقول الوصول الى الكلف الحقيقي والهدف الثاني ان اتباع الحاجيات بسرعة الكلفة ، انا شخصياً اعتقد ان سمر حياشته بالضبط تكلم ان المقصود هو الوصول الى كلفة حقيقه تمهيداً لترير سعة الكلفة انا شخصياً من موقع المسؤوليه أؤيد نص اللجنة القانونيه أؤيده ولكني أؤيد ان ما تفضل به سمر حياشته صحيح وان المخاوف يجب ايضاحها للمجلس وليس اتسرع والاسراع بها ، بأعتقادي بأن بهذا التقرير هذه أم توصيه واكبر توصيه والأخوه المختصين والخبراء يعلمون انني اتكلم صحيح أؤيد نص اللجنة القانونيه ولكني أؤيد ايضاح ماذا يعني لنواب الأمه حتى بكره يبررون تصرفاتهم لأن الحكومه ستقول لقد قررتم انتم هذه الماده انتم وافقتم عليها ونحن نعرض عليكم الكلف الحقيقية فارقوا الأسعار .

دولة رئيس المجلس : السيد جمال الصرايره ، لكن قبل ارجوكم يعني احد يصيغها بالطريق المقصوده ، ثم تأتي للسيد عبد الرؤوف ، السيد جمال الصرايره .

السيد جمال الصرايره : انا اوافق السيد سمر حياشته والتفسير الذي ذهب اليه الأخ الدكتور عبدالله النسور ، لبللك سيدي الرئيس ، اقترح شطب هذه التوصيه بتات ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس :

الحقيقه هذه التوصيه اخذت وقت كبير منا كل الأخوان الجالسين هنا يعرفون ان التكلفة الحقيقية للخدمات هي عاليه وذلك لتراكم الرواتب لتراكم المستلزمات التي قد تكون مرات غير موجوده ، كان القصد هو الأيماز الى الحكومه ان هذه التكاليف عاليه ولذلك يجب ان نقرر التكاليف الحقيقيه التي ستعكس على المواطن من هذا المنطلق حطينا هذه النقطة وقلنا بالتكلفه الحقيقيه التي هي تؤدي لتقليل التكلفه ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الروؤف الروابده .

السيد عبد الروؤف الروابده : سيدي الرئيس ، من دواعي الأداره الناجعه ان تعرف الكلفه الحقيقيه ولم يقل النص ان ترفع الأسعار للكلفه الحقيقيه وانا اعتقد انني أقرأ اللغه العربيه قراءه جيده بهدف الوصول الى معرفه الكلفه الحقيقيه بلاش نقول الكلفه الحقيقيه وتخفيض كلفه تقديمها للمواطنين ذوي الدخل المحدود نحن نريد ان ترتفع الأسعار على الأغنياء ، ان كان هذا الأمر يخفف على ذوي الدخل المحدود الكهرباء والماء اذا كان يستهلكها البعض استهلاك بركهم وللأثاره الزائده

فليدفعوا رسوم اعلى ومن هنا انا اقول بهدف الوصول الى معرفه الكلفه الحقيقيه لهذه الخدمات وتخفيض كلفه تقديمها للمواطنين ذوي الدخل المحدود وتحسين الأداء الإداري والفني للمؤسسات فنحن اخذنا ثلاثة مواضيع .

اولاً : - عرفنا الكلفه الحقيقيه ، قللنا الكلفه على ذوي الدخل المحدود وحسنا الاداء الإداري والفني للمؤسسات ، شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين :

دولة الرئيس أعتقد اذا نريد أن نغير كلمة الوصول الى معرفه لحل الأشكال بهدف معرفه الكلفه الحقيقيه .

دولة رئيس المجلس : ما هي الوصول احسن .

السيد خليل حدادين : لا المعرفه غير الوصول .

دولة رئيس المجلس : نريد صياغة من اجل ان توضح الغموض لأن القصد متفقين عليه جميعاً ما في خلاف على القصد هو في غموض بالنص ، في احد عنده نصه ، لخطه

هكذا من أهل

كمان مره .

السيد عبد الرؤوف الروابده : توصي اللجنة بضرورة مراجعة وتقييم الخدمات المقدمة في مجال المياه والكهرباء والمشتقات النفطية وأجور الهاتف بهدف الوصول الى معرفه الكلفه الحقيقيه لهذه الخدمات وتخفيض كلفه تعديلها للمواطنين ذوي الدخل المحدود وتحسين الأداء الإداري والفني للمؤسسات .

دولة رئيس المجلس : طيب ، هي في نص ، اقترح أخ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً دولة الرئيس مع احترامي بالنسبه لتوصيه اللجنة هي دقيقه لكن تنقصها العبارات الذي تفضل الأخوان فيها اللي هي معرفه الكلفه الحقيقيه ولكن النص الذي اوردته الأخ عبد الرؤوف الروابده جيد ويقصد أن الطرقات التي لا تستعمل المياه بشكل كثير ولا تستعمل الكهرباء بشكل كثير ، ولا تستعمل الهاتف بشكل كثير ، هل هذه الكلف المفروضه عليها حقيقية اقرب ، مثل قرأت بالصحف قبل اسبوع بأن واردات مؤسسة المواصلات (١١٧) مليون دينار هل هذه محصله من الذي قصده الأخوان هل هي محصله من اصحاب الاستعمالات الكثير ، والبرك والنوافير والأضاءات الزائده ، لذلك ارجو ان يكون اللي تفضل الأخوان باللجنة بتقديم نص . يوجب ان

تخفيض على طبقات الدنيا وتصاعدي بالنسبه للأستهلاكات .

دولة رئيس المجلس : ليس هذا المقصود ، اخت توجان تفضلي اعطينا صياغه .

السيدة توجان فيصل : الخطأ بالصياغه ان الكلفه الحقيقيه ليست حقيقه ثابتة تصل لها الكلف هي تتأثر بالأداء وبالأداره وستفاوت اذاً ليس هناك ما نقيم الآن ما يجري فنصل الى كلفه حقيقه ليس هذا المقصود نضع الصيغه ان بعض المشتقات النفطية وتطوير اداء المؤسسات المعنيه بها بهدف تخفيض هذه الكلفه تيسيراً كلفه هذه الخدمات تيسيراً لتقديمها للمواطن بكلف اقل لأن حقيقة تحسين الأداء سيخفف ثم سيخفف ليس هناك شيء اسمه كلفه ثابتة حقيقه مطلقه نصل اليها .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر ، يعني في (١٥ - ٢٠) رافعين ايديهم ما بقدر اعطي الجميع كلمات يا اخوان ، لحظه علينا .

السيد المقرر : اذا سمحت دولة الرئيس ، الحقيقة هو المقصود في هذه التوصيه ، هو تحسين الأداء الإداري والفني في بعض المرافق لغايات تخفيض كلفتها على المواطنين مثلاً لو اخذنا قطاع المياه ، الحقيقة تقديرات وزارة المياه ان الف متر من المياه يتجاوز نسبته (٤٠ ٪) في الحقيقة هذه النسبه

دولة رئيس المجلس : أقرأها كامله .

السيد المقرر : الضمان الاجتماعي .

توخياً لمصلحة الموظفين المستجدين في جهاز الدولة وتسهيلاً لأجراءات النقل من وإلى القطاع الخاص والقطاع العام فإن اللجنة ترى توحيد تقاعد العاملين في جهاز الدولة واخضاع هؤلاء الموظفين الجدد الى مظلة الضمان الاجتماعي .

دولة رئيس المجلس : موافقين ، لا ، في الأخ بسام والأخ عبد الرؤوف ، الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : يا سيدي اسمح لي ان ارجع الى بند او توصيه (٢١) كان هناك اقتراحان واقتراح معالي عبد الرؤوف الروابده فني عليه ولم يتم التصويت .

دولة رئيس المجلس : خلص صوتنا عليه وانتهى واقرينا .

الدكتور بسام العموش : ما بصير ، اذا كانت الطريقه بهذا الشكل معناه فيه استمجال .

دولة رئيس المجلس : اخ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده : سيدي فقط تعديل لكلمة لأن النقل قرار اداري في السطر الأول بدل النقل الانتقال ، هو ينتقل

يتحملها المواطنين لو حسنت الصيانه ولو حسنت الكوادر الفنيه لربما خفضت هذا الفاقد مثلاً الى (٢٠ ٪) عندها حتماً ستتنخفض الكلفه على المواطنين وبالتالي ستتنخفض الأسعار وهناك اقتراح دولة الرئيس ان تعدل على الشكل التالي هذه التوصيه :

توصية اللجنة بضرورة مراجعة وتقييم الخدمات المقدمة في مجال المياه والكهرباء والمشتقات النفطية واجور الهاتف بهدف تخفيض كلفة تقديمها للمواطنين من خلال تحسين الأداء الإداري والفني .

دولة رئيس المجلس : جيد ، هل توافقون على هذه التوصيه ؟ موافقة .

يا اخوان ارفعوا ايديكم للتصويت اذا ما زبط عدو .

السيد مساعد الأمين العام : ٥٢ - ٧٧ .

دولة رئيس المجلس : ٥٢ من ٧٧ .

السيد المقرر : التوصيه (٢٢) نقل المواطنين المستجدين الى مظلة الضمان الاجتماعي وهذه التوصيه من اللجنة الماليه لغاية ان لا يكون الطلب مستمراً على الوظيفة الغامبه بمعنى ان يكون نفس الامتيازات بالقطاع الخاص هي نفس الامتيازات بالقطاع العام .

طوع ولا ينقل بقرار اداري وتسهلاً لأجراءات الانتقال من وإلى القطاع الخاص والعام ، شكرًا .

دولة رئيس المجلس : دكتور عبد الله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة : دولة الرئيس ، هذه التوصية سلاح ذو حدين اذا المقصود بأن قدامى المتحقين في الخدمة سيتحولوا او يجبروا الى صندوق الضمان فان هذا يعني اننا سنعتني بمكاسب فاقت مكاسب هؤلاء لدى زملائهم القدامى في القطاع العام الذي يخضع الى التقاعد وما شاكل ذلك ، لا بد من ضابط لهذه التوصية اذا كان المقصود ، هو تخفيض الطلب على القطاع العام فليكن لهذا الذي سيتقل الى الضمان نفس المكاسب التي يتلقاها الموظف العام من تقاعد ومكافآت وعلاوات وما شاكل ذلك ، فيجب ان نتنبه الى هذه النقطة . وشكرًا .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد الحاج : هذه التوصية غير واضحة .

اولاً : ماذا نعني بالموظف الجديد ؟ عندهم الموظفون الجدد ؟ وبعد ذلك كيف نحول بعض الموظفين ليكونوا على حساب

الضمان من موظفي الدولة ومعظمهم على حساب التقاعد هذا يعمل نوع من التفرقة ونحن عندنا فرق بين من هم على حساب الضمان الاجتماعي ومن هم على حساب التقاعد ويحاجه الى تحديد من هم الموظفون الجدد .

دولة رئيس المجلس : شكرًا ، السيد محمد داوديه .

السيد محمد داوديه : سيدي الرئيس ، الموظف الجديد اذا نريد ان نحوله على الضمان الاجتماعي يعني ان تقاعده سيصبح (٤٠) سنة يعني لا يحال على الضمان الاجتماعي الا اذا بلغ (٦٠) موظف الدولة يخدم (٢٠) سنة (٢٢) سنة يحال على التقاعد اذا بذلك نحوله على الضمان الاجتماعي بذلك اتخلي للستين السيدة الى (٥٥) يعني قد تمتد خدمتها (٣٥) سنة والرجل او الذكر قد تمتد خدمته الى (٤٠) سنة دون ان يصل الى التقاعد .

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالله النصور .

الدكتور عبدالله النصور : سيدي الرئيس ، هذه الفقرة تعالج خلل سيتفاقم سنة بعد سنة من قراءة ارقام الموازنه ان للدولة هذا العام (١٥٠) مليون دينار عائدات تقاعديه وهذا مبلغ لا يجوز تجاهله ، اعتقد ان

من الاستخفاف تمام والتخلي والتصل من المسؤولية ان لا تتوقف لجنة مالية عند هذا الرقم الكبير انا لست عضو باللجنة المالية ولكن هذا الرقم بما انه ملفت للنظر قالت اللجنة بأن الموظفين المستجدين ، لم يتحدث احد بهذه الفقرة عن قدامى الموظفين ولا عن قدامى التقاعدين كأن اللجنة تصنع مقترح امام الحكومة لتخفيف قضية التقاعد وتحويلها الى مظلة الضمان الاجتماعي بحيث يكون المواطنين في تحت نفس المظلة في المستقبل اما القدامى فلا حديث عنهم لها ولكن كما تفضل وشار الزميل داوديه قبل قليل هذه اذا اخذت فيها الحكومة هيكل ونحن قررناها ومجبرين ان يأخذوها راح بصير في خلل في قضايا ثانياً منها . . التقاعد ومدى التقاعد واسلوب الاحاله عليه والأقطاعات وكميتها هذا موضوع يجب ان ينال دراسة اكتوبريه تنبيه للمستقبل ولذلك ، اعتقد ان من الحكمة ان نبقى هذه الفقرة ولكن نطلب من الحكومة دراستها لتأينا بمقترح ترشدنا فيه الى المخاوف ونقاط الضعف لأننا كلنا حريصين على ابنائنا ، كل للتقاعدين حبايتنا واخوانا نحن القائمين على مصلحتهم ، اقترح تعديل هذه الفقرة ويزيدني فيها معالي رئيس اللجنة ان نطلب الى الحكومة دراسة كذا وكذا بهدف كذا وكذا وتأينا بتقرير .

دولة رئيس المجلس : دكتور همام

سعيد .

الدكتور همام سعيد : الحقيقة لما توقع هذه الفقرة من ليس ومن مشاكل ويدعو أنها مستعجلة اقترح الآن حذفها فعلاً حتى يأتي مشروع مناسب تتقدم به الحكومة ولذلك اقترح هذا .

دولة رئيس المجلس : من يثني ، يثني ، من يوافق على هذا الأمر حذف هذه الفقرة . عدو ، شطب الفقرة .

السيد مساعد الأمين العام : ٤٧ - ٧٧ .

دولة رئيس المجلس : ٤٧ من ٧٠ . تشطب الفقرة (٢٣) .

السيد المقرر : توصية (٢٣) وتتعلق باللامركزية وموازنه المحافظات وتتعلق باللامركزية وموازنه المحافظات . وقد ارتأت اللجنة المالية ان توصي للحكومة بدراسة الكوادر المالية والادارية والقيادية المدولة بالمحافظات قبل الاستمرار أو قبل التوسع في تطبيق اللامركزية وقد تفضل دولة رئيس الوزراء فأجاب عن هذه القضية بأن الحكومة الآن بصدد وضع قانون للحكم المحلي وفي صدد تدعيم الكوادر في المحافظات واعتقد هذا ما ينسجم مع الرأي الذي سمعناه .

دولة رئيس المجلس : سيد عبد الرؤوف

هكذا من الأشهر

الروايدة .

السيد عبد الرؤوف الروايدة : سيدي
انا اوافق على هذه التوصية كاملة باستثناء
السطرين الأخيرين اذ لم يستطع عقلي
السياسي ان يفهمهما ، بتقول بشكل مرتجل
خافين عليها يعني انه يجب علينا التسرع في
موضوع تطبيق اللامركزية بشكل مرتجل لا
يستند الى تشريعات تنظم الأمر لحد الآن
كريس بشكل يحقق الأهداف المرجوة دون
تعريض مسيره الوحدة الوطنية الى احتمالات
ومخاطر نحن بنى عنها أنا لم افهم علاقة
الوحدة الوطنية باللامركزية ، هذا شعار كبير
الذي ادخلناه لحد من السياسة اخرجنا من
السياسة ليعبر الى ادارته وغداً سيمر الى رفع
الأسعار وسيدخل في مفاوضات اخرى ان
وحدتنا الوطنية ايها الأخوة لا تؤثر فيها قرارات
اداريه ، لذا اقترح ان ننتهي بشكل يحقق
الأهداف المرجوة وشطب ما بعد دون لانها
دون .

دولة رئيس المجلس : استاذ عبد العزيز .

السيد عبد العزيز جبر : انا اريد ان
اسمع شرح من رئيس اللجنة ومن مقررها حول
هذا الموضوع لأن لهم وجهة نظر .

دولة رئيس المجلس : نحن لم ننتهي من
الموضوع ، تفضل السيد مقرر اللجنة .

السيد المقرر : دولة الرئيس ، الحقيقة
اثاء مناقشتنا لموازنة المحافظات ما لاحظناه ان
كثير من المناقشات انصبت ان هذه المحافظة
تأخذ موازنة اكثر من تلك المحافظة او المحافظة
هذه تأخذ اكثر من تلك المحافظة وجرى
التنافس بين هذه المحافظات على موضوع حجم
الأنفاق من موازنة الدولة فقط نحن نود ان
تكون هناك تشريعات لأعطاء اولويات الأنفاق
بحيث يكون هناك بعض المشاريع التي
تخططها مركزي ويكون ادارة الأنفاق عليها
مركزياً وهناك حدود للمشاريع التي يكون
الأنفاق عليها والتخطيط لها يتم من خلال
المحافظات هذه فقط للتحوط لكي لا تكون
المركزية خلواً من كل معنى سوى الصراع على
المال العام فقط نريدها ان تكون مضمون
ومحتوى من خلال تشريع واضح وهو التشريع
الذي تترقبه لغايات الحكم المحلي وان يتم اختيار
كل القيادات فيها على اساس ديمقراطي وضمن
مسيره ديمقراطية في اظهار آراء المواطنين في
هذه المحافظات في شكل يوضح حاجاتهم
ومتطلباتهم .

دولة رئيس المجلس : جيد ، ما هو
علاقه الوحدة الوطنية في الموضوع .

السيد المقرر : يا سيدي كما أسلفت ان
القضية لا نريدها ان تتحول هي الى صراع من
يأخذ من المال العام اكثر وهذا ما يحوي في
الموازنة في المحافظات بهذا الشكل الحالي .

دولة رئيس المجلس : السيد رئيس
اللجنة .

السيد علي ابو الراغب رئيس اللجنة
المالية : الواقع تأثيرها على الوحدة الوطنية بمعنى
ان يصبح هناك تنافس بين المحافظات للحصول
على مكاسب اكثر ولا مانع من شطب هذه
الجملة لأن كان القصد فيها تبرير التوصية ما
دام واضحه التوصية نستطيع ان نشكلها ولا
مانع من شطبها .

دولة رئيس المجلس : خلص ، اخ بسام
خلص منيح هيك ، هل توافقون على التوصية
مع شطب الفقرة الأخيرة ؟ موافقين .

الأخ سليمان .

السيد سليمان سلامه السعد : دولة
الرئيس ، اذا سمحت اخذ بالتوصية التي
ذكرها ابو عصام والشرح الذي ذكره الأخ
مقرر اللجنة انا اقترح شطب كلمة الوحدة
الوطنية واستبدالها بعبارة بحيث تراعى العدالة
بالتوزيع .

دولة رئيس المجلس : يعني خلص نفس
النتيجة يعني تؤدي الغرض . (٢٤) .

السيد المقرر : (٢٤) الأداء الحكومي
والأنفاق الرأسمالي لاحظت اللجنة المالية ان
النفقات الرأسمالية التي ترصد بقانون الموازنة
العامه لا يتم انفاقها بالكامل وفي عام ال

١٩٩٣ انفق حوالي (٣٦ ٪) من النفقات
الرأسمالية فقط مع ان هذه النسبة الحقيقة
مرتفعة لكن تتوخى اللجنة المالية في هذه
التوصية بتحسين الأداء لغايات ان يتم انفاق
الموازنات التي ترصد بالنفقات الرأسمالية .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد
الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروايدة : برفع
ايدي على كل فقرة ، بالسطر الرابع سيدي
بكلمة الأنجاز اتنى على سيدي المقرر ان
يفسر لي ايها مع ان هذه حيث بلغت نسبة
الأنجاز من هذا الأنفاق لعام ١٩٩٣ ، حوالي
٨٦ مع ان هذه النسبة تعتبر معقولة في مرحلة
الأنجاز كلمة الأنجاز لم افهمها لو انه يشرحها
لي .

السيد المقرر : الحقيقة المقصود هو ما
انفق من المخصصات الرأسمالية بحدود ٨٦ ٪
بالعام ١٩٩٣ ، نحن نتأمل ان يتم الأنفاق على
هذه الرتبة ويرتفع لغايات الوصول الى نسبة
امثل من ال ٨٦ ٪ برغم تقديرنا انها نسبة
مرتفعة .

السيد عبد الرؤوف الروايدة : انا بقول
كلمة الأنجاز الوارده في السطر الرابع ماذا تعني
هذه النسبة (٨٦) تعتبر معقولة في مرحلة
الأنجاز .

السيد المقرر : يا سيدي نغيرها .

دولة رئيس المجلس : في مرحلة التنفيذ ، الدكتور مصطفى .

الدكتور مصطفى شنيكات : الحقيقة السطر ما قبل الأخير ، وتفعيل القطاعات الاقتصادية مع ضرورة التنفيذ على القطاعات الإنتاجية بدل المنشآت .

دولة رئيس المجلس : هي المقصود المنشآت ، التوصية كما وردت مع تصليح كلمة الأناجاز في المرحلة الثانية تعديلها ، من يوافق ؟ موافقه . (٢٥) .

السيد المقرر : (٢٥) اجهزة تحصيل الإيرادات العامة للدولة حفاظ على حقوق الخزينة من الأموال المستحقة لها على الغير وتحصيل المتأخرات من الإيرادات الضريبية والرسوم وغيرها لتقليل الفجوة بين الإيراد والأنفاق وتحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين فإن اللجنة توصي العناية بالأجهزة الحكومية المختصة في تحصيل هذه الإيرادات وتزويدها بالموظفين والكفاءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس ؟ لا ، الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : يا سيدي غير واضح كلام اللجنة فإن اللجنة توصي العناية

بالأجهزة الحكومية المختصة في تحصيل هذه الإيرادات يعني ما هي العناية المطلوبة .

اعطاء الحوافز لهم ، مش واضح النص هنا . النص الذي ذكرته اللجنة غير واضح .

دولة رئيس المجلس : اخ سعد .

السيد المقرر : يا سيدي هل العناية يمكن ان تعني والله تخفيض رواتبهم المطلوب ان تحصل الدولة إيراداتها فعندما ترغب في تحصيل مزيد من الإيرادات التي لم تتمكن هذه الأجهزة في هذا العام او في العام الماضي من تحقيقها المفروض انها تدعم هذه الأجهزة ادارياً وفتحاً ومالياً لغاية زيادة قدرتها على التحصيل .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقه .

الأخت توجان ليست موافقه .

السيد المقرر :

(٢٦) قطاع الشباب ، توصي اللجنة بأن تولي الحكومة العناية بهذا القطاع بما يستحق من الدعم المادي والمعنوي وخاصة توفير المال اللازم لدعم الأندية والاتحادات الرياضية بما يتناسب مع النشاطات المرجوة منها ودعم الحركة الشبابية ومراكز الشباب لتنمية قدراتهم الإبداعية وإطلاق طاقاتهم واستثمارها

الأخ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده : سيدي البلديات لا تتقاضى فلساً واحداً من واردات الخزينة الأردنية وفي السطر الأخير يحقق العدالة في توزيع مخصصات البلديات من واردات الخزينة البلديات لا تتقاضى فلساً واحداً من واردات الخزينة هناك ضرائب ورسوم تحصل لمصلحة البلديات يجري توزيعها من قبل مجلس الوزراء ولذلك اتهمى بدل من واردات الخزينة من الضرائب والرسوم التي تحصل لمصلحتها والا ستحول البلديات الى الغرف من الخزينة ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : اخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً دولة الرئيس ، كذلك التوصية المتعلقة بمجلس النواب اقترح شطبها لأن اللجنة القانونية في مجلس النواب انتهت كما ذكر الشيخ عبد الباقي نظر القانون ولكنها تنتظر بمادتين من الحكومة والكره الآن في ملعب الحكومة لأنهاء هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس : نحن اخذنا شرح الشيخ عبد الباقي .

نوافق على التوصية كما عدلها الأخ عبد الرؤوف ؟

موافقين .

في الأنحاء الصحيح وتبني توصيات المؤتمر الوطني العام لتحقيق هذه الأهداف المرجوه .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على هذه التوصية ؟

موافقه .

السيد المقرر : (٢٧) البلديات توصي اللجنة المالية المجلس الكريم بالأسراع والحقيقة هذه التوصية بشقين الشق الأول للأسراع برجاء اللجنة القانونية للأسراع بأقرار قانون البلديات المنظور امامها وذلك لكي تتمكن الحكومة من دراسة اوضاع هذه البلديات ومساعدتها على النهوض بمهامها بكفاءة اعلى .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : الواقع اللجنة القانونية انتهت من قانون البلديات وكان الأمر متوقف على مادتين طالبت الحكومة بتعديلهما واللجنة لا تستطيع ان تنظر في هاتين المادتين الا بطلب رسمي وتعديل يأتي من الحكومة فهنا التعديل اظن انه وصل الى الرئاسة وعندما يحول الى اللجنة ستنتهي اللجنة خلال ساعة من هذا القانون .

دولة رئيس المجلس : اذا تبقى كما هي مع العناية بالأهتمام بشرح الشيخ عبد الباقي ،

هكذا من الأشهر

هكذا من الأعمال

السيد المقرر : المادة (٨) الزراعه .

توصي اللجنة ان تدعو الحكومة الى ملتقى يضم كافة الفعاليات الزراعيه لأعادة النظر في السياسة الزراعيه بشكل يضمن حلاً جذرياً لأزالة تشوهات القطاع الزراعي وحل المشاكل المعلقة منذ زمن بعيد والمرتبطة بالمدنيون وتوحيد مصادر التمويل والبت في تأمين المدخلات الزراعيه بأسعار معقوله وموضوع التأمين الزراعي وقانون اتحاد المزارعين ووضع حوافز للأتماط الزراعيه المرغوبة حتى لا تصبح الزراعه مصدرراً لأستنزاف الجهد والمال كما وتوصي اللجنة بعدم زياده اسعار المياه الزراعيه المستعمله للزراعات كما توصي اللجنة بأبلاء موضوع المنظمه التعاونيه الأردنيه الأهتمام الكافي ودراسة واقع هذه المؤسسة الدرسة الموضوعيه لوضع الحلول اللازمه لأتفادها والعمل على تفعيل دورها كمؤسسة تنمويه رائده في المجتمع المحلي .

دولة رئيس المجلس : السيد علي الشطي .

السيد علي الشطي : شكراً دولة الرئيس .

دولة الرئيس لم تتطرق للجنة الماليه وأنا عضو فيها الى عنصر هام من عناصر العملية الزراعيه وهذا العنصر يتعلق بعملية التسويق

الزراعي وهذا ما نشهده هذه الأيام فلذلك انني اقترح على المجلس اضافة فقره التاليه وهي ، العمل على ايجاد الحلول المناسبه للاختناقات التسويقيه التي تحدث في كل موسم زراعي وذلك من خلال ايجاد الأسواق الملائمة لتسويق المنتجات الزراعيه .

دولة رئيس المجلس : السيد سمير حباشنه .

السيد سمير حباشنه : تعديل بسيط موافق على الفقره بأستثناء او بالتعديل البسيط التالي : - ان عدم زياده اسعار المياه شريطة الألتزام بالأتماط حتى يكون عنصر المياه للري واحد من عناصر القوة بيد الحكومه عندما تريد أن تنفذ النمط الزراعي شريطة الألتزام بالنمط الزراعي . فقط هذه الفقره .

دولة رئيس المجلس : اخ نادر .

السيد نادر الظهيريات : سيدي الرئيس ورد في هذه المبادرات توحيد مصادر التمويل واعتقد ان مصدر التمويل الوحيد حالياً هو فقط مؤسسة الأقرض الزراعي ومنعت باقي المؤسسات من اعطاء القروض .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي رداً على ما تفضل به احد الزملاء لغايات ربط كلفة الماء في الأتماط الزراعيه الحقيقه نحن نقول في

فوزي .

الدكتور فوزي الطعيمه : انا اعتقد ان الفقره كما جاءت من اللجنة الماليه مناسبة جداً ويجب ان لا نضع قيود كثيره وندخل في تفصيلات كثيره ، وأنا افهم مشاركة الأخوه اعضاء اللجنة بمناقشة الموازنة اما بالتوصيات ايضاً هذه قضية مش معقوله .

دولة رئيس المجلس : مزبوط ، اخ محمد الحنيطي .

السيد محمد الحنيطي : اقترح زياده كلمة او جملة في آخر الفقره هي دعم وزياده رأسمال مؤسسة الأقرض الزراعي .

شكراً .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان هذه تفاصيل ندخل فيها لكن في اقتراح من السيد علي الشطي قرأه عليكم ، هل ترغبون بالتصويت على الأضافه والموافقه على الفقره ، هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقين .

(٢٩) .

السيد المقرر : (٢٩) التعليم في الريف والباديه وتوصي اللجنة الماليه ان ينصب اهتمام الحكومه بالمراحل الأساسيه والثانويه من التعليم على النوعيه وان لا يقاس النمو والتطور

التوصيه وضع حوافز في الأتماط الزراعي والسلطه التنفيذيه هي عندما تدرس طريقه تطبيق هذا النمط الزراعي لربما تربطه في حافز سعر الماء او لربما تربطه في اي حافز آخر تراه مناسباً ، بالنسبه لقضية توحيد مصادر الأقرض الزراعي الحقيقه لا اعلم ما يتم في موضوع تصفيه البنك التعاوني وما يجري الآن في المنطقه التعاونيه لكن المنظمه التعاونيه الآن قائمه ومن خلالها تمارس بعض الجمعيات اعمالها وهناك فكره قديمه لتوحيد مصادر الأقرض الزراعي لكنها بأعتقادي لم تتم لغاية الآن وفرض لو انتهى دور المنظمه التعاونيه الحقيقه هناك قروض كبيره للمنظمه التعاونيه على المزارعين لا بد من جهة ان تعالج هذه التكره او هذه القروض فأفضل وضع للمزارعين يتعاملوا مع جهة واحدة ولربما تنقل هذه القروض من المنظمه التعاونيه الى مؤسسة الأقرض الزراعي ربما تكون هي المؤسسة الوحيدة للأقرض الزراعي وهذا ما هدفت له اللجنة الماليه .

دولة رئيس المجلس : اخ حاتم .

السيد حاتم الفزاوي : اي تغيير يجري على اسعار المياه بزياده وتستطيع الحكومه ان تتخذ من اجراءات كفيله من السيطرة على عملية النمط الزراعي خارج دائرة تغيير الأسعار ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور

في هذا القطاع بحدود الأبنية المئيرة
لذا ترى اللجنة التركيز على تأهيل المعلمين
من أبناء المناطق النائية لسد الثغرات التي نشأت
عن عدم الاستقرار وتبادل المدرسين المعينين من
خارج تلك المناطق والذي انعكس سلباً على
العملية التعليمية .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟ أخ بسام لحظة ، أخ بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً ،
الحقيقة بالنسبة للأهتمام بالمدرسين أنا اقترح
اضافة عبارة يمكن ان يصيغها الأخ عبد
الرزوف الروابده ، فيما يتعلق بالمعلمين
واحجامهم عن الذهاب للبرادي بأن يكون
هناك حوافز بدل خدمه يعني حتى يتم تأهيل
ابناء تلك المناطق .

دولة رئيس المجلس : المادة كما هي اذا
سمحت ، هل توافقون على ذلك ؟

موافقه .

شكراً لكم انتهت توصيات اللجنة
اللجنة المالية تأتي الى مشروع القانون .

الآن خذوا لنا اعداد الحضور ، استدعوا
الأخوان الذين في الخارج .

السيد المقرر تفضل .

السيد المقرر : يا سيدي ، مشروع
قانون الموازنه العامه للسنة الماليه ١٩٩٤ .
دولة رئيس المجلس : تفضل دكتور .
الدكتور عبدالله العكايله : دولة
الرئيس ، في توصيه من اللجنة الماليه
بخصوص زيادة الموظفين ماذا جرى فيها لم
نسمعها .
دولة رئيس المجلس : مرينا عنها في
التوصيه الخامسه مرينا عنها وافقنا عليها .
السيد المقرر :
مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤
مشروع قانون الموازنه العامه للسنة
الماليه ١٩٩٤
المادة ١ : يسمى هذا القانون (قانون
الموازنة العامة للسنة الماليه ١٩٩٤) ويعمل به
اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٩٤ .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذه المادة ؟ الآن نريد ان نعد
الأصوات الرجاء من الجميع الجلوس .
موافقه .
السيد المقرر : المادة ٢ : تقدر ايرادات
ونفقات الحكومة للأثنى عشر شهرا المنتهية
بتاريخ ٣١ / ١٢ / ١٩٩٤ بما يلي : -
أ- الأيرادات (١٤٨٧١٠٠٠٠٠) دينار

ب- النفقات (١٤٨٧١٠٠٠٠٠) دينار
دولة رئيس المجلس : تفضل اخ عبدالله .
السيد عبد الله النصور : سيدي
الرئيس ، هذه متعلقه بالأيرادات والنفقات
هذه المادة عادة ترجأ للآخر لأن في بعد
اشوي في اقتراحات بالتخفيض ، فإذا امرت
نقط تأجيل المادة الى الآخر .
دولة رئيس المجلس : صحيح ، إذا
تؤجل ماده (٢) .
السيد المقرر : المادة ٣ : تسدد اقساط
القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ
(٣٠٠١٤٤٠٠٠) دينار من الوفر في
النفقات والتحسين في الأيرادات ومن القروض
الخارجية والداخلية واقساط القروض المعاد
جدولتها والمقدرة بمبلغ (٣٠٠١٤٤٠٠٠)
دينار .
دولة رئيس المجلس : اخ بسام
ماذا .
الدكتور بسام العموش : اقترح بدل
الوفر تخفيض نفقات .
دولة رئيس المجلس : من يوافق على
المادة كما هي يا اخوان ؟
موافقه .
المادة ٤ : أ - تخصص المنح
والمساعدات المالية والقروض الائتمانية المتعاقد
عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ،
ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي
خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة
تتفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات .
دولة رئيس المجلس : هل توافقون على
المادة ؟
موافقه .
بأغلبية كبيره .
السيد المقرر : هناك توصيه تتعلق بالماده
(٤) ؟
ب- تخصص الأيرادات المبينة في الباب
الثاني المتأني من المساعدات والمنح والقروض
والمقدرة بمبلغ (٦٦٠٠٠٠٠٠) دينار لتغطية
النفقات المبينة في الباب الثاني ، ولا يجوز
الانفاق من هذه الأيرادات الا بالقدر الذي
يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم
صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب
الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب
وزير المالية / الموازنة العامة .
توصي اللجنة المالية ان يتم تحويل الموازنة
الرأسمالية في العام الثاني من المساعدات والمنح

فقط وعدم جواز الاقتراض لتمويل هذا الباب لذا لابد من شطب ، اذا اقر المجلس هذه التوصية لابد من شطب كلمة والقروض التي تلي المساعدات والمنح .

با سيدي التوصية .

٢- الموازنة الرأسمالية - الباب الثاني

توصي اللجنة المالية ان يتم قبول (الموازنة الرأسمالية - الباب الثاني) من المساعدات والمنح فقط وعدم جواز الاقتراض لتمويل هذا الباب وذلك حتى لا نضيف على عجز الموازنة الحالي .

دولة رئيس المجلس : اخ عبد الله .

الدكتور عبدالله السور : سيدي الرئيس هذه الفقرة تقول هناك مبلغ (٦٦) مليون تأتي هذه ال (٦٦) مليون من ثلاث مصادر مساعدات منح قروض اللجنة المالية تدير شطب كلمة والقروض اذا شطب كلمة والقروض بعدها صحيح ولا يجوز ، ان هذه ال (٦٦) مليون اتية من ثلاث مصادر (منح ، مساعدات قروض) .

اللجنة المالية تعترض انا معها في الاعتراض انه من لازم تحط القروض كأفراد هذا صحيح لكن رغم صفحة لو شطبنا كلمة والقروض فأن مبلغ (٦٦) مليون لن يحصل لأنك شطبنا احد أبوابه الثلاث

ولذلك ارجو الأبقاء على هذا الرقم وهذه الكلمات كما جاءت في القانون ولكن تعبر دائرة الموازنة ووزارة المالية وتأتينا في العام القادمه في موازنة فنياً بقبوله لدينا ، اما ان شطبنا الكلمة شطب لغوي من ناحيه فنيه بذلك تشطب الرقم وتقول لي وتقدر لي هنا في القائمة كم سيأتين من القروض ، لذلك اترح على المجلس اقرار المادة كما جاءت من الحكومة والطلب اليها التقيد بما قلت ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد جمال الصرايره .

السيد جمال الصرايره : الفكرة ، لا نستطيع ولا تستطيع الدولة القيام بالمشاريع وجميعنا بهذا المجلس الكريم طالبنا بالقيام بمشاريع كثيرة وهناك مشاريع قيد التنفيذ ويعوجب قروض فكيف تستطيع دولة اي دولة ان تقوم بهذه المشاريع بدون قروض ، لذلك انا اترح سيدي دولة الرئيس ان تبقى كلمة القروض كما هي عليه ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالله العكايله ، ثم رئيس اللجنة .

الدكتور عبدالله العكايله : شكراً دولة الرئيس ، هذا الباب الثاني في الموازنة هو في واقع موازنة طارئة وان لم يكن يظهر هذا الاسم وكان يجب ان يظهر والاتفاق من هذا الباب يفترض ان يكون محدداً بالتمويل المتاح

فلماذا نهبور الموازنة على القاضي ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد وزير المالية .

معالي وزير المالية : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة ما قصد من هذه الموازنة او الباب الثاني هو تلبية لكثير من الحاجات التي تفضل بها الزملاء الأخوة النواب لأنها تصب في ذلك المجال هي مزيدا من المشاريع لحافظاتهم وكلمة القروض ليس القروض التجارية وإنما القروض الميسرة جداً اي بفوائد لا تذكر وهذا المقصود منها وليس ان بالأسعار التجارية (١٠ و ١٢ ٪) ربما ب ١١ ٪) ولمدة طويلة ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً سيدي الرئيس ، اثني على كل ما قاله معالي رئيس اللجنة المالية وارجو ان يخالف الدكتور السور لأن للمساعدات والمنح لم يلزم بها احد وبالتالي يخالف معالي الوزير ايضاً حتى القروض المسهلة هي قروض على هذا البلد وبالتالي انا مع شطب القروض ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : لم استطع ان اتنع بما قاله معالي الدكتور عبدالله

وانا مع اللجنة المالية بشطب القروض فأن اتيح تمويل من مساعدات او منح فيها ونعمت والا فلا مجال لزيادة الاقتراض خصوصاً ان هذا الاقتراض لن يوجه إلى مشاريع تنمويه مدره لعماله ومولده لفرص عمل فأننا مع شطب القروض ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة :

سيدي الرئيس ، في حالة الحصول على قروض معناه المديونية الأردنية نحن نزيدها ، اللجنة المالية ترى ان الباب الثاني لا يمتلك الأولويات التي وضعت في العام الأول وعليه وزارة المالية كانت متفائلة بالحصول على منح ومساعدات ونحن نذهب معها في ذلك ، واما الاقتراض فهذا يعني ان غداً ستقبل الحكومة (٦٦) مليون دينار وتزيد المديونية وتبدأ في تنفيذ هذه المشاريع فهو نوع من الأدارة لهذا الموضوع بحيث ان لا نزيد المديونية ومن ثم نتاول هذا الموضوع وخاصة وان الباب الثاني ليس له الأولوية مثل الباب الأول ، ارجو من المجلس الكريم الموافقة على هذه التوصية حفاظاً على المال العام خاصة وان الوزارات المختلفة في العام الماضي لم تستطع تنفيذ (٤٢٤) مليون دينار كل ما انفقوه بالعام الماضي ٨٦ ٪ من النفقات الرأسمالية لم يتجاوز (٣٠٠) مليون عندنا الباب الأول (٣٥٨) مليون فلن ينفقوه

هكذا من الأشهر

هذا ال (٦٦) مليون هي سقف دكتور عبدالله النصور هذا سقف بمعنى آخر نريد ان نشجع الحكومة ان تحاول الحصول على مساعدات ومنح وان تنفذ من هذه المشاريع ما يقابل تلك المساعدات والمنح فان لم تستطع التوفير تؤخذ بعض من هذه المشاريع ولذا فأنتي اؤيد توصية اللجنة المالية .

دولة رئيس المجلس : الدكتور همام .

الدكتور همام سعيد : يبدو ان هذا المبلغ فعلاً غير واضح حتى عند الحكومة في قضية يعني صرفه والاتفاق فيه لذلك انا مع الغاء قضية القروض وحتى لا نحمل البلد مسؤوليات وديون .

دولة رئيس المجلس :

في هناك توصية اللجنة المالية ، من يوافق على التوصية ؟ نريد ان نعد على توصية اللجنة المالية .

السيد مساعد الأمين العام :

٥١ - ٧٣ .

دولة رئيس المجلس : ٥١ من ٧٣ .

إذا قبل توصية اللجنة المالية .

(ج) .

السيد المقرر :

ج- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الأردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقه .

السيد المقرر :

د. اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز زيادة الاقتراض الخارجي بما يغطي الفرق بهذا الانخفاض .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

دكتور عبدالله .

الدكتور عبدالله العكايله :

اقترح دولة الرئيس ، ان يشطب ما يشير الى زيادة الاقتراض بسبب عدم توفر المساعدات ولو ادى الأمر الى تأجيل المشاريع المخصصة لتلك المبالغ ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : اخ مفلح .

السيد مفلح الرحيمي : اقترح شطب فقره كامله لأنها هي مرتبطة بشطب القروض بتوصية اللجنة المالية .

التخطيط تفضل .

معالي وزير التخطيط :

سيدي توضيح للمجلس الكريم ان في حالات كثيرة تقدم للأردن مزيج من نفس المانح بصفقه واحده كأن يقول لنا نقدم لكم مساعده والمناسبه ان القروض في نظر الممولين هي مساعدات لأنه كما اوضح معالي وزير المالية هي قروض سهله هي اشبه منها الى المنحه فيقولون لنا نقدم لكم مبلغ نصفه منحه غير مسترده والنصف الآخر على شكل قرض طويل الأجل فوجود هذا النص قد يفقدنا القدرة على التصرف في مثل هذه الحالات حيث تتعرض او يعرض علينا صفقات متكامله ، ارجو من المجلس الكريم ان يأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار ، وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً سيدي الرئيس ، لا بد من ابقاء هذه الفقره هناك منح منتظره وهناك مشاريع جاهزة لطرحها وستلتزم الحكومة بها في حالة عدم الحصول على جزء بسيط من المنح لا يمكن ان نلغي المشاريع الآن فيجوز الاقتراض وسيكون الاقتراض بسيط يعمل على تنفيذ الخطه الموجوده لتنفيذ المشاريع الرأسماليه فهذه الفقره مطلوبه ويجب ان تبقى ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : وزير المالية .

معالي وزير المالية :

شكراً دولة الرئيس ، هنالك بعض القروض بشكل منحه كما تأخذ قرض (١٪) لمدة ثلاثين سنه حقيقه كأنه منحه فأغلاق هذا الباب هو اغلاق تمويل ميسر جداً هذه نوع من المنح تعطى لما القرض يكون مخفض جداً وسداده على ٣٠ سنه هذا للقصود من القروض وليس القروض التجاريه ولن تقبل ان تأخذ قروض تجاريه بالأسعار الخارجة لتمويل اي مشروع مهما كان حتى ربما الأتاجيه منها وليس رأسماليه في الموازنة .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، هذا الموضوع نريد ان تناقشه بشكل فني يعني هذا موضوع يتعلق بملايين قد اطلق باب مهم نتيجة اراء غير واضحه للملك ارجوكم ان لا نستعجل في ابداء الآراء انا والله انا خائف من اقتراض خارجي هناك قيود موضوعة على الحكومة وعلى الجميع ، الأخ حماد .

السيد حماد ابو جاموس : دولة الرئيس اقترح الدكتور عبدالله النصور بأبقاء الماده كما هي وثني على ذلك ولذلك ارجو التصويت عليه لأن هذا الصحيح .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس : محمد داوديه .
السيد محمد داوديه :

يا سيدي لماذا لا نضيف وراء كلمة القروض ، القروض الميسرة طويلة الأجل حتى نتأكد بأنها ليست قروض تجارية .

دولة رئيس المجلس : دكتور عبد الحافظ .

الدكتور عبد الحافظ الشخاتبة :

شكراً سيدي الرئيس ، ما زال الاقتراض لنحويل الباب الأول في الأشكال نحن اعترضنا على الاقتراض لتمويل الباب الثاني الغير ملائم لكن الباب الأول يجب اتمامه بالكامل فأننا لا نجد أي مجال للاعتراض على هذا الموضوع ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور ابراهيم .

الدكتور محمد ابراهيم :

دولة الرئيس ، اعتقد أن الموضوع ينحل بسهولة من اقتراح السيد محمد داوديه بوضع كلمة ميسره وراء القروض ونحن يجب ان لا نمطل الدولة وشاريعها اذا كان هناك قروض ميسرة لماذا لا نأخذها نحن ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : الحكومة توافق على هذه الكلمة ، القروض الميسرة .

معالي وزير المالية : نوافق على اقتراح النائب المحترم بأن تكون القروض ميسره .

دولة رئيس المجلس : طيب في اقتراح والحكومة موافقه عليه ، هل توافقون على المادة مع تعديل كلمة ميسره ؟

موافقه ، شكراً .

المادة (٥) .

السيد المقرر : المادة ٥ :

أ - يتم الاتفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقه .

السيد المقرر :

ب- يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟

موافقه .

السيد المقرر :

ج - اذا انيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى ، يجوز نقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟

موافقه .

السيد المقرر : د- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكرم ؟

موافقه .

السيد المقرر :

هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناء على

تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة .

ورأت اللجنة المالية استبدال طرح الواردة بكلمة احواله .

دولة رئيس المجلس : نعم ، اخ منصور .

السيد منصور بن طريف :

انني اقترح ان يبقى النص كما ورد في مشروع القانون من الحكومة ، فنحن نعلم ان طرح العطاء في المرحلة الأولى وهو المرحلة الأساسية التي عندما يتوجب التأكد من توفر المبالغ اللازمة فلماذا يرجع الى مرحلة لاحقة عند احواله العطاء وقد تقع مشكلة في هذه الحالة .

دولة رئيس المجلس :

السيد حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس :

انني على ذلك لأن المرحلة الأولى هي طرح العطاء وليس احواله ، انني .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد موسى .

السيد عبد موسى النهار :

الواقع الالتزام هو بالأحواله فقط وليس في الطرح لأن الطرح قد يشمل حتى احياناً دراسات للمشروع لكلفة المشروع .

هكذا من أهول

دولة رئيس المجلس : اخ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

سيدي اؤيد ما ذهب اليه زميلي الأستاذ منصور بن طريف ولكن اعلل السبب ان طرح العطاء يرتب كلفة على الدائرة الرسمية وعلى المتعهدين ولا يجوز بعد ان ترتب تلك الكلفة ونصل الى الاحاله فتوقف فأذا بوزير المالية يرفض الاحاله من سيتحمل تلك التكاليف الأصل ان تؤخذ الموافقة قبل ان يطرح العطاء ليس قبل احالته ، شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة :

الواقع من البديهي ان لا يطرح العطاء في حالة عدم توفر مخصصات هذا هو الأساس الآن اذا يطلب ان يؤخذ موافقه معالي وزير المالية على كل عطاء يطرح هذا احد اسباب الاشكالات التي تؤدي الى تأخر تنفيذ المشاريع ، هناك نظام للأشغال الحكومية ونظام للمطامير الحكومية لا يجوز ان تطرح عطاء الا بوجود مخصصات وتقديرات صحيحة بهذه الحالة عندما يطرح العطاء وهناك تجاوز للمخصصات يستشار معالي وزير المالية ، هل يوجد مخصصات لهذه الزيادة ام لا ، الموضوع موضوع توضيحي وقد وافق معالي وزير المالية على هذا التعديل وهو تعديل

مؤسسي لتحقيق مكاسب التنفيذ النفقات الرأسمالية الموجودة هذا العام ونصر على التوصيه .

دولة رئيس المجلس :

السيد عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي :

شكراً دولة الرئيس .

دولة الرئيس انا اعتقد انه يجب ان تبقى لأن نحن نتحدث عن ما يزيد عن نفقة المشروع تستطيع الدائرة ان تدير في عملية طرح العطاء اذا كانت المخصصات موجودة في الموازنه لكن هذه المادة لما يزيد عن المخصصات المرصوده ، ولذلك يعتقد ان تبقى طرح .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، هناك توصية اللجنة المالية ، وهناك القانون الأصلي ، من يوافق على توصيه اللجنة المالية ؟ اذا يبقى هو كما في القانون الأصلي .

من يوافق عليها كما وردت بالقانون الأصلي ؟

السيد مساعد الأمين العام :

٧٠ - ٤٠ .

دولة رئيس المجلس :

٤٠ من ٧٠ . وموافقته .

تفضل .

السيد المقرر :

و- يجوز لرئيس الوزراء بناءً على تنسيق وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود جديدة في اي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

ذلك ؟

موافقه .

السيد المقرر :

ز- تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية ، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

ذلك ؟

موافقه .

السيد المقرر : المادة ٦ :

أ- يتم الاتفاق من مخصصات ائتمانية

النازحين المرصودة في الفصل (٤١ / ١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيق وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

ذلك ؟

موافقه .

تفضل دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية

والدفاع :

ارجو التفضل بشطب وزير الخارجية لانه من مجلس الوزراء لأن في وزير دولة اصبح مسؤول عن هذه الدائرة . لانه صدر نظام تنظيم وزارة الخارجية واصبحت هذه الدائرة تابعه لرقاسة الوزراء .

دولة رئيس المجلس :

يعني هي ليست مرتبطة بوزارة الخارجية ، دولة الرئيس يقترح شطب وزير الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية ، بها بديل فقط بناءً على تنسيق وزير المالية لا فقط لحاله .

تفضل اخ محمد .

الدكتور محمد ابو عليم : ان يكون

هكذا من أهل

احد وزراء الدولة .

دولة رئيس المجلس : اخ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

انا اعتقد ما ذهب اليه دولة رئيس الوزراء متضمن بالقانون لأن القانون قال اذا نقلت مسؤولية اي دائرة الى وزارة او دائرة اخرى تنتقل الحوالة المالية الى اسم الوزير او المسؤول الجديد ، قبل قليل قرأنا المادة الرابعة وبالتالي عندما يصدر نظام مجلس الوزراء بنقل مسؤولية دائرة الشؤون الفلسطينية الى موقع اخر سنتنقل حكماً لأن ايضاً منصب وزير الدولة سيدي الرئيس عندما لا يحدد بوظيفة ما وزراء الدولة قد يكونوا كثيرون ، اما ان يوضع رئيس الوزراء / دائرة الشؤون الفلسطينية او ان تترك كما كانت وتستفيد من القانون اذا نقلت المسؤولية الى مسؤول آخر تذهب المخصصات معها .

دولة رئيس المجلس : لحظه دولة الرئيس يريد ان يتكلم .

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع :

ان توضع مع رئيس الوزراء .

دولة رئيس المجلس :

أخ عبدالله النور .

الدكتور عبدالله النور :

ليس الموضوع موضوع لغه او تصويب في هذه اللحظة لأن هذه القانون الكبير ، الصفحة (٤٤) منه في الفصل (٣٢ / ١) وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية هكذا قدمته الحكومة وهذه هي اللغة التي تستعمل في القانون ولذلك اقترح الأبقاء على النص كما كان ويتحقق كلام دولة الرئيس حتى لو انتقلت الى وزارة الزراعة .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ابقائها كما هي ؟

مواقفه .

السيد المقرر :

ب- يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (٤١ / ١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

مواقفه .

السيد المقرر : المادة ٧ : لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

مواقفه .

السيد المقرر :

المادة ٨ : أ- يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

مواقفه .

السيد المقرر : ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والملاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس .

كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

مواقفه .

السيد المقرر :

ج- لا يجوز نقل المخصصات الى المواد

(١١٣) ، (١١٤) ، (١١٥) ، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

مواقفه .

السيد المقرر :

د- مع مراعاة احكام الفقرات (أ ، ب ، ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة ووزارة الدفاع .

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم ؟

مواقفه .

السيد المقرر : ه- لا يجوز نقل المخصصات من مواد او بنود سبق النقل اليها كما لا يجوز نقل المخصصات الى مواد او بنود سبق النقل منها .

وقد اقترحت اللجنة المالية شطب هذه الفقرة لأنه في فقرة سابقة النقل او اعادة النقل هي مخصصات وزير المالية .

هكذا من أهل

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على توصية اللجنة ؟
موافقة .

السيد المقرر :

المادة ٩ : أ- لا يجوز تعيين على المادة
(١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠)
في فصول النفقات الجارية .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

موافقة .

السيد المقرر :

ب- لا يجوز تعيين الموظفين الذين
تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به
على حساب المخصصات المرسودة لتنفيذ
المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء
الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة
العامة .

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقة .

السيد المقرر :

ج- تنتهي اعمال الموظفين والعمال

الذين يعينون على حساب مخصصات
المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع او
نفاذ تلك المخصصات .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة ١٠ : يتم تحديد تشكيلات
الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات
الحكومية المرسودة مخصصاتها في المجموعة
(١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات
الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد
الوظائف ومسمياتها وقاتها ودرجاتها او
رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية
بأستثناء الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية
ذات الانظمة الخاصة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة ١١ : تعتبر موازنات المحافظات
وجداول الإيرادات والنفقات الملحقه بهذا
القانون جزءاً لا يتجزء منه .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم ؟

موافقة .

في الان اقتراح على مادة اضافيه ،
تفضل اخ عبدالله .

الدكتور عبدالله النصور : المادة (١١)
لا ضرورة لها قطعياً ، المادة (١١) تقول اي
الاجزاء الموزعة علينا وعددها (١٠) هذه جزء
لا يتجزأ من القانون ما هذا واضح ، تلك نوع
من التقسيم نوع من التقطيع الى هنا ولا لغز
بالقانون ، يعني لا لغز ولا يجوز الاستزاده
ارجو شطب هذه الجملة لأنه لا قيمة لها .

دولة رئيس المجلس :

واقفنا عليها والمره الجاي لا تضعوها .
هناك المادة الإضافيه .

السيد المقرر :

هناك الاقتراح المقدم من الزميل عبد
الكريم الدغمي والاقتراح ينص على اساس
وضع ماده جديده تحت رقم المادة (١٢)
وننص كالتالي :

بالرغم مما ورد في اي قانون آخر تقدم
موازنات الدوائر المستقلة بقانون يقدم لهذا العام
قبل نهاية شهر آذار ، اما في السنوات السابقه
تضم موازنات الدوائر المستقلة الى الموازنة
العامة ويماد الترقيم .

دولة رئيس المجلس :

السيد عبد الكريم الكباريتي .

السيد عبد الكريم الكباريتي :

اعتقد ان مكان هذا الاقتراح هو في
التوصيات دولة الرئيس ، لأنني اخشى ان يبدو
هذا الاقتراح وكأنه تعديل وحقيقة الآن انه
تعديل من حيث الشكل اما من حيث المضمون
فهو اقتراح بوضع قانون ضمن قانون والسبيل
الى ذلك يجب ان يمر من خلال اقتراح بوضع
مشروع قانون فأذا تقرر قبول الاقتراح يحال
الى اللجنة المختصة يأخذ طريقه الى التوصيه .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد
الرؤوف الروابده . ثم الدغمي .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

لا اذهب الى ما ذهب اليه معالي الأخ
عبد الكريم الكباريتي ، لأن هذا الأمر هو
تعديل بأضافة مادة مشروع مطروح للبحث
وليس تعديل على قانون موجود طرح دون ان
يرتبط بقانون آخر ونحن نتحدث عن قانون
الموازنة العامة ، فكل الذي يقوله الاقتراح ، نريد
ان يتضمن قانون الموازنة العامة موازنات جميع
المؤسسات ولهذا العام لأن قانون الموازنة العامة
سيتتهي بحثه هذه الأسسه ان شاء الله لذلك
قبل على الحكومة أن تقدم بمشروع قانون
لعرض موازنات الدوائر المستقلة ، شكراً سيدي

الرئيس .

دولة رئيس المجلس : أظن شرح الشيخ

خلص ، دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء وزير الخارجية

والدفاع :

سيدي ، المادة (١١٥) تتولى جميع ما يقبض من الضرائب وغيرها من واردات الدولة يجب ان يؤدي الى الخزانه الماليه وان يدخل ضمن موازنة الدولة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، فكل هذه المؤسسات موجودة بقوانين ، نحن نرحب بأي اقتراح من المجلس الكريم لكل مادة ، هناك مؤسسات متعددة منها جزء من وزارات من مؤسسات مستقلة كاملة لا نستطيع اطلاق هذا الأمر بهذه الصوره ، لأن ايضاً حتى مداخلها مختلفه ، فإذا تكرم الأخوان نحن مستعدون ان نقبل اي اقتراح لتعديل قانون اي مؤسسة من المؤسسات لذيّل تلك المادة ويطلب ان تأتي الى المجلس الكريم فأرجو ان يقبل ذلك حلاً للأشكال .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور

عبدالله النصور .

الدكتور عبدالله النصور :

سيدي الرئيس قبل حوالي ساعتين وقمت بدّي وطلبت الكلام وذكرت ان هذه النقطة سيأتي بحثها لدى بحث المادة (١٢)

وطلبت الأذن من دولتكم ان لم تعطيني الوقت لأوضح هذه النقطة الدستورية وليس القانونيه في ذلك الوقت فأن تعطيني المناسبه الآن .

واسمح لي سيدي ان اوضح ما الذي يجري بحثه الذي يجري بحثه هو ما يلي : -

هذا القانون يتضمن موازنه بعض الوزارات والدوائر التي تبلغ مجملها (١٥٠٠) مليون دينار مليار ونصف دينار توجد مؤسسات خارج هذا القانون مؤسسات حكومية صرفه (١٠٠٪) إيراداتها حكومية ونفقاتها حكومية مقدار موازنتها مجتمعه (٥٠٠) مليون دينار ، تلك الموازنات خارج البحث لا يبحثها مجلس الأمة ، ومجلس الأمة حين اوكل اليه بحث موازنات الدولة نفقاتها وإيراداتها اراد المشرع ان تفتح كل القضايا والمواضيع امام الشعب وممثليه وبالتحصيل الحاصل ان تلك المؤسسات ذات (٥٠٠) مليون لا يجري بحثها هنا قط على الإطلاق خلص بصير بينها وبين مجلس الوزراء موازنات تذهب وتصدق وتصرف وعجز ومديونية لا تأتي الى هنا بأي مناسبه ، لكننا استطعنا في المجلس السابق ان نستحصل من الحكومة على وعد بتزويدنا للأطلاع دون البحث بموازنات تلك المؤسسات ولذلك لم نحقق الهدف الذي اردناه من رقابة الشعب على مؤسساته وفق الدستور ، ماذا يقول الدستور سيدي قبل قليل انا ذكرت المادة (١١٥) ودولة الرئيس قرأ من

ماده (١١٥) وكانت مني زلت لسان بأن المادة المقصوده (١١٢) التي تقول الفقرة (٦) منها (يصدق على واردات الدولة) وقال كلمة الدولة (يصدق على واردات الدولة ونفقاتها المقدرة لكل سنة ماليه) ما قال على بعض ونفقاتها قال يصدق على واردات الدوله ونفقاتها المقدرة لكل سنة ماليه بقانون الموازنة العامه ، على ان يجوز ان ينص القانون المذكور على تخصيص مبالغ معينه لأكثر من سنة يعني ذلك هذه الفكرة لا علاقه له للبحث فقط بقول ليصدق على واردات الدولة ونفقاتها بقانون الموازنة ، الحكومات المتعاقبه في الثلاثين سنة الأخيره اعملت المادة (١١٥) وخرجت دوائر كثيره جداً من مظلة الدولة ، اضرب امثله من الدوائر التي ليست داخله فيها ، منها مثلاً مؤسسة سكة حديد العقبة الخط الحديدي الحجازي ، البنك المركزي ، عاليه ، الجامعات ، مؤسسات الأيتام العامه لأن اموالها غير بس هنا في مبلغ يعطى لها ، وزارة الأوقاف ليس هنا ، سلطة المياه ليست هنا ، سلطة الكهرباء الأردنية ليست هنا ، مين الذي يقول ان سلطة المياه لازم تأتي هنا وسلطة الكهرباء لا ، شو المناسبه يعني ، شوي يعني الفلسفه الفكرية ، يا اما كلهم صح ، والله بدنا من اجل ان نضمن لها مجاعه الأداء

ان كثيراً من مديونية هذه الدولة ترتبت على عبء هؤلاء الناس ومن خلفهم من تلك المؤسسات العامه ، اني ادعو سيدي الرئيس هذه هي الخطوه الأصلاحيه الحقيقيه ليس لتدخلنا بل لأشرافنا وتأكدنا بأننا نغفل كل الشعب وكل واردات الشعب ونفقاته وليس اجزاء مختاره منها ان التوصيه التي طلبها الأخ الزميل عبد الكريم ليس محلها المادة (١٢) ، المادة (١٢) تتكلم عن قانون الموازنة هنا ولا يجوز ان تتكلم عن شيء خارجه ، لذلك نبقى المادة (١٢) كما كانت سيدي الرئيس ، وان نحصل من الحكومة على التزام في ان تورد قانون نفقات تلك المؤسسات هنا ولا يوجد على الإطلاق اخلال بالقوانين الخارجيه والفرعيه لتلك المؤسسات حتى اذا ثبت خطئي القانوني بكل احترام ننحني جميعاً كلنا تحت القانون وليس فوقه ولكن علينا ان ننجز هذا الموضوع ولنا من سيادة الرئيس الحالي الدكتور عبد السلام المجالي ومن طيب نوابه وصدق توجهاته ليس له اي مصلحه سوى ان يصح الصحيح ، ان يتعاون معنا في هذا الباب بدون اخذ وعطاء وبدون لوي ذراع لأن هذه نقطه صراع بيننا وبين الحكومات مستمره بحيث نتعاون لأشراف نواب الشعب على اموال الشعب وليس اجزاء منها فالدينار دينار من اي مصدر جاء والى اي مصدر ذهب لأن كله مال الغلابه والتعبانين ، والشكر لكم .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ، دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع :

شكراً دولة الرئيس ، انا متفق مع الأخ عبدالله تمام لانه ليس ذكرى هنا ، وتعد الحكومة ان تأتي الى المجلس بتعديلات حتى القوانين لأنها هي قوانين متعددة بأشكال والوان مختلفة فلذلك سوف تأتي الى هذا المجلس اتباع في كل تعديل كل ماده او وضع قانون جديد ينص ويذكر ويدخل في تعدادها جميعاً ، لذلك انا اوافق على ما تكلم به واعد في اننا سنتقدم اما بقانون يذكر ماده واحده لتغطي الموضوع كله او ان كل واحده من المؤسسات التي لها قانون ان يطلب تعديل تلك المادة التي لا تطلب عرض الميزانية على مجلسكم الكريم ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد ابراهيم شحده .

السيد ابراهيم شحده :

بسم الله الرحمن الرحيم .

اذكر المجلس الكريم فقط مجرد تذكير بأن القانون موضع نقاش وقانون لسنة واحدة ولا يحتمل فوائد عامه مجده تنطبق على ما يلها من السنوات ولا يتعارض مع ذلك اجازة

الدستور بأن يتم تخصيص مبالغ لسنوات قادمه لأنها يجب ان تضمن الى قوانين الموازنات القادمه ايضاً وهذا ما يجب توضيحه في هذا القانون الذي لا يبين نهاية المده الا بالضروره وانتهاء العمل به ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الكريم الدغمي .

شكراً دولة الرئيس ، انا اقدر الكلام الذي تفضل به زميلي معالي الدكتور عبدالله النور وكلام زميلي الأستاذ ابراهيم شحده وايضاً اثنى بوعد دولة رئيس الوزراء حول هذا الموضوع ولكن اذا كانت النية موجوده لدى الحكومة يصبح موضوع تعديل قانون كل مؤسسة من هذه المؤسسات المستقلة امر صعب لأنها مؤسسات كثيرة ويحتاج قانون كل واحد فيها الى مشروع قانون لتعديل النص فيه واحالته الى مجلس النواب ومن ثم الى مجلس الأعيان وهكذا دواليك وستصبح امام سلسلة طويله جداً من مشاريع قوانين تعديل المؤسسات العامه ، ولكن لم اجد في كلام الزملاء الذين عارضوا وجوز هذا النص الذي اقترحه لم اجد اي حرق للدستور لا سمح الله او مخالفه قانونيه هذا النص يريح الحكومه ويريح المجلس هذا المجلس الذي يتوجه لبسط رقابته على المؤسسات المستقلة وبسط رقابته على الاداء المالي لها ايرادات ونفقات وايضاً الحكومه على لسان دولة الرئيس ذكرت انها مع هذا التوجه

والتوصيات وارده من مجلس سابق وفي اللجنة المالية الحاليه ولدى المجلس الكريم لذلك لا ارى أي عيب في هذا النص واقترح بعد ان نتي عليه دولة الرئيس يصوت عليه ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : طيب ، الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو :

نص المادة (١١٢) من الدستور واضح والقاعده فيما اذا كانت القوانين التي بموجبها تدار هذه المؤسسات فيها ما يحول دون ادخال هذه المؤسسات وارادات وصرفيات في الموازنه فهي تعتبر مواد لاغيه لا تحتاج الى الغاء ولا الى تعديل لانه لا يجوز مطلقاً ان يوضع او يشرع قانون يتعارض مع الدستور فنص الدستور يلزم ان تخضع كل وارادات الدولة ونفقاتها في الموازنه ولذلك لا تعتبر هذه القوانين مانعه لأدخال هذا التعديل الذي اقترحه الزميل عبد الكريم الدغمي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبدالله النور ونريد ان نصوت على الموضوع .

الدكتور عبدالله النور :

كل من تحدث موافقين على المبدأ والحديث مقتصر على ان موضع كتابة هذا المبدأ في جلسة هذه الليله ، هل هي في

القانون ام هي في قرار لجنة . الحقيقة ان المتوجب فعله هو اصدار قانون هذا القانون يقول بالرغم من اي قانون آخر فان صلاحية اقرار الموازنه العامه بأي مؤسسة مستقلة من مؤسسات الدولة يجري عليه ما يجري على الوزارة ، اذا هالقانون بده يمر بمراحله الدستوريه ونقترح مشروع قانون ونعتبر بما نقوله الان هو اقتراح بمشروع قانون الحكومه من حيث المبدأ موافقه عليه الأسلوب مش راح نختلف فيه ولذلك بما اتني رفعت يدي على شكل نقطه نظام وهذا هو السبب الذي جعل دولة الرئيس يعطيني اقترح ان مؤدي اقتراحاتنا يكون بأقترح مشروع قانون يؤدي الى هذا الكلام ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دولة الرئيس تفضل .

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع :

سيدي ولست اكثر الناس خبره في هذا الموضوع حتى هذه المؤسسات التي تذكرونها لها تعريفات مختلفه في القوانين منها من سمي مؤسسة وطنيه ومنها من سمي مؤسسة غير رسميه ومنها مؤسسة شبه رسميه منها مؤسسة رسميه اسماء ومسميات ارجو ان تكون الثقه بين الحكومه والمجلس الكريم ان ندرس كل هذه المؤسسات ما هي التعريفات وما هي المشاكل وان تأتي الى هذا المجلس الكريم بالتشريع

المناسب للوصول الى ما تريدون .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد سمير حباشنه .

السيد سمير حباشنه :

مع وجاهة ما تفضل فيه دولة رئيس الوزراء الا ان هذا وعد من حكومة يجوز انه تصايح وتماسي ، تماسي وتصايح هذه حكومات متغيره لا قدر الله ، قصبت انه تعهد شخصي من رجل نحترمه ان بقي بوعدنا لكننا نريد ان نتعامل مع الحكومة بوضوح بهذه المسألة العامة ، لذلك اقترحي المحدد قبول اقتراح الزميل عبد الكريم الدغمي كما هو على ان يضاف له تغطيه وان تكلف الحكومة بأجراء التعديلات على قوانين كل المؤسسات التي تنص قوانينها ان موازنتها لا تمر على مجلس النواب حتى تلتزم الحكومة بضرورة اجراء التعديل كما جاء بملاحظة الدكتور .

دولة رئيس المجلس :

رجاء قبل ان اعطي الكلمة لمحمد داوديه ، يعني لا نستطيع ان نبقى اذا الكل يريد ان يتكلم الساعة (١.١) بقي عندنا الفصول ، ارجو ان نهي سريعاً هذا الأمر ، في امور واضحه يا اخوان في ثلاث اقتراحات اقتراح ما نضيف شيء ، اقتراح نضيف اقتراح السيد عبد الكريم الدغمي على نص القانون

وفي اقتراح ان نضعه على التوصيات مع وعد رئيس الوزراء أو مع التعديل اللي قدمه سمير حباشنه ، وهي في اقتراح رابع ، في نقطة نظام لحظه ، تفضل .

تفسير الدستور بين انه لا يجوز تعديل اي قانون الا ان يأتي من الحكومة اولاً حتى تشترك فيه السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعيه مع مروره في مراحل مختلفه لا يجوز ان يعدل اي قانون الا ان يأتي من الحكومة اولاً ولذلك في مشروع قانون البلديات طلبنا ان يأتي في مادتين لن تردا في القانون ان يأتي من الحكومة ولذلك لا يجوز هذا في تعديل للقوانين المؤسسات المستقله هذا التعديل لا يجوز ان ننظر فيه الا ان يأتي من الحكومة وما قرره المجلس الأعلى لتفسير القوانين .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد محمد داوديه .

السيد محمد داوديه :

شكراً سيدي الرئيس ، سيدي الرئيس نحن امام اخطر واهم قرار ممكن ان يتخذ في البلد هذا موضوع به عشرات السنوات ليبحث ويناقش ولا تتخذ منه اي قرارات . واظن ان اعاصير ستهب على حكومة الدكتور المجالي وعلى هذا المجلس لنتيهم وللي ارادتهم لتفادي اقرار ادخال المؤسسات العامه الى المظله

الشرعية هاي ، لذلك لا بد ان نأخذ الوعد الذي قطعه دولة الرئيس بعين الاعتبار والأهتمام والأحرام ايضاً ، لكن لا بد ان يقدم لنا بصيغة تكفل الحق العام وتكفل الحق العام وتكفل ان لا تحرك الحيتان التي ستقوم مثل هذا المشروع .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبدالله المكايله .

الدكتور عبدالله المكايله :

شكراً دولة الرئيس ، دولة الرئيس انا لا اري ضرورة للمزيد من الحديث في هذا الموضوع ما دام دولة رئيس الوزراء قد عبر بكل صراحه وانا اثق بكل ما قال عن اتفاقه وموافقته على مضمون ما يريده النواب . فأقترح باختصار ان يصار الى صياغة مشروع قانون يسمى قانون وحده الموازنه العامه للدوله ويوجه يتناول نص القانون بمادتين او ثلاث كل هذه المؤسسات لكي يتحقق الهدف الذي نريده جميعاً وارجو ان تنتهي من هذا الموضوع ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة :

شكراً سيدي الرئيس ، الواقع مع اتفاقي مع الاقتراح الذي تقدم به الأستاذ عبد الكريم

الدغمي ووجاهته إلا أن الظروف ايضاً لا تساعدنا على إصدار هذا التعديل حيث ان تقديم موازنات في شهر آذار ستكون الدوره العاديه قد قاربت على الانتهاء والخوف ان نعطل كل هذه المؤسسات ولا نستطيع ان ننجز هذه الموازنات لأنها موازنات كثيره ونحتاج الى دراسه وعنايه حقيقيه فأرجو ان نذهب الى ما تفضل به دولة رئيس الوزراء ونضع الثقة بيننا كفريق واحد معنيين في الجاز هذه المهمه ونسير في هذا المجال ، وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اخ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده : اقول اقتراح دون الدخول في فلسفتي أن النقاش نقاش دستوري اقترح احالة الموضوع الى المجلس العالي لتفسير الدستور فأن صدر قراره بأن تلك القوانين مخالفة للدستور تسقط حكماً وعندها تأتي الحكومة ركض بقوانينها لتقر هذه الموازنة لأن قوانينها تعتبر عندئذ ذات بال . وارى رغبة حجب الثقة عن الحكومة اثن برئيسها .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان ارجوكم مش ممكن ان نبقى على هذا الحال يعني في (١٥) بدهم يتحدثوا ، يا اخوان رجاء هل تعلمون كم واحد يريد ان يتحدث ، ما هي نقطة النظام ، في اربعة نعطي لمن ، ابو عليم

تحدث .

تفضل .

الدكتور محمد ابو عليم :

دولة الرئيس انا ادفع بوقف النقاش واثني على اقتراح الروابده ، وقف النقاش .

دولة رئيس المجلس : هناك عدة اقتراحات خلونا نسمعها ، اول واحد السيد عبد الرؤوف الروابده بتحويل هذه النقطة الى ديوان تفسير ، هذا الأبعد ، نعم .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

انا اقول سيدي الرئيس ، ان اقتراحي خرج عن موضوع النقاش فهو ابعد اقتراح يريد ان يعرف فيعرف ان تبدأ بالأبعد فالأقرب .

دولة رئيس المجلس :

تفضل أخ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي :

دولة الرئيس ، لم يثر احد لا الحكومة ولا احد من النواب موضوع الدستوريه ، فالأقتراح بأحالة الأمر الى المجلس العالي لتفسير الدستور ، امر مستبعد لأنه لم يثر احد عدم الدستوريه ولم يثر عدم الدستوريه ، نحن نقول القانون الذي بموجبه . تقدم المؤسسات الى مجلس الوزراء ، هو قانون دستوري ، لكن هذا

لا يمنع من ان تخضع موازنات هذه المؤسسات الى رقابه مجلس النواب يعني الدستور اجاز الحالتين ، فاما في خلاف على تفسير الدستور حتى نحيل الأمر للمجلس العالي ، الاقتراحات الموجودة امامك دولة الرئيس . ابعدها هو اضافة الماده اقتراحي المثني عليه فأرجو ان تطرحها لهذا الترتيب .

دولة رئيس المجلس : اخت توجان تفضلي .

السيدة توجان ليصل :

نخشى ان تصبح عندما يكون عندنا ازدياديه واحدها قوانين المؤسسات واحدها الماده التي منضيتها متصبح ازدياديه وبما ان الموازنه هو مشروع قانون مقدم من الحكومة اذا يوضع في بداية فقره التي اشار اليها الأستاذ الدغمي انا بغض النظر او عما ورد في اي قانون آخر حتى نغلق الباب امام المؤسسات استعمال قانونها الخاص لقول قانوني مسدوده فيقال بغض النظر عما ورد فلغني الأزدياديه .

دولة رئيس الوزراء :

اخت توجان وجميع الزملاء بذككم تنتهبوا للكلمة اللي حكاها رئيس اللجنة ، اخ بسام بكلي والله مزاجيه بعد (١٢ - ١٣) ساعه والله ما هي مزاجيه شو مزاجيه لنا (١٣) ساعه اي مزاجيه ، اخت توجان رئيس

ما هو اقتراحك نسيت .

الدكتور عبدالله العكايله :

مشروع قانون وحدة الموازنه ، نعم تعده الحكومة .

السيد سمير حباشنه : اقتراح الزميل عبد الكريم الدغمي يضاف له ما يلزم الحكومة بتقديم قانون معدل لقوانين هذه المؤسسات يدخلها في قانون الموزنه العامه .

دولة رئيس المجلس : طيب ، اقتراح السيد عبد الرؤوف الروابده . من يوافق على ذلك ؟

لم ينجح .

اقتراح السيد سمير حباشنه وهو اقتراح السيد عبد الكريم الدغمي في نص يلزم الحكومة في التوصيات من يوافق على ذلك ؟

السيد مساعد الأمين العام :

٤٧ - ٧٥ .

دولة رئيس المجلس :

٤٧ من ٧٥ . وهو الاقتراح الذي فاز ، اذا يضاف هذا الاقتراح مع زيادة السيد سمير حباشنه الى التوصيات .

من يوافق على اقتراح السيد عبد الكريم الدغمي بأضافة هذا النص ، طيب خلص ،

اللجنة قال ان اذا ادخل هذا التعديل مع القانون والدوره تنتهي بنهاية شهر (٣) معناه من تدرس هذه الموازنات وستبقى معطله لسنة كامله او لفتره طويله ، لذلك نحن عندنا اقتراحات ، اقتراح اخ ابو عصام لم يثني احد على اقتراحك ، طيب هذا ما علاقه بتفسير القوانين .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

علاقته بتفسير القوانين اقول لغير الدستور لأن معالي الزميل الأستاذ عبدالله السور طرح بأن قوانين تلك المؤسسات جميعاً ليست دستوريه انها تخالف (١١٢) من الدستور قال تخالف الماده (١١٢) من الدستور لأن الماده (١١٢) تقول ان جميع واردات الدوله وجميع نفقاتها بمعنى وزارات ومؤسسات يجب ان تمر في الموازنه العامه ان انطلقت من هذا .

دولة رئيس المجلس :

لا ، اذا سمحتم بدنا الآن في ثلاث اقتراحات اقتراح السيد عبد الرؤوف الروابده ، اقتراح السيد عبد الكريم الدغمي نص فقط يلزم على التوصيات اقتراح السيد عبد الكريم الدغمي نفسه يروح على الماده (١٢) من القانون هذه ثلاثه ، اخر واحد اقتراح السيد عبد الرؤوف الروابده بأحاله لتفسير ، من يوافق على ذلك ؟

هكذا من الأشغال

اقتراح السيد عبدالله العكايله لم يثني عليه احد ، هذا لا نستطيع ان نخرجه الآن بقانون نضيفه على التوصية .

المادة (١٢) ، اخ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً دولة الرئيس ، انا الحقيقة اقتراحي بأضافة نص وليس بموضوع توصيات موضوع التوصيات انتهينا منه دولة الرئيس ، نحن الآن نقرأ نصوص قانون الموازنة العامة وقد اقترحت بأضافة نص ، التوصيات انتهينا منها وصوتنا عليها ووصلنا الى المادة (١٢) فأرجو ان يطرح اقتراحي وان شاء الله عمره ما نجح .

دولة رئيس المجلس : اخ عبدالله النصور .

الدكتور عبدالله النصور :

ارجو ان اتوجه الى زميلي الأخ عبد الكريم ابو فيصل الى ان الهدف الذي بدنا اياه تحقق صراحه يعني الزميل رئيس اللجنة المالية يقول لا يمكن ان ننجز موازنه تلك المؤسسات في المهلة المخطوطه في تعديله ، إلا يكفي هذا سبب ليعود الزميل الدغمي عن اقتراحه ، الا يكفي قوة الالتزام الذي قالها رئيس الوزراء وقتلناها نحن .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : لا يجوز العودة الى النقاش بعد التصويت لذلك ارجو ان تقرأ المادة (١٢) .

دولة رئيس المجلس :

المادة (١٢) ، السيد المقرر .

السيد المقرر :

المادة ١٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون ، كما تتولى دائرة الموازنه العامه مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الوارده في هذا القانون دون الأخلال بالصلاحيات المتوطه بالجهات الرسميه الأخرى .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

بطبيعة الحال ، شكراً .

الآن تبدأ بالفصول .

ونعني المقرر من قراءة الفصل كامل ، هذا موجود على الصفحة السادس من قانون الموازنه .

السيد المقرر :

هناك توصيتين دولة الرئيس متعلقان

بالفصول حينها لو بدأنا بالتوصيات لتؤخذ بالأعتبار ايضاً وردت كافة الفصول .

دولة رئيس المجلس :

في المادة الثانية وفي التصويت على القانون بأكمله . عفواً المادة الثانية .

السيد المقرر : يا سيدي بعد الفصول كامله .

قبل ان نقرأ الجداول هناك توصيتين من اللجنة المالية احدها في تخفيض بعض النفقات ، قبل ان نبدأ بالأرقام والتصويت عليها ، تعرض هذه التوصية على المجلس الكريم ، اذا قرأها على اساس ان ما نقره بأي من النفقات والأيرادات تؤخذ بالأعتبار هذه التخفيضات التي اقرت من اللجنة المالية .

دولة رئيس المجلس : تفضل الأخ عبدالله النصور .

الدكتور عبدالله النصور :

من فضلك يعني فقط لأن أنا احاول ان اساعد وليس لي اي هدف اخر ، لا يجوز ان تبدأ بالمواقفة على تخفيض النفقات الا اذا قرأت النفقات فصلاً فصلاً ، ولذلك ارجو السير بالتصويت اعتباراً من الصفحة (١٤) لنقر باب الأيرادات وهو صفحتين ثم فصول للموازنة واحداً واحداً ، الديوان الملكي ، رئاسة

الوزراء ، مجلس الأمة ، الزراعة ، الصناعة وهكذا ، فبدأ سيدي صفحة (١٤) .

دولة رئيس المجلس : اخ عبدالله تفضل .

الدكتور عبدالله العكايله :

لا اذا سمحت ، دولة الرئيس تفتح الصفحة الخامسة الأيرادات وهي مختصره ومجمله ، ثم ينتقل بعد ذلك الى النفقات وعند التخفيض في كل فصل يقال خفض من هذا الفصل مبلغ كذا .

دولة رئيس المجلس : تمام ، تفضل اخ سعد .

السيد المقرر : اجمالي الأيرادات المقرره للسنة الماليه ١٩٩٤ .

الأيرادات المحليه .

١- الضرائب على الدخل والأرباح ١٣٣٠٠٠ .

دولة رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٢- الضرائب الجمركيه ٤٤٠٠٠٠ .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

هكذا من الأهل

السيد المقرر :

٣- الضرائب الإضافية . ٩٨٠٠٠

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٤- الضرائب الأخرى . ١٩٠٠٠

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٥- الرخص . ٦٨٧٠٠

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٦- الرسوم . ١١٩٨٠٠

دولة رئيس المجلس : موافقة .

لحظه اخ عبدالله .

الدكتور عبدالله النصور :

كلمة واحدة فقط لفت نظر ، البرق والبريد والهاتف ان ايرادات مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية سيدي (١١٧) مليون المؤسسة السلوكية واللاسلكية ايراداتها الـ (١١٧) مليون تعنى ان كل فرد اردني كل رأس يطلع عليه (٤٠) دينار تلفونات كل واحد ، حجب العائلة الأردنيه (٧) . اريد ان اقترح تخفيض هذا الرقم ، هذا الرقم لا اوافق

عليه واعتقد ان اجور اتصالات السلوكية التي تكلف كل فرد في العائلة (٢٨٠) دينار ، التي عنده تلفون واللي ما عنده ، هذا شيء لا مثيل له ، وانا اقترح عدم الموافقة على هذا الرقم .

دولة رئيس المجلس : دكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : المادة (١١٢) فقره (٥) نحن نقرأ بالواردات ونوافق عليه ، بقول لا يقبل اثناء المناقشة بالموازنة اي اقتراح يقدم لأياف ضريبة موجوده او فرض ضريبه جديده ، او تعديل الضرائب المقرره وهذه هي عبارة عن كلها واردات ، ولذلك نحن يجب ان نتكلم بالنفقات .

دولة رئيس المجلس : اخ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده : مذكور في القانون مجمل الأيرادات فلم يعد هناك من مجال لتخفيضها او لزيادتها ، اقرنا ، بلغ مجموع ايرادات كذا . . . وبلغ مجموع النفقات ، ارجو ان يقرأ اخي المادة (٣) من القانون .

دولة رئيس المجلس : اخ سعد اكمل

الأيرادات الله يخليك .

السيد المقرر :

٧- البرق والبريد والهاتف . ١٥٣٠٠٠

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٨- الموائد والأرباح . ٥٠٠٠٠

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر : ٩- الفوائد المسترده

. ٢١٠٠٠

موافقة .

السيد المقرر : ١٠- الأيرادات المختلفه

. ١٧٣٢٢٨

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر : مجموع الأيرادات

. ١٢٧٥٧٢٨

دولة رئيس المجلس : هذه خلص ، المنح المالية .

السيد المقرر :

١١- المنح المالية . ١٥٠٠٠٠

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

١٢- اقتساط القروض المسترده . ٥٥٠٠٠٠

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

١٣- منح فنيه لتمويل مشاريع إنمائية ٦٣٧٢ .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

مجموع الأيرادات . ١٤٨٧١٠٠

دولة رئيس المجلس : شكراً ، موافقة .

الآن النفقات فصل ، فصل من صفحة (٦) .

السيد المقرر :

اجمالي النفقات المقدره للسنة المالية ١٩٩٤

(بالآلف دينار)

الفصل	النفقات	مجموع	مجموع
رقعة عنوانه	الجارية الرأسمالية	الفصل الخدمات	مجموع
	مؤينة قروض		

١ الديوان الملكي ١٠٨٠٠ ١٠٨٠٠ الهاشمي

دولة رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٢ مجلس الأمة ١٦٢٤ ١٦٢٤

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

هكذا من الأشغال

٣- مجلس الوزراء وديوان الرئيس

٨٩٩ ٨٩٩ .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

لحظه ، رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة :

دولة الرئيس في توصيه من اللجنة المالية ان يكون هناك تخفيض ٥٪ من النفقات التشغيلية على طولها ، فأقترح معالي المقرر ذلك واجلسوها حتى تقرأ الفصول ، نرجو ان نأخذ بالتوصيه اولاً حتى يؤخذ ٥٪ على كل النفقات .

السيد المقرر :

يا سيدي انا اقترح ان نبدأ بالتوصيه قبل ان نبدأ بالنفقات والأيرادات ، التوصيات المقترحة على التخفيض .

اقترحت اللجنة بالتخفيض من كافة فصول المجموعه (٢٠٠) النفقات التشغيلية بنسبة ٥٪ مما يحقق وفر بمقدار (٣٥٠٠٠٠٠) مليون من نفقات السلع والخدمات التي وردت .

دولة رئيس المجلس : هذه التوصيه .

السيد المقرر : هذه احد البنود ، البند الثاني من التخفيض .

اقترحت تخفيض في الفصل وزارة المالية البرنامج (ب) النفقات العامه من الماده (١ / ٢١٤) حفلات الضيافه (١٠٠٠٠٠) الف دينار ، ايضاً البرنامج (ب) النفقات العامه (٤ / ٢١٤) النفقات الاخرى (٢) مليون دينار . الفصل (١ / ٤١) وزارة المالية .

دولة رئيس المجلس : لو اجلتم هذا واتينا على الفصل يا اخ سعد .

السيد المقرر :

يا سيدي اذا اقراها المجلس تؤخذ اينما وردت هذه ، نقر التخفيضات مره واحده (١ / ٤١) وزارة المالية (١ / ٣٠٢) المساهمات الخارجية (٥٠٠٠٠٠) الف دينار بما مجموعه كاملاً (٦١٠٠٠٠٠) مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : دكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : دولة الرئيس ، هذه النفقات ملتزم فيها لجهات اجنبيه وهي محدده بالفلس ولذلك تخفيض هذه النفقات قد يضر بعلاقاتنا مع مؤسسات دولية وارى ان تبقى هذه النفقات ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : هناك اقتراح بأبقائها كما هي بالنسبة لأي بند ، دكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : الـ (٥٠٠٠٠٠) الف فقط .

دولة رئيس المجلس : هناك اقتراح بأن تبقى ، نعم رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة :

دولة الرئيس ، انا يستغرب عطوفة الأخ هاشم عضو في اللجنة المالية ووافق على توصيات اللجنة المالية وعلى تقرير اللجنة المالية والآن غير فكره ، يا سيدي هذا المبلغ كان في عام ١٩٩٣ ، مع اعاده تقدير (٢) مليون دينار وتم زيادته الى (٢٦٧٠٠٠٠) مليون دينار فأقترح اللجنة ان يخفض (٥٠٠٠٠٠) الف دينار لأن لو ذهبنا للتفاصيل نجد ان معظم هذه المساهمات غير واقعيه كأن الأردن دولة بتروليه فنرجو من الحكومة ان تذهب الى المساهمات المعقوله والتي تعود بالنفع على الأردن اما في شغلنا مش معقوله ومعالي وزير المالية تم مناقشته بهذا الموضوع ووافق على هذا التخفيض لانه ايضاً هو يشاركنا انه في مبالغه فيه لرجو التوصيه ان تستمر دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً دولة الرئيس ، حسب معرفتي ان مساهماتنا

للجهات الدوليه تكون مقرره سلفاً وهي مبالغ محدده اذا كان هذا الأمر كذلك فلا يجوز تخفيضها اما اذا العملية عملية تقدير فتريد ان نسمع رأي وزير المالية ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

وزير المالية تفضل .

معالي وزير المالية :

شكراً دولة الرئيس ، كما تلاحظون على الصفحة (٥٦) من الفصل (١ / ٤١) وزارة المالية هو كشف بين المساهمات التي ترتبط بها الدولة وهي محدده بالأرقام التي امامكم ، كان حديث اللجنة المالية ان تعيد النظر بهذه المساهمات طبعاً اذا خفضم نصف مليون هذا يعني ان نخفض هذه المساهمات او نلغيها ، انا بتصور اذا تركتموها الى وزارة المالية والحكومة تعيد النظر فيها بدون ان ترتب علينا حرج اتجاه هذه المؤسسات لان نحن مرتبطين مع هذه المؤسسات بوعود واتفاقيات حتى ندرسها بعنايه نترك هذا المبلغ ولا نرغب بصرف او اتفاق اي مبلغ اذا لا يعود على البلد بأيراد ، اتركونا بها اياها لهذا العام ونأتي بالتوصيات او بتغيير في المستقبل .

دولة رئيس المجلس :

يعني اقترح السيد عبد الهادي المجالي بأبقائها في اقتراحين اقتراح بأبقائها كما اقترح

هكذا من الأول

السيد عبد الهادي المجالي وتوصية اللجنة بالنسبة الى الـ (٥٠٠ ٠٠٠) الف فقط . وافقنا على (١٦٠٠) مليون وتكلم على (٣) ملايين انا اتمنى على اخواني ان لا تدخل في تجزئة بالنفقات التشغيلية ايضاً بالوزارات لانه سيؤثر على الإنجاز في تلك الوزارات هذه مبالغ محدده انا كنت اتمنى ان يقال المبلغ الفولاني للغرض الفولاني بلغي عندها نستطيع الأجابه اما ان تلغى بشكل عام اعتقد بأنه يعطل الاداره ، شكراً .

معالي النائب الأول لرئيس المجلس : الدكتور عبدالله النور .

الدكتور عبدالله النور :

يعني انا شايف هنا الجامعة العربية ، الأمم المتحدة الأسكو ، مجلس وزراء العدل العرب ، ماذا الذي نريد ان نشطيه منها ، فأرجو الأبقاء على هذا الرقم لأن كثير الحكومات المتعاقبه عاصرتة .

معالي النائب الأول لرئيس المجلس : الدكتور محمد ابو عليم ، السيد المقرر .

السيد المقرر :

معالي الرئيس ، اذا اطلمت ولا بد ان الأخوان اطعموا على تفاصيل هذا البند هناك في الصفحة (٥٤) و (٥٥) و (٥٦) و (٥٧) و (٥٨) في هذه الصفحات العديد

من المؤسسات والمنظمات التي يتم الاشتراك فيها الحقيقة من خلال تجاربنا ومن خلال ممارستنا هناك بعض هذه المؤسسات التي لا تعمل وبعضها مؤسسات منهارة وبعضها مؤسسات حتى البلدان المطبقة لها لا تدفع التزاماتها ولربما كنا نحن اكثر التزام خلقياً في دفع التزاماتنا في هذه المؤسسات المطلوب ليس حجب الاشتراك عن مؤسسات ربما نقول فنجني فائدة من الاشتراك لكن المطلوب اعاده التدقيق بهذه المؤسسات والالتزام في الاشتراك في المؤسسات التي يمكن ان ترى الحكومة ان الضرورة تستدعي الاشتراك فيها الغاء التزامنا في مؤسسات لا معنى لوجود التزامنا ان ندفع التزامنا في حين ان الكثير لا يقومون بدفع التزاماتهم وهذه المؤسسات شبه معطله .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان رئيس اللجنة ونصوت .

السيد رئيس اللجنة :

سيدي الرئيس ارجو ان اشير الى اننا لم نقوم بتخفيضات عشوائيه ولا اخذنا عروس ولا اخذنا باقة عروس نحن تناولنا هذا الموضوع بموضوعيه كان الاتفاق (٢) مليون دينار العام الماضي الآن مطلوب (٢) مليون و (٢٦٧٠ ٠٠٠) مليون اي زيادة ٣٠٪ هنالك ابواب ، المنظمة العربية للتربية الثقافية والفنون ، المعهد العالمي العربي باريس (٥٤)

الف الأول (٧٣) الف ، نحن ترى اذا نتحدث قاعدتين صندوق المعونه الوطني ودعم للؤسسات التي تحتاج الى مال يجب ان نعمل على تخفيض النفقات ما امكن ، الموضوع الثاني نحن تناولنا التخفيض للنفقات التشغيليه، وذلك في صوره رمزيه واشرنا الى ذلك حتى تقدم الحكومة بمراقبة الهدر والتسيب ولم نعي ان نطل اي جهة حكومية هنالك مجال هدر بالخروقات وفي النفقات وفي العلوات في مئة شفه فهنا الموضوع يعود الى مجلسكم الكريم هذه مقترحات وتوصيات والمجلس الكريم له الحق بأن يوافق عليها اولاً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، يا اخوان اذا سمحتم خلص في اقتراح بأن ابقاء الـ (٥٠٠ ٠٠٠) الف دينار من السيد عبد الهادي المجالي والغاء الباقي يعني تخفيض للمبالغ الباقية ، من يوافق على ابقاء الـ (٥٠٠ ٠٠٠) ألف دينار ، الرجاء رفع الأيدي حتى نعد ، هو فقط بال . بنجح ، طيب من يوافق على توصيات اللجنة للاليه كامله ؟

موافقة .

اقرأ السيد المقرر .

السيد المقرر :

وقد اقترحت اللجنة شطب ضريبة المبيعات او شطب كلمة المبيعات او شطب كلمة المبيعات من باب الإيرادات المحليه صفحه (١٤) الضرائب الجمركيه البند رقم (٢) والنص كالتالي : رسوم المكوس والأنتاج ضريبة الأستهلاك المبيعات المقترح شطب كلمة المبيعات .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على التوصيه ؟

موافقين .

بالفصول .

السيد المقرر :

٤- ديوان المحاسبه ١٧٤٠

دولة رئيس المجلس : موافقين ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٥- ديوان الخدمه المدنيه ٤٧٦

دولة رئيس المجلس : موافقين ؟

موافقة .

السيد المقرر :

٦- ديوان الرقابه والتفتيش الإداري ٤٨٤

دولة رئيس المجلس : موافقة .

هكذا من الأشهر

السيد المقرر :	موافقة .
١١- وزارة الدفاع ٢٧٢٠٠٠	السيد المقرر :
دولة رئيس المجلس : موافقة .	٢٤- وزارة الداخلية / الدفاع المدني ٦٦٥٠
السيد المقرر :	دولة رئيس المجلس : موافقين ؟
١٢- المركز الجغرافي الملكي الأردني ٨٣٠	موافقة .
دولة رئيس المجلس :	السيد المقرر :
لا لسه في الجارية (٩١٨)	٢٥- وزارة العدل ٥١٤٥
السيد المقرر :	دولة رئيس المجلس :
خلي الرأسماليه لوحدها يا سيدي .	موافقين ؟
دولة رئيس المجلس : طيب ، موافقة .	موافقة .
السيد المقرر :	السيد المقرر :
٢١- وزارة الداخلية ٢٠٨٨	٢٦- دائرة قاضي القضاة ١٧٣٤
دولة رئيس المجلس : موافقة .	وهذه النفقات الجارية والرأسماليه .
السيد المقرر :	دولة رئيس المجلس :
٢٢- وزارة الداخلية / دائرة الأحوال المدنية والجوازات ٢٩٧٤	موافقين ؟
دولة رئيس المجلس : موافقة .	موافقة .
السيد المقرر : ٢٣- وزارة الداخلية / الأمن العام ٦٩٥٠٠	السيد المقرر :
دولة رئيس المجلس :	٢٧- المعهد القضائي ١٦٣
	دولة رئيس المجلس : لحظه ، تفضل معالي الوزير .

معالي وزير المالية :	السيد المقرر :
سيدي اذا سمحت مش عم يقرأ السيد للقرر مجموع الفصل ان تقرأ مجموع الفصل اللي هو العامود الأخير وهو يحتوي الجارية والرأسمالية فأنت تقرأ الآن فقط الجارية ، ان تقرأ مجموع الفصل ، مجمل انت تقرأ مجموع الفصل .	٣٢- وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية ٤٣١
دولة رئيس المجلس :	دولة رئيس المجلس :
موافقة ؟	موافقة ؟
موافقة .	السيد المقرر :
دولة رئيس المجلس :	٤١- وزارة المالية ٤٨٠٢٩٧
ابو هائل يجب ان تقرأ مجموع الفصل العامود اللي قبل الأخير .	دولة رئيس المجلس : موافقة ؟
السيد المقرر :	موافقة .
يا سيدي هذا مجمل النفقات الجارية والرأسمالية . هل تودون ان تقرأ النفقات الجارية والرأسمالية مره واحده طبعاً .	السيد المقرر :
٢٧- المعهد القضائي ١٩٩	٤٢- وزارة المالية / دائرة الموازنة العامه ٣٢٣
دولة رئيس المجلس :	دولة رئيس المجلس :
موافقة ؟	موافقة ؟
موافقة .	السيد المقرر :
٣١- وزارة الخارجية ١٥٩٧٥	٤٣- وزارة المالية / دائرة الجمارك ٤٧٨٩
دولة رئيس المجلس :	دولة رئيس المجلس :
موافقة ؟	موافقة ؟
موافقة .	موافقة .

هكذا من الأشغال

السيد المقرر :	الأستثمار ٢٨٤
٤٤ - وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل	دولة رئيس المجلس : موافقة .
٣٧٠٧	السيد المقرر :
دولة رئيس المجلس : موافقة ؟	٥٢ - وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط ١٢٨٨٥٢
موافقة .	دولة رئيس المجلس : موافقة ؟
السيد المقرر :	نعم .
٤٥ - وزارة المالية / دائرة الأراضي والمساحة	السيد المقرر :
٤٠١٠	٥٢ - وزارة التخطيط / دائرة الإحصاءات العامة ١٥٤٢
دولة رئيس المجلس :	دولة رئيس المجلس : موافقة .
موافقة ؟	السيد المقرر : ٥٤ - وزارة السياحة والآثار / السياحة ١٥٢٩
موافقة .	دولة رئيس المجلس : موافقة .
السيد المقرر :	السيد المقرر :
٤٦ - وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة ٩٤٢	٥٥ - وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة ٢٩٥٩
موافقة ؟	دولة رئيس المجلس : موافقة .
موافقة .	نعم .
السيد المقرر :	السيد المقرر :
٥٠ - وزارة الصناعة والتجارة ١٤٣٦	٥٦ - وزارة الطاقة والثروة المعدنية ٨٢٤
دولة رئيس المجلس : موافقة .	
السيد المقرر :	
٥١ - وزارة الصناعة والتجارة / دائرة تشجيع	

دولة رئيس المجلس : موافقة .	٦٣ - وزارة المياه والري ١٦٦
السيد المقرر :	دولة رئيس المجلس : موافقة .
٥٧ - وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية ١١٢٣٩	السيد المقرر :
دولة رئيس المجلس : موافقة .	٦٤ - وزارة المياه والري / سلطة وادي الأردن ٣٦٥٤٣
السيد المقرر :	دولة رئيس المجلس :
٥٨ - وزارة الأشغال العامة والأسكان ٤٥٠١٠	موافقة .
دولة رئيس المجلس : موافقة .	السيد المقرر :
السيد المقرر :	٦٥ - وزارة التموين ٦٢٤٨
٥٩ - وزارة الأشغال العامة والأسكان / دائرة المطايع المركزية ١١١	دولة رئيس المجلس :
دولة رئيس المجلس : موافقة .	موافقة .
السيد المقرر : ٦١ - وزارة الزراعة ١١٨٥٦	السيد المقرر :
دولة رئيس المجلس : موافقة .	٧١ - وزارة التربية والتعليم ١٥٦٠٠٣
السيد المقرر :	دولة رئيس المجلس :
٦٢ - وزارة الزراعة / مؤسسة التسويق الزراعي ٣٦١	موافقة ؟
موافقة .	نعم .
السيد المقرر :	السيد المقرر :
	٧٢ - وزارة التعليم العالي ٩٠٣٥
	دولة رئيس المجلس : لحظه على التعليم العالي ، تفضل .

هكذا من الأهل

السيد سمير حياشنة :	مواقفة ؟
يا سيدي لازم ان نتحدث في هذا الموضوع لان معظم الزملاء في مداخلاتهم في المناقشة اوصوا بزيادة هذا البند لأن هذا يس المنح وهي لفقرء الأردن ، يا سيدي عفوك يا اخوان في عندنا توصيه بتخفيض (٦١٠٠) مليون فيجوز من هذا البند بالذات ان تضيف شيء لوزارة التعليم العالي للمنح الدراسية تحديداً لأن هذه لفقرء الأردن يا اخوان .	نعم .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، هل نوافقون عليها كما هي ؟	السيد المقرر :
مواقفة .	السيد المقرر :
السيد المقرر :	السيد المقرر :
٧٣- وزارة الصحة ٨٠٥٤٠	٨٤- وزارة الاعلام / دائرة المطبوعات والنشر ٤٩١
مواقفة ؟	مواقفة ؟
نعم .	مواقفة .
السيد المقرر :	السيد المقرر :
٧٤- وزارة التنمية الاجتماعية ٥٨٦٧	٨٥- وزارة الشباب ٥٨٧١
دولة رئيس المجلس :	دولة رئيس المجلس :
مواقفة .	موافقين .
السيد المقرر :	السيد المقرر :
٧٥- وزارة العمل ١٩٧	

٨٦- وزارة الثقافة ١٥٨٦	٩٣- وزارة النقل / دائرة الأرصاد الجوية ١١٥٧
دولة رئيس المجلس :	دولة رئيس المجلس :
مواقفة ؟	مواقفة ؟
نعم .	مواقفة .
السيد المقرر :	السيد المقرر :
٨٧- وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة ١٥٢٣	٩٥- وزارة البريد والاتصالات ٧٦٦٠
مواقفة ؟	دولة رئيس المجلس : موافقة ؟
نعم .	مواقفة .
السيد المقرر :	السيد المقرر : ٩٦- وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية ٣٧٠٨٠
٩١- وزارة النقل ٢٧٤	دولة رئيس المجلس :
دولة رئيس المجلس :	مواقفة ؟
مواقفة ؟	نعم .
السيد المقرر :	السيد المقرر :
٩٢- وزارة النقل / سلطة الطيران المدني ٨٩٧٩	المجموع ١٤٨٧١٠٠
دولة رئيس المجلس :	دولة رئيس المجلس :
مواقفة .	الان يتم تخفيض الذي اتفقنا عليه ، يتزل من هذا المبلغ التي وصت فيه اللجنة المالية ، ويوافق ويعدل هذا الآن في المادة الثانية
السيد المقرر :	

هكذا من الأهل

من القانون بحيث تصبح النفقات هذا الرقم ناقص المبلغ الموصون فيه ، اذا نأتي الى المادة الثانية من القانون .

نحن لم نصوت على المادة الثانية من القانون وعدلناها هل توافقون على الرقم الجديد ؟

موافقون .

الآن عدو لنا الحضور نريد التصويت على القانون بمجمله .

من يوافق على هذا القانون ؟

العدد (٧٧) .

من يوافق على القانون برقمه ؟ الرجاء ، وقولاً وافق على مشروع القانون .

(٥٦ من اصل ٧٧) والقانون مقرر .

شكراً ، تمت الموافقة على القانون بأصوات (٥٦) وتقرأ الموازنة .

• وهذا هو نص القانون الأصلي مع توصيات اللجنة المالية كما اقترهما مجلس النواب •

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤) ويعمل به اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٩٤ .

المادة ٢- تقدر الإيرادات ونفقات الحكومة للاتني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ٣١ / ١٢ / ١٩٩٤ بما يلي :-

أ- الإيرادات (١٤٨٧١٠٠٠٠٠٠) دينار

ب- النفقات (١٤٨٧١٠٠٠٠٠٠) دينار

المادة ٣- تسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ (٣٠٠١٤٤٠٠٠) دينار من الوفرة في النفقات والتحسين في الإيرادات ومن القروض الخارجية والداخلية واقساط القروض المعاد جدولتها والمقدرة بمبلغ (٣٠٠١٤٤٠٠٠) دينار .

المادة ٤- أ- تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الائتمانية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة تتفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات .

ب- تخصص الإيرادات المبينة في الباب الثاني المتأتية من المساعدات والمنح والقروض والمقدرة بمبلغ (٦٦٠٠٠٠٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة في الباب الثاني ، ولا يجوز الاتفاق من هذه الإيرادات إلا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

ج- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العرية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الأردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

هكذا من الأول

من القانون بحيث تصبح النفقات هذا الرقم ناقص المبلغ الموصون فيه ، اذا تأتي الى المادة الثانية من القانون .

نحن لم نصوت على المادة الثانية من القانون وعدلناها هل توافقون على الرقم الجديد ؟

موافقين .

الآن عدو لنا الحضور تريد التصويت على القانون بمجمله .

من يوافق على هذا القانون ؟
العدد (٧٧) .

من يوافق على القانون برقمه ؟ الرجاء ،
وقوفاً وافق على مشروع القانون .

(٥٦ من اصل ٧٧) والقانون مقر .

شكراً ، تمت الموافقة على القانون بأصوات (٥٦) وتقرأ الموازنة .

• وهذا هو نص القانون الأصلي مع توصيات اللجنة المالية كما اقرهما مجلس النواب •

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤) ويعمل به اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٩٤ .

المادة ٢- تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ٣١ / ١٢ / ١٩٩٤ بما يلي :-

أ- الايرادات (١٤٨٧١٠٠٠٠٠٠) دينار

ب- النفقات (١٤٨٧١٠٠٠٠٠٠) دينار

المادة ٣- تسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ (٣٠٠١٤٤٠٠٠) دينار من الوفر في النفقات والتحسين في الايرادات ومن القروض الخارجية والداخلية واقساط القروض المعاد جدولتها والمقدرة بمبلغ (٣٠٠١٤٤٠٠٠) دينار .

المادة ٤- أ- تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الائتمانية المتماقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتتفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات .

ب- تخصص الايرادات المبينة في الباب الثاني المتأتية من المساعدات والمنح والقروض والمقدرة بمبلغ (٦٦٠٠٠٠٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة في الباب الثاني ، ولا يجوز الانفاق من هذه الايرادات الا بالتدريج الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

ج- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الأردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

د- اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخربة يجوز زيادة الاقتراض الخارجي بما يغطي الفرق بهذا الانخفاض .

المادة ٥-أ- يتم الاتفاق من المخصصات المرسودة في هذا القانون بناء على أوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .

ب- يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

ج- اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى ، يجوز نقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .

د- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

هـ- لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرسودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة .

و- يجوز لرئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود جديدة في اي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته .

ز- تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية . الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون ..

المادة ٦-أ- يتم الاتفاق من مخصصات اغالة النازحين المرسودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة

الشؤون الفلسطينية .

ب- يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرسودة في الفصل (١ / ٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة ٧- لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

المادة ٨-أ- يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس .

كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات .

ج- لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣) ، (١١٤) ، (١١٥) ، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية .

د- مع مراعاة احكام الفقرات (أ ، ب ، ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة ووزارة الدفاع .

هـ- لا يجوز نقل المخصصات من مواد او بنود سبق النقل اليها كما لا يجوز نقل المخصصات الى مواد او بنود سبق النقل منها .

المادة ٩-أ- لا يجوز تعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية .

ب- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرسودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الحظية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

هكذا من الأصول

ج- تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .

المادة ١٠- يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وراتبها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة .

المادة ١١- تعتبر موازنات المحافظات وجداول الإيرادات والنفقات الملحقه بهذا القانون جزءا لا يتجزء منه .

المادة ١٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى .

١٩٩٣ / ١١ / ٢٣

هكذا من الأصول

للجنة المالية

لمجلس النواب

قوار رقم (٣)

تقرير اللجنة المالية

حول مشروع الموازنة العامة

للسنة المالية

١٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

تقرير اللجنة المالية

حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني سبعة عشر اجتماعاً صباحياً ومساءً ابتداءً من تاريخ ١٤ / ١٢ / ١٩٩٣ ولغاية ٤ / ١ / ١٩٩٤ برئاسة معالي المهندس علي ابو الراغب رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة معالي المهندس سعد هائل السرور واعضاء اللجنة اصحاب المعالي والسماحة والسعادة السادة :

عبد الكريم الكباريتي ، م. سمير قنوار ، محمد داودية ، م. عبد موسى النهار ، م. منير صوبر ، د. عبد الحافظ الشخانة ، سمح القرع ، د. نادر ابو الشعر ، مفلح الرحيمي ، علي الشطلي ، د. هاشم الدباس ، بدر الرياطي .

وحضر جانباً من اجتماعات اللجنة دولة رئيس مجلس النواب السيد طاهر المصري .

كما حضر اجتماعات اللجنة كل من معالي الدكتور رجائي المعشر وسعادة الدكتور كمال الشاعر عضواً اللجنة المالية في مجلس الاعيان .

وحضر جميع هذه الاجتماعات معالي وزير المالية السيد سامي قموه وعطوفة مدير عام الموازنة العامة السيد عبد الرحمن العجلوني وكبار موظفي وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة .

كما حضر جانباً من اجتماعات اللجنة السادة النواب :

عبد الرؤوف الروابدة ، د. عبدالله النسر ، د. صالح ارشيدات ، د. عارف البطاينة ، م. عبد الهادي الخالي ، د. سمير حياشنة ، عبد الكريم الدغمي ، د. عبد الزاق طيشات ، د. محمد هويضة ، خليل حدادين ، د. عبد الحميد الاقطش ، توجان فيصل ، د. محمد ابو عليم ، محمود هويل ، جميل الحشوش ، د. نزيه العمارين ، نادر الظهيريات ، جمال الخريشا .

كما استضافت اللجنة السادة :

الدكتور عبدالله مالكي ، والسيد وهيب الشاعر ، والدكتور فهد الفانك .

واجتمعت اللجنة مع السادة :

• معالي الدكتور محمد سعيد النابلسي / محافظ البنك المركزي الاردني .

• معالي المهندس هشام الخطيب / وزير المياه والري .

• معالي الدكتور زياد فريز / وزير التخطيط .

• معالي السيد راضي ابراهيم / وزير التموين .

• معالي الدكتور محمد الصقور / وزير التنمية الاجتماعية .

• معالي الدكتورة رعا خلف / وزيرة الصناعة والتجارة .

اصحاب العطوفة السادة :

• امين عام وزارة المالية .

• امين عام سلطة وادي الاردن .

• امين عام وزارة التخطيط .

• مدير صندوق التنمية والتشغيل .

• مدير عام دائرة الجمارك .

• مدير عام دائرة ضريبة الدخل .

• مدير عام مؤسسة المناطق الحرة .

• مدير عام المؤسسة الاردنية للاستثمار (بالوكالة) .

هكذا من الأهل

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين ، ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،

يسر اللجنة المالية في مجلسكم الكريم ان تتقدم لكم بتقريرها حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٤ وحول خطاب الموازنة الذي تقدم به معالي وزير المالية حيث تمت مناقشة المشروع بالإضافة الى السياسات المالية والنقدية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة .

ان الفرصة التي تتيحها دراسة مشروع قانون الموازنة العامة تساعد الدارس الجاد على فهم طبيعة تعقيدات التخطيط الاقتصادي والمالي وتحديد اولويات المجتمع ببلد نام مثل بلدنا الحبيب .

ولقد رغبت لجنّتكم المالية في اخذ الوقت الكافي لاختضاع ذلك الكم الهائل من التفاصيل والارقام التي جاء بها المشروع الى التدقيق والمراجعة واختيار مدى انسجامه مع مفهوم كلي وموقف منهجي لاردن المستقبل الذي يستجيب لتحديات واقعه وامكانياته وطموحاته من خلال طرح المشاكل الحقيقية وخاصة الاجتماعية منها بصراحة ومن خلال اسئلة صحيحة وجديّة لم تنقصها المصادقية ولا الجرأة في طرحها من المشاركين او من قدم الاجابات عنها او الحلول المقترحة لها وقد تم ذلك من خلال مراجعة ونقد ذاتي لدراسة اخطاء ونواقص الماضي وتدقيق الصيغ المقترحة للانتقال الى مرحلة التغيير والاصلاح واعادة البناء ، خاصة الخطة الخمسية وبرنامج التصحيح ورد دولة رئيس الوزراء في جلسة الثقة وبرامج الوزارات المختلفة .

دولة الرئيس

حضرات النواب ، ،

فيما يلي استعراض لاهم السياسات التي تمت مناقشتها :

السياسة الاقتصادية والاجتماعية للمملكة :

اولاً: خطة التنمية الخمسية (١٩٩٣ - ١٩٩٧) :

جرى استعراض ومناقشة الاهداف التي رسمتها خطة التنمية الخمسية مع المسؤولين في وزارة التخطيط حيث تم مراجعة الواقع الاقتصادي الوطني والاهداف التي يتم السعي لتحقيقها خلال سنوات الخطة (١٩٩٣ - ١٩٩٧) ومن اهم المبادئ الاساسية لهذه الخطة :

أ) تطوير الدور التنظيمي والرقابي للحكومة وتقليص دورها الانتاجي المباشر وتفعيل الدور الاستثماري للقطاع الخاص .

ب) تطوير الموارد والثروات الطبيعية وتنميتها وخاصة المياه والطاقة من خلال تحديد مصادر المياه وتحقيق الاستخدام الامثل لمصادر الطاقة .

ج) تنمية القطاع التصديري من خلال تطوير الخدمات المساندة والتشريعات والسياسات .

د) العمل على تحقيق التوازن بين الموارد البشرية والاقتصادية من خلال التطوير التربوي والتعليمي والمهني .

هـ) العمل على زيادة توافر فرص العمل الجديدة من خلال التوسع بالتدريب ، وتمويل المشاريع الانتاجية لذوي الدخل المحدود وتشجيع انشاء الصناعات الصغيرة .

و) بناء القدرات الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا والمعلومات .

ثانياً : برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي الوطني (١٩٩٣ - ١٩٩٨) .

لقد تبنت الحكومة تنفيذ البرنامج التصحيحي بهدف زيادة الاعتماد على القدرات الذاتية واعادة الاستقرار النقدي والمالي وبناء الاحتياطات للملكة من العملات الاجنبية بهدف المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني وتحقيق معدلات نمو اقتصادي والتمكين من اعادة جدولة الديون الخارجية .

وقد استهدف البرنامج ما يلي :

أ) تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي بواقع (٥.٥ - ٦ ٪) سنوياً خلال سنوات البرنامج .

ب) تخفيض عجز الموازنة (قبل المساعدات) بواقع (٦.٤ ٪) من الناتج المحلي الاجمالي لعام

هكذا من أهل

١٩٩٣ و (٥٣٪) عام ١٩٩٤ وبشكل تدريجي ليصل الى حوالي (٢٥٪) في نهاية سنوات البرنامج .

ج) المحافظة على نسبة الاستثمار لتكون بحدود (٢٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي سنوياً خلال سنوات البرنامج وتنمية الادخار المحلي ليصل الى حوالي (١١٪) خلال عام ١٩٩٨ .

د) تخفيض عجز الحساب الجاري بشكل تدريجي ليصل الى حوالي (١٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٣ والى (٧٢٪) عام ١٩٩٤ والى حالة توازن عام ١٩٩٧ .

هـ) المحافظة على مستوى زيادة الاسعار (التضخم) بحدود (٤٥٪) سنوياً خلال سنوات البرنامج .

ثالثاً :خطاب النوايا بتاريخ ١٤ / ٦ / ١٩٩٣

واهم ما جاء في هذا الخطاب :

١- طلبت الحكومة بموجب هذا الكتاب تمديد اتفاقية الاستعداد الائتماني (BY ARRANGEMENT STAND) مع صندوق النقد الدولي حتى ٢٦ / ٢ / ١٩٩٤ ، كما طلبت إعادة ترتيب شراء ما مجموعه (١١ ر ١) مليون وحدة حقوق سحب خاصة من الصندوق على ثلاث دفعات .

٢- نتيجة للانجاز الاقتصادي الوطني الذي تحقق والذي كان افضل من توقعات البرنامج التصحيحي فقد تم اجراء تعديلات على اهداف (١٩٩٢ - ١٩٩٨) لتعكس هذا الانجاز وبحيث يتراوح معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من (٦٪ - ٧٪) سنوياً ، وان يكون معدل التضخم اقل من (٥٪) وتخفيض عجز الموازنة (قبل المنح) ليصل الى (٢٥٪) من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٨ وذلك بدلا من (٥٪) حسب اهداف البرنامج الاصلي ، هذا بالإضافة الى تطوير وتحسين النظام الضريبي .

٣- التزمت الحكومة بخفض عجز الموازنة قبل التمويل في عام ١٩٩٤ والاعوام التالية كما بقيت ملتزمة باتباع السياسات التي تحقق تخفيضاً تدريجياً في نسبة النفقات والايادات . وفيما يتعلق

بنظام الضرائب فان الحكومة جادة في عرض مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات على مجلس الامة حيث تعتبر هذه الضريبة معياراً من معايير انجاز البرنامج . وفي المرحلة الانتقالية قامت الحكومة بمساواة نسب الضريبة على الاستهلاك المفروضة على السلع المستوردة مع بعض مثيلاتها من السلع للتجة محلياً ورفعت معدلات الضريبة على بعض السلع .

٤- فيما يتعلق في النفقات فان التخفيض المتوقع في عجز الموازنة سيتم تحقيقه بشكل رئيسي من خلال احتواء النفقات الجارية وفي نفس الوقت حماية الاتفاق الرأسمالي في قطاعي الصحة والتعليم والبنية التحتية . اما دعم المواد التموينية فتعتقد الحكومة انه من غير الممكن ازالته كلياً في الوقت الحاضر لاعتبارات اجتماعية وان نظام الكوبونات يتم تطبيقه بشكل جيد .

٥- فيما يتعلق بالاصلاحات على المستوى القطاعي ، فان الحكومة ، بعد اتخاذها الاجراءات الخاصة بقطاعي الصحة والنقل في بداية ١٩٩٣ ، تتابع جهودها بهذا الشأن في قطاع الطاقة بالتعاون مع البنك الدولي الذي سيقدم قرضاً للمساهمة في تمويل مشاريع هذا القطاع . وقد تم رفع التعرفة الكهربائية على بعض الشرائح المستهلكة بما نسبته ١٢٪ بهدف تحقيق تغطية كاملة للتكلفة الاقتصادية وكذلك تعديل اسعار بعض المشتقات النفطية لتحسين كفاءة استعمالها . كما ان هناك خطة لاجراء اصلاحات هيكلية في قطاعي الزراعة والمياه والري تمهيداً للحصول على قرض لهذا الغرض من البنك الدولي في منتصف العام القادم .

٦- هناك جهود تبذلها الحكومة لتقوية الاوضاع المالية والادارية في عدد من المؤسسات العامة للسفلة وبشكل خاص سلطة المياه ، وسلطة الكهرباء وسلطة وادي الاردن . كما ان مجلس الوزراء قد وافق مبدئياً على ان تصبح الملكية الاردنية شركة خاصة .

٧- ان هدف المحافظة على انخفاض معدل التضخم وتثبيت التدفقات الرأسمالية في الاقتصاد الوطني يحكم السياسة النقدية ومعدل الفائدة في الاردن ووفق البرنامج فان التوسع النقدي سيكون بحدود ٨٪ في عام ١٩٩٣ . وهناك سقف محددة للائتمان المصرفي على اساس صافي موجودات المصارف وصافي الالتزامات المترتبة للمصارف على القطاع العام . وهذه تشكل معياراً من معايير الانجاز للبرنامج . ومن المتوقع ان يزداد حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص لتصل الى (٣٣٥) مليون دينار في عام ١٩٩٣ .

٨- تبقى الحكومة ملتزمة بالحفاظ على اتباع سياسة اتباع معدل فائدة مرن ودون التدخل اداريا لتحديد هذه المعدلات .

٩- وقد جاء في كتاب خطاب النوايا ان الاردن قد حقق المجازا طيباً في مجال سداد ديونه الخارجية ووافقت دول اعضاء نادي باريس على تمديد فترة سريان اتفاقية اعادة الجدولة مع هذه الدول لغاية ٢٨ / ٢ / ١٩٩٤ . كما تم شراء الدين المترتب للاتحاد السوفيتي سابقا على الاردن بتخفيض كبير . والحكومة بصدد الوصول الى اتفاقات مع دول مقرضة غير داخلية في نادي باريس .

رابعاً : المديونية الخارجية وخدماتها

تضمن خطاب الموازنة لعام ١٩٩٤ ، ان الرصيد الصافي للقروض الخارجية المتعاقد عليها وغير المسدد كما هو في نهاية عام ١٩٩٣ قد بلغ (٦٠٠٨) مليون دولار مقابل (٦٦٢٤٦) مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٢ بانخفاض حجم الدين الخارجي بما قيمته حوالي (٦٥٣) مليون دولار ونسبة (٩٣٪) وبلغت نسبة خدمة الدين العام الخارجي لعام ١٩٩٣ (١٨٪) من اجمالي قيمة الصادرات الوطنية من السلع والخدمات .

اما فيما يتعلق بالمديونية الداخلية فقد بلغ الرصيد القائم غير المسدد لهذه الديون حوالي (١١٠٢١) مليون دينار مقابل (١٠٧٢٥) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٢ اي بزيادة مقدارها (٢٩٦٦) مليون دينار .

دولة الرئيس ، الزملاء الافاضل ، ،

لقد اردنا في كل ما سبق ان نعرض وجهة نظر الحكومة بشكل مختصر لتكون مدخلا لبيان وجهة النظر التالية . . .

ان اللجنة المالية تعي تماماً أن اعادة بناء الاقتصاد الاردني وصولاً الى تحقيق الاعتماد على الذات انما يستدعي تضحيات جمة وسياسات تشفوية واجراءات مؤلمة لا بد منها لكنها وفي الوقت نفسه لا ترى أن السبيل الى ذلك ينحصر في تقليص عجز الموازنة على أهمية هذا الموضوع وخطورته ، فمن مراجعة تمهيدية لحطة التنمية وبرنامج التصحيح وخطاب النوايا استنتجت اللجنة المالية ان النمو الذي

استطاع الاردن تحقيقه عام ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ قد شجع الجهات الدولية على اجراء تعديلات على أهداف البرنامج الأصلي ليصل عجز الموازنة (٢٥٪) من الناتج المحلي في عام ١٩٩٨ بدلاً من (٥٪) بالإضافة الى تطوير وتحسين النظام الضريبي مع ما قد يعني ذلك من قوانين ضريبية جديدة بمسببات مختلفة .

ان ما تحقق خلال العامين المنصرمين من معدلات نمو عالية نسبياً قد تحقق بفضل عوامل طارئة مؤقتة مرتبطة بالتدفق الرأسمالي الذي واكب تهجير الاردنيين أثر أزمة الخليج والمساعدات المالية التي وردت الى الأردن من الدول الغربية بالإضافة الى تركيز معظم الصادرات الأردنية بدولة العراق الشقيق بسبب الحصار الدولي الجائر عليه ولا ننسى الاسعار المنخفضة التي يشتري فيها الاردن حاجته من النفط الخام .

ونحن اذا استثنينا هذه العوامل نجد ان الاقتصاد الوطني يعاني من مصاعب هيكلية ضخمة اضافة الى المزيد من الأعباء التي ستحملها البنى التحتية والفوقية للدولة لخدمة أفواج العائدين لا يساعد على حلها المزيد من السياسات التقشفية ، وتحديد السقوف الائتمانية . ان اللجنة المالية اذ تؤكد ان (البيئة الاستثمارية الملائمة) هي التي يمكن ان توفر الحوافز الضرورية للاستثمار والادخار والتصدير وهي التي يمكن ان تحفز عودة رؤوس الاموال الوطنية المهاجرة الى الخارج واجتذاب الاستثمارات الاجنبية الى جانب تعظيم الاستثمار الوطني اللازم الذي لا بد منه لرشد القطاع العام في حل مشاكل التنمية والفرق والبطالة .

ان اللجنة المالية تعتقد ان هذه البيئة الاستثمارية اللازمة لا يمكن ان تتحقق دون الاستقرار الذي هو عماد النماء في كل ارجاء المعمورة واللجنة تقصد الاستقرار بكافة اشكاله وانواعه السياسية والشرعية والنقدية والادارية .

والامانة تقتضي ان تعترف اللجنة انه لا يزال وبالرغم من تدقيق وتمحيص كافة الخطط والوثائق المقدمة للجنة لا يزال الغموض يكتنف التوجهات الحكومية في موضوع الرزم الاصلاحية اللازمة لتحقيق الاستقرار وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة في مواضيع الاصلاح الضريبي ، الجمركي ، النقدي ، الاداري والتشريعي ويبدو الامر وكأن الحكومة لا تستطيع ان تتحرر من اسار (منطق الجاهلي) الذي يستهدف التحصيل ومزيداً من التحصيل الذي لن يتوقف عند نهاية برنامج التصحيح الحالي بل يستعده الى برامج جديدة ستوضع عند نهاية كل برنامج . وذلك أن اعباء المديونية الخارجية ضخمة

ولا يمكن سدادها ولذا فإن اللجنة تؤكد على ضرورة ان تقوم الحكومة بكل ما من شأنه ان يخفض هذه المديونية بالشطب والتخفيض من خلال الاستفادة من دور الاردن المتميز في المنطقة واهميته السياسية في المرحلة القادمة .

ايها الزملاء ، إن القطاع الخاص عماد الاقتصاد الوطني لا يمكن ان يستجيب بالحجم المطلوب اذا لم يكن مشاركاً في المسؤولية او على الأقل في الهم العام وهذا لا يمكن ان يتحقق اذا لم يكن له اطلاع شامل على ما في جعبة الحكومة من سياسات واجراءات لا تزال كما ذكرنا غير واضحة قد لا تمكنه من القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية المطلوبة للقيام باستثماراته الوطنية المستهدفة في اللحظة .

دولة الرئيس ،

إن إعادة الهيكلة لقطاعات الخدمات تعني بالضرورة تقديم هذه الخدمات بكلفتها الحقيقية وهذا يعني عملياً زيادة الاسعار ولو انه نظرياً قد يعني التخفيض مما يبعدنا الى موضوع الكفاءات الادارية التي تدير مشروعات الدولة والتي عجزت عن تقديم الخدمات الضرورية بالكلفة المعقولة لقطاعات الانتاج مثل خدمات الهاتف على سبيل المثال والذي عجزت الدولة عن توفيره لكافة القطاعات والمواقع بالرغم من ان ايرادات الدولة من هذه الخدمة تزيد على (١٥٠) مليون دينار

وبناء على كل ما تقدم فإن اللجنة المالية تدعو الحكومة الى الاسراع في تقديم خططها للسنوات الخمس بشكل تفصيلي لم توضحه الخطة الخمسية التأشيرية وتخص بالذكر موضوع اصلاح الضريبي وموضوع اسعار الطاقة والمياه ، والاصلاح الجمركي ، والتشريعات الادارية ، والسياسات النقدية والضرائب المباشرة وغير المباشرة وقد ابدت اللجنة المالية مخفظاتها على عدم وضوح هذه القضايا واكدت ان العبأ الضريبي الذي يتحمله المواطن الاردني هو من اعلى النسب في العالم اذا اخذنا في عين الاعتبار مجمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تراكمت نتيجة منطلقات (سياسة الحماية) والتحصيل التي آن الاوان لتخلص منها الى سياسات النماء والتنمية والمعالجة الاجتماعية .

واللجنة المالية تؤكد على ضرورة ان تتقدم الحكومة برزمة الاصلاحات المطلوبة بشكل متكامل وشمولي وفي وقت واحد ليستطيع معها الاقتصاد الوطني والمواطن الاردني والمستثمر الاجنبي التكيف والاستجابة والتخطيط طويل الامد .

خامساً : مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤

هذا ومن خلال دراسة واستعراض مشروع قانون الموازنة العامة وخطابها للسنة المالية ١٩٩٤ فإنه يمكن ايجاز اهم المؤشرات الاقتصادية والمالية على النحو التالي :

١- الناتج المحلي الاجمالي

تضمن خطاب مشروع قانون الموازنة ان الناتج المحلي لعام ١٩٩٣ سيحقق نمواً حقيقياً تصل نسبته الى حوالي (٦ ٪) . نتيجة للنمو المتوقع في مختلف القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع الصناعات الاستخراجية بحيث يتوقع ان يحقق تراجعاً نسبته حوالي (٢,٧ ٪) نتيجة انخفاض الاسعار العالمية للصادرات الاردنية وانخفاض الاستهلاك العالمي من الفوسفات والاسمدة .

هذا وقد توقعت موازنة عام ١٩٩٤ تحقيق نسبة نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي لا تقل عن (٥,٥ ٪) ويعطي هذا المؤشر تراجعاً سلبياً طفيفاً في ظل التطورات الدولية والاقليمية وتأثيراتها المتوقعة على الاقتصاد الاردني .

٢- ومن المؤشرات الاقتصادية التي تضمنها مشروع قانون الموازنة وخطابها لعام ١٩٩٤ نسبة الاستهلاك المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي من (٩٩ ر ٣ ٪) عام ١٩٩٣ الى (٩٧ ر ٨ ٪) عام ١٩٩٤ اي يفارق نسبته (١,٥ ٪) بالاضافة الى تخفيض عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات كسبة من الناتج المحلي الاجمالي من حوالي (١٠,٤ ٪) عام ١٩٩٣ الى حوالي (٧,٢ ٪) عام ١٩٩٤ اي يفارق نسبته (٣,٢ ٪) ويعتبر ذلك مؤشراً ايجابياً نحو المضي لتحقيق التوازن للاقتصاد الوطني وهي خطوة في الاتجاه الصحيح .

٣- التضخم والمستوى العام للاسعار

توقعت وثيقة الموازنة العامة ان يستمر المحافظة على الاستقرار النسبي في المستوى العام للاسعار بحيث تكون الزيادة بحدود (٤,٥ ٪) لعام ١٩٩٤ وهو نفس المستوى لعام ١٩٩٣ وترى اللجنة ان في ذلك نجاحاً في احتواء التضخم والحد من ارتفاع معدل مستوى المعيشة .

٤- اما بالنسبة لمشكلتي الفقر والبطالة فقد اشار خطاب الموازنة الى نسبة العاطلين عن العمل

قد انخفضت من (١٨٨٪) لعام ١٩٩١ الى (١٣٪) في عام ١٩٩٣ كما انخفضت نسبة الفقر من (٢١٣٪) لعام ١٩٩١ الى حوالي (١٦٢٪) لعام ١٩٩٢ ويتوقع ان تنخفض هذه النسبة في نهاية عام ١٩٩٣ .

ومع تقديرنا للجهود التي تبذل للتصدي لهاتين المشكلتين سواء كان ذلك من خلال الاستمرار في تحقيق معدلات النمو في الاقتصاد الوطني او من خلال تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل بالإضافة الى زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية لتصل الى (١٤٠) مليون دينار مع وضع الاسس العادلة لتوزيع مخصصات هذا الصندوق ، لتأمل اللجنة المالية بذل المزيد من الجهود الكفيلة للسيطرة على هاتين المشكلتين والحد من اثارهما السلبية .

وتبدي اللجنة تحفظها على نسب الفقر والبطالة التي وردت في التقرير وضرورة قيام الحكومة باجراء تعداد سكاني شامل ودراسة كافة الخصائص السكانية حيث انه قد مضى وقت طويل منذ ان تجري اخر تعداد شامل مما اضعف قاعدة البيانات والمعلومات المتوفرة لدى اجهزة التخطيط في مراكز صنع القرار .

٥- المالية العامة لعام ١٩٩٣ :

اظهرت موازنة عام ١٩٩٣ كما جاء في خطاب الموازنة استمراراً في تحسين اداء المالية العامة / (انظر ادناه) :

أ- من المتوقع ان تصل الايرادات المحلية بنهاية عام ١٩٩٣ حوالي (١١٧٦ر٣) مليون دينار بزيادة مقدارها (٣١ر٣) مليون دينار عما قدر لها بقانون الموازنة .

ب- انخفضت نفقات الموازنة العام خلال عام ١٩٩٣ بمبلغ (٥٦) مليون دينار عن النفقات المقدرة خلال ذلك العام ، مقرر هذا الانخفاض بصورة واضحة في النفقات الرأسمالية التي قدرت بقانون الموازنة بمبلغ (٣٤٠ر٥) مليون دينار في حين بلغت نسبة الانجاز منها حوالي (٨٦٪) اي بانخفاض نسبته (١٤٪) .

ج- نتيجة للاداء المالي لعام ١٩٩٣ فقد اظهرت الموازنة فائضاً مقداره (٢٦ر٣) مليون دينار مقابل عجز بقانون الموازنة لذلك العام بمبلغ (٤٨ر٠) مليون دينار بعد الأخذ بعين الاعتبار المنح

والمساعدات الخارجية في حين يتوقع أن يبلغ هذا العجز في نهاية العام نفسه قبل المنح الخارجية (١١٦ر٠) مليون دينار أو ما نسبته (٣ر٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي في حين قدر هذا العجز بقانون الموازنة بمبلغ (٢٠٣ر٠) مليون دينار أو ما نسبته (٥ر٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي .

٦- الملامح الرئيسية والخصائص العامة لمشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤

لقد تبنت وثيقة الموازنة العامة وخطابها لعام ١٩٩٤ مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والفنية والقطاعية ، ولا بد من الاشارة هنا الى أهم الملامح والخصائص الرئيسية التي تضمنتها هذه الوثيقة :

١- تقدر اللجنة المالية الجهود التي بذلت لاعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ . كما تقدر التوضيح والشرح المفصل للمشاريع الرأسمالية التي تضمنها مشروع القانون ، الامر الذي يسهل على القارئ الاطاحة بأهداف وتفاصيل هذه المشاريع خاصة فيما يتعلق بتوزيعها على المحافظات .

٢- افترضت وثيقة الموازنة استمرار الزخم الاقتصادي خلال عام ١٩٩٤ بنفس الوتيرة التي سادت خلال العامين السابقين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ حيث استهدفت تحقيق نسبة نمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لا تقل عن (٥ر٥٪) .

٣- كما استهدفت الوثيقة تخفيض نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى (٩٧ر٨٪) وتخفيض العجز بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات الى (٧ر٢٪) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٤ .

٤- تخفيض عجز الموازنة العامة بدون المنح والمساعدات الخارجية ليصل الى (٥ر٣٪) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٤ .

٥- السعي نحو تخفيض حجم المديونية الخارجية والأعباء المترتبة عليها من خلال شراء الديون واعادة الهيكلة والنظر في امكانية تحويل بعض هذه الديون الى منح .

٦- العمل على تخفيض معدل البطالة وظاهرة الفقر وإحواء التضخم والابقاء على المستوى

هكذا من أهل

العام للأسعار ضمن مستوى عام ١٩٩٣ .

٧- رصد المخصصات الكافية لتعزيز البنية الأساسية وتأمين الخدمات الاجتماعية اللازمة في المجالات الصحية والتعليمية والشبابية واعطاء أهمية خاصة لقطاع المياه والري .

الا أن اللجنة المالية وعلى ضوء دراستها لوثيقة الموازنة وخطابها لتود أن تشير هنا الى ما يلي :

١- لقد أظهر مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ توازناً بين الإيرادات والنفقات ، وبدون عجز مقدر ، الا أنه في واقع الأمر ، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ان مشروع الموازنة قد تضمن ما قيمته (١٥٦ر٤) مليون دينار منع ومساعدات خارجية كما تضمن مشروع الموازنة عبء تسديد اقساط القروض الخارجية والمحلية والمقدرة بمبلغ (٣٠٠ر١) مليون دينار حيث ظهرت هذه الأعباء ضمن موازنة التمويل يقابلها اقتراض خارجي ومحلي لتمويل هذه الأعباء بما في ذلك اقساط القروض المعاد جدولتها .

ويعني آخر فان اللجنة المالية ترى أنه في حالة عدم استلام مثل هذه المنح الخارجية أو الحصول على تلك القروض فانه سوف يتمكس في حقيقة الامر على وثيقة الموازنة ليظهر بذلك عجزاً حقيقياً بقيمة المبالغ التي لم يتم استلامها .

٢- قدرت وثيقة الموازنة الإيرادات المحلية المتوقع قبضها خلال عام ١٩٩٤ بمبلغ (١٢٧٥٠٧) مليون دينار ، أي بزيادة مقدارها حوالي (١٠٠) مليون دينار مقارنة مع ١٩٩٣ :

وتخشى اللجنة المالية أن يكون هناك تفاؤل أكثر مما يجب حول حصيلة هذه الإيرادات لاسيما وأن معالي وزير المالية قد أورد في خطابه ان وتيرة بعض المؤشرات الاقتصادية خلال عام ١٩٩٣ اظهرت أنها كانت في الأشهر التسعة الأولى افضل مما هي عليه خلال الربع الأخير من السنة .

٣- كما لاحظت اللجنة المالية أنها ومن خلال مراجعتها ودراستها لوثيقة الموازنة ان المخصصات المدرجة قد خلت تماماً من رصد المخصصات اللازمة لزيادة وتحسين رواتب الجهازين المدني والعسكري والمتقاعدين العسكريين والمدنيين .

٤- ومن خلال مراجعة النفقات الرأسمالية المدرجة بوثيقة الموازنة لعام ١٩٩٤ ، فقد لاحظت

اللجنة المالية ان حجم الانفاق الرأسمالي المقدر لذلك العام يفوق بكثير الانفاق الفعلي للسنوات السابقة والذي لم يتجاوز في أي سنة من تلك السنوات (٣٠٠) مليون دينار ، في حين الانفاق الرأسمالي المقدر لعام ١٩٩٤ يزيد على (٤٢٤ر٠) مليون دينار بما في ذلك (٦٦) مليون دينار ادرجت ضمن الباب الثاني من وثيقة الموازنة .

وترى اللجنة انه ليتمكن الاقتصاد الوطني من استيعاب مثل هذا الانفاق الكبير لا بد من تحسين الاداء الاداري لبعض المؤسسات المعنية بالتمويل والتنفيذ وتقوية التنسيق بين الوزارات المعنية ووزارتي التخطيط والمالية .

٥- ان خلاصة دراسة اللجنة المالية لمشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ تؤدي الى الاشارة بالجهود المشكورة التي بذلت في اعداد هذا المشروع بما فيه من اصرار اكيد على الاستمرار نحو الاعتماد على قدراتنا الذاتية وتوزيع متوازن لبنود انفاقه على القطاعات المختلفة وبما تضمنته هذه الوثيقة من مخصصات لتغطية الاحتياجات الضرورية للمشاريع الرأسمالية والمؤسسات الحيوية كالخدمات الطبية ومستشفى الجامعة الاردنية ومستشفى الملك عبد الله بالإضافة الى المخصصات التي رصدت لدعم بعض المؤسسات الاجتماعية ومنها صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية والتدريب المهني وغيرها من المؤسسات الخدمية مما يشير بوضوح التوجه الاكيد نحو المضي في تحقيق التوازن الكلي لقطاعات الاقتصاد الوطني والتصدي لمشكلتي البطالة والفقر .

وفيما يلي تحليل لاجه الانفاق والتمويل المتوقع حسب مصادره للسنة المالية ١٩٩٤ (انظر الجدول ادناه) .

(بالمليون دينار)

اولاً : اوجه الانفاق	الخصصات المقدرة	النسبة من المجموع الكلي %
١- النفقات الجارية للجهازين المدني والمكسري	٧٠٦٤	٣٨,١ %
٢- فوائد القروض الخارجية والداخلية	١٦١٨	٨,٧ %
٣- نفقات جارية اخرى (دعم المواد التموينية ونفقات التقاعد والتعويضات والضمان الاجتماعي ودعم المؤسسات والنفقات العامة . . . الخ)	٢٦٠٢	١٤,١ %
مجموع النفقات الجارية	١١٢٨٤	٦٠,٨ %
٤- النفقات الرأسمالية (للباب الأول والثاني)	٤٢٤٧	٢٢,٩ %
٥- تسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية	٣٠٠١	١٦,٢ %
اجمالي الانفاق المقرر وتسديد اقساط القروض	١٨٥٣٢	١٠٠,٠ %
ثانياً : الايرادات ومصادر التمويل		
١- الايرادات المحلية والاقساط المستردة	١٣٣٠٧	٧١,٨ %
٢- المنح الخارجية والمنح الفنية	١٥٦٤	٨,٤ %
٣- القروض الخارجية والمحلية	٢٢٤٩	١٢,١ %
٤- اقساط القروض المواد جدولتها	٧٥٢	٤,١ %
٥- منح وقروض ميسرة لنفقات الباب الثاني	٦٦٠	٣,٦ %
اجمالي الايرادات ومصادر التمويل	١٨٥٣٢	١٠٠,٠ %

وبلاحظ مما تقدم ما يلي : -

أ- ان الانفاق المقرر للسنة المالية القادمة ١٩٩٤ يبلغ حوالي (١٨٥٣٢) مليون دينار منها (٦٦) مليون دينار كنفقات رأسمالية وردت ضمن الباب الثاني من وثيقة الموازنة واشترط اتفاقها باستلام المنح والقروض اللازمة لتغطية انفاقها .

ب- كما اشتملت النفقات المقدرة للعام المذكور على مبلغ (٣٠٠١) مليون دينار لتسديد اقساط القروض الخارجية والمحلية . وتشكل ما نسبته (١٦,٢) من مجمل النفقات المقدرة .

ج- وبذلك يكون نصيب الانفاق الجاري من النفقات المقدرة للعام نفسه حوالي (١١٢٨٤) مليون دينار وتشكل ما نسبته (٦٠,٨ %) من مجمل النفقات المقدرة اما النفقات التموينية الواردة في الباب الاول من وثيقة الموازنة فقد قدرت بمبلغ (٣٥٨٧) مليون دينار وتشكل نسبتها (١٩,٤ %) من مجمل النفقات المقدرة لعام ١٩٩٤ .

اما مصادر تمويل هذه النفقات فقد اشتملت على مبلغ (١٣٣٠٧) مليون دينار من الإيرادات المحلية واقساط القروض المستردة وشكلت نسبتها (٧١,٨ %) من مجمل الإيرادات ومصادر التمويل بالإضافة الى مبلغ (١٥٦٤) مليون دينار من المنح والمساعدات الخارجية وشكلت نسبتها (٨,٤ %) من مجمل الإيرادات اما باقي المصادر الاخرى فقد تضمنت قروضا خارجية ومطلية ومنح وقروضا منتظرة بما في ذلك اقساط القروض المعاد جدولتها وقد بلغت هذه المصادر حوالي (٣٦٦١) مليون دينار وتشكل ما نسبته (١٩,٧ %) من مجمل الإيرادات ومصادر التمويل .

سادساً : توصيات اللجنة المالية

مع قناعة اللجنة المالية بأن مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٤ قد راعى توجيه مصادر الإيرادات والتمويل للنفقات الجارية والرأسمالية على اساس متوازن ولتغطية المتطلبات الرئيسية لمشاريع القطاعات الاقتصادية وتوفير الخدمات الضرورية الاساسية اللازمة ، الا ان اللجنة المالية وعلى ضوء المناقشات والمداولات التي جرت لتتقدم الى مجلسكم الكريم بالتوصيات التالية :

١- تعديل بعض نصوص مواد مشروع قانون الموازنة :

درست اللجنة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ حيث توصي اجراء بعض التعديلات على نصوص احكام مشروع القانون على النحو التالي :

اولاً : المادة (٨) الفقرة (هـ)

هـ : " لا يجوز نقل المخصصات من مواد او بنود سبق النقل اليها كما لا يجوز نقل المخصصات الى مواد او بنود سبق النقل منها " .

وتوصي اللجنة شطب هذه الفقرة حيث انه لا ضرورة لهذا النص طالما أن الموافقة او عدم الموافقة تتم بتنسيب من وزير المالية .

ثانياً : باب الإيرادات المحلية صفحة (١٤) الضرائب الجمركية البند رقم (٢)

١- رسوم المكوس والانتاج / ضريبة الاستهلاك / المبيعات

وقررت اللجنة شطب ضريبة (المبيعات) الواردة في هذا البند حيث ان ادراجها في صلب القانون قبل اقرارها من مجلس الامة يعتبر مخالفاً لنص المادة ١١٢ الفقرة الخامسة من الدستور .

اما باقي مواد مشروع القانون فتوصي اللجنة الموافقة عليها كما وردت من الحكومة .

٢- الموازنة الرأسمالية - الباب الثاني

توصي اللجنة المالية ان يتم تمويل (الموازنة الرأسمالية - الباب الثاني) من المساعدات والمنح فقط وعدم جواز الافتراض لتمويل هذا الباب وذلك حتى لا تضيق على عجز الموازنة الحالي .

٣- تخفيض النفقات المالية في الموازنة

توصي اللجنة المالية مجلسكم الكريم تخفيض النفقات الجارية في الموازنة كما هو مبين في الجدول المرفق وهو تخفيض رمزي والغاية منه ان تقوم الحكومة بمراقبة الهدر والتسيب في الانفاق في

بعض المجالات .

٤- تحسين الاداء الاداري والمالي للاجهزة الحكومية

تؤكد اللجنة على ما جاء في تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٣ بضرورة وضع خطة شاملة في " برنامج للتصحيح الاداري " على غرار برنامج التصحيح الاقتصادي وذلك على مستوى الهيكل والوظيفة والتشريعات وعلى مستوى القوى العاملة في الجهاز الاداري الحكومي لمعالجة حدة الروتين والترهل .

واعادة النظر في نظام الخدمة المدنية وسلم الدرجات والوظائف وتوحيد كافة العلاوات وهيكل نظام الخدمة المدنية بالشكل الذي يضمن لهذا الجهاز تقديم الحوافز للمبدعين والمتجيين وخلق قيادات جديدة قادرة على احداث نقلة نوعية في الاداء الحكومي .

٥- العدالة الاجتماعية وتوزيع مكاسب التنمية

تري اللجنة ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات مؤكدة على ما يلي :

أ- ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين اوضاع موظفي الجهازين المدني والعسكري والمتقاعدين المدنيين والعسكريين الذين تدنت مستويات معيشتهم بسبب الغلاء والتضخم . وذلك بزيادة رواتبهم وتوفير الخدمات الضرورية لهم بما في ذلك السكن ، وفي هذا المجال نود ان نذكر بضرورة النظر بعين الاعتبار والاهتمام للظروف المعيشية لقدامى المتقاعدين العسكريين والمدنيين وتحسينها .

ب- الاء اهتمام اكبر للتصدي لمشكلتي الفقر والبطالة من خلال الوسائل والامكانيات المتاحة مع تفعيل دور صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل .

٦- تحديث التشريعات المالية :

تؤكد اللجنة ضرورة الاسراع في اجراء دراسة شاملة ومتكاملة تتناول تحديث وتطوير التشريعات المالية وخاصة في المجالات التالية :

- (أ) قوانين الضرائب المختلفة (بما في ذلك ضريبة الدخل) من خلال اصلاح ضريبي متكامل .
- (ب) قانون الجمارك .
- (ج) قوانين الاراضي والمساحة .
- (د) قانون المنطقة الحرة .

٧- وفي مجال الاستثمار الداخلي والخارجي

ترى اللجنة ضرورة اعادة النظر ودراسة القوانين والتشريعات والانظمة المتعلقة في مجالات الاستثمار لتلائم مع الاوضاع والمستجدات التي طرأت في المنطقة ولتحسين وضع الاردن التنافسي في هذا المضمار وكما يلي :

- (أ) مراجعة وتحديث وتطوير قانون تشجيع الاستثمار .
- (ب) مراجعة وتحديث وتطوير قانون الاستثمار العربي والاجنبي .
- (ج) تحديث وتطوير قانون الشركات الحالي بما يتلاءم واوضاع الشركات المحلية وفي ضوء المستجدات .

٨- اجراء دراسة وتقييم لاوضاع الشركات المساهم بها من قبل الحكومة سواء كانت الشركات المحلية المنعثة او الشركات العربية المشتركة واتخاذ الخطوات اللازمة لايقاف الهدر في الاموال ووضع الحلول الناجمة لاوضاع تلك الشركات .

٩- دراسة اوضاع المؤسسات العامة المستقلة المختلفة بهدف تقييم ادائها ومبررات وجودها مع اتخاذ الخطوات اللازمة لدمج المؤسسات ذات النشاطات المتماثلة معاً للازدواجية ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال لا الحصر :

- المركز الجغرافي الاردني ودائرة الاراضي والمساحة .
- سلطة وادي الاردن ودائرة الاراضي والمساحة .
- سلطة وادي الاردن وسلطة المياه .
- مؤسسة التسويق الزراعي .
- سلطة اقليم العقبة مع النظر في تقييم اهدافها الحالية واعداد سياسة عامة وخطوات عملية لتنمية اقليم العقبة بما يتناسب واهميته للمملكة .
- جهاز ديوان الرقابة والتفتيش : دعم دور هذا الديوان ومهمته ووضع القانوني بما لا يتعارض مع مهام ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية وتنظيم الرقابة والتفتيش الاداري بقانون .
- ١٠- وانطلاقاً من اهمية الدور يقوم به جهاز الدفاع المدني ، فان اللجنة المالية ترى ضرورة ابلاء هذا الجهاز اهتماماً ودعماً اكبر لتطوير نشاطها وتسهيل واجبها في الحفاظ على ارواح المواطنين وحماية ممتلكاتهم بما يتناسب مع ما شهدته المملكة من توسع في الانشطة الصناعية والتجارية والعمرانية .
- ١١- السياسة النقدية / البنك المركزي

اذ تقدر اللجنة الجهود التي تبذل من قبل البنك المركزي في تدعيم سعر صرف الدينار الاردني وبناء الاحتياطات من العملة الصعبة والأوضاع النقدية المستقرة في المملكة .

لتوصي باتخاذ الخطوات التالية :

- (أ) اجراء تحديث للتشريعات وقانون مراقبة العملة ليواكب التطورات الاقتصادية ويتلاءم مع التوجهات الاستثمارية للدولة .
- (ب) مراقبة البنوك بمزيد من الفعالية لتجنب سلبيات الوقوع في تعثر أي من المؤسسات المالية أو المصرفية نظراً لما في ذلك من سلبيات وتكاليف وخيمة على الاقتصاد الوطني وخسارة جسيمة على

هكذا من الأهل

خزينة الدولة ، وأخذ العبرة بما نجم من اخطار ومشاكل بنكية مثل ازمات بنك البتراء ، وبنك الاردن والخليج ، والمشرق والبنك التعاوني والوطني الاسلامي والشركات المالية المتعددة .

ج) اجراء مراجعة دقيقة من اطراف محايدة للتأكد من سلامة اجراءات التصفية والدمج التي تمت للبنوك والشركات المالية المتعددة .

د) اجراء مراجعة لبنوك الاقراض المتخصصة خاصة بنك الاسكان الذي تحول الى بنك تجاري مستفيداً من كافة الامتيازات دون ان يقوم بدوره في توفير التمويل لمشاريع الاسكان حسب ما ورد في شروط ترخيصه .

١٢- الجامعات الاردنية

ترى اللجنة ضرورة عقد مؤتمر وطني متخصص لتقييم ودراسة السياسة التعليمية في الجامعات الاردنية وربطها بحاجات ومتطلبات سوق العمل المحلي والتوجه نحو التخصص المهني والتقني بما يتلائم واحتياجات الاقتصاد الوطني ، بما في ذلك دراسة وسائل تمويل هذه الجامعات .

١٣- الجهاز القضائي

إيماناً بأهمية دور الجهاز القضائي في المجتمع الأردني فإن اللجنة ترى ضرورة دعم السلك القضائي بشقيه المدني والشرعي بما يضمن رفع وتحسين اوضاع العاملين فيه ودعمه بالكفاءات العلمية والعملية المتميزة مع تقديم الدعم المادي اللازم له لأداء مهمته على أكمل وجه .

١٤- التدريب المهني والتقني

نظراً للدور الهام الذي تقوم به مؤسسات ومراكز التدريب المهني والتقني بأعداد الكوادر الفنية اللازمة لتغطية احتياجات السوق المحلي ، فإن اللجنة ترى ابقاء هذا القطاع اهتماماً كاملاً ، وتوفير التمويل اللازم واشراك القطاع الخاص في هذا المجال لذلك للمساهمة في معالجة مشكلة البطالة ، ولتغطية احتياجات الاقتصاد الوطني والصناعات الوطنية بالأيدي العاملة المتخصصة في مجالات

الالكترونيات والميكانيك والحاسوب والصيانة وفي مختلف المهن ومطالبة الحكومة بتقديم مشروع قانون التصنيف المهني المتطور امام ديوان التشريع الى مجلس النواب لدراسته .

١٥- مراكز الدراسات والابحاث المتخصصة

تعرب اللجنة عن عدم ارتياحها لوجود عدة مؤسسات ومراكز حكومية أو شبه حكومية تقوم بأعمال مزدوجة من الدراسات والأبحاث المتماثلة الأمر الذي يؤدي الى هدر الاموال ، وبعبارة الجهد وضاع الوقت ، مما يستدعي اتخاذ الخطوات اللازمة لتوحيد مثل هذه المراكز والمؤسسات ، مثل المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والمركز الوطني للبحوث الزراعية ومراكز البحث العلمي في الجامعات ومراكز الدراسات المختلفة وذلك بهدف توحيد جهودها ورفعها بالكفاءات المتميزة وحفاظاً على المال العام والوقت والجهد .

١٦- الخدمات الطبية العسكرية والمدنية

نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به الخدمات الطبية العسكرية في مجال الصحة العامة ، باعتبارها مركزاً متميزاً في المملكة ، ولجعل الاردن مركز خدمات طبية متفوقاً في المنطقة كلها ، نظراً لما في ذلك مردود معنوي ومالي هام ، فإن اللجنة المالية ترى ضرورة تدعيم الخدمات الطبية العسكرية وتزويدها بكافة الكفاءات والاجهزة العلمية المتطورة .

كما ترى اللجنة في الوقت نفسه ، ابقاء الخدمات الطبية المدنية كمستشفى الجامعة الاردنية ومستشفى البشير وباقي مستشفيات وزارة الصحة ومراكزها الصحية في المملكة ايلانها جل الاهتمام وتزويدها بالاجهزة والتقنية المتقدمة لتقوم بممارسة دورها الانساني وخدمة المواطنين .

كما ترى اللجنة ضرورة الاسراع باتخاذ الخطوات اللازمة لنشر وتعميم مظلة التأمين الصحي الشامل ليكون بذلك مظلة ينعم بها جميع المواطنين اينما وجدوا في كافة انحاء المملكة . وتوصي اللجنة بضرورة التوجه نحو انشاء المستشفيات والمراكز الصحية في المناطق الريفية والثابتة والمناطق التي هي بحاجة الى مثل هذه الخدمات الضرورية .

هكذا من الأهل

١٧- دعم المواد التموينية

لاحظت اللجنة ان المخصصات المرسدة لدعم المواد التموينية قد انخفضت الى (٣٠) مليون دينار في عام ١٩٩٤ مقابل مبلغ (٣٦) مليون دينار تم تخصيصها في عام ١٩٩٣ وترى اللجنة ضرورة عدم المساس بهذه المخصصات عن طريق رفع اسعار اي سلعة من السلع المدعومة للتطبيقات الفقيرة مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار ما يلي :

- أ) ضرورة توجيه هذا الدعم الى مستحقيه .
- ب) اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الاداء والمراقبة في جهاز وزارة التموين بما يكفل حسن الاداء في العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين .
- ج) دراسة وتصحيح هيكلية الدعم للسلع التي يشملها هذا الدعم .
- د) توفير المادة العلفية للمواشي وبصورة دائمة وبأسعار مدعومة لمربي المواشي تشجيعا بذلك لتنمية الثروة الحيوانية .

١٨) صندوق المعونة الوطنية

تقدر اللجنة الدور الذي يقوم به هذا الصندوق من خلال مساعدة الشريحة الفقيرة من المجتمع الاردني ، وترى اللجنة تفعيل هذا النشاط عن طريق توحيد جهود صندوق المعونة الوطنية واتحاد الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة المتعددة بهدف التنسيق وتحسين الاداء بايصال الدعم والمساعدة الى مستحقيها لا سيما في ظل الظروف المعيشية الراهنة بالإضافة الى التركيز على التأهيل الاسري لذوي الدخل المحدود .

١٩- صندوق التنمية والتشغيل

نظرا لاهمية دور الصندوق في المساهمة بمعالجة مشكلة البطالة ، فان اللجنة ترى ضرورة

تفعيل نشاطه وتوجيه نشاطه ليشمل مناطق البوادي والارياف في المنطقة ، بالإضافة الى تنوع الدعم ليشمل المشاريع التأهيلية الاسرية ومشاريع المرأة المنتجة ، والتوجه نحو القروض التشغيلية الجماعية .

وتسهيل شروط الاقتراض .

٢٠- موازنات المؤسسات العامة المستقلة

نظرا لثقل حجم المؤسسات العامة المستقلة والتي يتم مناقشتها وقرارها خارج قانون الموازنة العامة فان اللجنة تود ان تشير الى التوصيات المتكررة والمقدمة لمجلس النواب في مناقشة موازنات عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ في هذا المجال بضرورة تقيد الحكومة بشمول موازنة الدولة لموازنات المؤسسات العامة كاملة وذلك لضبط الانفاق في الدولة بما يكفل الاشراف الحقيقي لمجلس الامة على موارد الدولة ونفقاتها ، وان يتم اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لادخال موازنة هذه المؤسسات في الموازنة العامة للدولة بدأ من موازنة عام ١٩٩٥ .

٢١- التصحيح القطاعي للقطاعات الخدمية

توصي اللجنة بضرورة مراجعة وتقييم الخدمات المقدمة في مجال المياه والكهرباء والمشتقات النفطية واجور الهاتف بهدف تخفيض كلفة تقديمها للمواطنين ، من خلال تحسين الاداء الاداري والفني .

٢٢- اللامركزية وموازنات المحافظات

في ضوء دراسة ومراجعة اللجنة لموازنات المحافظات وتوجه الحكومة نحو اللامركزية ، فان اللجنة المالية اذ تقدر الجهود التي بذلت في هذا المجال كتجربة جديدة ، لترى ان موازنة المحافظات ما هي الا تجزئة غير دقيقة للموازنة العامة لا تعطي الصورة الحقيقية لحجم الانفاق التنموي في كل محافظة نتيجة تداخل الانفاق الرأسمالي والجاري المركزي مع الانفاق الواقعي للمحافظات وان اعداد تلك للموازنات ونقل الصلاحيات المالية والادارية الى المحافظين يتطلب اعداد الكوادر المالية والادارية القادرة المبررة التي تضمن القدرة الكافية على وضع برامج للتنمية وتحديد اولوياتهم وتنفيذها من

خلال منظور عام في هذه المحافظات ملء بامكانات المملكة المالية والاقتصادية والفنية واحتياجاتها العامة لكي لا يتسبب ذلك في هدر للمال العام وضياح الجهد وغياب للرقابة فتحول للامركزية فقط الى تنافس بين المحافظة في قدرتها للحصول على المال العام بغض النظر عن احتياجاتها الحقيقية ولذا فان اللجنة المالية ترى انه يجب عدم التسرع في موضوع تطبيق اللامركزية بشكل مرتجل لا يستند الى تشريعات تنظم الامر بشكل يحقق الاهداف المرجوه .

٢٣- الاداء الحكومي والانفاق الرأسمالي

لاحظت اللجنة المالية ان النفقات الرأسمالية التي ترصد بقانون الموازنة العامة لا يتم انفاقها بالكامل خلال السنة المالية حيث بلغت نسبة الانجاز من هذا الانفاق لعام ١٩٩٣ حوالي (٨٦٪) ومع ان هذه النسبة تعتبر معقولة في مرحلة التنفيذ فان اللجنة تأمل بأن يتحسن هذا الاداء ليشمل انفاق كامل لمخصصات الرأسمالية بقانون الموازنة العامة نظرا لما في ذلك من دور هام في تنشيط وتفعيل القطاعات الاقتصادية مع ضرورة التركيز على قطاع الانشاءات الوطنية وايلائها الرعاية والعناية التي يستحقها .

٢٤- اجهزة تحصيل الإيرادات العامة للدولة

حفاظا على حقوق الخزينة من الاموال المستحقة لها على الغير ، وتحصيل المتأخرات من الإيرادات الضريبية والرسوم وغيرها ، لتقليل الفجوة بين الإيراد والانفاق وتحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين ، فان اللجنة توصي العناية بالاجهزة الحكومية المختصة في تحصيل هذه الإيرادات وتزويدها بالموظفين والكفاءات اللازمة لتحقيق هذه الاهداف .

٢٥- قطاع الشباب

ان اعداد الشباب الاعداد السليم عقليا وبدنيا هو اعداد لمستقبل الوطن ولذا فان اللجنة توصي لمجلسكم الكريم بان تولي الحكومة العناية لهذا القطاع بما يستحقه من الدعم المادي والمعنوي وخاصة توفير المال اللازم لدعم الاندية والاتحادات الرياضية بما يتناسب مع البشاشات المرجوة منها ، ودعم

لمركبة الشباب ومراكز الشباب لتنمية قدراتهم الابداعية واطلاق طاقاتهم واستثمارها في الاتجاه الصحيح ، وتبني توصيات المؤتمر الوطني العام لتحقيق الاهداف المرجوه .

٢٦- البلديات

توصي اللجنة المالية مجلسكم الكريم بالاسراع في دراسة مشروع قانون البلديات المنظور في اللجنة القانونية لافرازه ليكون قاعدة تقوم الحكومة على اساسها بدراسة اوضاع البلديات ومساعدتها على النهوض بمهامها بكفاءة اعلى . . ضمن تصور شمولي يحقق العدالة في توزيع مخصصات البلديات من واردات الخزينة التي تحصل لمصلحتها .

٢٧- الزراعة

توصي اللجنة ان تدعو الحكومة الى ملتقى يضم كافة الفعاليات الزراعية لاعادة النظر في السياسة الزراعية بشكل يضمن حلا جذريا لازالة التشوهات في القطاع الزراعي وحل المشاكل المعلقة منذ زمن بعيد والمرتبطة بالمدىونية وتوحيد مصادر التمويل والبث في تأمين المدخلات الزراعية بأسعار معقولة وموضوع التأمين الزراعي وقانون اتحاد عام المزارعين ووضع حوافر للامشاط الزراعية المرغوبة حتى لا تصبح الزراعة مصدرا لاستنزاف الجهد والمال والماء دون جدوى . . واللجنة توصي بعدم زيادة أسعار المياه الزراعية المستعملة للزراعات العادية .

كما توصي اللجنة بايلاء موضوع المنظمة التعاونية الاردنية الاهتمام الكافي ودراسة واقع هذه المؤسسة الدراسة الموضوعية لوضع الحلول اللازمة لانقاذها والعمل على تفعيل دورها كمؤسسة تنمية رائدة في المجتمع المحلي ، والعمل على ايجاد الحلول المناسبة للاختناقات التسويقية التي تحدث في كل موسم زراعي وذلك من خلال ايجاد الاسواق الملائمة لتسويق المنتوجات الزراعية .

٢٨- التعليم في الريف والبادية

توصي اللجنة المالية ان ينصب اهتمام الحكومة في المراحل الاساسية والثانوية من التعليم على النوعية وان لا يقاس النمو والتطور في هذا القطاع بعدد الابنية المشيدة وهذا يستدعي الاهتمام

بالمدرس اساس العملية التربوية وتوفير الظروف المناسبة للعاملين في مناطق البوادي والارياف لتمكينهم من الاستقرار والمطاء والتركيز على تأهيل المعلمين من ابناء المناطق النائية لسد الثغرات التي نشأت عن عدم استقرار وثبات المدرسين المعينين من خارج تلك المناطق والذي انعكس سلبياً على مخرجات التعليم الاساسي والثانوي في كثير من مناطق البوادي والارياف .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين ، ،

وباعتبار القوات المسلحة ، والاجهزة الامنية المختصة ، هي السياج المنيع لهذا الوطن ، فان اللجنة المالية توصي بدعم هذه الاجهزة واعطائها المزيد من الرعاية والعناية - لتمكينها من اداء واجبها الوطني على اكمل وجه والمحافظة على امن الوطن والمواطن والحفاظ على كرامته وضمان حريته كما أن اللجنة تشمن وتقدر الجهود الكبيرة والدور التنموي الذي تقوم به قواتنا المسلحة بالاضافة لواجباتها الرئيسية في ميدان الخدمات الطبية وكذلك خدمات التربية والتعليم التي تتولاها الثقافة العسكرية في بعض المناطق النائية بالملكة وتنفيذها للعديد من المشاريع التنموية وخاصة بمجال السدود والتي انعكست ايجابياً على قدراتنا في بناء الوطن والانسان .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين ، ،

في ضوء الدراسة التي قامت بها اللجنة المالية والتوصيات التي تضمنها هذا التقرير ، فاننا ننسب لمجلسكم الكريم الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ مع الاخذ بعين الاعتبار التوصيات التي وردت في هذا التقرير .

وترى اللجنة ان يرفع مجلسكم الكريم شكره الى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم على الجهود الدؤوبة والمبدولة في الاوساط الدولية لمساعدة المملكة والنهوض بها الى ارقى المستويات على الرغم من الاعباء الجسيمة التي يتحملها جلالة بجهوده الخفية وثقانيه في كافة مواقع المتابعة والمسؤولية الوطنية والقومية ، والشكر الموصول الى صاحب السمو الملكي الامير حسن المعظم الذي يولي جل اهتمامه لاعادة بناء الاقتصاد الوطني وتعميم مكاسب التنمية الشاملة .

كما تتوجه اللجنة المالية بالشناء والتقدير الى ابناء هذا الوطن لما بذلوه من تفان وتضحيات لبناء الاردن الجديد ، وبما اظهروه من وعي واخلاص لخدمة وطننا العزيز .

كما تتقدم اللجنة المالية بالشكر والتقدير الى كل من ساهم معها بافكاره ورائته باثراء المناقشات القيمة التي جرت حول مناقشة مشروع قانون الموازنة . كما تشكر اللجنة العاملين بوزارة المالية وجهاز موظفي دائرة الموازنة العامة الذين ساهموا باخراج واعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ .

سائلين الله عز وجل السداد في القول والرشاد في العمل والله سبحانه الموفق وهو الهادي الى سواء السبيل .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

" اللجنة المالية "

امين عام مجلس الامه

صالح الزعبي

هكذا من الأهل

مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب
المادة ٤ - الفقرة ب ، د	المادة ٤ - الفقرة ب ، د
١. الفقرة ب :	١. الفقرة ب :
٢. الفقرة د :	٢. الفقرة د :
المادة ٨ - الفقرة :	قرر المجلس شطب كلمة الاقتراض الخارجي والاستعاضة عنها بعبارة : القروض الخارجية الميسرة
هـ - لا يجوز نقل المخصصات من مواد أو بنود سبق النقل إليها كما لا يجوز نقل المخصصات الى مواد أو بنود سبق النقل إليها .	قررت اللجنة شطب هذه الفقرة حيث أنه لا ضرورة لهذا النص طالما أن المراقبة او عدم الموافقة أصلاً تتم بتنسيب من وزير المالية .
باب الإيرادات المحلية صفحة ١٤ .	قررت اللجنة شطب ضريبة (المبيعات) الواردة في البند (٢) من باب الضرائب الجمركية . حيث أن ادراجها في طلب القانون قبل اقرارها من مجلس الأمة يعتبر مخالفة دستورية .
تصرفات الحركة على	
١ رسوم الجمركية	٢٧٧٨٢٢
٢ رسوم الكفوس	١٢٨١٢١
والايجار / خريفا	
المبيعات	
٣ الترميمات	٨١٨٨
والصاعرات	
مجموع للفصل	٢٧٩٧٧٢
١٩٩٤	١٩٩٣
٢١٨٠٠٠	٢١٠٠٠٠
١٨٣٠٠٠	١٧٠٠٠٠
٩٠٠٠	٨٠٠٠
١١٠٠٠٠	١١٨٠٠٠

التخفيضات المقترحة من مخصصات النفقات الجارية

لعام ١٩٩٤

المبلغ المقترح تخفيضه (ديناراً)	المادة رقمها - عنوانها	الفصل رقمه - عنوانه
٣٥٠٠.٠٠٠	المجموعة (٢٠٠ - النفقات التشغيلية) نسبة (٥ ٪) من نفقات سلع وخدمات	كافة الفصول
١٠٠.٠٠٠	(١ / ٢١٤ - نفقات الحفلات والضيافة)	١ / ٤١ - وزارة المالية / البرنامج (ب - النفقات العامة)
٢٠٠٠.٠٠٠	(٤ / ٢١٤ - النفقات الأخرى)	البرنامج (ب - النفقات العامة)
٥٠٠.٠٠٠	(١ / ٣٠٢ - المساهمات الخارجية)	١ / ٤١ - وزارة المالية
٦١٠٠.٠٠٠	اجمالي التخفيض ستة ملايين ومائة ألف دينار	

دولة رئيس المجلس : يعطيكم العافية هذه اطول جلسة .

وترفع الجلسة الى يوم الأربعاء صباحاً .

« رفعت الجلسة »

امين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

دولة رئيس مجلس النواب

ظاهر المصري

هكذا من الأشهر